الأستاذ الدكتور / الصفصافى احمد المرسى القطورى

....و....

أوراق تركيّة

حول

الثقافة...والحضارة

الكتاب الأول

التاريخ..والسياسة

الجزء الثانى

القاهرة
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

• عنوان الكتاب:

أوراق تركية

حول...

الثقافة.. والحضارة..

• الطبعة الأولى:

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

• المؤلف:

الصفصافى أحمد المرسى القطورى «دكتور»

رقم الإيداع	١٦٩٩٢ - ٢٠٠٢
الترقيم الدولى I. S. B. N	477 - 237 - 177 - 4

جواد الشرق للنشر والتوزيع

القاهرة سنة ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

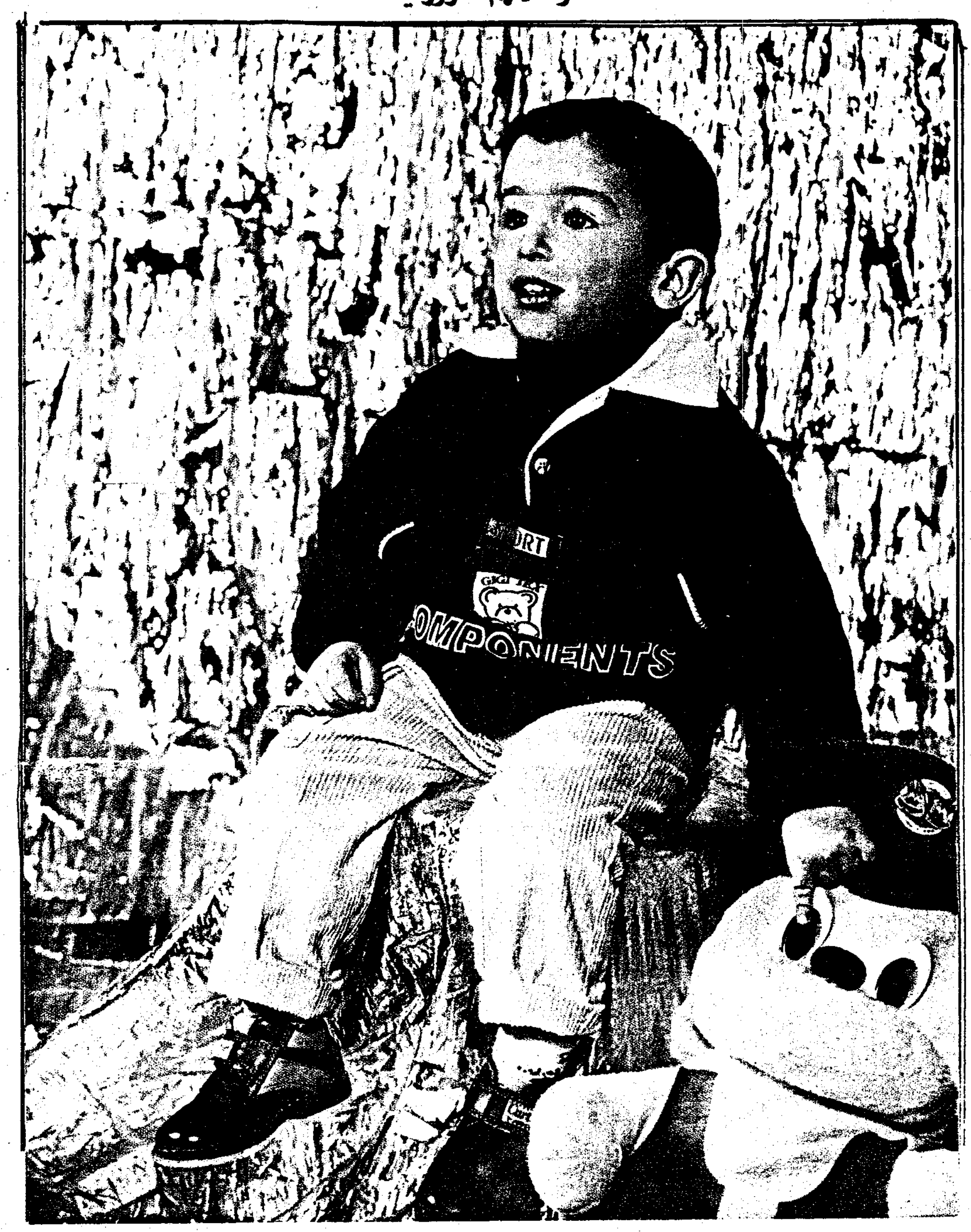
بسم الله.. ماشاء الله . . .

إهداء إلى .. نن العين.. وخزينة الفؤاد .. حفيدى. يوسف..

وكل براعم أمتنا العربية والإسلامية..

متضرعاً إلى المولى أن تكون سماءهم أكثر صفاءاً،

وأحلامهم أكثر وردية . . .



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لابد منها...

صدر بعون الله وتوفيقه الجزء الأول من الكتاب الأول من أوراق تركية؛ والذى تناولَتْ فيه الأوارقُ الفروق بين الثقافة والحضارة.. وعوامل تنمية الثقافة والحفاظ عليها.. ومعطياتنا الحضارية للغرب فى عصور الإزدهار الإسلامى.. ثم كان الحديث عن دول الترك قبيل الإسلام كالهون والكوك تورك والأويغون الذين مازالوا يعيشون، ويكافحون، ونياضلون من أجل نيل حرياتهم، والحفاظ على هُويتهم، وحضارتهم الإسلامية فى بلاد التركستان وكانت هناك لمحه صغيرة، ومقتطف وجيز عن اولوغ بك.. واورخان بن عثمان والانكشارية ودورها فى توسيع حدود ونفوذ الدولة العثمانية.. وضم الدول العربية إلى حوزة الدول العثمانية بغية تكوين اتحاد اسلامى تستطيع به الدولة العثمانية أن تجابه الاتحاد المسيحى من ناحية والتغلغل الشيعى الصفوى البرتغالى من ناحية أخرى.. وكانت قوافل الحج، ورحلة أولياچلبى إلى مصر آم الدنيا، والأرشيف العثمانى وكيفية الاستفادة منه فى إعادة كتابة تاريخ العالم العربى الحديث.. وكان لابد من إطلاله علي تاريخ اليهود في بلاد الشتات، وكيف استقبلتهم الموانئ العربية، والمدن والأحضان العثمانية لينعموا بسماحة الإسلام، وحماية أهل الكتب المقدسة. فكانت لهم حياتهم، وجمعياتهم، وحرفهم، ومعابدهم ومدارسهم ووظائفهم الخاصة بهم... ولكن... هل حفظوا الجميل.. وقابلوا الخير بالخير...؟ لا.. وكلا.. لقد قابلوا الخير بالدس.. والخديعة.. وردوا الجميل بخيانة الجيش العثمانى فى البلقان، وافشاء أسراره للروس فى زجاجات الخيانة والتجسس التى خرجت على شطئان البحر الأسود، وقبيل المضايق فى الحرب التى عرفت فى التاريخ بحرب «الثالثة والتسعين»، وخلال حركات العصيان فى البلقان وبلغاريا واليونان.. ثم كانت القدس فى العصر العثمانى.. وكيف كانت

حماية الأقليات، والأديان والمعابد والكنائس.. بل وصلت الحماية للآبار، والأشجار والبساتين والحدائق.. وكيف أغدق السلاطين.. وشيدوا الأسوار.. والقلاع وعلقوا الأجراس على أبراج الكنائس!!.. ولكن المخطط الاستعمارى على قدم وساق.. والتغلغل الصهيونى الماسونى لا يعترف بأخلاق.. أو قوانين.. أو حدود.. واستمراراً لخطط الدس والخيانة.. انقلبوا على الأيدى التى صافحتهم.. وطعنوا الأحضان والصدور التى آوتهم.. فتعاونوا مع الاستعمار فى البلدان الغربية وكأن لا بد من الاطاحة برأس الدولة العثمانية.. فدسوا للسلطان عبد الحميد الثان، وألبوا عليه الأقليات والأعراف.. وساعدوا على تصادم القوميات، ودفعوا بالجون تورك والاتحاد والترقى حتى ثاروا على رأس الدولة فخلعوها.. ودفعوا بالدولة ذاتها إلى أتون الحرب العالمية الأولي ١٩١٤ - ١٩١٨، فخسرتها الدولة العثمانية والولايات التى اشتركت فيها مع من خسروها..

-2-

وها هو الجزء الثانى من الكتاب الأول من أوراق تركية بين يديك أيها القارئ العزيز والدارس الحصيف. أوراقه فيها اطلاله على تجارب شعب كان بالأمس شقيق وكلا الطرفان يحاول أن يحافظ - علم الأقل - على مرحلة الجار الصديق ... تجارب الآخر فيها عبرة.. فما بالك إذا كان هذا الآخر شريك حضارة.. ارتبط بنا، وارتبطنا به منذ الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢هـ = ٨٦٨ - ٩٠٥م) والإخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨هـ = ٩٣٥ - ٩٦٩م) ثم زاد الانصهار والتداخل فى العصر المملوكى، ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ = ١٢٥٠ - ١٥١٧م) والتوحد فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٩٢٤م)، بحيث إذا ما حللنا الدم المصرى لابد وأن نجد ضمن بلازماته دماً تركياً، وإذا مافتشنا الدار التركية لابد وأن نجد فيها، وضمن محتوياتها إلى جانب المصحف والبخارى أجزاءا كثيرة من مكونات الذاكرة والذكرى التركية...

فى مصر كانت الدولة العثمانية موجودة.. وعبر مقاومة النفوذ الفرنسى ورغبة فى إخماد قالقل المماليك جاء محمد على باشا (١٧٦٩ -

١٨٤٩م) ضمن جنودها.. استقر به المقام فى مصر، وأراد أن ينفرد بها، ويستأثر بخيراتها.. استعمل الموارد المصرية والذكاء المصرى والطاعة السودانية، فشيد المصانع.. وبنى الجسور والمدارس وأوفد البعثات، واستقبل الخبراء والمعلمين الفرنسيين ليبنى الانسان المصرى والنهضة العصرية على هدى من المبادئ الفرنسية.. فثارت ثائرة المنافس الانجليزى.. وزادت الاطماع فى مصر، وتخر السوس فى أوصال الدولة العثمانية فكان التوغل، والتدهور مما أثار نحوة النخبة من المصريين فى «هوجة عرابى» فقاد أحمد عرابى باشا (١٨٤١ - ١٩١١م) الثورة.. وواجه الخديوى بأننا أمة ولدت حرة.. وأننا لن نُستَعبد بعد اليوم.. زاد المحتل من قبضته .. والخديوى العميل من ضعفه، وتخاذله، وقلة حيلته..

فى عاصمة الدولة العثمانية زادت الأطماع.. والأوجاع.. والدسائس، فلم تفلح جهود السلطان عبد الحميد الثانى طوال ثلاث وثلاثين سنة فى وقف النزيف ونبش الكلاب ، وتخاطف الغربان.. فسقط وسقطت الدولة.. ودخلت أو بالأصح أدخلت فى زمهرير حرب لاناقة لها فيها ولاجمل.. نجح الدس الانجليزى فى الوقيعة بين قطبى الأمة الاسلامية مستخدماً سياسة «فرق تسد» فتسيدت جيوشه فى شوارع استانبول.. واستأسدت فى شوارع القاهرة.. اندلعت الثورة فى مركز الخلافة وأرض الأناضول وقادها نخبة عسكرية مدعمة من الصفوة المثقفة.. وفى مصر انطلقت الشعلة من يدى مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨م) إلى محمد فريد (١٨٧٨ - ١٩٥٤م) إلى زعيم الأمة سعد زغلول (١٨٥٧ - ١٩٢٧م) الذى لم تكن خلفه قوة عسكرية تدعمه .. فطاله النفى هو ورجاله.. كما طال نخبة من مثقفى الآستانه..

كسب مصطفى كمال ثقة الشعب التركى فقاد نضاله المسلح فكسب الحرب، وأعلن الجمهورية فى در الخلافة فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٢٣م، بعد أن ألغى السطنة، وأعقبها بالخلافة.. وتوالت الانقلابات الإجتماعية.. والسياسية والاقتصادية (التى انبثقت من مبادئ الجمهورية وأسهمها الستة التى ارتضاها الزعيم). أما فى مصر فكانت الثورة شعبية

والعدو غادر.. والحاكم عميل.. أصر الشعب.. فعاد الوفد.. وقاد سعد زغلول المسيرة.. فكسبت مصر معارك سياسية ضد المحتمل والسراى معاً.. وخسر الشعب التركى مواقع حضارية بالغاء كل ما يتصل بالمؤسسات والمنشأت الدينية الإسلامية وباعلانه العلمانية وإلغاء الحروف العربية سنة ١٩٢٨م.. فشيد آتاتورك سداً منيعاً بين ابداعات ومعطيات الشعب التركى خلال العهد العثمانى.. فتكتلت ضده بعض القوى المحلية والاسلامية.. ففرض الديكتاتورية. وأصبح هو رئيس الدولة ومنقذ الأمة.. ورئيس القوات المسلحة.. ثم رئيس حزب الشعب الجمهورى.. ودمج بين إدارة الدولة.. وبين الحزب.. وثارت المناقشات؛ هل هى دولة الحزب.. أم حزب الدولة.. كل اداريو الدولة من الحزب.. وكل أعضاء الجزب هم ميكانزم الدولة.والدولة هى الاقتصاد.. هي التعليم.. وهى التأميم.. هى الاحتكار لكل موارد الوطن.

شهدت مصر تعددية حزبية – حتى وإن كانت ظاهرية – رغم أنف الراى والاستعمار.. اشتدت ممارسات ديكتاتورية الحزب الواحد فى تركيا.. وجدتها المجتمعات والصحافة والاعلام الغربى فرصة للنيل من التجربة التركية فظهرت ما أسميناه بالمعارضة المستأنسة.. لأن «سربست فرقة سى» أى حزب الحرية قد خرج من تحت عباءة «جمهوريت خلق پارتيسى أى حزب الشعب الجمهورى.. توفى آتاتورك سنة ١٩٣٨ بعد أن ألغى تماماً التفكير فى ظهور أحزاب جديدة بعد أن رأى بعينيه، وشاهد بنفسه مدى تدافع الناس نحو الحزب الجديد..

جاء عصمت ايتونو (١٨٨٤ – ١٩٧٣م) بعد أتاتورك ، فكان آتاتوركياً أكثر من آتاتورك نفسه.. فزاد من قبضته.. وشدد من سطوته، وأصبح هو «المللى شيف» أي الزعيم القومى.. حتى كانت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م فكانت ضربة قاضية على كل الدول الأحادية الأحزاب.. وإن كان رئيس الجمهورية الثانى.. والذى خبر ويلات الحرب العالمية الأولى قد استخدم الدهاء وحال دون الزج بتركيا في حرب لاناقة لها فيها ولا جمل.. فإنه كذلك قد استخدم نفس الدهاء والذكاء فى التقاط خيط التعددية

الحزبية.. فما أن انقضت الحرب حتى أدار البندول.. وتم تشكيل أحزاب جديدة.. دخلت الإنتخابات وكسبت الأصوات، وتربع الحزب الديمقراطى على كرسى الحكم.. وتم تناوب السلطة.. وسطر عصمت اينونو صفحة من أروع صفحات تاريخه حين ترك رئاسة الجمهورية لرئيس الحزب الذى كسب الإنتخابات.. وانتقل هو من مقعد السلطة إلى مقاعد المعارضة اعتباراً من سنة ١٩٥٠م. وهذا هو المغزى العظيم لفكرة «تناوب السلطة.. وتداول السلطات...

في مصر خلال نفس الفترة كانت صراعات الأحزاب.. وممارسات الاحتلال.. ودسائس السراى وقصور العائلة المالكة.. ولكن فى نفس الوقت تحققت بعض المنافع تحت ضغوط القوى الشعبية والمقاومة السرية التى التقمت كل طوائف الشعب المصرى. وإذ كان الهلال والصليب قد تعانقا فى ثورة ١٩١٩م .. فإن الدماء المصرية الذكية لأبناء مصر البررة من المسلمين والمسيحيين قد امتزجت فى أعمال المقاومة السرية تحققت معاهدة ١٩٣٦م على يد خليفة رغيم الأمة النحاس باشا.. وخرج الانجليز من العباسية إلى ضفاف القنال فى السويس وبور سعيد والإسماعيلية. كان المخاض وشيكاً.. والضباط الأحرار بقيادة ابن مصر العظيم جمال عبد الناصر يعدون العدة لتلقى الوليد فى أرض محررة..

كان حريق القاهرة .. وحرب فلسطين .. وخيانة البعض.. ورشاوى البعض الأخر مما عجل بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٢٣م والتى أعلنت بدورها المبادئ الستة التى ارتضتها برنامجاً لطموحاتها.. وتوالت الانتصارات والتفت جموع الشعب بكل طبقاته حول قادة الحركة، وحولتها من انقلاب إلى ثورة امتدت إلى كل مناحى الحياة فى المجتمع المصرى.

هنا تغيرت ملامح العلاقات بين البلدين.. أصبحت العلاقات بين نظامين ثوريين.. ثورة تليدة فى تركيا، وثورة وليدة فى مصر.. الثورة التليدة اعترفت باسرائيل عقب اعلانها.. وسعت لتكوين أحلاف لتطويق الثورة الوليدة.. قبلت الثورة التحدى.. والتصدى.. فأسقطت حلف «سعد أدباد»

«وحلف بغداد» وأصرت على أن يحمل الاستعمار من كل الوطن العربى عصاه.. ويرحل.. فتم تدبير المؤمرات، وشنت جحافل الاستعمار حرب ١٩٥٦م على مصر وامتدت الخيوط، وانضم الأخطبوط الصهيونى، وكانت مؤمرة ١٩٦٧م التى حطمت الحلم المصرى الشعبى.. كانت نكسة.. ولم تكن هزيمة.. فإرادة التحدى لم تُحطم.. وزاد الوهج الثورى.. وتحققت الوحدة بين مصر وسوريا وحدثت تشبثات لانضمام آخرين كالعراق.. واليمن.. وليبيا.. فالحلم العربى رغم النكسة - عاود البزوغ.. وداعب العقول وأصبح قائد مصر هو زعيم العرب أجمع.. بل زعيم التحرير الوطنى فى كل البقاع المقهورة ورمزاً للشعوب المطحونه.. تستهوى شخصيته وديكتاتوريته الكثير من شباب الثوار لأنها ديكتاتورية لصالح غالبية، وجموع الشعب على حد تعبير «تورك»» قائد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ فى تركيا الذى قام - هو ورفاقه.. فى تركيا بما قام به جمال عبد الناصر فى مصر عند اندلاع الثورة.. فإذا كانت ثورة مصر قد اختار شبابها اللواء محمد نجيب لطيبته وعلو رتبته العسكرية، فإن قواد ثورة مايو ١٩٦٠ فى تركيا قد اختاروا جمال غورسيل لعلو رتبته.. وعسكريته المنضبطة لكى يقودهم فى هذه الثورة.

-3-

إذا ما تركنا هذا التقابل.. أو التشابه جانباً واستعرضنا موضوعات هذا الجزء الثانى من الكتاب الأول من أوراق تركية.. نجد أن المبحث الأول يتناول تركيا من جوانبها المختلفة؛ فمن التعريف بالموقع الجغرافى.. إلى التاريخ السياسى.. والاقتصادى.. والأحزاب.. والفنون إلى المبحث الثانى الذى يتناول التطور الديموقراطى فى تركيا الحديثة والمعاصرة.. فهو عبارة عن إطلالة سريعة على التجربة الديموقراطية فى بلد شقيق.. وصديق ومجاور؛ يؤثر فينا ويتأثر بنا رغم كل الحواجز المضروبة والأسلاك الشائكة المشدودة .. فسوف نرى فى هذا المبحث من الأوراق، التجربة التركية ويمكننا أن نستخلص مالها وما عليها وما يمكن أن نأخذه عنها...

ثم كان مبحث الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة.. والذى كان مشاركة منى فى ندوة العلامة مبشر الطرازى والتى عُقدت فى رحاب جامعة عين شمس.. وأذكر أن السفارة التركية قد حاولت أن تمارس ضغطاً علىَّ وعلى المرحوم الاستاذ الدكتور/ نصر الله مبشر الطرازى لمنع هذا البحث خشية أن يكون به مساساً بتركيا.. ولكنها تراجعت أمام الاصرار وحسن النية.. ففى هذا المبحث محاولة متواضعة للوقوف على مدى الأبعاد.. والصراعات التى يختلقها رجل السياسة للاستفادة بالمشاعر الدينية العميقة.. والمتأصلة فى الشعب التركى.. ثم كان حزب الفضيلة الذى ظهر كالضوء الشارد وسط الظلمة الحالكة التى ضربت حول التيار الإسلامى وقادته السياسيين فى نهاية القرن العشرين...

وجاءت الدراسة التطبيقية.. أو لنقل ما يمكن أن نسميه دراسة حالة.. فالحالة هنا.. هى القضية الفلسطينية.. والدراسة أو الفحوص هى كيف كانت هذه الحالة على أجندة أو مناضد المباحثات والمداولات.. والمناقشات بين الدبلوماسية المصرية والتركية بحيث نقف على مواقف الطرفين حيال هذه القضية التى يمكن أن تكون مثالاً لقضايا آخرى تكون محكاً للعلاقات بين البلدين.. والنظامين والشعبين.. علاقة مباشرة.. ومتعددة الآطراف...

وإذا كانت فلسطين أرض عربية، وشعبها شعب عربى مسلم، وقضيتها تهم الفلسطينيين أولاً.. والعرب ثانياً والمسلمين ثالثاً.. ودول الشرق الأوسط رابعاً.. والمجتمع الدولى خامساً.. فقد جاءت المسألة الشيشانية؛ تداعيات الماضى وارهاصات المستقبل لتكمل هذه الدراسة.. فالشعب الشيشانى شعب مسلم .. له قرابة بالترك.. وتاريخ مشترك مع العرب.. يناضل من أجل حريته واستقلاليته.. يقاوم عدو تقليدى شرس.. كان يوماً القطب الثانى فى العالم خلال فترة ثنائية القطبين هذه الدراسة تلقى الضوء على ما كان.. وتستطلع ارهاصات ما يمكن أن يكون.. هى أيضاً يمكن ادخالها تحت نطاق الدراسات المستقبلية...

ولتأكيد دراسة الحالة.. كانت الآثار الاسلامية فى قبرص.. ذلك المقال الصغير.. ولكنه خطير.. فإذا ما اعترفنا باسلامية هذه الآثار وماضيها الإسلامي.. فكل طوبة فيها.. أو ورقة من مخطوطاتها.. أوباب لمدرسة من مدارسها.. أو تكية من تكاياها.. أو حمام من حماماتها أو خاناتها هو وثيقة لأحقية الترك فى العيش فى الجزيرة فى سلام.. وأن يكون لهم جوار وحسن جوار مع تركيا.. فهى الأقرب موقعاً.. وتاريخاً.. وعرقاً.. وثقافة.. وحضارة وأذكر بهذه المناسبة.. وأشهد الله على صحة ماسوف أذكره.. ففى سنوات ما بعد العودة من تركيا.. كونت فى الكلية أسرة جامعية اتفقنا على تسميتها بـ «أسرة الوفاء» وحددنا في برنامجها أن نكون أوفياء لثقافتنا وحضارتنا.. ولكل من ألقى لبنة.. أوخلق بسمة على شفاه البراعم الإسلامية وضمن أنشطة الأسرة رتبنا اسبوعاً للصداقة المصرية – التركية.. ١٩٧٦م.

شمل هذا الاسبوع معرضاً للكتب.. ومعرضاً للمشغولات اليدوية.. ومعرضاً للصور الفوتوغرافية الإسلامية فى تركيا.. وعروضاً سينمائية فى حرم الجامعة وخارجها.. وعروضاً لفريق الفنون الشعبية الذى جاء من تركيا خصيصاً لهذا الغرض.. وكان يقدم عروضه فى الجامعة نهاراً وعلى مسارح وزارة الثقافة ليلاً: وكانت هناك مجموعة من المحاضرات.. والندوات.. فعقدت العزم على أن أقدم هذا البحث مصحوباً بالصور على الفانوس الضوئى.. «البروجوكتور» ولست أدرى كيف عرفت السفارة اليونانية بهذا.. وقد كانت القضية القبرصية مثارة.. فحضر المستشار الثقافى إلى الكلية وكان العميد آنذاك هو الاستاذ الدكتور نصر السيد نصر، ووكيل الكلية الأستاذ الدكتور/ فؤاد عبد المعطى الصياد.. وبذلت مساعي.. وتهديدات.. واغراءات لكى أسحب هذا البحث.. وتجلت عظمة الآساتذة؛ بأن تركوا لى حرية الاختيار.. واتخاذ القرار.. وكان موقفاً أصعب من كل مواقف السجن الحربى، والسجن السياسى وسجن التخشيبة والترحيل فى بلاد الغربة.. استحضرت كل أصالة الريف المصرى وحضارته الضاربة فى أعماقنا.. ورغبة التحدى والتصدي لما هو ضد قناعتي.. وكان الرد.. إما الاستمرار فى

البحث.. أو الغاء كل فعاليات الأسبوع التى بدأت بالفعل مع أول يوم لانعقاد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى استانبول رغم علمانية الدولة.. وكان اسبوع الصداقة.. وكان البحث بصورة التى نشرتها بعد ذلك في مجلة الفيصل السعودية والتى أصرت على الاحتفاظ بأصل الصور والنيجاتيف الخاص بها لكى تكون ضمن وثائقها ومستنداتها.. ومازالت بها فى الحفظ والصون..

هذه هى العجالة التى أردتها.. والكلمة التي بدت لى مهمة وقلت لابد منها.. لكى تكتمل الأوراق حول الثقافة والحضارة.. حول التاريخ البعيد والوسيط والحديث.. لم أقصد أن أكتب تاريخاً.. فأنالست بمؤرخ.. بل أردت لهذه الأوراق أن تشكل صوراً لبعض الأنماط الثقافية، وغيرها الحضارية الهدف هو الوقوف على تجارب الشعوب الأخرى.. والمستهدف هو وطنى ومواطنى.. هو رغبة التوحد التي تعتمل فى داخلنا.. هو رفعة أمتنا الإسلامية بكل روافدها.. حتى وإن تعددت أعراقها... وأعرافها..

ولسوف يتلو ذلك الجزء الثالث من «أوراق تركية..» وسوف يدور حول اللغة والأدب.. ومكانة كل منهما فى موكب الحضارة.. فإلى أن نلتقى معاً فى تلك الأوراق.. أسألك الصفح عن الهنات والدعاء بالمثوبة فما القصد إلاَّ هذا.. وعلى اللَّه قصد السبل.

أرض الجولف. م. نصر

صباح الإثنين الموفق ١٦ من

سبتمبر سنة ٢٠٠٢ = ٩ رجب سنة ١٤٢٣هـ

تركـــيا
جغرافياً - تاريخياً - الأحزاب
اقتصادياً - عسكرياً - فنوناً

تركيا(*)

١) جغرافياً

تبلغ جمهورية تركيا ٧٦٨٧٨٥كم٢ وسكانها حوالى خمس وستين مليوناً. تقع فى آسيا الصغرى وجنوب شرقى أوربا. كما تبلغ مساحتها الآسيوية ٩٧٪ من مساحتها الكلية، وتشغل شبه جزيرة الأناضول فى آسيا.

يحدُّها شمالاً البحر الأسود، وجنوباً البحر الأبيض المتوسط وسوريا والعراق وإيران شرقاً وجمهوريتا أرمينيا وجورجيا السوفيتية فى الشمال الشرقى. وتشارك فى الحدود كل من سوريا والعراق وروسيا وبلغاريا واليونان.

وتشمل تركيا فى أوربا تراكيا الشرقية التى تُعتبر سهلاً متموجاً. والجزء الأسيوى هو هضبة شبه جدباء وتحفها الجبال وشريط ساحلى خصب وتغطى نصف مساحتها الكلية مراعى ٢٠٪ منها صالحة للزراعة.

أهم ثغورها استانبول وإزمير وطرابزون وسينوب ومرسين عاصمتها أنقرة وأهم مدنها الأخرى أدرنه وتكيرداغ فى أوربا، وبورصه وأطنه وقونيه وقيصرية وأنطاقية وصامسون وأرضروم وغازى عنتاب ووان فى الجزء الأسيوى.

يتخللها أنهار كثيرة أهمها؛ جيحون والفرات وسقاريا وإينونو ولكنها غير صالحة للملاحة. وأهم مواصلاتها الطرق المعبدة، ويخترق وسطها شبكة قليلة من الخطوط الحديدية، بدأت بخط حديد الحجاز ثم شبكة خطوط جوية داخلية حديثة تربط أهم المدن ببعضها البعض.

ومناخ تركيا متعدد؛ ففيها المناخ البارد، والقارى، وإن كان المناخ المعتدل هو السائد، وأهم محاصيلها القمح والشعير والشوفان والتبغ

(*) أعدت هذه المادة العلمية للنشر في الموسوعة العربية الميسرة التى كان يشرف على نشرها د.مصطفى لبيب صاحب دار الثقافة للنشر.

والشاى والقطن والعنب. أما صناعاتها فهى حديثة العهد وأهمها التعدين وصناعة الكروم الذى يُعد من أهم صادراتها. وقد دخلت فى مجال الصناعات المجمعة كالسيارات والمعدّات.

اللغة الرسمية هى اللغة التركية ويتحدثها ٨٦٪ من السكان. أما البقية فيتحدثون العربية والفارسية والكردية والأرمنية واليونانية، والسواد الأعظم من السكان سُنّيّون.

(انظر: Resat izbirak, Turkiye I, II. Ist.1972)

٢) تاريخياً: (التاريخ الحديث).

دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى وخرجت منها فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨م إثر هدنة مندروس. ولم يكن فى مقدور طلعت وأنور اللذين عقدا هذه المعاهدة أن يقوما بمفاوضات الصلح لأنهما كانا فى نظر الأعداء المسئولين الرئيسين عن دخول تركيا الحرب.

كذلك لم يكن عزت باشا وتوفيق باشا اللذان نقلد أحدهما بعد الآخر رئاسة الحكومة موضع ثقة الحلفاء وإطمئنانهم أيضاً، ولم يرتح المنتصرون إلاّ للدماد فريد باشا - خصم الوطنين - الذى تولى الأمور فى ١٤ مارس سنة ١٩١٩.

غير أن ثقته بمبدأ ولسون الثانى عشر الذى نص على: أن تتمتع الأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية بالسيادة الكاملة ما لبث أن باء بالفشل.

وفى ١٥ مايو سنة ١٩١٩م احتل اليونان إزمير بالإتفاق مع الحلفاء ولم يلق احتجاج فريد باشا على ذلك أذناً صاغية فى مؤتمر الصلح المنعقد بباريس فى شهر حزيران من نفس السنة.

حرب الاستقلال:

عبثاً حاولت الجماعات الوطنية فى العاصمة استانبول أن تعمل على إنقاذ البلاد؛ ففى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨م دعى الدكتور أسعد - طبيب

العيون الطموح - إلى عقد مؤتمر وطنى فى العاصمة ضم ثمانية أحزاب وعدداً كبيراً من التجمعات الصغيرة. وماهى إلاَّ فترة وجيزة حتى انفض هذا المؤتمر بعد أن عقد عدة جلسات لم تثمر شيئاً.

وقد كان احتلال الأستانة، ومياه المضايق، والمناطق الشمالية، والجنوبية، والوسطى أولاً مما دفع الأقليات الأرمنية والرومية واليهودية إلى ارتكاب فظائع بشعة ضد الوطنيين الأتراك معتزين بفصائل المحتلين مما خلق حالة كئيبة، وآلاماً مريرة، واضطراباً وتشاؤماً بين الشعب التركى.

ولم تكن جهود أحمد رضا رئيس المجلس والدولة والجماعة التى عُرفت باسم [الوحدة الوطنية] قد حظيت بنجاح ملموس مما جعل الأنظار تتجه نحو الأناضول.

لقد أخذت الفئات التركية فى كل نواحى البلاد تفكر فى وسائل الخلاص فتشكل فى أدرنه وحولها «جمعية تراكيا» وكان رجالها يائسين من بقاء كيان الدولة، فيفكرون فى العمل على توحيد تراكيا الشرقية مع تراكيا الغربية وجعلها منطقة إسلامية واحدة يقوم فيها كيان تركى باسم «جمهورية تراكيا» وفى منطقة أرضروم تشكلت «جمعية الدفاع عن الولايات الشرقية» هدفها الدفاع عن حقوق أهلها المسلمين، وشكل سكان البحر الأسود جمعية «حفظ الحقوق» للدفاع عن بقائهم وحرمتهم وكيانهم ضد نير الروم. وتكونت فى الأستانة جمعية «اللامركزية» تستهدف الانفصال عن المركز وأنشأت لها بعض الفروع فى طربزون وظهرت محاولات لإنشاء جمعيات [تعالى الإسلام] في منطقة قونية ونشط «حزب الائتلاف والحرية» المعارض للاتحاد والترقى - وأخذ يعيد تشكيلاته في الأناضول. كما ظهرت جميعة «محبى الانجليز» التى رأى منشئوها أن الوسيلة الوحيدة لحفظ مراكزهم وشخوصهم وبلادهم هى صحابة لويد جورج وحكومته.

أثارت فظائع اليونان فى إزمير حفيظة الأتراك بشتى طوائفهم فبدأت العصابات فى العمل وخاصة مجاهدى «باشي بوزق» تحت قيادة الحداد

[افه محمد ديدرُوك على] وسرعان ما التحقت بهذه العصابات قوات نظامية على رأسها ضباط من هيئة أركان الحرب.

وبذلك تمكن الثوار من أن يشغلوا أعداءهم فى حرب عصابات صعبة المراس وفى ٣ مايو سنة ١٩١٩م انطلق الجنرال كاظم قرة بكير إلى شرقى الأناضول حيث وفق فى إرجاء تسليم السلاح إلى لجنة المراقبة البريطانية.

ثم إن الوطنيين فى أرضروم - يقودهم النائب السابق رؤوف - قرروا الدعوة إلى مؤتمر ينعقد فى ٣٠ مايو للدفاع عن البلاد.

مصطفى كمال يتزعم الحركة الوطنية بالأناضول:

عند ذلك هيأت الدول الحليفة بنفسها الفرصة للرجل الذى قدر له أن ينشئ تركية الحديثة حيث طلبت إلى الحكومة إقرار النظام والأمن فى الأناضول ولو اقتضى ذلك اللجوء إلى السلاح.

فلم تجد الحكومة مَنْ تؤهله امكاناته للنهوض بهذه المهمة غير مصطفى كمال المتمرس بالحرب - والذى دافع عن «انا فورطه» وصان هو وجنوده الشرف العسكرى التركى فى معارك فلسطين وضواحى حلب خلال الحرب العالمية. وإن كان هناك من يدعى أن السلطان وحيد الدين هو الذي أرسله إلى الأناضول لكي ينظم صفوف الوطنين ويقود النضال ضد قوى الحلفاء المحتلين (انظر: الرجل الصنم).

كان أول عمل لمصطفى كمال بعد وصوله إلى صامسون في ١٩ مايو سنة ١٩١٩م أن اتصل بقواد الجيش والولاة اتصالاً برقياً حيث دعاهم إلي التفكير في معالجة الأمور والعمل على إنشاء منظمات وطنية تبث فكرة النضال وتدعو فى سبيله. وفى ٢١ حزيران «يونيه سنة ١٩١٩ وجه الدعوة لعقد مؤتمر تركى عام فى سيواس، وقبل أن يتمكن هذا المؤتمر من الانعقاد افتتح مصطفى كمال مؤتمر أرضروم فى ٢٣ يوليو - وهو اليوم الذى اعتبر منذ ذلك الحين عيد تركيا الوطنى - وانتخب مصطفى كمال للرئاسة. وفى ٧ أغسطس أصدر هذا المؤتمر بعض القرارات كان أهمها؛ قراراً يدعو إلى

المحافظة على سلامة الوطن، وأن جميع أجزاءه كل لا يتجزأ ويدعو الأمة إلى الكفاح، ورفض الوصاية والامتيازات الطائفية للنصارى واليهود.

وبالرغم من أنه كان لهذه القرارات دوي عظيم وأسبغت علي الحركة صفة قومية قوية وجدية، إلاَّ أنه كان يُعد مؤتمراً محلياً لأنه عُقد فى الولايات الشرقية وبدعوة من جميعة محلية ومن هنا فكر مصطفى كمال فى أن يخطو خطوة ثانية فيعقد مؤتمراً عاماً فى سيواس فى ٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ برئاسته وقد شهده مندوبون عن جميع الأناضول والروملىّ.

وصدّق هذا المؤتمر على قرارات سابقة بتعديل طفيف وتأكيد على الوحدة الوطنية وزعامة مصطفى كمال مما زاد من خوف وقلق العاصمة ودفع بالصدر الأعظم فريد باشا أن يأمر مصطفى كمال بالعودة إلي استانبول، حتي إذا ما أبى الأخير الامتثال للأمر هدده فريد باشا ثائراً وسعى إلى حمل الحلفاء على أن يظنوا به الظنون، ولكن مصطفى كمال كان قد بسط نفوذه فى طول الأناضول وعرضه، وكان قد وفق فى قطع كل اتصال من حكومة الأناضول وإستانبول.

إنهالت البرقيات على السلطان، معلنة مقاطعة الأستانة طالما حكومة الداماد قائمة، فلم يكن بد من إنسحاب هذه الوزارة. فاستقالت فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٩م وخلفتها وزارة على رضا باشا وزير الحربية السابق بناءً على إصرار مصطفى كمال وأعيد انتخاب البرلمان التركى الجديد ولكنه دعا البرلمان إلى الانعقاد فى استانبول فى حين كان مصطفى كمال يود عقده فى الأناضول.

وعلى الرغم من أن على رضا قدَّم إلى الدول الحليفة في ٦ يناير مقترحات إصلاحية تمنح مفوضيها سلطات رقابية واسعة، وعلى الرغم من أن البرلمان تردد فى أن يجاهر بتأييده لمصطفى كمال فقد أقر فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ الميثاق الوطنى «ميثاق مللى» المشهور الذى أكد مقررات أرضروم وسيواس وقبل أن يجتمع المجلس النيابى بنصاب كامل أبلغ القائد

الانجليزى العام باسم الحلفاء مذكرة احتجاجية للوزارة على ما يقع فى الأناضول من أعمال تحمل طابع الإعداد لحرب عصابات وطنية ضد جيوش الحلفاء والطوائف النصرانية.

وقد حاول مصطفى كمال حمل الوزارة على عدم الخضوع للمذكرة. ولكن الحلفاء مارسوا ضغوطهم، حتى أكرهوا على رضا على الإستقالة فى ٧ مارس، واحتلوا استانبول فى ١٦ من الشهر نفسه مبعدين الزعماء الوطنين وفيهم المفكر ضيا كَوك آلب (١٨٧٦ - ١٩٢٤م) إلي مالطة، ثم إن فريد باشاالذى تولى الصدارة من جديد في ٥ نيسان «إبريل» أصدر حكمه بالاعدام عن طريق مجلس حربى استثائى. على مصطفى كمال وكبار أعوانه ومن بينهم الشاعرة خالدة أديب أديوار (١٨٨٤ - ١٩٦٤).

فما كان من مصطفى كمال إلاَّ أن أرسل احتجاج شديد اللهجة إلي مندوبي الحلفاء، ومجالس الدول الكبرى النيابية، والدول المحايدة يندد بالاحتلال. وفى نفس الوقت دعى النواب الذين نجوا من الاعتقال بالقدوم إلي أنقرة، وأمن عقد المجلس فى أنقرة عقب صلاة الجمعة من يوم ٢٣ نيسان ١٩٢٠م وتم انتخابه رئيساً للجمعية الوطنية الكبرى. وتمكن من حمل المجلس على إقرار قانون بتشكيل حكومة وفى ٢٨ من نفس الشهر قامت حكومة المجلس الوطنى الكبير (الأولى) وباشرت اعمالها وعهد إلى فوزى باشا بوزارة الدفاع الوطنى وإلى عصمت باشا برئاسة الأركان الحربية العمومية.

معاهدة سيفر:

اضطر فريد باشا أن يقبل فى ١٠ اغسطس توقيع معاهدة سيڤر بعد أن هدده الحلفاء باخراج تركيا من أوروبا كلها إذا ما رفض، والواقع أن هذه المعاهدة كانت تعنى - لو نفذت - القضاء على وجود الأتراك القومى ذلك بأنها لم تقض بسلخ الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية فحسب بل قضت إلى جانب ذلك بأن تمنح إزمير والأقسام الداخلية التابعة لها

استقلالاً داخلياً، وأن تصبح أرمينيا دولة مستقلة، فى حين تُضم تراقية. خلا رقعة ضيقة. إلى اليونان ويخضع البوسفور والندردنيل لرقابة لجنة دولية وفى الوقت نفسه تم الاتفاق بين الحلفاء على أن تعطى قيليقية ومُرْدِسْتان الجنوبية لفرنسا وأن يُعطى الأناضول الجنوبى حتى منطقة إزمير إلى إيطاليا وعُدَّ ذلك من الشروط المجحفة لحقوق الأتراك فى وطنهم.

وكانت هذه المعاهدة الجائرة سلاحاً قوياً فى يد الزعيم للحملة به على الآستانة وحكوماتها وسلطانها وخليفتها، وتأكيد يقينه بسوء مصير الدولة على أيديهم، وسوء نيات الحلفاء نحو الدولة وإنزالها إلى دركة مستعمرة.

وعلى الرغم من أن هذا العدوان العنيف أثار عاصفة من الاستياء فى العالم الإسلامى كله وبخاصة لدى مسلمى الهند الذين كان على بريطانيا أن تُراعى شعورهم. وعلى الرغم من أنه أكسب الجيش التركى عدداً كبيراً من المتطوعين من مختلف البلدان الإسلامية فقد أبدت حومة أنقرة بادئ الأمر استعدادها للموافقة على احتلال إزمير من قبل اليونان وعلى التخلى عن أدرنه أيضاً.

وفى فبراير سنة ١٩٢١م اقترح مندوبها بكر سامى فى مؤتمر عُقد بلندن جَعْل. إزمير ولاية مستقلة استقلالاً ذاتياً فى ظل حاكم نُصْرانى ولكن هذا العرض لم يحظ بالقبول سواء من جانب اليونان أو من جانب الحلفاء على الرغم من أنهم ما لبثوا أن طرحوا فكرة إخضاع الوطنيين الأتراك عن طريق حملة عسكرية بقيادة الجنرال فوسن بسبب المصاعب الجدية التى كانت تعترض الحملة وبحكم روح الملل المخل التى كانت تسود العالم من الحرب.

وبينما كانت فرنسا غير راغبة فى أن ترى إنتدابها على سورية يتعرض للخطر من إجراء مغامرة فى آسيا الصغرى، وبينما كانت إيطاليا لاتود أن ترى ممتلكاتها الجديدة محصورة بدولة يونانية كبرى تقوم إلى جوارها؛ نجد بريطانيا تشجع اليونانيين على الزحف من إزمير إلى ما

وراءها وهكذا تحولت حرب العصابات السابقة ضد المجاهدين الأتراك إلى حرب نظامية فى سبيل الاستيلاء على الأناضول الغربى.

موقعة سقارية:

فى ٢٣ آذار [مارس] زحف اليونانيون إلى اسكى شهير وأفْيُون وقَرَه حصار وتُعتبر كل منها مركزاً هاماً من مراكز إلتقاء الخطوط الحديدية. والواقع أنهم وقفوا فى الجنوب إلى أن يحتلوا أفيون وقره حصار فترة قصيرة من الزمان ولكنهم مُنِيوا في الشمال بهزيمة حاسمة عند نهر «انيونو» خلال الأيام الأولي من نيسان «إبريل» وأُكْرِهوا على الارتداد إلى بروسه بيد أنهم عاودوا التقدم منذ العاشر من تموز «يوليو» فى اتجاه كوتاهية ليخوضوا ثمة معركة فاصلة يكون لها القول الفصل فى تأييد مطمعهم وأبعاد فكرة أى تساهل فيه، وكان عصمت قد أخذ أهبته لهذا الزحف الذى كانت الإرهاصات عنه قد سبقته، ودارت رحى المعركة وكسب اليونانيون الشوط الأول فيها، ولكن الأتراك كسبوا الشوط الثانى حيث سجل قائدهم فى ٣١ آذار «مارس» سنة ١٩٢١ نصر انيونو الثانى واضطر اليونانيين إلى التراجع عن الأماكن التى احتلوها فى هذا الزحف، فقوى ذلك موقف الأتراك وشدد من معنوياتهم.

ومنذ ١٣ حزيران «يوليه» سنة ١٩٢١ والقيادة الانجليزية تحاول التقارب من أنقرة والتفاوض مع مصطفى كمال، وكذلك حدثت نفس هذه المحاولات من فرنسا وايطاليا وعقدت معاهدة موسكو سنة ١٩٢١ والتى قضت على النزاع الروسى العثمانى الطويل وصفَّت ما كان بين البلدين من مشاكل وأزمات.

وفي ١٠ تموز «يوليو» ١٩١٢ عاد اليونانيون إلى الهجوم للمرة الثالثة، وكان زحفهم هذه المرة بقوة أكبر، وعزم أشد، وسقطت كوتاهية وأفيون وقره حصار واسكى شهر فى أيديهم ومهما يكن من أمر فقد كان مصطفى كمال يحشد القوات التركية المقاتلة فى سقارية.

وفى ٢٤ آب «اغسطس» هاجمة اليونان هناك ولكنهم اضطروا بعد قتال مرير إلى التراجع، ثم جاء دور الهجوم التركى فكان قوياً كاسحاً، وكان نصر «سقارية» التاريخى فى ١٣ أيلول «سبتمبر سنة ١٩٢١ حيث انهزم اليونان هزيمة منكرة. ولقب مصطفى كمال بعدها بـ «الغازى» من قبل الجمعية الوطنية. ومنح لقب المشير.

وبعد هذا النصر تدعم موقف أنقرة داخلياً وخارجياً؛ فقد عقدت معاهدات صلح وحسن جوار مع كل من فرنسا وروسيا وجمهورية اوكرانيا اقترح عقد هدنة بين أنقرة وأثينا فى ٢٢ آذار سنة ١٩٢٢ لمدة ثلاثة شهور تتجدد من نفسها إلي أن يتم الصلح. ولكن صلابة مصطفى كمال أبت إلاَّ بالجلاء التام.

اخراج اليونان من إزمير والنصر الكبير

انقضى صيف ١٩٢٢م فى هذه المفاوضات العقيمة علي الرغم من أن مصطفى كمال كان على استعداد لأن يمنح اليونان والإنجليز بعض التنازلات إلاَّ أن أعمال القتال اسْتُؤْنفَت فى ١٨ آب: أغسطس سنة ١٩٢٢ واستولي الأتراك فى ٢٦ منه على أَفْيُون وقره حصار التى ظن اليونان أنهم حصنوها لدرجة يستحيل فيها سقوطها. وبعد أن منُى اليونان بهزيمة أخرى فى «دُومْلُوبينَار» وَلّوا الأدبار مُضرمين النار فى جميع المواطن المأهولة التى اجتازوها معملين سيوفهم فى كل مَنْ أو ما يصادفهم من الأحياء وفى ٣١ آب «اغسطس» استطاع الأتراك أن يلقوا بفلول اليونان إلى البحر، ويدخلوا إزمير فى ٩ ايلول = سبتمبر دون أن يطلقوا رصاصة تقريباً إلاَّ أنهم أحرقوا بدورهم نصف المدينة لكى يزيلوا آخر أثر من آثار الاحتلال اليوناني.

معاهدة لوزان:

ولم يلبث أن أصدر أمره للقوات التركية بالاتجاه نحو الاستانة لاجلاء القوات اليونانية عن تراكيا أيضاً، فبعث هذا، القلق فى نفوس الحلفاء

وحملهم على التحرك وتم دعوة الأطراف إلى مؤتمر يعقد فى لوزان ووجهت الدعوة فى ٢٨ أكتوبر = تشرين الأول إلى حكومة أنقرة وإلى وزارة توفيق باشا أيضاً، وكان الهدف من هذه الدعوة هو تفريق السلطنة عن الخلافة.

وفى ١٧ تشرين الثانى = نوفمبر ١٩٢٢ تلقت أنقرة ما يُفيد أن السلطان قد وضع نفسه تحت الحماية الانجليزية، ولجأ إلي بارجة إنجليزية. فقرر المجلس في نفس اليوم خلع وحيد الدين، وتنصيب عبدالحميد خليفة وصدّق المجلس على ذلك فى اليوم الثانى بعد أن وافق الأخير على قانون إلغاء السلطنة.

وقد سافرت هيئة المفاوضة إلى لوزان فى ٢١ تشرين الثانى سنة ١٩٢٢ برئاسة عصمت الذى أختير لوزارة الخارجية وسافر بهذه الصفة واستمر مؤتمر لوزان ثمانية أشهر تخللها فترة توقف شهرين واشتد فيه الأخذ والرد والجذب والدفع، وأخيراً وقعت المعاهدة ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣، وجاءت تاجاً ككل مفرق الحركة النضالية التركية، وألغت كل ما ترتب على معاهدة سيفر من خنوع أو خضوع أو تشتت. كما أعادت إلى البلاد حريتها وقضت على مطامع اليونان فى الأناضول والأرمن فى الولايات الشرقية الشمالية والأكراد فى الولايات الشرقية والجنوبية، كما ثبتت حدود الدولة مع سوريا. وقررت الجلاء التام وقضت على المشروع الدولى للمضايق ومناطق النفوذ الأجنبى وتعتبر معاهدة لوزان حداً فاصلاً بين دور الحركة النضالية وما جاء بعدها من أدوار إنقلابية وإصلالحية وتغييرات إدارية واجتماعية.

إعلان الجمهورية:

كان الأمر يجرى منذ تشكيل المجلس الوطنى الكبير على أساس انتخاب أعضاء الوزارة كل على حدة من قبل المجلس، والكل مسئول أمامه، وكان رئيس المجلس بمثابة رئيس الدولة وممثلها ورئيس مجلس الوزراء أيضاً.

وبعد معاهدة «لوزان» أوعز مصطفى كمال إلى رئيس الوزارة باختلاق أزمة وزارية امتدت يومى ٢٨ . ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ . وكان قد إقتنع بأن الوقت قد حان لإعلان الجمهورية ، ففاتح بعض خلصائه فى الأمر واتفقوا فيما بينهم، فوضع لائحة دستورية، وعرضها على بعض النواب، وما أن إطمئن إلى الأكثرية حتى عرضها على المجلس، ونالت الأغلبية، وكان أهم بنود هذه اللائحة.

١) شكل الدولة جمهورى؛

٢) رئيس الجمهورية يُختار من قبل المجلس.

٣) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وله أن يرأس مجلس الوزراء.

٤) رئيس الجمهورية يختار رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلس، ورئيس الوزراء يختار أعضاء وزارته من بين نواب المجلس أيضاً.

ثم جرت الانتخابات واختير الزعيم بالإجماع وكان ذلك ليلة ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ١٩٢٣م. اختار الزعيم عصمت اينونو أول رئيس للوزارة في العهد الجمهورى. وبالرغم من أن إعلان الجمهورية قد خلق نوعاً من التشكك ورد الفعل إلاَّ أن رد الزعيم كان من القوة بحيث وطد هذا النظام بعد ذلك.

إلغاء الخلافة:

زاد إعلان الجمهورية من مخاوف بعض المتشككين فى نوايا مصطفى كمال تجاه الخلافة وأخذوا يعملون على تقوية هذا المركز بل عرض البعض منهم عليه شخصياً تقلد هذا المنصب ليبُقى على وحدة العالم الإسلامى وريادته فى أيدى الترك. ولكن الزعيم كان ينتظر الفرصة المواتية للقضاء على هذا المنصب وقد واتته عند مناقشة الميزانية حين انتقد بعض أعوانه مخصصات العائلة المالكة والخلافة. وفى جلسة ٣ آذار سنة ١٩٢٤م قدموا تقريراً بقانون ينص على إلغاء الخلافة وإخراج العائلة العثمانية خارج البلاد وانتهى الأمر إلى إقرار القانون المقترح الذى نص على ما يأتى:

١) خلع الخليفة وإلغاء الخلافة.

٢) حرمان الخليفة وعائلته وأصهاره من الإقامة داخل البلاد بل ونزع الجنسية منهم.

٣) إجبار الجميع على مغادرة البلاد وحظر التصرف فى ممتلكاتهم.

٤) تؤول ملكية كل منقولاتهم وقصورهم وممتلكاتهم إلى الدولة.

٥) تزال كل الشارات والطرّات المتعلقة بالخلافة من على القصور والمساجد والمباني وتوضع في المتاحف ويُستَرَ كل ما يمكن أن تسبب إزالته ضرراً بقيمة المكان الفنية والتاريخية. وهكذا أزيلت معالم السلطنة بالمرة من بلاد الجمهورية التركية.

إلغاء وزارتى الشرعية والأوقاف

كان إلغاء وزارتى الأوقاف والشرعية من الأشياء التى أقرها الزعيم مع عصمت وفوزى جقماق فى إزمير مع إلغاء الخلافة. وقدمت لائحتها القانونية مع لائحة الغاء الخلافة ووفق عليها فى نفس الجلسة ٣ آذار سنة ١٩٢٤. وقد احتوى القانون علي النصوص التالية:

١) الغاء وزارتى الشرعية والأوقاف،

٢) تشريع الأحكام المتعلقة بامور الناس من اختصاص مجلس الأمة وحكومة الجمهورية، وما يتعلق بالعقائد والعبادات الدينية. فمن اختصاص رئاسة الأمور الدينية التى أسست بموجب هذا القانون فى مقر الجمهورية.

٣) يعين رئيس الجمهورية رئيس الشئون الدينية بناءً على اقتراح رئيس الوزراء.

٤) رئاسة الأمور الدينية تابعة لرئاسة الوزراء وميزانيتها ملحقة بها.

٥) تتولى رئاسة الشئون الدينية إدارة جميع المساجد والجوامع والزوايا والقائمين عليها.

كما ألغيت الأوقاف وتودع أمورها إلى مديرية عامة مربوطة برئاسة الوزارة.

وفي ٨ نيسان «مايو» ينة ١٩٢٤م أصدر المجلس قانوناً بمقتضاه ألغيت المحاكم الشرعية، وعهد بمهامها إلى محاكم الصلح. وجعلت مناصب الإفتاء انتخابية.

إلغاء المدارس الدينية وتوحيد الدراسة:

وقد تم ذلك في نفس الجلسة التي تم فيها الغاء الخلافة ووزارتي الأوقاف والشرعية، وقد ربُطت جميع المؤسسات العلمية والتدريسية في البلاد بوزارة المعارف، تحوّل إدارة المدارس التابعة للأوقات والشرعية إلي وزارة المعارف أيضاً. تتولى وزارة المعارف الإشراف على كل ما يتعلق بالعملية وتنشئ الوزارة في الجامعة كلية للإلاهيات عالية لتنشئة متخصصين في الأمور الدينية، كما تنشئ مدارس لتخريج الأئمة والخطباء تربط مدارس الدراسات العسكرية بكل أنواعها المرتبطة بوزارة الدفاع، وكذلك مدارس الأيتام والملاجئ بوزارة المعارف.

ومعنى ذلك هو القضاء على التدريس الديني الذى كان يجرى على شكل حلقات في المساجد ومنتشراً جداً في كل ربوع البلاد.

ومما يجدر الإشارة إليه أنه نتيجة للدعاية المضادة للدين وللثقافة الإسلامية فقد قل الإقبال على كلية الإلهيات والمدارس الدينية التي أنشئت لتخريج الأئمة والخطباء بل وصل الأمر إلى إلغاء هذه المدارس سنة ١٩٣٠م بل وألغى تدريس الدين بالمرة من جميع المدارس آنذاك.

إلغاء الطرق الصوفية:

نتيجة لإستياء رجال الدين والمشايخ والدراويش مما حدث للخلافة ووزارتي الأوقاف والشرعية وإلغاء التعليم الديني ونتيجة لما نسب إليهم من إثارة للشغب والدعوة للمظاهرات ضد النظام الجمهوري لم ير مصطفى كمال بداً من القضاء على الطرق الصوفية والزوايا والتكايا ولذلك أمر بغلقها على أن يبقى لمالكيها الحق في التصرف في ملكيتها وما كان منها يستخدم كمسجد فليبقى كما هو وحظر استخدام الألقاب الصوفية والطرق والنذور والانتفاع بكل ما يتصل بالدين أو المتاجرة به وكذلك منع إرتداء الأزياء

والملابس الخاصة بالطرق الصوفية، وحدد لبس الزى العلمى الدينى الإسلامى لمن يعمل بالشئون الدينية كوظيفة أو عمل رسمى وحدّدت بالجبة السوداء والعمامة البيضاء ومنع منعاً باتاً إرتداء هذا الزى على غير المشتغلين بالأمور الدينية.

وفى ٢٥ تشرين الثانى، نوفمبر سنة ١٩٢٥م أُقر قانون إرتداء القبعة كغطاء للرأس وعمم الزى العربى تمشياً مع ما كان قد ارتضاه الزعيم ورفاقه. ومما لا شك فيه أن هذه الحركات التى تبدوا في ظاهرها وباطنها معادية للدين والثقافة والتقاليد الإسلامية قد نتج عنها العديد من الثورات المضادة كثورة الأكراد والأرمن والنورجيين أي أنصار الشيخ سعيد نورى، كما كانت هناك هجرات خارج البلاد احتجاجاً على الزى حيث تراء لهم أن الثورة تتجه إلى الشكل وليس إلى المضمون ومن هنا هاجر الشاعر محمد عاكف الذى كتب نشيد الاستقلال إلى مصر والشاعرة خالدة أديب وزوجها إلى فرنسا وغيرهم كثيرين.

اتخاذ أنقرة عاصمة:

أصبحت أنقرة التي كانت منذ ٢٧ كانون الأول لسنة ١٩١٩م مركزاً للحركة النضالية ثم مركز مجلس الأمة وحكومته مقر إدارة «الدولة التركية» بعد أن أُقر الإقتراح فى ١٣ تشرين الأول ١٩٢٣ بأكثرية كبرى وبعد نقاش ومشادات شديدة.

يوم الأحد هو العطلة الأسبوعية:

سارت هذه الخطوة على مرحلتين؛ المرحلة الأولى قصر إجازة الجمعة على المؤسسات الصناعية والتجارية الموجودة فى المدن التى لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف. أما المدن الأخرى فإن إجازتها الأسبوعية هو يوم الأحد ولكن فى سنة ١٩٣٥م صار يوم الأحد عطلة أسبوعية فى كل ربوع البلاد بحجة أنه العطلة الأسبوعية فى كل الدول الأوربية التى ترتبط بصلات وثيقة بتركيا. وإن كان القانون قد حدد الأعياد الرسمية وركز اهتمامه على غير الدينى منها إلاّ أن الشعب التركى المسلم ما زال يعتبر أن عيديّ الفطر

والأضحى هما العيدين الرئيسين اللذين يهتم بهما المواطن التركى على اختلاف مشاربه ودرجة تفرنجة.

وارتباطاً بهذا التغيير فقد تمت الموافقة فى ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٢٥ على قبول التقويم الغربى تقويماً رسمياً، كما نص القانون على تثبيت أوائل الشهور القمرية بالمرصد تخلصاً من البلبلة التى تصاحب تعيين الأعياد والأيام الدينية من كل عام.

القانون المدنى:

إن أهم الهزات التى زلزلت كيان المجتمع التركى هو العمل بالقانون المدنى فى النواحى الإجتماعية والعائلية والشخصية والاقتصادية واتخذ القانون المدنى السويسرى والفرنسى أساساً يحتذى فى كل المعاملات المتصلة بالزواج وعدم قبول تعدد الزوجات والطلاق والروابط العائلية والنسب. كما حدد القانون الذى ووفق عليه فى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦م سن الزواج ومالية العائلة والتبنى وموقف الميراث والمساواة بين الذكر والأنثى من الفروع فقط فى الميراث.

ومع أن القانون ينص على عدم جواز العقد على الطريقة الدينية المتعارفة كما نص على عدم نفاذه على هذه الطريقة إلاَّ أننى رأيت بنفسى أثناء إقامتى فى تركيا (٦٧ - ١٩٧٣) أن الأمور ما زالت تجرى على المعتاد، يتم العقد على يد الإمام أو الشيخ أولاً وهو المعتبر فى نظر المتعاقدين من جمهور الشعب. كما يمكن القول إن المعمول به فى نظام الطلاق والإرث والواصايا والتصرفات المالية هو ما كان متبعاً حتى ولو كان فى ذلك مخالفة للقانون.

الانقلاب النسائى:

ومما لا شك فيه أن هذا القانون رغم تحدى جمهرة الشعب له أنه قد أحدث انقلاباً كبيراً فى حياة المرأة التركية سواء من جهة سفورها أو مساواتها بالرجل فى النواحى السياسية والتعليمية والاجتماعية والمدنية

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذه الحركات الانقلابية لم ينص عليها بقانون إنما كان لمصطفى كمال نفسه الدور الرائد فى هذا المجال بما كان يقوم به من جولات وحفلات رقص ومظاهر عامة فيها دعوة للمرأة التركية للسفور والمشاركة فى الحياة العامة إسوة بزميلاتها الأوربيات.

وإن كان الشئ الوحيد الذى لم تشارك المرأة فيه الرجل في تركيا هو الخدمة الوطنية أى التجنيد الإجبارى الذى جعل عدد الرجال فى كثير من المصالح والمصانع والهيئات الحكومية والعامة يتناقص أمام أعداد النسوة العاملات.

الانقلاب الدينى «العَلْمانية»:

وتعني العَلْمانية فصل الدين عن الدولة، وعدم جعل الدين مؤثراً في التشريع والحكم والإدارة والمظهر. وقد جاء هذا الانقلاب ضرورة للإتجاه نحو الغرب، والاقتباس عنه فى التشريع والإدارة والثقافة والحياة العامة.

وقد كان الدين الإسلامي، هو الأساس الأول للتشريع فى الدولة العثمانية، كما كانت تبنى على أسسه المعارف والعلوم والثقافة العثمانية. وعلى هذا الأساس فقد رأى مصطفى كمال ورفاقه أن هذا يعوق الاتجاه إلى الغرب والأخذ عنه؛ فما كان منه إلاَّ أن رفع من الدستور النص على «أن دين الدولة هو الإسلام» كما رفع من الدستور أيضاً كل العبارات التى تنص على «تنفيذ الأحكام الشرعية» وكان ذلك فى سنة ١٩٢٨م.

وإذا ما علمنا أن نسبة المسلمين فى تركيا تبلغ ٩٨٪ آنذاك لأدركنا مدى ما يكون عليه رد الفعل بين طبقات الشعب المتدينة.

وقد تلت ذلك عدة خطوات تدعم هذا الاتجاه كمنع التعليم الدينى وإلغاء المحاكم الشرعية وتحول الأذان والأدعية وخطبة الجمعة إلي التركية بدلاً من العربية، كما تم تحويل الصدقات فى عيد الفطر والزكاة إلى الجمعيات العامة وألغى الحج ولقب الحاج بالقانون ضمن الألقاب الأخرى.

والأضحى هما العيدين الرئيسين اللذين يهتم بهما المواطن التركى على اختلاف مشاربه ودرجة تفرنجة.

وارتباطاً بهذا التغيير فقد تمت الموافقة فى ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٢٥ على قبول التقويم الغربى تقويماً رسمياً، كما نص القانون على تثبيت أوائل الشهور القمرية بالمرصد تخلصاً من البلبلة التى تصاحب تعيين الأعياد والأيام الدينية من كل عام.

القانون المدنى:

إن أهم الهزات التى زلزلت كيان المجتمع التركى هو العمل بالقانون المدنى فى النواحى الإجتماعية والعائلية والشخصية والاقتصادية واتخذ القانون المدنى السويسرى والفرنسى أساساً يحتذى فى كل المعاملات المتصلة بالزواج وعدم قبول تعدد الزوجات والطلاق والروابط العائلية والنسب. كما حدد القانون الذى ووفق عليه فى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦م سن الزواج ومالية العائلة والتبنى وموقف الميراث والمساواة بين الذكر والأنثى من الفروع فقط فى الميراث.

ومع أن القانون ينص على عدم جواز العقد على الطريقة الدينية المتعارفة كما نص على عدم نفاذه على هذه الطريقة إلاَّ أننى رأيت بنفسى أثناء إقامتى فى تركيا (٦٧ - ١٩٧٣) أن الأمور ما زالت تجرى على المعتاد، يتم العقد على يد الإمام أو الشيخ أولاً وهو المعتبر فى نظر المتعاقدين من جمهور الشعب. كما يمكن القول إن المعمول به فى نظام الطلاق والإرث والواصايا والتصرفات المالية هو ما كان متبعاً حتى ولو كان فى ذلك مخالفة للقانون.

الانقلاب النسائى:

ومما لا شك فيه أن هذا القانون رغم تحدى جمهرة الشعب له أنه قد أحدث انقلاباً كبيراً فى حياة المرأة التركية سواء من جهة سفورها أو مساواتها بالرجل فى النواحى السياسية والتعليمية والاجتماعية والمدنية

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذه الحركات الانقلابية لم ينص عليها بقانون إنما كان لمصطفى كمال نفسه الدور الرائد فى هذا المجال بما كان يقوم به من جولات وحفلات رقص ومظاهر عامة فيها دعوة للمرأة التركية للسفور والمشاركة فى الحياة العامة إسوة بزميلاتها الأوربيات.

وإن كان الشئ الوحيد الذى لم تشارك المرأة فيه الرجل في تركيا هو الخدمة الوطنية أى التجنيد الإجبارى الذى جعل عدد الرجال فى كثير من المصالح والمصانع والهيئات الحكومية والعامة يتناقص أمام أعداد النسوة العاملات.

الانقلاب الدينى «العلمانية»:

وتعني الَعلْمانية فصل الدين عن الدولة، وعدم جعل الدين مؤثراً في التشريع والحكم والإدارة والمظهر. وقد جاء هذا الانقلاب ضرورة للإتجاه نحو الغرب، والاقتباس عنه فى التشريع والإدارة والثقافة والحياة العامة.

وقد كان الدين الإسلامى، هو الأساس الأول للتشريع فى الدولة العثمانية، كما كانت تبنى على أسسه المعارف والعلوم والثقافة العثمانية. وعلى هذا الأساس فقد رأى مصطفى كمال ورفاقه أن هذا يعوق الاتجاه إلى الغرب والأخذ عنه؛ فما كان منه إلاَّ أن رفع من الدستور النص على «أن دين الدولة هو الإسلام» كما رفع من الدستور أيضاً كل العبارات التى تنص على «تنفيذ الأحكام الشرعية» وكان ذلك فى سنة ١٩٢٨م.

وإذا ما علمنا أن نسبة المسلمين فى تركيا تبلغ ٩٨٪ آنذاك لأدركنا مدى ما يكون عليه رد الفعل بين طبقات الشعب المتدينة.

وقد تلت ذلك عدة خطوات تدعم هذا الاتجاه كمنع التعليم الدينى وإلغاء المحاكم الشرعية وتحول الأذان والأدعية وخطبة الجمعة إلي التركية بدلاً من العربية، كما تم تحويل الصدقات فى عيد الفطر والزكاة إلى الجمعيات العامة وألغى الحج ولقب الحاج بالقانون ضمن الألقاب الأخرى.

ولم تكن هذه الأعمال ضد الدين الإسلامى فقط، بل لقد منعت الحكومة أى نوع من التعليم الدينى فى المدارس الطائفية والأجنبية، كما منعت أى نوع من أنواع الطقوس التعبُّدية والتبشير فيها، وجعلت لهم حرية التعبد فى معابدهم وكنائسهم وحرية الطقوس الدينية فى أعيادهم وجنائزهم، وأبقت لهم تشكيلاتهم الطائفية الرهبانية والحاخامية مع ملاحظة أنهم لايظهرون بأزيائهم خارج المعابد والجنائز.

ولكن يجدر القول إن هذا التسلط قد خف رويداً رويداً[*] بعد وفاة كمال أتا تورك وتولى حزب المعارضة للحكم، كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن الشعب قد زاد تمسكه بالدين الإسلامى وبكل مظاهرة وثابر على بناء المساجد حتى أن عدد المساجد التى بنيت فى العهد الجمهورى خلال الخمسين سنة الماضية قد بلغ خمسة عشر ألف مسجداً في كل بقاع تركيا إلى جوار المحافظة على باقى مساجد وجوامع تركيا التى تصل إلى ثلاثة وأربعين ألف مسجد. انظر

- Diyanet işleri Başkanliği Yayinlari Albumu, Elli yilda dini yapilar, ankara, 1973.

الإنقلاب اللغوى:

يُعد هذا التغيير من أهم الخطوات الانقلابية فى تركية الحديثة وأشدها خطورة وأثراً، لأنه بدّل صورة راسخة فى الشعب التركى متصلة بحياته الثقافية والدينية والأدبية والرسمية منذ أكثر من ألف سنة بصورة حاسمة، وقطع أو أضعف ضعفاً شديداً صلة هذا الشعب بتراثه الحضارى السابق إلى جوار إضعاف رابطة هذا الشعب بثقافة الأمة العربية وبالدين الإسلامى الذى كانت الحروف العربية وما زالت من أهم مظاهرة، باعتبارها صور حروف القرآن الذى هو أسس الإسلام. تلك الحروف التى أبدع الفنان العثمانى فى خطوطها مصداقاً للمقولة المأثورة «نزل القرآن فى مكة وقرأ في القاهرة وكتب فى استانبول».

ومع أن فكرة تعديل أو تبديل الحروف العربية أقدم عهداً من الحركة الكمالية إلاَّ أن الأبحاث والمحاولات التى جرت فى هذا الصدد وخاصة بعد إعلان دستور سنة ١٩٠٨م لم تكن تستهدف سوى تسهيل القراءة والكتابة ضمن نطاق الحروف العربية، ولم تتعد فكرة! استبدالها بالحروف اللاتينية نطاق الهمس.

وقد كانت الخطوة العملية الأولى فى سبيل هذه الحركة الانقلابية في صيف سنة ١٩٢٨م حيث استقر النظام الجمهورى، وكان مصطفى كمال هو باعث هذه الحركة والنافخ فيها؛ فقد شكل فى ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٨ لجنة لوضع الحروف الجديدة. وقد استقر الرأى على اختيار واعتماد الحروف التسع والعشرين التالية بالقانون رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٢٨م:

أ - الحروف الصامتة:

B - C - ç - D - F - G - Ğ - H - J - K - L - M - N - P - R - S - Ş - T - V - Z - Y.

ب - الحروف الصائتة:

A - E - I - İ - u - ü.O .Ö

وقد اعتبر القانون استخدام هذه الحروف إجبارياً منذ أول نوفمبر سنة ١٩٢٩م وجعل آخر حزيران سنة ١٩٣٠م آخر مهلة لاستخدام الحروف العربية فى استعمال الدفاتر والجداول والقيود والسجلات والتعليمات واللوائح المطبوعة بالعربى وحظر استعمالها بعد نهاية هذه المهلة على الدوائر الحكومية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على الإطلاق.

وقد أوجب القانون استبدال كل لوحات الوزارات والإدارات والسينما والإذاعة والجرائد والرسائل بالحروف الحديثة.

وقد كان للزعيم شخصياً دوراً بارزاً فى نشر الحروف الحديثة إذ كان يجوب الأحياء والشوارع والحوارى والمدارس والمنتديات يعلم الشعب استخدام الحروف الحديثة على سبورتة التى لم تكن تفارقه آنذاك.

وقد تبع ذلك عدة انقلابات أخرى فى اللغة كان هدفها هو تنقية اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية وإحلال كلمات غربية محلها وقد انقسمت الأراء حول هذا الأمر إلي ثلاث وجهات نظر:

(أ) حذف كل الكلمات والقواعد والتراكيب العربية والفارسية من اللغة التركية.

(ب) الإبقاء عليها كما هى حيث أنها تُعد تراثاً مشتركاً واستحداث كلمات تركية حديثة.

(جـ) حذف القواعد والتراكيب والإبقاء على المفردات وتأميمها أو تتريكها وهذا فيه خير للغة التركية أكثر من الأخذ عن اللغات الأوربية. ومازال هذا الجدال جارياً حتى يومنا هذا.

وقد تأسس المجمع اللغوى لهذا الغرض سنة ١٩٣٢م وقد نشر العديد من التقارير والكتب والنشريات والمعاجم لخدمة اللغة التركية.

وقد صاحب هذا أيضاً انقلاب آخر وهو الانقلاب التاريخى، وقد استهدف إحياء التاريخ والأثار والمعالم والمزايا التركية واظهارها ونشرها وربط حاضرها بماضيها، ودفع مالّم بالتاريخ التركى من طعن وتجريح.

وفى تموز سنة ١٩٣٢ عقدت الجمعية التاريخية أول مؤتمر لها بأمر وتوجيه الزعيم مصطفى كمال، واستمر المؤتمر تسعة أيام وشهد الزعيم جميع جلساته ومحاضراته وأُلقيت فيه بحوث مستفيضة فى شتى نواحى التاريخ التركى.

وقد تبع ذلك جهود علمية وحفريات أثرية كثيرة رأت النور فيما بعد وقد كان لحكومة الثورة جهوداً مشكورة فى هذا الميدان.

وكانت آخر هذه الانقلابات الاجتماعية **تشريعات إلغاء الألقاب** واختيار ألقاب العائلة "Family Name" وقد أوجب هذا القانون الذى صدر سنة ١٩٣٤ ضرورة تلقب كل تركى بلقب يضاف إلى اسمه الشخصى ويكون له ولأولاده ولزوجته إسماً عائلياً وعلامة مميزة. وتبع هذا القانون إلغاء الرتب

والألقاب كالأغا والحاج والحافظ والخوجة والملاّ والأفندى والبك والبك أفندى والباشا والخانم أفندى وما شابه ذلك.

وكان خاتمة هذه التغييرات الاجتماعية التى استحدثتها الثورة الكمالية هو قانون **البيع بدون مساومة** وقد صدر هذا القانون فى القانون سنة ١٩٣٨م وجعل مكان وموضوع تطبيقه موكولين إلى رأى وزارة الاقتصاد الوطنى وأعطى القانون الحق للبلديات فى تحديد الأسعار ومراقبتها والإعلان عنها.

٣ - الأحزاب فى تركيا:

١- حزب الشعب الجمهورى: Cumhuriyet Halk partisi كانت تركيا كسائر دول العالم تعانى من الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات، وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير فى أسعار المواد الخام التركية وقلة رصيدها من العملة الصعبة. وقد دفع هذا الوضع الاقتصادى أعضاء مجلس الأمة إلى بحث الوضع المالي، والسياسية الاقتصادية، وكانت هناك وجهتى نظر؛ أحدهما ترى ضرورة إحكام يد الدولة على الاقتصاد كما هو الحال فى السياسية؛ وكان علي رأس هذه الجماعة عصمت اينونو رئيس الوزراء، أما الجماعة الثانية فقد كانت ترى حرية رأس المال فى الصناعة والتجارة وكان فتحى اوقيار على رأس هذه الجماعة.

ورأى مصطفى كمال المعجب بالنظام الديمقراطى الغربى فى هذا النقاش فرصة يمكن أن تثمر ثمراً يانعاً، فالتقى بفتحى اوقيار الذى يُعد صديقاً مخلصاً له، وناقش معه تكوين حزب معارض **لحزب الشعب الجمهورى** الذى يُعد الحزب الوحيد فى البلاد منذ تكوينه رسمياً ومباشرته للنشاط السياسى فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٣. وكانت أسس منهاج هذا الحزب ستة أركان أدخلت فى صلب الدستور سنة ١٩٣٧ فأصبحت أساس نظام الدولة أيضاً وهى: أن تركيا ١ - جمهورية. ٢ - قومية. ٣ - شعبية. ٤ - دولية. ٥ - علمانية. ٦ - انقلابية أى ثورية.

وكان رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب يُختار من قبل أعضاء المجلس وهو بدوره يختار رئيس الوزراء، ومن حق رئيس الوزراء اختيار الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية فكأن اتاتورك هو الذى كان يختار الوزراء أيضاً. وبذلك جمع في يده رئاسة الدولة، ورئاسة الحزب، ورئاسة المجلس المشكل من الحزب وحق اختيار رئيس الوزراء والوزراء.

٢- الحزب الحر الجمهوري: Serbest Cumhuriyet Firkası

بعد أن اجتمع مصطفى كمال مع فتحي اوقيار وناقش معه اختلاف وجهات نظره مع رئيس الوزراء عصمت اينونو سمح له بتكوين حزباً للمعارضة قائلاً له:

– شكل حزب، وتولي رئاسته، ودافع عن أفكاره فى المجلس، وبهذا تكون قد حققت الهدف المرجو من الأحزاب.

وهكذا تشكل الحزب الحر الجمهورى فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ وكانت مبادئه هى: الجمهورية والقومية والعلمانية فاتسق في هذا الصدد مع أسس حزب الشعب الجمهورى. ومن ثم أخذت تُبث الدعوة له وأخذ كثير من الناس يلتفون حوله، ويشيّدون بغاياته. فصار يتسع ويقوى وعاضدته عدة صحف وكان على رأسها (صون بوسته) و [طان] و [يارين] وأخذت توجه للحكومة القائمة النقد والتنديد.

وأثناء جولة لرئيس الحزب فتحى اوقيار فى منطقة اجه التفت حوله الجموع وثارت ضد بقية أهداف حزب الشعب الجمهوري وضد إلغاء الحروف العربية ولبس القبعة حتى وصل الأمر إلى مهاجمة مبانى حزب الشعب وكسر زجاج نوافذه بل وألقيت خطب تهاجم مصطفى كمال نفسه. لم يتوان أتاتورك عن الحركة تواً ضد هذه الحركة المضادة ورأى أن المعارضة التى ستكون مستأنسة على وشك أن تقضى على النظام وعليه كلية.

وعندما رأى فتحى اوقيار أن المواجهة أصبحت مع الزعيم لم يتردد في الإعلان بأنه لا يود مواجهة الزعيم، بل يود النضال معه، وبعد اجتماع فى ١٧/١١/١٩٣٠م أعلن رئيس الحزب إغلاقه. وهكذا انتهت حركة المعارضة الأولى بالفشل، وإن كانت لم تخمد فى نفوس الناس. وعاد حزب الشعب الجمهوري إلى ممارسة سياسة الحزب الواحد، والحاكم فى البلاد. وظل كذلك حتي تكوّن الحزب الديمقراطى سنة ١٩٤٥م وإن كان هذا لم يمنع تكوين بعض الأحزاب الصغيرة وغير المؤثرة خلال هذه الفترة مثل:

٣ - حزب العمال والفلاحين الجمهورى التركى

وقد تشكل فى أدرنه تحت تأثير الحزب الشيوعى الروسى. وأعلن عن نفسه فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٠م. ولكن الحكومة منعته من ممارسة نشاطه لاتجاهه الشيوعى.

٤- حزب الأهالى الجمهورى: Ahali Cümhuriyet Firkası

تكون فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠م فى آطنه وكان يعمل على رفاهية الأهالي، ويعطى أهمية بالغة في برنامجه للزراعة والتجارة والاقتصاد، ولكن بالقرار الوزارى الصادر فى ٢١ سناير سنة ١٩٣١م أغلق هذا الحزب ومنع من ممارسة نشاطه.

وهكذا تدعم مركز حزب الدولة أو دولة الحزب الواحد، وبعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨م أصبح رفيقه في الكفاح، ورئيس وزرائه عصمت باشا هو ثانى رئيس للجمهورية. ولم تكن شخصية عصمت بقادرة على مواجهة تيار المعارضة؛ فلقد ساءت الأوضاع الاقتصادية من جراء الأزمات التى صاحبت الحرب العالمية الثانية وبات الناس يشكون علناً وصراحة فى حزب الدولة أو دولة الحزب، وانعكست على صفحات الجرائد حركة نقد ومعارضة للنظام وأصبح هناك ما يمكن أن يُعد توافقاً بين المعارضة والصحافة، مما دفع بالشروخ التى كانت في حزب الشعب الجمهورى تتحول إلى تصدع وينسلخ عنه بعض أعضاءه البارزين.

٥ - **حزب النهضة القومية**: Milli Kalkınma Partisı

فلم تجد الحكومة بدا من التصريح لظهور حزب جديد لأول مرة بعد تسلط الحزب الواحد طوال هذه الفترة. وتأسس حزب النهضة القومية فى ١٨ يوليو سنة ١٩٤٥م.

وكان الحزب يرفض الدولية فى برنامجه، ويطالب بالانتخابات المباشرة، وأن تختار الأمة كلها رئيس الجمهورية، ويطالب بتكوين مجلس للأعيان، والمنافسة الحرة فى الاقتصاد ويطالب بـ «الوحدة الإسلامية» و «الاتحاد الشرقى» فى سياسته الخارجية.

وافتتح الحزب شُعبُ ومكاتب له فى استانبول والعديد من الولايات، وانضم إلى انتخابات البلدية سنة ١٩٤٦م ولكنه انسحب منها ودخل انتخابات سنة ١٩٥٠ ولكنه لم يكسبها.

وأشهر مؤسسه نورى دميرداغ وحسين عونى اولاسن وجواد رفعت آتيلخان.

- **الحزب الديمقراطى**: "D.P" .Demokrat partısı

بعد أن انسحب عدنان مندريس وفؤاد كوبريلي (وجلال بيّار ورفيق قورآلتان من مجلس الأمة ومن حزب الشعب الجمهورى قاموا بتأسيس حزب معارض تحت اسم «الحزب الديمقراطى» وأعلن ذلك فى أنقرة فى ٧ يناير سنة ١٩٤٥م. وبسرعة فائقة انضم إليه كتل الشعب التى كانت قد سئمت تحكم الحزب الواحد وسوء الإدارة والمعاناة الاقتصادية.

وقامت الصحافة في أنقرة واستانبول وإزمير بتأييده والدعاية لمبادئه حتى مكنته من دخول انتخابات سنة ١٩٤٦. ولولا قيام الحزب الحاكم بتزييف الانتخابات لكان الحزب الديمقراطى هو الحزب الفائز؛ فحسب الإعلان الحكومى فإن الحزب الحاكم «حزب الشعب الجمهورى» قد كسب ٣٩٥ مقعداً بينما الحزب الديمقراطى قد حصل على ست وستين مقعداً وظل ثمان مستقلين هذا فى حين أن تشكيلات الحزب الديمقراطى اثبتت أنه قد

حصل علي ٢٧٩ مقعداً في مقابل ١٨٦ لحزب الشعب الجمهورى. وقد أدت هذه الانتخابات إلى مشادات عنيفة بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الذى كان يعدها انتخابات مزورة وغير شرعية (يكى صباح ١٩٤٦/٧/٢٥).

وقد شهدت سنتى ١٩٤٧/١٩٤٦ تكوين العديد من الأحزاب مستغلين موافقة رئيس الجمهورية عصمت اينونو على تعدد الأحزاب وتمشياً مع حقوق الإنسان التى أعلنتها الأمم المتحدة حتى وصل عدد هذه الأحزاب الجديدة إلي ستة عشر حزباً جديداً - عدا الأحزاب القائمة - ولكن لم يُكتب البقاء لها طويلاً.

وفى سنتى ٤٨ - ١٩٥٠ تم تشكيل سنة أحزاب أخرى لم يستطع الصمود منهم سوى «ملت يارتيسى» حزب الأمة و «حوريت يارتيسى» حزب الحرية.

٧ - حزب الأمة: Millet Partısı "M.P"

تأسس فى أنقرة خلال شهر يوليو سنة ١٩٤٨م من الأعضاء المنشقين - على الحزب الديمقراطى إثر مناقشات ومشادات حول برنامج الحزب. وقد اتخذ لنفسه خط الهجوم على كل من الحزب الحاكم وعلى الحزب المعارض، بل وصل به الأمر أن يشن هجوماً مركزاً وشرساً على شخص عصمت اينونو مما أيقظ فى نفوس المواطنين إمكانية الممارسة الديمقراطية حقاً.

وكانت أهم مبادئه الحرية الشخصية والحرية الاقتصادية واحترام الملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة والتجارة. وطالب بالحرية الدينية للمواطن وقامت الحكومة باغلاقة بتهمة الرجعية الدينية ولكن عثمان بلُوكباشى الخطيب المفوه استطاع أن يُعيد تشكيل الحزب تحت اسم «حزب الأمة الجمهورى» وانضم إليه عدد من الأحزاب الصغيرة مما جعله يدخل ضمن الأحزاب المنافسة لكل من الحزبين الحاكم والمعارض ويحصل على ٦٠٨ ألف صوتاً وخمسة مقاعد فى البرلمان. ومن الأحزاب ذات النظرة الواقعية فى معالجة الأمور السياسية وغيرها.

حزب الحرية: Hurriyet Partısı "H. P"

تأسس هذا الحزب أيضاً من المنشقين ومن المُخْرَجين من الحزب الديمقراطي خلال مؤتمره الرابع المنعقد في أكتوبر سنة ١٩٥٥م. وكان معظم أعضاءه من المترسين بالسياسة فقد عملوا وزراء أو أساتذة جامعات أو حقوقيين ضالعين. وقد نجح في انتخابات سنة ١٩٥٧م في تشكيل جبهة معارضة من جيمع أحزاب المعارضة للحزب الديمقراطي، ونجح في الحصول على أربع مقاعد في البرلمان في أول جولة انتخابية يخوضها. إلاَّ أنه اتحد مع حزب الشعب وانضم كل أعضاءه إلى حزب المعارضة «حزب الشعب» سنة ١٩٥٨م. وهكذا أصبح حزب الحرية ملكاً للتاريخ.

انتخابات سنة ١٩٥٠ وفوز الحزب الديمقراطي:

كانت القضية التي تشغل بال جميع الأحزاب بعد الاتهامات التي وجهت إلى حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات السابقة هو تغيير قانون الانتخابات وتشكيل هيئة عليا مستقلة للإشراف عليها. وقد تمت الموافقة على التعديل المقترح في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٠. وتمت الانتخابات العامة في ١٤ مايو من نفس السنة وفاز الحزب الديمقراطي بأغلبية ساحقة. وتم اختيار جلال بيار رئيساً للجمهورية، ورفيق فورآلتان رئيساً للمجلس، وعدنان مندريس رئيساً للوزراء. وعقب إعلان التشكيل الوزاري في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ أُعلن العفو العام، وأُعيد الآذان باللغة العربية ومُنحت حريات واسعة للأفراد. وكانت هذه أول مرة يُطاح فيها بحزب الدولة أو بدوله الحزب منذ سبع وعشرين سنة.

واستفادت الأحزاب الملغاة أو التي كانت تعمل سراً من جو الحرية والديمقراطية الجديد، فأعادت تشكيل أنفسها، وأعلنت عن وجودها ومباشرتها للأعمال السياسية. وكانت أهم هذه الأحزاب:

حزب العمل وتأسس سنة ١٩٥٠ والحزب القروي الليبرالي وتأسس سنة ١٩٥٠ وحزب العمال الديمقراطي وتأسس سنة ١٩٥٠ والحزب

الإسلامى الديمقراطى سنة ١٩٥١ والحزب القروى التركى سنة ١٩٥٢ وحزب الأمة الجمهورى سنة ١٩٥٤.

انتخابات ١٩٥٤ وبقاء الحزب الديمقراطى.

أقر المجلس فى جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٥٤ انفضاضه، وإجراء الانتخابات العامة فى ٢ مايو سنة ١٩٥٤. واجريت الانتخابات في الموعد المحدد وفاز الحزب الديمقراطى بـ «٥٠٤» مقعداً وحزب الشعب الجمهورى بـ «٣١» مقعداً وبقى بهذا الحزب الديمقراطى فى السلطة مرة أخرى.

انتخابات سنة ١٩٥٧ وبقاء الحزب الديمقراطى أيضاً:

تمت الانتخابات فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧م وحصل الحزب الديمقراطى على ٤٢٧ مقعداً فى حين حصل حزب الشعب الجمهورى على ١٨٦ مقعداً. وظل فى السلطة للمرة الثالثة على التوالى وتدعمت رئاسة جلال بيار للجمهورية وعدنان مندريس للوزارة .

ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠م:

بعد فوز الحزب الديمقراطى بالانتخابات زادت حدة الخلافات واشتدت الأزمة بين كل الطبقات ولم تُضع المعارضة الفرصة بل ألبت ضده كل طوائف الشعب، وقد ساعد على ذلك انتشار الفساد والكساد الاقتصادى وقامت المظاهرات فى ٢٨ إبريل سنة ١٩٦٠م فى جامعة استانبول وتحولت إلى معارك دامية بين الطلبة والبوليس وتبعهم شباب إزمير في ٣٠ من نفس الشهر وفى ٥ مايو شملت المظاهرات مدنية أنقرة، وامتدت إلي مدارس الجيش فى ٢١ مايو مما دفع الجيش إلى التدخل ليلة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م وأمسك بزمام الأمور فى البلاد وألغى مجلس الشعب، وأوقف العمل بالدستور، وقبض على رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والوزراء. ومنت الأحزاب عن العمل السياسى. وشكلت حكومة انتقالية من رجال الجيش، ورجال الفكر والعلم غير المنتسبين إلى أحزاب سياسية وأعلنت بقائها في حلفي السينتو والناتو (حلف شمال الأطلنطى، فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠

أغلق الحزب الديمقراطي، وألغى نشاطه تماماً بقرار المحكمة. كما شكلت محكمة للتحقيق في كل الأوضاع السابقة. وحكم بالإعدام على جلال بيار وخفف الحكم لكبر سنه وعلى عدنان مندريس ووزيرى الخارجية والمالية. وتولي الجنرال جمال غورسيل القائد العام للقوات المسلحة رئاسة الدولة ووعد بأن تعود الحياة إلى حالتها الطبيعية في أقرب وقت.

في ٦ يناير سنة ١٩٦١ تكون «المجلس التأسيسي» الذى أوكل إليه وضع تصور جديد للحياة الدستورية والديمقراطية فى تركيا الجديدة. وقام هذا المجلس بإعداد دستور جديد تمت الموافقة عليه. وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٦١ صرحت الحكومة للأحزاب بممارسة نشاطها وبتكوين أحزاب جديدة.

حزب العدالة: Adalet Partisı A. P

تكون في أنقرة في ١١ فبراير سنة ١٩٦١ ونجح في ملئ الفراغ السياسى الذى تركه الحزب الديمقراطي، كما نجح في كسب عطف الشعب والكوادر السياسية، وتشكيلات الحزب المنحل، مما جعله يحتل المكان الأول بين الأحزاب الجديدة في انتزاع أصوات الناخبين أثناء انتخابات سنة ١٩٦١. وكسب تأييد المنظمات الصحفية التي كانت تؤيد الحزب الديمقراطي.

حزب تركيا الجديد: Yeni Türkiye Partısı: Y. T. P

تأسس في أنقرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٦١.

حزب العمل التركي: Türkiye İşci Partısı T. I. P

تأسس في استانبول في ١٣ فبراير سنة ١٩٦١. وكانت كل الأحزاب المشكلة تتلاعب بعواطف ومعاناة الجماهير وتعدهم بحل مشاكلهم في أقرب فرصة ممكنة ولكن هذا لم يتعد كونه وعوداً انتخابية.

أجريت انتخابات ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ لأول مرة علي أساس النظام النسبى لأعضاء مجلس الشعب والشيوخ وطبقاً للنتائج الأخيرة كان الوضع كما يلي: حزب الشعب الجمهوري ١٧٣ عضو مجلس شعب، ٣٦ سناتوراً.

حزب العدالة ١٥٨ عضو مجلس شعب ٧٠ سيناتوراً.

الحزب القومي القروي الجمهوري ٥٤ عضو مجلس شعب ١٦ سيناتوراً.

حزب تركيا الجديد ٥٦ عضو مجلس شعب ٢٨ سيناتوراً.

وبإجماع الأراء تم اختيار جمال غورسيل كرابع رئيس للجمهورية وبدوره إختار عصمت اينونو رئيساً للوزراء. ولما كانت هذه الأحزاب لم يكسب أي منها الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة فقد قام عصمت باشا بتأليف حكومة إئتلافية من حزبيّ الشعب الجمهوري والعدالة.

وتوالت بعد ذلك ثلاث حكومات ائتلافية الأولى في ٢٥ حزيران سنة ١٩٦٢ من حزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الجديد والحزب القومي القروي الجمهوري، وامتنع حزب العدالة عن المشاركة.

وفي ٤ يناير سنة ١٩٦٤م قام عصمت اينونو بتشكيل حكومة إئتلافية من حزبه والمستقلين وتمت الموافقة عليها. وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ قام «سعاد خيرى اورجويلى» بتشكيل الحكومة الائتلافية الثالثة من الأحزاب الثلاثة المعارضة ولأول مرة منذ ثورة ٢٧ مايو ينتقل حزب الشعب الجمهوري من كرسي الحكم إلى كرسي المعارضة.

ومنذ ذلك الحين ولم تعد الصراعات في تركيا بين الأحزاب السياسية بل أضحى الصراع بين اليسار واليمين بين الفكر الاشتراكي اليساري واليمين المحافظ.

ونجح حزب العدالة في كسب الانتخابات سنة ١٩٦٨م لإعتماده علي الدعاية الدينية التي تعد الشعب المحافظ بالعودة بالحياة الدينية في تركيا إلى أصولها القديمة، ولكن الأزمة الاقتصادية في البلاد واشتداد الصراع بين الأحزاب أعاد إلى الأذهان ما كان يحدث قبيل ثورة ٢٧ مايو، مما دفع بالقوات المسلحة التركية إلي التدخل، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد سنة ١٩٧٣، وكان إنتصار الأتراك في حرب ١٩٧٤م على اليونان وتقسيم قبرص

مما دفع بالمجتمع الغربى أن يأخذ موقفاً متشدداً من تركيا، وإن كانت هذه الحرب قد زادت من رصيد حزب الشعب الجمهورى وسكرتيرة العام الجديد ورئيس الوزراء خلال هذه الحرب ألا وهو بولنت أجاويد الشاعر والمفكر السياسى.

ولكن بولنت أجاويد لم يستطع أن يجابه التشدد الغربى والأمريكى إلاً بوقف نشاط القواعد الأمريكية في تركيا وبالتالى ردت أمريكا بوقف المساعدات المالية والعسكرية للبلاد، وفى نفس الوقت كان حزب العدالة وحزب الخلاص القومى الإسلامي الميول يشددان من ضغطهما على الحكومة فاستقالت حكومة أجاويد وأعقبها سليمان دميرال الأمريكى الميول، ولكن وفات عصمت باشا وانقضاء مدة فخرى قوروتورك الذى تولى رئاسة الجمهورية بعد جودت صوناى جعل صراع الأحزاب ينتقل من الوزارة إلى رئاسة الجمهورية. وتوالت من جديد الحكومات الائتلافية ولكنها لم تنجح فى حل مشاكل الأمن للمواطنين وزادت أسعار البترول التى تستورده تركيا من تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار مما زاد من أعمال الشغب والغنف الدموى مما دفع بالقوات المسلحة إلى التدخل من جديد فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بقيادة الجنرال كنعان أورين الذى تولى رئاسة الجمهورية وأوقف العمل بالدستور وأغلق الأحزاب وقبض على زعمائها لتقديمهم إلى المحاكمة. ويسعى جاهداً لوقف أعمال العنف والتصدى للمد الإسلامى الذى كاد يكسب الجولة هذه المرة. وأعلن العمل بالدستور الجديد الذي يخول الوزارة العسكرية كل السلطات اعتباراً من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٠ وهو عيد الجمهورية.

٤ - اقتصادية:

ومما لا شك فيه أن الإقتصاد التركى فى العهد الجمهورى لم يبدأ من فراغ؛ فقد اتجهت البلاد فى أخريات الحكم العثمانى إلى الأخذ عن [illegible] فى المجال الصناعى ضمن ما أخذت عنه.

[illegible] مصطفى كمال الصناعة أهمية بالغة. يستشف ذلك من جملة [illegible] تركية الحديثة ليست دولة غزو وفتح وإنها هى دولة اقتصادية» وقد احتوى منهج حزب الشعب الجمهورى فى مختلف طبعاته خطوطاً طموحة فى الاقتصاد: زراعة وتجارة وصناعة.

ففى *الميدان الزراعى*:

اهتمت الحكومة بتحديث الزراعة ولكنها لم تتدخل فيها تدخلاً مباشراً ولكنها سهلت مهمة الزارع بالعام والإرشاد والمساعدة والإصلاح والحماية والتسهيل، و [illegible] المدارس والمعاهد والمعامل التى تهتم بالزراعة واستنباط أنواع جديدة فى [illegible] والحيوان. كما أنها استوردت أحدث الآلات التى ظهرت فى هذا [illegible] وساهمت بيوت الشعب والمعهد القروى فى أحداث طفرة كبيرة فى الميدان الزراعى والحيوانى وتطور بنية الريف الاجتماعية.

وقد مثلت الصادرات الزراعية نسبة مهمة فى صادرات الدولة بعد أن وصلت إلى ما يمكن أن يُعد اكتفاءً ذاتياً فى هذا الميدان لسنوات طويلة بل وصل بها الأمر إلى تصدير كميات كبيرة من القمح فى الموسم الزراعى ٧٩/ ٨٠ بالرغم من الكساد الاقتصادى الذى يخيم على البلاد.

***الميدان الصناعى*:**

نشطت الحركة الصناعية فى العهد الجمهورى نشاطاً عظيماً، وأن صفة الانقلاب الاقتصادى التركى قد أحدثته الحكومة والأفراد والمؤسسات الشخصية فى آن واحد.

وكان للحكومة جهود كبيرة تشريعية وتنفيذية فى الحماية والتشجيع والتسهيل والتنظيم والإرشاد والإشراف، ولصالح العامل والعمل وصاحبه

ولصالح البنيان القومي والاقتصادي والاجتماعي معاً، فقد أصدرت قوانين تشويق الصناعات» سنة ١٩٢٤ وأعفت المنشآت من ضرائب الأملاك والأراضي والربح ومن رسوم رخص البلديات والمحركات والأحواض والمقطرات وما شابه ذلك، وفي سنة ١٩٢٥م أنشأت الحكومة المصرف الصناعي أسوة بالمصرف الزراعي والتجاري، وفي ١٩٣٣م صدر قانون حماية الصناعة المحلية، وفتحت مصانع جديدة عديدة ومتنوعة للغزل والنسيج والسجاد والجلود والفراء والورق والأسمنت ومواد البناء والحديد والصلب والفحم والقطران ودخلت الدولة بخطى ثابتة وواثقة صناعة السلاح وتجميع الصناعات الخفيفة والسيارات والمقطورات والجرارات الزراعية وحرصت على إقامة المعارض المتنوعة في شتى ولايات الجمهورية تشجيعاً للصناعات المحلية وكان لها تحفظاتها بالنسبة للسوق الأوربية المشتركة.

ولم تقصر الدولة والحكومة في ميدان التعدين؛ فتركيا غنية بالمواد الخام التي ربما لم تستخدم الاستخدام الأمثل حتى يومنا هذا. وإن كانت قد وضعت خطط خمسية لاستغلال المعادن وأنشأت المصارف كـ «اتي بنك» و «سومربنك» لحماية الصناعات التعدينية، وكذلك اهتمت حكومات الجمهورية بالقوة الكهربائية لكي تساعد على النهضة الصناعية المنشودة.

وإن كان هذا لم يمنع الحكومة من بعض الصناعات الإحتكارية وأوقفها على نفسها ولم تسمح للجهود الذاتية للمشاركة فيها كحصر صناعة الدخان والكحول والكبريت والملح والولاعات وأحجارها والسكر والنفط والأفيون وطرق المواصلات والمطارات والسك الحديدية في بادئ الأمر ثم سمحت لبعض المؤسسات بالمساهمة في هذا المضمار كالخطوط الملاحية البحرية والجوية.

الميدان التجاري:

يعتبر هذا الميدان بالنسبة للتركي بحق ميداناً جديداً؛ فقد كانت الامتيازات الأجنبية السابقة إلى جانب استهانة الأتراك بالتجارة تجعلها

محصورة فى أيدى الأقليات غير المسلمة؛ كاليهود بالدرجة الأولى والأرمن والروم فى الدرجة الثانية حتى أنه حسب تعداد صدر سنة ١٩٧٠ كان هناك ٣٨٥ مصدراً ومستورداً مسجلاً لم يكن عدد الأتراك بينهم يربو على الخمسين.

ولكن لهجرة هذه الطوائف من ناحية وللتسهيلات الإجرائية والتأييد الحكومي من ناحية أخرى دور فى دفع العناصر التركية الخالصة أن تُقدم على خوض غمار هذا المجال؛ وقد حققت الشركات المساهمة والمشتركة والمتحدة وشركات التصدير وخاصه إلى أمريكا وأوربا الغربية تقدماً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة، وارتبطت البلاد فى كثير من التجمعات التجارية والجمركية والإئتمانية والتأمينية بمثيلاتها الغربية.

٥- عسكريا:

مهما توالت الهزائم العسكرية على الدولة العثمانية فى أحربات أيامها فإن ذلك لم يزعزع الروح العسكرية فى بنية المواطن التركى، فالتركى حسب عنعناته الحضارية محارب صعب المراس، ذو جلد علي الأمور القتالية وهذا ما سهل مهمة مصطفى كمال بعد الحرب العالمية الأولى، وإعلان الجمهورية فى إعادة بناء البلاد عسكرياً؛ فالجيش التركى تشتت وضعف ضعفاً كبيراً وحكم عليه الحلفاء بالتصفيه بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن مصطفى كمال بعسكريته المشهود له بها وبالإتفاقية التى عقدها مع لينين فى باقو في بداية الحركة النضالية مكنته من أن يعيد بناء الجيش التركى وأولاه كل عنايته؛ فضاعف عدد المدارس العسكرية التى كانت موجودة من العهد العثمانى بحيث أن عدد الطلاب في سنة ١٩٤٣/٩٤٢ تضاعف خمس مرات عما كان عليه ١٩٢٤/٩٢٣ حيث كانت ٣١٦١ فصارت ١٦٦٣٧ وكان عدد الإناث فى الرقم الأول ٢٠٣ فصار ٣٦٢٥ وصار التدريب العسكرى إجبارياً في مراحل التعليم المتعددة إجبارياً إلى جانب المعاهد والكليات العسكرية المتخصصة والمساعدة.

كذلك أولت الدولة جهداً كبيراً إلى الصناعات العسكرية وإن لم تصل بها إلى مصاف الدول الغربية فإنها تُعد رائدة في هذا المضمار بالنسبة إلى الدول الشرقية.

وتعتبر تركيا جناحاً مؤثراً وحساساً فى حلف الناتو أى حلف شمال الأطلنطى الذى تتزعمه أمريكا، كما كانت جناحاً مؤسساً، مؤثراً فى حلفى بغداد وحلف السنتو (المركزى) الذى كان يربط بينها وبين كل من إيران وباكستان.

وإن كانت حرب ١٩٧٤م ضد اليونان فى قبرص مما زعزع وضع تركيا بالنسبة لحلف الأطلنطى إلاّ أن الخوف من الأطماع الروسية والعداء التقليدى للدب الروسى مما يجعل تركيا تفكر ملياً قبل أن تأخذ موقفاً حاسماً من القواعد الأمريكية فى أراضيها والمساعدات الأمريكية العسكرية التى تتلقاها. ومما زاد من هذا الوضع قيام الثورة الإسلامية فى إيران وخروجها من الحلف المركزى، والغزو الروسى لأفغانستان، والحرب المندلعة بين كل من العراق وإيران حليفى الأمس. مما مهد الطريق للانقلاب العسكرى الذي وقع فى البلاد فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٠م حفاظاً على مبادئ آتا تورك منشئ القوات العسكرية التركية الحديثة.

٦ - الفنون:

مما لا مراء فيه أن الفنون ازدهرت فى سرعة قد تدعو إلى الدهشة خلال العصر الجمهورى بفضل الرعاية النشطة التى أحاطها بها رئيس الجمهورية بعد أن كانت مهملة إهمالاً كاملاً. باستثناء فن العمارة والزخرفة.

ففى العاصمة الجديدة «أنقرة» التى قدر لها أن تنطلق في بضع سنين من مركز ريفى مهمل إلى عاصمة عصرية، أن المهندسون المعماريون وكثرتهم المطلقة من الألمان ينشطون منذ ١٩٢٧م فى العمل على تجديد المدينة وفقاً لأحدث الطرز الأوربية، وكان يعمل عدداً من المعماريين الأتراك

إلي جانب هؤلاء أيضاً محاولين أن يلائموا بين النظريات الهندسية الأجنبية وطبيعة البلاد والسكان وقد نجحوا فى ذلك إلى حد بعيد.

ووضع النحاتون الألمان أول تماثيل لأتاتورك وهى شاهد على النزعة الثقافية الجديدة إلى التحرر من العداء الإسلامى القديم للتصوير، فنصبت فى ميادين المدن الكبرى كلها وقد ساعدت هذه المدرسة الفنية علي ظهور نحاتين وطنيين ذوى شأن منذ سنة ١٩٣٠م أمثال راتب عشير، وهادى بارة وزهدى مُريد او غلى ونُصْرَت صُوقان الذين عادوا من بعثاتهم فى بلدان أوربا وشكلوا النواة الأولى لأكاديمية الفنون الجميلة (انظر:

Cumhuriyetimizin 50 yillik Döneminde Türk Heykelliği, Prof: Hüseyin Gezer, Kültür ve sanat dergisi,Ekim 1973.

وفى ميدان الرسم الذى لم يمارس في فارس والهند إلا لزخرفة الكتب في حين أهمل في تركيا خلال العهود الماضية إهمالاً كلياً – لمعت مواهب كثيرة تحت تأثير من الفنانين الفرنسيين خاصة حتى إذا كانت سنة ١٩٣٦ وفقت هذه المواهب إلى عرض آثارها فى معرض أثينا أمثال ابراهيم حالى (١٩٠٠ – ورفيق أبيكمان وطورغت ظائم وشرق آقديك.

أما الموسيقى فقد احتفظت بطابعها الشرقى الخالص حتى سنة ١٩٢٨ في «دار الألحان» إلى أن أنشأت مدرسة الموسيقى لتعليمها وتخريج معلميها كما افتتح معهد للكونسر فتوار مؤلف من شعبتين احداهما للموسيقى والأخرى للتمثيل وتتابعت حركة التطوير في هذا الميدان حتى رأينا الأوبرا والبالية متمركزاً فى دار اوبرا استانبول اعتبار سنة ١٩٥٠ وتشكلت فرق الأوبرا والبالية فى كل من استانبول وأنقرة.

إذا كان تاريخ المسرح التركى ينقسم إلى أربع مراحل: المسرح التقليدى ومسرح السراى فى عهد التنظيمات والمسرح في العد الدستورى والمسرح الجمهورى فإنه قد نبت فى عهد التنظيمات والمشروطية وترعرع في العهد الجمهورى؛ فقد استطاع المسرح التركى فى هذا العهد الأخير أن

يعبر عن الإنتقالة السريعة إلى مضمار الحضارة الغربية في كل مجالات هذا الفن، وزاد التنافس بين فرق الدولة والفرق الخاصة من تفوق وإجادة هذا الفن.

وقد نبغ فى هذا الفن عدد كبير من الممثلين والمخرجين والكتاب والحرفيين الذين يساعدون على ابراز هذا العمل الفنى. وظهرت إلى جوار الترجمات والاقتباسات مسرحيات تركية خالصة.

أما السينما فيمكن القول بحق انها الفن التركى الوحيد الذي ولد ونشا وتطور فى العهد الجمهورى، وأنه أصبح أكثر بروزاً بعد أن ظهرت فى الأستانة بضع شركات واستوديوهات وتخرج أفلاماً تركية الوضع والموضوع كما تُترَكُ أفلاماً أجنبية كثيرة؛ محاورة وغناءً.

والأفلام التركية لا تزال أقل درجة أو درجات عن الأفلام المصرية بصورة عامة.

والأفلام المصرية حتى قبيل قيام ثورة سنة ١٩٥٢م فى مصر كانت رائحة ومقبولة جداً وإن كانت لا تعرض إلى متركة محاورة وغناءً، أما الأفلام الأجنبية الأخرى فأكثرها يُعرض بلغته مع كتابة الخلاصات باللغة التركية. ودور العرض قد انتشرت فى السنوات الأخيرة حتى شلمت كل الولايات وبلغ عددها حسب بعض احصائيات غرفة السينما هناك ثلاثة آلاف وخمسمائة دار عرض عدا دور العرض المؤقتة.

ومما لا شك فيه أن الفنون الأخرى كالتصوير الفوتوغرافى والخزف والبلاستيك والموزايكو والنقش قد شملها التطور والتطوير ويشهد على ذلك ما تلاقيه معارضها داخل وخارج تركيا من نجاح وتأييد.

المراجع والمصادر

أولا: العربية:

١) أحمد السعيد سليمان (دكتور) التيارات الدينية والقومية فى تركيا - القاهرة سنة ١٩٦١.

٢) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية، القاهرة سنة ١٩٦٥.

٣) محمد عزت دروازه، تركيا الحديثة، بيروت سنة ١٩٤٦.

٤) نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى، تاريخ الشعوب الإسلامية بيروت سنة ١٩٥٦.

ثانيا: المراجع والمصادر التركية

1) A.Fruzan, The Turkish Experiment in Democracy New york 1976.

2) Atatürk'un Söylev ve demeçleri, Ist. 1945.

3) Bayur, Hikmet, Türk Inkelap Tarhi, Ist. 1940.

4) Berkes, Niyazi, Siyasi partiler, Ist. 1946.

5) Diyanet Işleri Başkanlıği yayinlar, Album, Elli yılda dini yapilar, Ank. 1973.

6) Doğu Ergil, tarkiye'de terar ve şiddet yapısal ve kültürel Kaynakları, Ank. 1980.

7) Ylhan.E. Darendelioğlu, Türkeye de Milliyetçilik Hareketleri, Ist. 1968.

8) Karal, Enver ziya, Türkiye Cumhuriyeti Tarihi Ist. 1944.

9) Kemal H. Karpat. Türk Demokrasi Tarihi, Sösyal Ekonomik, kültürel temelleri, Ist. 1967.

10) Muammer Taylak, 27 Mayis ve Türkeş, 3 bask Ank. 1977.

11) Leuis, Geoffrey L. Turkey, Londra, 1955.

12) Leuis, Bernard, The Emergence of Madern Turkey 1968.

13) Leuis Democracy in the middel East: its state and prospects, Middel Easteru Affairs, Av. 1955.

14) Osman Turan, Türkiye'de manёvıBuhran 2baski Ist. 1978.

15) Reşat lzbirak. Türkiye C.I.II, Ist. 1972.

16) Rifki Salim Burçak,Türkiye de Demokrasiye geçiş 1945 - 1950, Ank. 1979.

17) Telford Waugh, Turkey Yesterday to-day and to-morrow. Lon. 1930.

18) Tokin, Furuzan Husruv, Türk Tarihinde Siyasi Partiler ve Siyasi düşün Cenin gelişmesi. Ist. 1965.

كما يمكن الرجوع إلى:

١) أرسنت رافرور ، ترجمة صلاح أحمد العلمي: تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨.

٢) توفيق هلي برو، العرب والترك في العهد الدستوري الثاني سنة ١٩٠٨ - ١٩١٤. دار الكتب المصرية سنة ١٩٦٠.

٣) نعمت اسماعيل علام. فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٤.

٤) د/ محمد عبد العزيز، الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤.

- المراجع التركية:

1) Sanat ve Kültür, Başbakanlik kültür Musteşarleği, 1,2,3. ulusal kül-tür, ue aylik kültür Dergisi sayi, 1,2,3.

2) Metin And, 50 yilin Türk Tiyatrasu, ikinci baski. Ist 1973.

3) Nurullah Berk, Hüseyin Gezer, 50 yılın Türk Resim ve heykel, ikinci baskı, Ist. 1973.

أنقرة

«أنقرة» هى عاصمة الجمهورية التركية منذ سنة (١٣٤٢هـ = ١٩٢٣م)، وعاصمة ولاية أنقرة فى الوقت نفسه، ويتبعها عدد من المراكز الإدارية، أهمها: «التون داغ»، و «جانقايا»، و «ينى محله».

وتقع «أنقرة» فى القسم الآسيوى من «تركيا»، على الضفة الغربية للوادى الذي تمر فيه مياه نُهير «أنجوره»، الفرع الأيمن لنهر سقاريا فى الشمال الغربى لوسط الأناضول)، ويوجد أدنى انخفاض للوادى بالقرب من المدينة، على ارتفاع يبلغ (٨٣٥) متراً من مستوى سطح البحر، في حين يبلغ ارتفاع الهضبة التى تقع عليها «قلعة أنقرة» (٩٧٨) متراً، وتطل هذه القلعة على الوادى من ارتفاع قدره (١٢٠) متراً.

وتبعد «أنقرة» عن «استانبول» بمسافة (٥٧٨كم)، وتبلغ أقرب مسافة بينها وبين البحر الأسود (١٨٥كم).

وتعد «أنقرة» من المدن القديمة التى تهيأت لها – منذ البداية – أسباب الجذب السكانى؛ فقد أقيمت على حافة وادٍ يمر بالقرب منه «نُهير أنجوره»، ولهذا النُّهير ثلاثة أفرع، هى:«وادى بند، و «إينجه صو» و «چوبوق صويى»، وكلها تتجمع في نقطة قريبة من الوادى؛ ممّا وفّر للمدينة مصدراً دائماً للمياه، كما تحيط بها قمم ووديان متباينة الارتفاع؛ تتراوح ما بين (١٠٠٠ و ١٢٠٠) متراً؛ ممَّا هيأ لها أسباب التحصن.

ولا يُعلم على وجه التحديد تاريخ تأسيس «أنقرة»، إلاَّ أنه يروى أن «الحيثيين» الذين حكموا المنطقة سنة (٢٠٠٠ ق. م) هم الذين أسسوها، ثم دخلت تحت سيطرة «الفركياليين» الذين قامت دولتهم على أنقاض دولة الحيثيين، ثم تحت سيادة ملوك «ليديا» فى القرن السابع قبل الميلاد، ثم انتقلت إلى السيادة الإيرانية فى منتصف القرن السادس قبل الميلاد، وعندما توجه «الإسكندر» فى غزواته إلى الشرق، قدم إلى تلك المنطقة، وبعد وفاته ظلت المدينة من نصيب السلِّفكيين مدة نصف قرن، ثم آلت بعدها إلى أصحابها المحليين.

وشهد مطلع القرن الثانى قبل الميلاد حروباً قادها الرومان ضد «الغالو - جريك»، ودخلت جيوشهم «أنقرة» سنة (١٨٩ ق .م) ثم قام ملك «برجاما» بالاستيلاء على هذه المنطقة سنة (١٦٨ ق.م)، وقضى على النفوذ الرومانى. وفي سنة (٢٥ق.م) دخلت «أنقرة»تحت نفوذ إمبراطورية «روما»، التى نصبت على المدينة وما جاورها والياً عسكريا. وشهدت المدينة فى عهدهم زيادة سكانية ، ونهضة عمرانية، تمثلت فى إقامة المعابد والحمامات والقصور.

وظلت «أنقرة» تابعة للإمبراطورية البيزنطية الشرقية مدة سبعة قرون ونصف قرن، من سنة (٣٣٤م) إلي سنة (١٠٧٣م)، وأصبحت مركزاً مسيحياً مهما فى «الأناضول»، وأحيطت بأسوار حصينة مكّنتها من صدّ الجيوش الإسلامية، بدءاً من القرن (١هـ = ٧م).

وقد احتل الساسانيون «أنقرة، وقام «خسرو الثانى» بتخريبها سنة (٦٢٠م)، غير أن الإمبراطور «هيراقليوس» البيزنطى هزم الجيوش الساسانية سنة(٦هـ = ٦٢٧م)، واستعادها.

وقد تمكن المسلمون من فتح «أنقرة» سنة (٣٤هـ = ٦٥٤م) غير أنهم لم يستقروا بها، ومنذ عام (٨٩هـ = ٧٠٨م) أعادوا هجماتهم عليها لمدة عشر سنوات، ثم تمكنت جيوش الخليفة العباسى «هارون الرشيد» من فتح المدينة سنة (١٨٣هـ = ٧٩٩م)، وقيل سنة (١٩١هـ = ٨٠٧م)، ثم أخذها الرومان مرة أخرى، وقام القيصر «ميخائيل الثالث» سنة (٢٤٥هـ = ٨٥٩م) بإعادة ترميم أسوار المدنية، وفى سنة (٣٤٥هـ = ٩٥٦م) تحولت «أنقرة» إلى مركز إدارى فى التقسيمات الإدارية التى استحدثها البزنطيون فى «الأناضول».

وبعد انتصار السلطان السلجوقى «ألب أرسلان» على الجيوش البيزنطية فى موقعة«ملاذكرد» الشهيرة سنة (٤٦٤هـ= ١٠٧١م) فتحت «الأناضول» ذراعيها للفاتحين الأتراك، ووصلت طلائع جيوشهم إلى شواطئ «بحر إيجه»، واستسلمت «أنقرة» للفاتحين.

وظلت «أنقرة» تحت حكم السلاجقة حتى استولى عليها «ريموند دى طوليوس» سنة(٤٩٥هـ = ١١٠١م) خلال تحرك الصليبيين تجاه «بيت

المقدس» عبر «بيزنطة»، وأعادها إلى إمبراطور «بيزنطة، ولكن لم يمض وقت طويل حتى أعادها السلاجقة مرة أخرى إلى سلطانهم، ثم ضمَّها «الدانشمنديون» سنة (٥٢١هـ = ١١٢٧م)، ثم استردَّها السلاچقة سنة (٥٣٨هـ = ١١٤٣م)، وظلت تحت سيطرتهم إلى أن قُسِّمت البلاد السلچوقية بين أبناء «قليچ أرسلان»، فكانت «أنقرة» من نصيب «محيى الدين مسعود»، وظلت تنتقل من ملك إلى آخر،حتى عهد «علاء الدين كيقباد»، الممتد من سنة (٦١٦ - ٦٣٥هـ = ١٢١٩ - ١٢٣٧م).

وقد شهدت «أنقرة» خلال حكم السلاچقة تقدماً عمرانياً؛ حيث أقيمت الزوايا والمساجد والتكايا، كما أنها كانت تمثل موقعاً عسكرياً مهما؛ ثمَّ اهتموا بتحصينها.

وعندما تدهورت السلطنة السلچوقية وقعت «أنقرة» فى أيدى «الجرميانيين» الذين وفدوا من الشمال الشرقى للأناضول، وأسسوا سلطانهم فى مدنية «كوتاهية» واستمر ذلك الحال حتى سنة (٧٠٨هـ = ١٣٠٨م) عندما دخلت «الأناضول» كلها تحت حكم «الإيلخانيين»».

وظلت «أنقرة» تحت حكم «الإيلخانيين» حتى قام «سليمان باشا بن أورخان غازى» سنة (٧٥٥هـ ١٣٥٤م) بضمها إلى الدولة العثمانية، ثم أعاد فتحها الأول» سنة (٧٦٢هـ = ١٣٦١م)، وشهدت فى (١٩ من الحجة ٨٠٤هـ = ٢٠ من يوليو ١٤٠٢م) المعركة التى كانت بين «بايزيد الصاعقة» و «تيمورلنك»، المعروفة باسم (موقعة أنقرة) فيها هُزِم «بايزيد»، ووقع فى أسر «تيمورلنك».

ولما قامت الإمبراطورية العثمانية بإعادة تنظيم ولاياتها اختيرت «أنقرة» مركزاً لولاية الأناضول، وعندما انتقل المركز إلى «كوتاهية» بقيت «أنقرة» مركزاً لسنجق (لواء) «عمورية».

وفى عهد السلطان «أحمد الأول» اشتعلت فتنة حيث قام بها أحد مواطنى «أنقرة» يدعى «قلندر أوغلى»، وكان زعيماً من زعماء اللصوص، وقد انتشرت هذه الفتنة، شملت معظم «الأناضول» سنة (١٠١٦هـ = ١٦٠٧م

وتمكَّن الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) «قويوجي محمد باشا» من إخمادها سنة (١٠١٧هـ = ١٦٠٨م)، ثم شهدت «أنقرة»حركة عصيان كبيرة سنة (١٠٥٨هـ = ١٦٤٨م) قادها الدفتردار «زاده محمد باشا» ضد الصدد الأعظم «هزار باره أحمد باشا».

وفي القرن (١٣هـ = ١٩م) استولت قوات «محمد على باشا» والى مصر خلال تمرده على سلطانه وخادم المسلمين - على «أنقرة» لمدة قصيرة فيما بين (١٢٤٨، و١٢٤٩هـ = ١٨٣٢، و ١٨٣٣م).

ولما احتلت جيوش الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى مدنية استانبول سنة (١٣٣٩هـ = ١٩٢٠م)، أختيرت «أنقرة» مركزاً لإدارة التشكيلات والتنظميات القومية، وساعد على ذلك الاختيار اتصال «أنقرة» بالبسفور بخط حديدى، ورغبة «مصطفى كمال أتاتورك» - الذي استقر به المقام فى «أنقرة» - فى الإشراف على انتخابات مجلس النواب بنفسه.

وتم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية التركية الكبرى، وعقدت أولى جلساتها، فى «أنقرة»، التى أصبحت مقراً لها، واستقر بها عدد كبير من النواب وأصحاب المناصب.

وبعد إلغاء السلطنة العثمانيةسنة (١٣٤١هـ = ١٩٢٢م) أعلن «مصطفى كمال آتاتورك» فى خطاب له، أنه لابد من تثبيت مقر لإدارة الدولة؛ فتم اختيار «أنقرة»، التى أعلن منها تغيير نظام الدولة إلى النظام الجمهورى فى (ربيع الأول١٣٤٢هـ = أكتوبر ١٩٢٣م)، وشهدت المدينة بعد ذلك جهوداً كبيرة لتعميرهاوتحويلها إلى مدنية حديثة؛ فعين حاكم لها، إلى جانب حاكم ولاية «أنقرة»، وبدئ فى توسيعها وتجميلها؛ فمهدت الشوارع، وأنشئت الأحياءوجففت المستنقعات، وشيدت المبانى الحكوميةوالإدارية، ومختلف الإدارات الحديثة للمياه، والصحة والتعليم، وغير ذلك.

وفى سنة (١٣٤٧هـ = ١٩٢٨م) أختير مشروع المعمارى الألمانى «جانس» لإعادة تخطيط المدنية، وقد راعى فيه الحفاظ على طابع المدينة القديم، وجعل التوسع العمراني يمتد إلى الخارج، وحرص على تجميع كل

نشـاط بشـرى فى مناطق خاصـة، كـأحيـاء للسكن والبنوك والوزارات والمستشفيات والإدارات الحكومية، وأقامت السفارات الأجنبية فيها المبانى الخاصة بدولها، والمراكز الثقافية التابعة لها.

وترتبط «أنقرة» بكل المدن الداخلية والعواصم العالمية بشبكة من الاتصالات والمواصلات، كما تحظى بوجود عدد كبير من المساجد والجوامع والمدارس والمعاهد، والكليات المختلفة، والأكاديميات العسكرية والتقنية؛ مما يجعلها مركزاً ثقافياً وعلمياً متقدماً لكل أتراك وسط آسيا.

وأما أهم الآثار في «أنقرة» فيرجع بعضها إلى العصر السلجوقي، مثل:

- «آق كوبرى» وهو معبر بعيون سبع، أنشئ سنة (٦١٩هـ = ١٢٢٢م) على ترعة «أنقرة».

- وجامع «أصلان خانه» الذى أنشئ سنة (٦٨٩هـ = ١٢٩٠م) فى حى «أصلان خانه بأنقرة».

- وجامع «أخى إلوان» الذى أنشئ سنة (٦٩٠هـ = ١٢٩١م) فى حى «سامان بازارى».

وأما أشهر الآثار التى تعود إلى العصر العثمانى، فهى:

- جامع «حاجى بايرام»، و«ينى جامع» أى: (الجامع الجديد)، ويسمى أيضاً «جامع الأحمدية»، وجامع «زينجيرلى».

وأما أهم معالم «أنقرة» التى تعود إلى العهد الجمهورى، فهى:

- مقبرة «أنيط قبر»، وقد أنشئت سنة (١٣٧٣هـ = ١٩٥٣م)؛ لضم رفات «مصطفى كمال أتاتورك».

- وقصر «جانقايا كوشكو» (قصر تشانقايا)، وكان مقرا لأتاتورك، وهو الآن متحف ومقراً لرئاسة الجمهورية.

- «متحف مجلس الأمة، وكان مقراً لاجتماع أعضاء مجلس الأمة التركى فى حرب الاستقلال.

وقد بلغ عدد المساجد فى «أنقرة ومراكزها وقراها (٢٢٠٩) مسجد، حسب الإحصاء الى أجرته الشئون الدينية التركيةسنة (١٤١٠هـ = ١٩٨٩م).

وأما عن الحالة السكانية لأنقرة، فقد كان عدد سكانها ضيئلاً في العهد البيزنطي، واستمر ذلك حتي بعد الفتح السلجوقى، ولم تتحول «أنقرة» إلى مدنية إلاَّ فى القرن (١٢هـ = ١٨م)، وقد وصل عدد سكانها فى أول تعداد رسمّى فى العصر الجمهوري سنة (١٣٤٥هـ = ١٩٢٦م) إلى (٥٧٨٠٠) نسمة، ثم إلى (١٥٧٢٤٢) نسمة فى سنة (١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م)، ثم إلى (٢٩١٨٢٦١) نسمة حسب إحصاء سنة (١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م)، وهى بذلك تحتل المرتبة الثالثة فى التعداد بعد «استانبول» و «إزمير».

وتمثل اللغة التركية (٩٧٪) من لغات سكان المدينة، ويتجاوز عدد المسلمين هذه النسبة بقليل، ويتناقص عدد غير المسلمين؛ نتيجة هجرة الأرمن واليونانيين إلى بلاد أخرى.

أهم مراجع المدخل:

- Islam Ansiklopedisi, I cilt . Ist . 1950.
- Ankara ve Civarının Prehistor Yazmalarinda Yeni buluşlar, Ikinci Tarih Kongrasi 1937.
- Evliya Çelebi, Seyyahatnamesi, Cilt II Ist.1938.
- Karamani Mehmed Paşa, Tarih - , Al - , Osman Trc. Mukrimin Halil. T.I.E.M. Xiv, gi.
- عالى، كهنة الأخبار جـ ٥. ص٦٦.
- تاج التواريخ – لسعد الدين جـ١.
- Gazi Mustafa Kemal, Nutuk I. Ank. 1933.
- جودة حسنينى جودة، جغرافية أسيا الإقليمية. منشأة المعارف. الإسكندرية – ١٩٨٥).

التطور الديمقراطى فى تركيا
الحديثة المعاصرة

التطور الديمقراطي في تركيا الحديثه والمعاصرة (*)

- ١ -

عرفت الدولة العثمانية نظام المعارضة السياسية ضد نظام الحكم المطلق منذ واقعة قصر چراغات سنة ١٨٥٩م = ١٢٧٦هـ حيث خطط العثمانيون الجدد «كَنج عثمانليلر» لخلع السلطان عبدالمجيد (١٨٢٣ - ١٨٦١م) وإحلال أخاه محله. وباشرت المعارضة نشاطها من الخارج علي أيدى أعضاء الجون تورك "jene Turqui"وأصدرت صحافتها الخاصة بها.

أوفى السلطان عبد المجيد بوعده لرئيس الأحرار مدحت باشا، وأصدر القانون الأساسى فى عام ١٨٧٧م = ١٢٩٥هـ الذى نصَّ علي إقامة الحياة النيابية متمثلة في مجلس «المبعوثان» و «الشيوخ» وتمتع الأعضاء بالحصانة، ونص على تشكيل محكمة عليا، وأن يكون مبدأ الامركزية هو الطريقة التى تتبع فى الحكم [1].

وطالب السلطان فى خطبة إفتتاح المجلس الذي ضم ١٥٠ عضواً بضرورة وضع النظم الداخلية للمجلس، وقانون الانتخابات، وقوانيين إدارة الدولة، والولايات، والنواحي، وقانون البلدية، وأصول المحاكمات البلدية، وترفية الموظفين، وقانون المطبوعات، وديوان المحاسبات، وتدقيق الميزانية[2].

إنقض المجلس الأول فى ٢٨ يونية سنة ١٨٧٧م = ١٢٩٥هـ والثانى فى ١٣ فبراير سنة ١٨٧٨م = ١٢٩٦هـ وعاد النواب إلى دوائرهم. ولم يعودوا إلى الاجتماع مرة أخرى.

(*) قُبل هذا البحث للنشر في مجلة كلية الآداب - جامعة عين شمس وقدِّم للترقية إلي درجة استاذ سنة ١٩٨٨.

(١) د. علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤٠٢هـ سنة ١٩٨٢م صـ١٧١.

(٢) محمد فريد بك المحامى، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، بيروت صـ ٧٠٤ - ٧٠٥.

إشتدت المعارضة على أيدى أعضاء الاتحاد والترقى وصحافتها فى كل من باريس والقاهرة. وأعدت الجمعية خطة لقلب نظام الحكم فى أغسطس سنة ١٨٩٦م = ١٣١٤هـ إلاَّ أن الحكومة قامت بالقبض على أعضاء الجمعية، ثم نفت البارزين منهم خارج البلاد. ولكن وصول الأمير صباح الدين (١٨٨٧ – ١٩٤٨م) إلى قيادة الجماعة وترأسه موتمرها فى باريس سنة ١٩٠٢م = ١٣٢٠هـ وتكوينه جمعية «التشبث الشخصى وعدم المركزية». وفتح فروع لها فى شتى بقاع الامبراطورية[1] أكسب المعارضة بعداً آخر قوى من عزيمة أقطاب الاتحاد والترقى، وجذبت إليها عدداً من العسكريين وأغرى بتكوين جمعيات سياسية أخرى.

إنضم الجيش إلى صفوف المعارضة، وتحرك ضد السلطان للمرة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٠٧م = ١٣٢٥هـ. وعقدت الجمعيات المعارضة مؤتمراً فى باريس ترأسه الأمير صباح الدين أيضاً. وحضرة أحمد رضا[2]. والغريب أنه أصدر قراراً بتأييد حقوق السلطنة والخلافة، ووافق عليه الليبراليون والقوميون على حد سواء، وأن الذى أعد مسودة هذا القرار هو أحمد رضا أبرز المعارضين للسلطان[3].

تداخلت العوامل الداخلية والخارجية وأجبرت السلطان عبد الحميد الثانى على الرضوخ للمطالب العامة، فأعلن فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ عودة الحياة الدستورية إلى البلاد، وعمت الفرحة، وصدرت الأوامر باجراء الانتخابات. نجحت جمعية الاتحاد والترقى فى السيطرة على مجلس المبعوثان والتعامل مع السياسة عن قرب، وترأس واحد من أعضائها ألا وهو سعيد باشا الحكومة، وسعت بكل الطرق إلى زيادة سيطرتها على البلاد من

---

(1) Tunaya, Tarik ziya - Türkiyede siyasi partılar 1859 - 1952, lstanbul S. 142.

(2) kuran, Ahmed bedevi, Osmanli S. 408.

(3) Tunaya, Türkiyede, de S. partılar, S. 106.

ناحيه، وتصفية خصومها الذين شكلوا أحزاباً سياسية دابت على إنتقادهم من ناحية أخرى، فأغلقت أحزاب الأحرار، والاتحاد المحمدى وفدائيو الأمة وحزب الهيئة المتفقة العثمانية، متذرعة بأحداث ٣١ مارس سنة ١٩٠٩م = ١٣٢٧هـ[١] ودبرت خلع السلطان عبدالحميد الثانى وتولى محمد الخامس فى ١٩٠٩/٤/٢٧ = ١٣٢٧هـ[٢] وظلت متربعة على السلطة حتى سنة ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ بعد أن قررت تحويل نفسها من جمعية سرية إلى حزب سياسى حل نفسه بنفسه بعد أن خسر الحرب العالمية الأولى إلى جانب آلمانيا [٣].

وبعد أن كان – لأسباب خاصة به – قد ترك الحرية المطلقة للصحافة لكى تعبر وتكتب كما تشاء.

لقد كان هدف الاتحاد والترقى منذ إنقلاب سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ هو تأسيس نظام ديمقراطى على غرار النمط الأوروبى [٤]، ويمكن القول أن المجلس النيابى إستمر على هذا المنوال حتى سنة ١٩١٠م/ ١٣٢٨هـ وبعدها حالت الدعوات الاستقلالية للأقليات دون الاستمرار في التجربة، بسبب هذه الصدام مع محاولات التتريك التى حاولها الإتحاديون بالقوة.

وبالرغم من كل ما حدث لا يستطيع الباحث أن ينكر الدور الذي لعبته جمعية الإتحاد والترقى في إرساء أسس التجديد بعد سنة ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ وتهيئة المناخ لممارسة الديمقراطية، مما مهد الأرضية لأنطلاق هذه السياسة بعد إستقرار النظام الجمهوري، وبلورة المناخ المناسب لتقبل

---

(1) Naki cevad Akkerman, Demokrasi ve Türkiye, de Siyasi partılar hakkinda kisa Notar Ank, 1950, S. 26.

(٢) تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع سبق ذكره صـ ٧٠٨.

(3) Z Tunaya, siyasi, Partılar, S, 157.

(4) prof, Dr. kamal. H. karpat, Tü̃rk Demokrasi Tarihi, Sosyal. Ekonomik, kültürel Temeller, let. 1967.S. 32 - 59.

الحياه البرلمانية وممارسة التجربة الديمقراطية، وزاد من رصيد الأمة التركية فى هذا المضمار.

حزب الشعب الجمهورى

- ٢ -

أعلنت الجمهورية سنة ١٩٢٣م بعد أن قاد مصطفى كمال آتاتورك ورفاقه حرب الاستقلال، وتوالت الانقلابات الاجتماعية والسياسية التى نقلت تركيا نحو الاتجاه إلي منابع الحضارة الغربية الحديثة. إستقرت الأمور بعض الشئ فتاقت النفوس إلى تعدد الآراء، ولكن الزعيم أراد لفلسفته البقاء والاستقرار، فأعد عدته على أن تنتقل الجمعيات السياسية التى شهدتها الأناضول إلى مرحلة النضج السياسى المتثمل فى الأحزاب السياسية، فكان حزب الشعب الجمهورى.

حزب الشعب الجمهورى ظل مدة سيطرته على الحكم (١٩٣٠ - ١٩٤٥م) هو حزب الدولة الرسمى، رئيسه الأعلى هو رئيس الجمهورية، فهو الذى يرأس جلسات ديوان الحزب وموتمراته، ويعلن أسماء رشحيه للمجلس بتوقيعه، ووزراء الحكومة من بين أعضاء الحزب.

بدأت خطوات تأسيس حزب الشعب الجمهوري منذ سنة ١٩٢١م = ١٣٤٠هـ أى قبل إعلان الجمهورية، وأعلن التشكيل رسمياً فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٣م = ١٣٤٢هـ وجرت انتخابات نفس السنة على أسس ومنهج الحزب الذى أقرته اللجنة التأسيسية وجولة الزعيم مصطفى كمال باشا فى أنحاء الأناضول، وشرح فيها أن حزب الشعب الجمهوري حزب غير طبقى ويمثل الأمة التركية كلها.

أصبح الغازى مصطفى كمال أول رئيس للحزب ورجب بكير أول سكرتير عام له [1] وأخذ الحزب على عاتقه توطيد حكم الشعب وممارسة

(1) prof. K. H. karpat, Türk Demokrasi Tarihi, S, 333.

الشعب لهذا الحكم بنفسه، وتقدم تركيا، وتطورها حتى تصبح دولة عصرية، وأن يكون القانون هو الحاكم المطلق، وحق الشعب فى المساواة أمام القانون دون النظر إلى أى تفاوت طبقي أو طائفى أو عنصرى، وأن الجميع سواء في حقوقهم وحرياتهم.

شكلت مبادئ الجمهورية، المبادئ الستة التى قام عليها الحزب وصارت سياسته التى حافظ عليها وإرتبط بها طوال حياته السياسية. وكون كوادرة السياسة والإدارية إنطلاقاً منها. ولقد نجح مؤسس الحزب وقائدة فى إستغلال الحركات المناوئة والمعارضة له فى بادئ الأمر لتدعيم مركزه هو من ناحية، وإطلاق يد الحزب فى البلاد من ناحية أخرى. بل وصل الأمر أنه قد سمح للمعارضة بتشكيل حزب جديد أسموه «حزب الترقى الجمهورى» ولكنه ألغى على إثر ثورة الأكراد والفتن التى ظهرت وأدت إلى إعادة تشكيل محاكم الإستقلال التي نكلت بالعديد من أعضاء هذا الحزب الجديد.

فانفرد حزب الشعب الجمهورى فى الميدان، ولم يسمح بتشكيل أحزاب أخرى فيما بين ١٩٢٥ ١٩٣٠م.

تحت ضغط المعارضة والإعلام الخارجي والداخلى سمح الزعيم مرة أخرى لرئيس وزراء سابق هو فتحى أوقيار بتأسيس «الحزب الحر الجمهورى» فى أغسطس عام ١٩٣٠م = ١٣٤٩هـ وكانت أهم المبادئ التى قام عليها، الجمهورية والقومية والعلمانية فاتسق فى هذا مع مبادئ حزب الشعب الجمهورى [١].

فإلتف عدد كبير من السياسيين والصحف حول الحزب الجديد اضدته، وأخذت هذه الصحف فى مهاجمة الحكومة والإدارة والممارسة السياسية والإقتصادية ونددت بها، فاشتبكت مع الصحف الحكومية والحزبية في مجادلات ومشادات أقلقت النظام.

(١) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت ١٣٦٥هـ/ ١٩٦م صـ ٦٥.

أيقن الزعيم أن الأحوال العامة، والنظام السائد والأخلاق السياسية لا تتحمل نشوء حزب حر، أو ممارسة حقيقية للديمقراطية، فأوعز إلى مؤسس الحزب بإلغائه، فاستجاب للأمر، وأعلن حل الحزب قبل أن تكتمل ستة أشهر على مولده.

هكذا إستقرت لحزب الشعب الجمهورى وحدة النشاط السياسى فى الدولة كما إستقرت له الرسمية من الناحية العملية، وقد لازم وحدة الحزب ورسميته وحدة الزعامة فيه، فديوان الحزب يتألف من الزعيم ونائبه والسكرتير العام.

ونائب الرئيس هو رئيس الوزراء الذى يختاره الزعيم بصفته رئيس الجمهورية، ويجور ثقة المجلس مادام حائزاً على ثقة الزعيم على إعتبار أن المجلس هو مجلس الحزب.

والزعيم هو الذى يختار السكرتير العام ويظل في منصبه طيلة حيازته على ثقة الزعيم، وديوان الحزب هو صاحب الكلمة الفاصلة فى جميع شئون الحزب والدولة بالتالى. وهو الذي يقر قائمة المرشحين أعضاء المجلس والتى تعلن بتوقيع الزعيم وهكذا، كان الزعيم وحده هو الأصل العامل والفاعل في الكيان، كما أنه رئيس الجمهورية. وقد نص نظام الحزب على الاطعة بدون قيد أو شرط لمقررات الديوان الذي يقوم على الزعيم وحدة كما سبقت الاشارة.

ومن الوجهة الدستورية – فى النظام التركي الحديث – فرئيس الجمهورية نائب يختاره المجلس للرئاسة، ويتجدد إنتخابه فى كل أربع سنين، ونص الدستور على حرية إنشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات، كما نص على حرية الأفراد السياسية والاجتماعية والشخصية، وأن الأمة هى صاحبة الحق المطلق فى الحكم تمارسه بواسطه مجلسها، وبأن المجلس لا ينحل إلى عند نهاية مدته أوبقرار من نفسه، ولا يخرج النائب إلا بتهمة

الخيانة الوطنية، وبموافقة ثلثي أعضاء المجلس وله كافة الحريات والحصانة التي تصون هذه لحريات [(١)].

ظل حزب الشعب الجمهوري منذ ١٩٢٣/ ١٩٤٥م = ١٣٤٢/ ١٣٦٥هـ وهو يعتبر نفسه ممثلاً للأمة كلها، يتصرف على أنه تنظيم حكومي يقود كل الحركات الاصلاحية والتحركات السياسية فى تركيا، حمل علي عاتقه تطبيق كل الانقلابان الكمالية، وكان يمنح صلاحياته في هذا الصدد لأعيان المناطق والولايات، مما خلق إنطباعاً كاملاً على أن الحزب والحكومة والدولة هم هوية واحدة. وبناءا على ذلك، لم يكن من السهل الفصل بين هذه الأجهزة الثلاثة سواء فى النجاح الذى يتحقق أو الانتقادات التى توجه، وأن الحزب نفسه، فى الأعياد القومية يصدر «أفيشاته» وإعلاناته بالعبارة الثابتة «حزب واحد» زعيم واحد أمه واحدة [(٢)].

ومما لا يمكن إنكاره، أن كمال آتاترك ظل طوال حياته حريص على المزج بين أفكاره الخاصة وبرنامج الحزب حتى يضمن لها الحياة بين الطبقات الشعبية، أكثر من حرصه علي تطبيق نفس الأفكار. ومن هذا المنطلق، أخذ في توسيع القاعدة الجماهيرية للحزب على أمل مواجهة كافة تطلعات الطبقات الاجتماعية المفترض أنه يمثلها. وإذا كان البرنامج الانتخابى للحزب قد وضع سنه ١٩٢٣م تسعة مبادئ أساسية، فإن ديوان الحزب سنة ١٩٢٧ قد أقر برنامجاً أكثر شمولاً وتفرعاً ولكنه يدور كله حول «الأميه، والشعبية، الجمهورية» وأخيراً فى ١٠ مايو سنة ١٩٣١م وافق المؤتمر العام للحزب على المبادئ الكمالية، الست والتى أقرها دستور سنة ١٩٣٧ وشملها فى مادته الثانية «وتلك المبادئ هى:

الجمهورية، الأممية، الشعبية، الدولية «التدويل» العَلْمَانية «الثورية» وخلال إجتماع الهيئة التأسيسية للحزب سنة ١٩٣٥م وافقت بشكل نهائى

(١) تركيا الحديثة. صـ١٦٦.

(2) S. H. karpat, S. 334.

على نظام الحزب الواحد وأقرته، ونظّر الحزب على أنه تنظيم يوحد بين كل أفراد الأمة.

وشكل وفقا لبرنامج الحزب من ناحية، وللظروف الدولية وحقائق الحياة من ناحية أخرى، وبدأ يقدم على أساس على التأميم أو التدويل هو أحد الأسس الاقتصادية في تركيا وفي نفس الوقت يرفض كل الأفكار الليبرالية، أو اليمينية أو اليسارية المتطرفة. وإن كان يأخذ منها ما يتلائم مع إحتياجاته (١). ويسمح لها بالقدر الذي يجارى مصالحه (٢).

ظل رجب بكر سكرتيراً عاماً للحزب مدة طويلة، وكان هو صاحب الفكر الذي يدعو إلى سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج، وإنشاء القطاع العام المسيطر، والمؤسسات الاحتكارية. وأن تقدم جميع الطلبات والرغبات الاستمثارية إلى الحزب وهو صاحب الحق في البت فيها، سواء بالقبول أو الرفض. وكان يٌعرف الديمقراطية على أنها نظام يختلف من بلد إلى أخر، كل حسب ظروفه، وإمكاناته، وعلى هذا الأساس، فإن الشكل الديمقراطى الذي إرتضته تركيا يتطلب أن تتجمع كل سلطات الحكومة في مجلس واحد ألا وهو ديوان الحزب وهذا – فى وجهة نظره – ليس تقليداً لبلدان الحزب الواحد، بل تأييداً للوحدة القومية عن طريق القوة، واتجه بالحزب والبلد إلي نظام الحزب الواحد وإنكار الحرية الديمقراطية (٣). عقب وفاة أتاتورك فى العاشر من نوفمبر سنة ١٩٣٨م = ١٣٥٨هـ إنتخب عصمت أنيونو زميل كفاحه ورئيس وزراءه السابق رئيساً للجمهورية فى اليوم التالى.

وأختاره الحزب رئيساً له مدي الحياة، فاستقال جلال بايار من رئاسة الوزارة بعد ثلاثة أشهر فقط وإتخذت عدة خطوات تصحيحية فى

(١) المرجع السابق صـ ٢٣٤.

(٢) تحسين أونال صـ ٥٥٥

(3) K. H. karpat, S, 335.

مسار الحكومة والاتجاه السياسى[١]. وإن إستمرت الاجراءات العلمانية والتشدد فى الانقلاب اللغوى، وتغيير بعض الوزراء، وسيطر الجناح الأيمن فى الحزب على الحكومة بحيث أصبحت بحق حكومة حزبية، وتم الاعلان أن رئيس الجمهورية والرئيس الدائم للحزب هو «الزعيم القومى» لكل الأمة[٢].

وخلال المؤتمر الذى عقدته الهيئة البرلمانية للحزب سنة ١٩٣٥م = ١٣٥٩هـ فتحت أبواب الحرية إلى حد ما، بحيث سمح الحزب بالنقد للحكومة، وتم الفصل بين السكرتير العام للحزب ووزارة الداخلية، وبين الولاة والرئاسة الاقليمية للحزب، وتقرر إبعاد كبار موظفى الدولة عن نقاط التحكم فى سياسة الحزب، وتشكلت داخل المجلس مجموعة مستقلة خلقت إنطباعاً بإمكانية وجود حزب معارض داخل مجلس الأمة الكبير، وأنه قد تم السماح لبعض خصوم أتاتورك بدخول المجلس كنواب فى البرلمان، وبعودة المنفيين خارج الوطن، أعيدت بعض الحريات المصادرة، وبعض الشخصيات التي كانت تعارض النظام الجمهورى[٣]. وتم إنتخاب مجلس نيابى جديد في سنة ١٩٣٩م وأُعيد إنتخاب عصمت إينونو لفترة رئاسة كامله مدتها أربعة سنوات[٤]. وإتخذت خطوات فعَّالة للفصل بين الحزب والحكومة على عكس ما كان ينادى به رجب بكر، ولأول مره، بدأ التفكير فى إعادة تناول الأفكار والمبادئ الكمالية وإن ظلت الأحوال كما هى دون تغيير يذكر حتى سنة ١٩٤٣م.

---

(1) The Middle East history, Third Edition, sydney Nettleton Fisher, chep, 32, The Tukish Republic under Ataturk, p 434.

(2) K. H. Karpat, S. 69 - 70.

(3)Rustow, politica-p 89

(4) The Turkish Repablic under AtaTurk-p 434.

خرجت تركيا من الحرب العالمية الثانية وهي أكثر إرتباطاً بالمجتمع الأوروبى وتجاوب عصمت باشا مع الرغبات الملحه لكافة التيارات السياسية ألا وهي عودة الحريات السياسية، وحرية توجيه النقد، وفسح المجال أمام الآراء الأخرى، ولذا لم يرشح الحزب الجمهورى أحداً للإنتخابات المرحلية التى جرت في إستانبول خلال شهر يونية سنة ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ. وأشار آنيونو فى خطابه الرئاسى فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٤٥م بأن الوقت قد حان لإجراء عدالة سياسية، وتغيرات جوهرية فى نظام الحزب الواحد حتى يتوائم مع متغيرات العصر، وأعلن فى إفتتاح المجلس قبوله للتعديلات المقترحة على قانون الإنتخابات. كما أعلن «أنه للوفاء بمتطلبات البلاد والتعايش مع جو الحرية والديمقراطية فإنه في الإمكان تكوين حرب سياسى آخر[1]. وكانت هذه الجملة هى التى فتحت صندوق «البندور» أمام سياسة تعدد الأحراب فى تركيا. كما كانت هناك عوامل أخري أدت إلى التحرر السياسى والاقتصادى، كبقية دول الإحتكار، وانتصار النظم الديمقراطية الغربية، مما كان له أثره المباشر علي المناخ السياسى الذي أصبح جاهزاً للتغيير أمام كل السياسيين، وحتى المعارضون داخل الحزب الحاكم إعترفوا بذلك وأصبحوا أكثر إقتناعاً وكذلك الكماليون الذين كانوا يمثلون الحماية القديمة إقتنعوا هم كذلك بالتغيير الفورى، وإجراء الاصلاحات التى تكفل بناء الدولة الحديثة، على أن تحافظ هذه الإصلاحات علي نظام الحزب الواحد، وتصدر عن القمة. فأدى ذلك إلى نشوب خلاف وحوار وجدال عنيف مفاده أن هذه الاصلاحات لا يمكن أن تتم إلا بالطرق الديمقراطية، وتحت تأثير نظام تعدد الأحزاب

اتضحت مخارف جماعات (الحماية) عندما تعرضت لائحه الإصلاح الزراعى – التى أعدتها الحكومة فى يناير سنة ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ للنقد

(1) Kazım Öz Türk. Cumhurbaşkanlarının, Tűrkiyc bűyűk MIlet Meclisini açılış Nutuklar. 1969 s 579.

قبل أن تصل إلي الجمعية العمومية للحزب (١). وتشكل لجنة من داخل الحزب كان عدنان مدرس عضواً فيها لإعداد تقرير بهذا الصدد وكان من بين معارضى هذا القانون (٢).

وأنجزت اللائحة فى ١١ يونية بعد محاولات طويلة ومريرة، وبات الأمر واضحاً أن الجمعية العمومية لن تمررها مالم يكن هناك حزب أو أحزاب معارضة تمارس نوعاً من الضغط للتغلب على القوى التى ثارت ضد القانون فى الريف.

وإذا كان قانون الاصلاح الزراعى قد فتح المجال أمام المعارضة داخل حزب الشعب الجمهورى ذاته، وبين ملاك الأراضي الزراعية، فقد واتت المعارضة، فرصة أخرى شدت من عضدها وشجعتها علي المضى قدماً نحو هدفها، تل هى توقيع تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة، وقد أوضح عدنان مندرس المعارض البارز - ضرورة أن تحقق هذه الاتفاقية استقلال الشعب وحريته، وضرورة الاحترام المتبادل، بين الفرد والدولة فى النواحى السياسية، والاجتماعية، وأن ذلك لن يتأتى إلاَّ بإنتخابات حرة. وإزالة العقبات الذى تحد من الادارة الشعبية، وأوضح في المجلس أن الدستور التركى يتفق مع قوانين الأمم المتحدة، ولكن الاجراءات التى يتخذها حرب الشعب الجمهورى هى التى تفسد هذا التناغم والتوافق فى التطبيق.

ومن الموضوعات التى ساعدت علي بروز المعارضة داخل حزب الشعب الجمهورى بشكل أكثر عنفاً ووضوحاً، كان قانون الطوارئ المطبق فى استانبول حيث فعاليات الحركة الصحفية، وكذلك مناقشة ميزانية وزارة التجارة، فقد صوت سبعة من الأعضاء ضد حكومة الحزب الذى ينتمون إليه، وتشكلت لجنة رباعية لإعداد التقرير الذى يجيز التغيرات المطلوبة فصدر موقعاً من «جلال بايار» وعدنان مندرس وفؤاد كوپولى ورفيق آلتان.

(1) The Turkishl Experment in Democracy, p. 10.

(2) Necip Ezil Kisakurek, Benim gözümde Menderes, Ist. 1970 S. 184. 185.

وقد طالبوا - استناداً على الدستور التركى - بضرورة السماح بتطوير النشاط السياسى المعتمد على نظام تعدد الأحزاب، وقد طالبوا بمنافشة هذا التقرير علنياً(١).

إلاّ أن الهيئة البرلمانية للحزب، رفضته، بحجة أن المكان الطبيعى لمثل هذه المناقشة هو مجلس الأمة (٢).

فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٤٥م = ١٧٦٥هـ أعطى عصمت باشا دفعة جديدة للمعارضة، حيث قال فى خطاب إفتتاح المجلس، (إن البلاد تسير بخطى حسبسة نحو الأمن والحرية فى مناخ من الديمقراطية وأن النقص الوحيد هو عدم وجود معارضة للحزب الموجودفى السلطة) .. وأضاف أنه: شديد الأمل فى ظهور معارضة، تتفق مع مطالب البلاد، ومبادئ الديمقراطية، بشرط أن تتوائم مع شخصية الشعب التركى وثقافته والبناء الإجتماعى الديمقراطية للبلاد» كم وعد بتغيير القوانين المضادة للديمقراطية (٣).

ولم يكن عصمت انيونو بطبيعة الحال يفكر فى زلزلة سلطه حزب الشعب الجمهورى، بل كان تفكيره فى هذه المرحلة ينحصر فى معارضة محدوده، ومع ذلك فقد وعد القوانين المضادة للديمقراطية، وكانت دعوة صريحة للمعارضة للعمل فى وضح النهار.

وبينما هذه التفاعلات تتم داخل الحزب الحاكم كانت المعارضة بدورها قد تجمعت حول مجلتى «وطن» و «طان» وما أن تلقت هذه الإشارة حتي اجتمعوا من أجل إتخاذ القرارات اللازمة لتطبيق الحقوق والحريات التى يعترف بها الدستور، وتتمشى مع الحريات العامة، وناقشوا حرية الصحافة

(1) Cumhuriyet, 13 Temmuz 1945.

(2) Şevket Sureyya Aydemir, Ikinci Adam 1938 - 1950 - cilt 2,Remzi Kitabevi, Ist, 1988, 5Basım, S 41.

(٣) المرجع السابق صـ ٤٤٢

وقانون النقابات، والجمعيات، وضرورة تغيير قانون العقوبات، والقوانين البوليسية، واستقلال الجامعة، وتغيير قانون الانتخابات، وتحويلها إلى انتخابات المرحلة الواحدة وضرورة استقاله رئيس الجمهورية من رئاسة الحزب (١).

وإنطلاقاً من هذا الإنفراج فى المناخ السياسى العام، قدم رجل الأعمال والصناعة نورى دميرداغ طلباً لتأسيس حزب سياسى فى ١٩٤٥/٦ وتمت الموافقة عليه فى نفس الشهر وسمى «حزب النهضة القومية» كما أعد أصحاب التقرير الرباعى عدتهم لتكوين حزب معارض، وبالفعل تم تكوين الحزب الديمقراطي تحت زعامة جلال بايار في السابع من يناير سنة ١٩٤٦م وهكذا خرج الحزب الديمقراطى من تحت رداء مجلس الأمة، ولم ينبع من حركة متطورة داخل الشعب، فلم يزل ثلاثة من مؤسسية أعضاء فى مجلس الشعب (٢).

ولقد استقبلت الحكومة والحزب الجمهوري الحاكم تشكيل الحزب الديمقراطى استقبلاً حسناً، وأملوا أن يخرج للناس ببرنامج يختلف عن برنامج حزبهم الحاكم ولكن برنامج الحزب الجديد لم يختلف – فى بادئ الأمر – إختلافاً كبيراً عن برنامج حزب الشعب الجمهورى، بل أعتمد علي المبادئ الكمالية الستة فى رسم الخطوط العريضة لبرنامجه ولذا لم يوفق الحزب بعد شهرين من تشكليه، إلاَّ فى إفتتاح ستة عشر شعبة فقط فى مراكز الولايات البالغ عددها ثلاث وستين ولاية، وست وثلاثين فرعاً فى أقضية البلاد التى لا حصر لها، وكان السبب فى هذا التطور البطيئ، أن الجميع كانوا على اقتناع كامل بأن الحزب الجديد لا يمثل ولن يمثل معارضة حقيقية، ولن تختلف كثيراً عن «الفرقة الحرة» التى شكلها فتحى أوقيار سنة ١٩٣٠م كمعارضة مستأنسة خرجت من تحت جبة

---

(1) Tan, 22, 26, Haziran 1950.

(2) Ulus, S Ocak 196.

الحكومة، ولتصحيح وجهة النظر هذه، فلقد دأب الديمقراطيون والجمهوريون جنباً إلي جنب على تكرار أن المعارضة ليست مستأنسة بل هى معارضة حقيقية [١].

ولكن ما أن استقر الحال بالحزب الديمقراطى حتي بدأ بكثف هجومه علي الحزب الجمهوري متهماً إياه بأنه ضد الديمقراطية، وأنه ليس جاداً في سياسة تعدد الأحزاب: مما جذب حوله كافة التيارات المعارضة في البلاد، وكان المواطنون بأنفسهم يتجمعون ويفتحون شعباً وأموعاً للحزب في القرى والمراكز، ثم يخطرون مركز الحزب بذلك، صارفين النظر عن كون الحزب الديمقراطى لم يصبح صاحب برنامج مقبول بعد، ولم يصل بعد إلي المرحلة التى تجعله يعبر عن مرئياته صراحة ودون خوف، ولم يكن يدفعهم إلى ذلك سوى أنه الحزب المعارض للحكومة. وهكذا رويداً رويداً بدأ الحزب الديمقراطى يقلق الحزب الجمهورى، لدرجة أن الجمهوريين توقعوا فوزة أو إمكانية فوزة فى الانتخابات التى يتم الاستعداد لها فى بداية سنة ١٩٤٧م = ١٣٦٧هـ.

وحانت لحظة المواجهة عندما قررالحزب الجمهورى تقديم موعد الانتخابات البلدية إلي مايو بدلاً من سبتمبر سنة ١٩٤٦م وكان معني ذلك إمكانية تقديم موعد الانتخابات العامة إلى صيف نفس السنة بدلاً من سنة ١٩٤٧، وقدمت الحكومة هذا المشروع إلي المجلس وتمت الموافقة في نفس اليوم، وصدر قانون بذلك في ١٩٤٦/٤/٢٩م [٢]. وفسرت المعارضة ذلك بأن الحكومة تقصد الحيلولة دون إتمام تشكيلات الحزب الديمقراطى. وطالبت بتغيير القوانين التى تحد من الديمقراطية مثل قوانين قوى الأمن العام، وتكوين الجمعيات والنقابات، وحرية الصحافة، وضمان نزاهة الانتخابات.

---

(1) Cumhuriyet 10 Mart 1946.

(2) Ikinci Adam, S. 446.

وقد إستجابت الحكومة لمطالب المعارضة في تغيير قانون الجمعيات، وغُيِّر هذا القانون في ٥/٦/١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ وطبقاً لهذا التعديل، فإنه لم يعد على من يرغب فى تشكيل حزب أو جمعية، سوى أخطار الحومة بذلك، بدلاً من أخذ تصريح مسبق، وأعقب ذلك قرارات أخرى تتعلق بإنتخابات البلدية، والولاة، وأعلن أن انتخابات مجلس الأمة الكبير ستجري فى ٢١ يوليو سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ[١].

وفى العاشر من مايو سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ إفتتح عصمت باشا المؤتمر العام وأشار فى خطاب الإفتتاح إلى أن الظروف الداخلية والخارجية تستدعى إجراء انتخابات جديدة فى جو أكثر ديمقراطية وعلى «أساس المرحلة الواحدة وأشار إلى أنه سينتقل إلى مقاعد المعارضة لو أن الحزب الجمهوري خسر الانتخابات.

وأخيراً. حان موعد الانتخابات وكان عدد الناخبين ٥٤٨ر٥٥١ر٨ صوتاً، أدلى منهم ٧٥٪ من عدد الأصوات، فاز فيها الحزب الديمقراطى بأربعين مقعداً، وأعلنت النتائج على النحو التالى:

حزب الشعب الجمهوري حصل على ٤٠٠ مقعداً، الحزب الديمقراطى ٤٠ مقعداً وحزب الأمة بسبعة مقاعد والمستقلون ثلاث مقاعد فقط.

وتكون البرلمان من ٤٥٠ عضواً. منتخباً غير المعينين.

وعند انتخاب رئيس الجمهورية صوت ٤٥١ عضواً نال منها المارشال فوزى چاقمق بـ ٥٩ صوتاً ويوسف كمال بصوتين، وأبطل صوتين، وأنتخب عصمت باشا رئيساً للجمهورية بـ ٣٨٨ صوتاً [٢].

ومن الملاحظات التي تمت على هذه الانتخابات أن معظم مرشحى الحزب الديمقراطى كانوا من المحامين، والأطباء والمدرسين، ورجال الأعمال، وقلة من العسكريين المتقاعدين «بينما مرشحو الحزب الجمهوري أغلبهم من

---

(١) نفس المرجع.

(٢) المرجع السابق صـ ٤٤٨.

العسكريين المحالين على المعاش، ومن الشخصيات السياسية العامة، وكبار موظفي الدولة، كالولاة والمحافظين ومن فى مستواهم [١]. وفي المدن أتى الحزب الديمقراطى فى المقدمة، أما الأغلبية الساحقة في القرى والمراكز. لقد صوتت لصالح الحزب الجمهورى.

شن جلال بايار هجوماً علي مجريات الانتخابات وإتهم الحكومة بالتزوير، والغش[٢]. وأعلن رجب پكير - المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة - أن مؤتمرات الإحتجاج، ورفض نتائج الانتخابات، لن تتوقف إلاَّ بعد تدخل قوات الأمن. وهتفت جماهير «البسطاء» بحياة الديمقراطيين أمام مبنى مجلس الأمة الكبير، مما أضطر الخيالة إلى تفريق جموعهم بالقوة [٣].

ومن النتائج المحيرة لانتخابات ١٩٤٦م، هى دخول المارشال فوزى چاقمق إلى ساحة العمل السياسى، كعضو مستقل، ولكن فى قادمة الحزب الديمقراطى فدخول چاقمق - (الذي كان يعد المارشال الوحيد فى تركيا) و «أب الأمة» إلي ساحة المعارضة، رغم عروض رئيس الجمهورية المقدمة إلية والتي وصلت إلى حد رئاسة المجلس - أعطى دفعة قوية للمعارضة خلال هذه الحقبة [٤].

ورغم عدم وجود برنامج تفصيلى، أو عدم وضوح رؤية الحرب الديمقراطى تجاه المشاكل المثارة، أو نمط تفكير قادته، آنذاك إلاَّ أنه نجح في جذب مجموعات غفيرة من المعارضين في البلاد، ورغم تباين المنافع والأفكار فيما بينها، فقد إلتف حوله القرويون، والعمال، والمثقفون، وملاك الآراضى الزراعية، مما أكسب الحزب بعداً إجتماعياً، وأصبح زعماء

---

(1) Vatan, 19 Temmuz 1946.
(2) Yeni Sabah, 26 Temmuz 1946.
(3) Ayın Tarihi, Ağustos 1947. S. 22.
(4) Ikinci Adam. S. 448 - 455.

الحزب أبطالاً بين عشية وضحاها[١]. وبرز عدنان مندرس - عضو مجلس الأمة المسالم الهادئ - إلى الصفوف الأمامية كسياسي فريد أو خطيب مفوه[٢].

ولم يكن للأحزاب الصغيرة دور فعال في انتخابات ١٩٤٦م، بل دارت رحاها حول محور الحزبين الرئيسين فقط، وظلت الأخرى تتابع من بعيد ولم يكن بينها ما يشغل بال الحزب الحاكم الذى أدرك أنه لم يعد فى الساحة وحده، وأنه لم يعد يلق تأييد كل الناخبين. وبهذه الإنتخابات أيضاً اكتشف الديمقراطيون مدى قوتهم، ومدى تأثير ذلك على العلاقة بين الأحزاب فى السنوات القادمة، وماهى إلاّ شهور قليلة حتى ارتفع عدد المقاعد التي يشغلها الديمقراطيون فى المجلس إلى أربعة وستين مقعداً أى بنسبة ١٥٪ بين مجموع أعضاء مجلس الأمة.

توالت الأحداث الداخلية والخارجية، وبدأ المجلس دورته البرلمانية الجديدة، في جو من التوتر، وطالبت المعارضة بالتغيير، ورفع القيود على الحريات، ولعبت علي الوتر الحساس بالنسبة للجماهير وركزت على غلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار، وفساد قانون الانتخابات، والأحكام العرفية، مما دفع بالحكومة إلى تشكيل لجنة علمية مكونة من أحد عشر عضواً لوضع مسودة قانون الانتخابات الجديد، وتم إختيارهم من بين القضاة، وأساتذة القانون، ورجال الفكر، وطلبت الحكومة التى كان يرأسها شمس الدين كّون آلتاى من كل الأحزاب التعاون مع اللجنة حتى يأتى القانون الجديد ملبياً لكافة طموحات الأحزاب، وزيادة في الحيطة، كتبت الحكومة لبعض السياسيين العالميين تسألهم الرأى والمشورة فى هذا الصدد[٣]. كما طلب رئيس الوزراء من إدارى الأحزاب التعاون معاً فى هذا الصدد، وتم إقرار

---

(1) Ahmed, H.Başar, D. P ve Muhalefetçileri , Cumhuriyet, 10 Ağustos 1946.

(2) Ikinci Adam, S. 656.

(3) Ikinci Adam, cilt, S. 478.

التعديل، وتحدد سنة ١٩٥٠م لإجراء الانتخابات الجديدة، والتى ستجرى على أساس تعدد الأحزاب، وقد وعد الحزب الحاكم باحترام هذه الدعوة التي قطعها على نفسه.

-٣-

الحزب الديمقراطى

حل المجلس نفسه، وفى ٢ إبريل سنة ١٩٥٠م أعلن حرب الشعب الجمهورى قوائم مرشحيه، وكانت السمة البارزة فيها هى الدماء الجديدة والتي تدخل الحياة السياسية وغاب من القائمة الجديدة ١٦٩عضواً من الوجوه التى اعتادها الناخبون وحل محلهم وجوه جديدة، وفى ٢٦ من نفس الشهر أعلن الحزب الديمقراطى قوائمه. وخلال هذه الأيام ان عصمت باشا يقوم بجولاته الانتخابية فى منطقة إيجه بينما جلال بايار يقوم بها في البحر الأسود[1].

إنتهت فترة الدعاية الانتخابية يوم ١ مايو سنة ١٩٥٠م ١٣٧٠هـ وكانت الكلمة فيه للناخبين الذين تدفقوا على صناديق الإقتراع منذ الصباح الباكر.

وأعلنت النتائج على النحو التالى: ٤٠٨ عضواً للحزب الديمقراطى، ٦٩ عضواً للحزب الجمهورى، عضواً واحداً لحزب الأمة، ووصلت نسبة الذين صوتوا فى هذه الانتخابات ٨٩ر٠٦٪ من جملة الذين لهم حق الانتخابات، حصل الحزب الديمقراطى على ٥٤ر٩١٪ وحزب الشعب الجمهورى على ٤١ر٠٥٪ والأحزاب الأخرى على ٤ر٠٤٪ من جملة الأصوات الصحيحة.

لم تكن هذه النسبة سيئة بالنسبة إلى حزب الشعب الجمهورى، إلاَّ أن نسبة ٤١ر٠٥٪ التي حصل عليها من الأصوات لم تحقق له إلاَّ ١٤٪ فقط من أعضاء المجلس، حسب قانون الانتخابات الأخير، الذى أعده بعناية فائقة

---

(1) Ikanc Adam, S 486

ليكون متوائماً مع ظروفه وهو في الحكم (١). وهكذا قد شرب من نفس الكأس الذي كان يعدها لغيره.

انتخب عصمت باشا عضواً للمجلس فقط، وسقط معظم أقطاب الحزب الحاكم، ومعهم الأستاذ الدكتور نهاد أريم الذى كان يعده عصمت باشا ليكون رئيساً للوزارة الجديدة ومعه حلمى أوران نائب الرئيس العام الحزب.

أبرق رئيس الجمهورية عصمت باشا إلي جلال بايار يهنئه ويعرب له عن استعداده الفورى لنقل السلطة، إلاّ أن قادة الحزب الديمقراطى رأوا التأجيل لمدة يوم واحد، لأنهم لم يكونوا على استعداد لمثل هذه الأمور. فقد كانت كل أمانيهم أن يصل عدد أعضاء الحزب فى البرلمان ١٥٠ عضواً، ولم يخطر على بالهم أن يصلوا إلى السلطه بهذه السرعة الفائقة.

فى ٢٢ مايو انتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية، وحل محل عصمت باشا، الذى ظل فى كرسى الحكم ثنتا عشر سنة، واختير رفيق قورالتان رئيساً للمجلس، وشكل عدنان مندرس الوزارة، تحت رئاسته، وتكونت من أربعة عشر وزيراً، تولى فيها فؤاد كوپريلى وزارة الخارجية (٢) ونالت الحكومة ثقة المجلس على الرغم من تغيب ١٩٢ عضواً عند التصويت.

وتوترت العلاقة بين الحزبين الرئيسيين عن ذي قبل وخاصة بعد أن تخلصت الحكومة من القائد الأعلي للقوات المسلحة، وغيرت رئيس الديوان العام، وغيره من كبار الموظفين، بغيرهم ممن لم يكن لهم أية علاقة بحزب الشعب الجمهورى، ولم تكن لهم إمكانات سياسية، واقتنع الديمقراطيون بأن القادة العسكريين لن يخلصوا لهم إخلاصاً تاماً طالما عصمت باشا يقود

---

(١) المصدر السابق صـ ٤٩١ – ٤٩٢.

(2) The contemparary Middle East, chap. 38 Turkey bocames a Democ, P 523.

المعارضة، وشعروا بعدم الأمان طوال فترة نشاطه السياسى فى المعارضة، ومصدر ذلك هو الخوف من عدم قدرتهم على السيطرة على أجهزة الدولة. وخاصة القوات المسلحة، والقضاء، وقطاع الموظفين، لتصورهم بأن هذه الأجهزة ما زالت على ولائهاء وإخلاصها لعصمت باشا، والحزب الجمهورى[1]. ومن هنا لابد من حملات التطهير التى أشعلت نار المعارضة وألهبت آتون الصحافة.

ركز الديمقراطيون اعتمادهم على «ارادة الأمة» التى أصبحت متعاطفة معهم وتأمل نجاحهم.

اعتمد الديمقراطيون على برنامجهم الاقتصادي، والاجتماعى في التغيير، ذلك البرنامج المعتمد على سرعة تطوير البلاد وتنميتها بأسرع ما يمكن، ولقد كانوا على ثقه تامة، بأن البلاد، إذا ما كسبت الزخم الكافى، والظروف المواتية، فإنها تكون قادرة على تخطى كافة المشاكل، والتغلب عليها، ودحر كافة الصعاب والمعوقات.

وخلال الأربع سنوات الأولى، حققت المساعدات الأمريكية تأثيرها المستهدف وحقق الاقتصاد التركي إزدهاراً ملموساً، واستثمر الحزب الديمقراطى هذا الإزدهار الاقتصادى، فحقق فى الانتخابات التى جرت فى سنة ١٩٥٤م انتصاراً كبيراً، حصل به على ٨٠٪ من أصوات الناخبين، و٥٠٣ مقعداً بينما الحزب الجمهورى قد حصل على ٣١ مقعداً. وبهذا حقق الحرب الديمقراطى أغلبية ٥٨٪ بينما الحزب الجمهوري ٣٥٪ وفي نفس الوقت حققت هذه الانتخابات وضعاً متميزاً لمؤسسى الحزب الأربع مما دفعهم للنظر مستقبلاً والتخطيط لأربع سنوات آخرى من الزعامة [٢].

---

(1) The Experments of Turkey .. p, 59.

(2) The Contemparary Mad, East, Turkey becomos a Democracy, P. 523.

مثل الدين عنصراً فعالاً، في تحديد العلاقة بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري خلال ١٩٥٠ - ١٩٦٠م حيث كان محوراً لكثير من التغيرات الاجتماعية، فقد اعتمد الجمهوريون العَلْمَانية كمبدأ أساسي من المبادئ الستة التي أقرها بينما ركز الحزب الديمقراطي على أن الحرية الدينية أساس الحريات العامة. وعبر جلال بايار عن ذلك بقوله «لما كان المجتمع التركي مجتمعاً مسلماً فمن حق المواطن أن يمارس حياته الدينية اليومية بالشكل الذي يريده وباللغه التي يحبها من دون التدخل في المسائل السياسية[1]. فالديمقراطيون يرون أن العلمانية يجب أن تطور بشكل يسمح بحرية التفكير والممارسة الدينية واحترامها، ولكنهم لا يسمحون باتخاذ الدين وسيلة لتحقيق أهداف سياسية [2].

كما إعتمد الديمقراطيون نظام الاقتصاد الحر، وكان مندرس يهدف إلى خلق اقتصاد يستطيع أن يعتمد على طبقة من القطاع الخاص، المستعد لتحمل المسئولية، وفي نفس الوقت ضمن أصوات العمال عقب تقديم الحكومة قانون الأجازة الأسبوعية المدفوعة الأجر «وقانون حق العمال في الاضراب» وظل هذا الأخير هو الطعم الذي تلوح به، حكومات الحزب الديمقراطي، أمام العمال، ويغريهم به، وإن لم تسمح بتمريره، طوال العشر سنوات، التي بقي فيها الحزب في السلطة [3].

ساد التوتر داخل الحزب الديمقراطي منذ سنه ١٩٥٥م = ١٣٧٥هـ. وذلك لفشل الحكومة في القضاء على البيروقراطية، العنيفة، واستغلال النفوذ فانشقت مجموعة أسمتها الصحافة مجموعة الواحد والستين، ثم التسعة عشر، التي أعلنت في نوفمبر سنة ١٩٥٥م قرارها بتكوين حزب جديد سمى «حزب الحرية».

---

(1) Vatan, 9 Ocak 1909.

(٢) المرجع السابق.

(3) TheTurkish Experments., P. 52.

وساعد الكساد الاقتصادي، ورفع الأسعار على المواد المستوردة، اسشتداد الأزمة ومواجهة مندرس بالنقد داخل المجلس، وإن كان قد أصدر أوامره إلى وسائل الإعلام بعدم التعرض لقرارات الحكومة، وتم القبض علي عدد من رؤساء التحرير وحقق معهم لمخالفتهم لهذه الاوامر.

وقيدت حرية الصحافة من جديد، مما دفع حزب الشعب الجمهورى الذي تم مصادرة أمواله، إلى عدم دخول الإنتخابات المحلية التى جرت فى سنة ١٩٥٥م متهماً الحزب الديمقراطى مسبقاً بأنه لن يسمح بانتخابات حره، وأعلن سكرتير عام حزب الشعب الجمهورى، أن الديمقراطيين قد سرقوا إنتخابات سنة ١٩٥٤م = ١٣٧٤ه[١].

زادت هذه الأحوال من توتر العلاقة بين مندرس والجمعية العامة للحزب الديمقراطى، واتهمته بأنه سبب القلاقل داخل الحزب، ولكنه نجح فى تسوية الخلافات، وانطلق لكسب الثقة من جديد، واستمرت الجمعية فى مطالبته بمزيد من النظام، وطالبت بايار بضرورة التخلص من كل القوانين المضادة للديمقراطية والتى صدرت على عجل، وتم بالفعل إلغاء كافة القوانين المنافية للديمقراطية والتى صدرت منذ سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ[٢].

جمع حزب الحرية الجديد الأصوات المناوئة للحزب الديمقراطى، والتى لم تكن على وفاق، مع الحظ الذي انتجهه الحزب الجمهوري، أمثال فؤاد كوپريلى وزير الخارجية، وغيره من مؤسسى الحزب الديمقراطى. واعتبر الجمهوريون ذلك بمثابة فرصة لا تعوض للفوز فى انتخابات ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ ولذلك بدأ زعيم الحزب وقائدة عصمت باشا بجولات فى منطقة البحر الأسود فى صيف ١٩٥٦[٣].

(1) The Contemparary Middle East, Turkrey becomes a Democacy, P 52.

21) The Turkisin exp in Democracy P. 91.

(3) The Contemparary East, P. 52.

وإن كان تأسيس حزب الحرية قد أدي إلي هبوط حزب الشعب الجمهورى من مكانته كزعيم للمعارضة، وأصبح حزب الحرية فيما بين ٥٦، ١٩٥٧ هو المعارض الرئيسي للحكومة، ولكن عصمت باشا استفاد من هذه التجربة، وسمح بدخول دماء جديدة إلي المواقع القيادية فى الحزب أمثال طورخان فوز اوغلى وبولند آجاويد، وعلي إحسان كوغوش الذين أنشأوا مركزاً لأبحاث حزب الشعب الجمهورى، وأدخلوا اتجاهاً علمياً حديثاً نحو السياسة، وتبنى الحزب الإتجاه الليبرالى ووعد فى بيانه الإنتخابى منح العمال حق الإضراب، ولكل الموظفين الحق فى تكوين اتحادات، ووعد بإلغاء قانون الدفاع الوطنى، من أجل السيطرة على التضخم.

وفجأة فى سبتمبر سنة ١٩٥٧م أعلن مندرس تقديم موعد الانتخابات بحيث تجرى فى أكتوبر، فى نفس العام، وجرت الانتخابات، وكسب الحزب الديمقراطى ٤٢٤ مقعداً، فى مجلس الشعب، وحصل الجمهوريون على ١٧٨ مقعداً وشكل مندرس الحكومة، فى نوفمبر سنة ١٩٥٧م وفي يناير سنة ١٩٥٨م حكم على عشرين عضواً من حزب الحرية بالسجن لعقدهم مسيرة بدون إذن الحكومة (١).

وهكذا أعادت انتخابات ١٩٥٧ حزب الشعب الجمهورى إلى مقاعد المعارضة الأمامية، وشكل مجموعة برلمانية خاصة به داخل البرلمان، استمرت فى معارضتها لما اشتدت الأزمة الاقتصادية، وفي ربيع سنة ١٩٥٨م = ١٣٧٨هـ كان اينونو على ثقة تامة بأن حزبه سيكسب الانتخابات القادمة، سواء تم تعديل قانون الانتخابات أو لم يعدل واقتنع الجمهوريون بأن ميزان القوى أصبح في صالحهم، حتى أنه فى نهاية سنة ١٩٥٩ وبداية سنة ١٩٦٠ = ١٣٨٠هـ بدأ الشعب بطالب عصمت باشا بأن ينقذه ويخلصه من مندرس.

---

(١) المرجع السابق.

تحسن موقف الحزب الجمهوري خلال أعوام ١٩٥٨، ١٩٥٩م على عكس حال الديمقراطيين ولقد تعززت القوى الليبرالية داخل الحزب بعد أن قرر حزب الحرية حل نفسه في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨، والانضمام إلي حزب الشعب الجمهورى؛ بحيث تم انتخاب ثمانية من أعضاءه في مجلس ديوان الحزب الجمهورى (١).

واعتبرت الفترة التى أعقبت انتخابات ١٩٥٧ وحتي الانتخابات القادمة ١٩٦٠م هى فترة الاستعداد للهجوم الحاسم بالنسبة للجمهوريين مملثين في عصمت باشا، وظهرت مطالبات بتقديم الانتخابات من كلا الجانبين، فعصمت باشا يعتبرها نهاية سيطرة الحزب الديمقراطى وحكمه. أما مندرس - فإنه بالرغم من كل الانقسامات الداخلية والإرهاق البادى على رجالاته، فقد كان يتطلع إلى السلطة المطلقة، ويزيد من تطلعه، حرارة الاستقبلات التى كانت الجماهير تستقبله بها أينما توجه، والتى حولته إلي «رجل الشعب» وإن لم يكن هو قد وصل بعد إلى مرحلة «رجل الدولة»(٢). وفى المقابل فقد كان عصمت اينونو ما زال هو «رجل الدولة» وإن لم يكن رجل الشعب. وكانت هذه هي عودة الديمقراطيين فعصمت باشا هو الذى يحد من انطلاقهم، وهو الذي يقيد حركتهم، هو سند المعارضة، بل هو المعارضة ذاتها.

خلال الشهور الأولى لسنة ١٩٥٩ اشتدت المعارك الكلامية وساد العنف والتطرف من كلا الجانبين وزادت الانقسامات، ومازالت الصحافة تشحن النفوس كل يوم بالجديد من المشاكل والمتاعب، وعقد حزب الشعب الجمهورى مؤتمره، وفى نهاية الموتمر، أعلن على الجماهير، أن اللجان المختصة قد حددت مشاكل المرحلة الراهنة، التى تمر بها البلاد، وأن أهم ما يشغل بال أعضاء الحزب، والمواطنين معاً هو تحقيق الأهداف التالية:

(1) Prof. K, H, Karpat, T, Demokrasi Tarihi S. 366.
(2) Ş S Aydemir, iKinci adam 3 cilt, S. 348.

المساواة فى التعامل، مجلساً للشيوخ، محكمة دستورية عليا، اتباع اسلوب التمثيل النسبى، تشكيل مجلس شورى، تعديل قانون الموظفين، تكوين صحافة عصرية، حرة بعيدة عن كل الضغوط، استقلال الجامعة وسيادتها، النص فى الدستور على أسس التأمينات والتعويضات الاجتماعية، استقلال رئيس الجمهورية عن الآحزاب، وتكوين مجلس استشارى أعلا للإقتصاد[1].

ووعد المؤتمر المواطنين أنه لو وصل الحزب الجمهوري إلى السلطة فستكون هذه الأهداف أولى مسئولياته، وما هى إلاَّ أيام قلائل حتى استقال قاسم كولك من السكرتارية العامة للحزب، وانتخب مكانه اسماعيل رشدى أقصال فى ١٩٥٩/٩/٢٩. وهكذا انعقد المؤتمر الرابع عشر لحزب الشعب الجمهورى وانفض فى جو من القلاقل.

أثرت ثورة العراق التى اندلعت فى تموز سنه ١٩٥٨م فى تركيا داخلياً وأصبحت البلاد فيما بعد ٥٩ مسرحاً للنضال السياسى، وبدأت كلمة الثورة تكتسب مفهوماً جديداً بالنسبة لكل الطبقات، وبدأت تبدى عن نفسها بشتى الوسائل.

واشتعلت الحرب الكلامية بين كل من اينويو ومندرس، ووصل الأمر إلى ذروته فى نهاية ٥٩ وبداية ١٩٦٠م وبدى أن الثورة قادمة لا محالة، وأن الوسيلة الوحيدة لتفاديهما أو تأخير وقوعها هو تغيير الوزارة، وإجراء انتخابات جديدة، وأشعر مدرس من حوله بأنها ستجرى فى ربيع سنة ١٩٦٠، وإن كان رئيس الجمهورية جلال بايار لم يستصوب هذا القرار وعارضة، وأكد قراره بأن تكون الانتخابات فى موعدها الطبيعى في آواخر سنة ١٩٦٠[2].

---

(1) Cuneyt Aracayürek a çıklıyor: Bir iktidar bir ihtilal 1955 - 1960, 2 baski, Ank 1985 3 26.

(2) Ikinci, C, S.379.

وصلت الأوضاع بين الحزبين، الحاكم، والمعارض إلى درجة لاتطاق وأخرجت العمل السياسى كله خارج نطاق العقل والمنطق، لدرجة أن الأوامر قد صدرت إلى الولاة بمنع دخول رئيس حزب الشعب الجمهوري إلى ولاياتهم. كما حدث فى «فيصرى» و «أينجه صو» حيث حاول الوالى منع عصمت باشا بالقوة العسكرية، إلاَّ أن إصرار الباشا على مواصلة رحلاته وجولاته الانتخابية جعلتهم يتراجعون.

أججت هذه الممارسة غير الديمقراطية من الحزب الديمقراطى نار المعارضة، وجموع الشباب، فأرسلت برقيات الاحتجاج إلى الحكومة والتأييد إلى عصمت باشا واضعين أنفسهم رهن إشارته(١).

تركزت الخلافات بين الحزب الديمقراطى، وحزب الشعب الجمهوري منذ وصول الأول إلى السلطة سنة ١٩٥٠ وحتى سقوطه سنة ١٩٦٠ حول الدين، والحرية السياسية، والسياسة الاقتصادية فى البلاد، فالحزب الجمهورى كان قد تجاوب مع الضغوط التى فرضتها المعارضة خلال ٥٨/٥٩ ووافق على أن يدرس الدين فى المدارس إذا ما طلب أولياء الأمور إلى الجهات المختصة طالبين ذلك، بينما الحزب الديمقراطى الذى وصل إلى الحكم سنة ١٩٥٠ بناءا على رغبة الناخبين، قد عدل هذه الرغبة بحيث يكون تدريس الدين فى المدارس للأطفال المسلمين إجبارياً إلاَّ إذا طلب أولياء الأمور والوالدين عكس ذلك، وبينما سمح حزب الشعب الجمهورى بإنشاء كلية الإلهيات، وتدريب الأئمة والخطباء فى أنقرة بالجهود الذاتية لكي تساهم في إعداد الزعماء الدينيين الجدد، فقد سمح الحزب الديمقراطى بافتتاح مدارس الأئمة، والخطباء على نفقة الدولة، ومضاعفتها، كما ألغى الديمقراطيون سنة ١٩٥٠ القانون الذى كان قد صدر سنة ١٩٢٨ ويمنع استخدام اللغة العربية فى الآذان وتركت حرية الاختيار أمام المؤذنين، وكان

---

(1) Ikinci Adam C. II . S. 386 - 390.

من نتيجة ذلك أن قامت المقاطعات الداخلية باستخدام اللغة العربية فى الآذان فوراً، وأعيد الاحتفال بشهر رمضان المبارك بشكل أكثر شعبية، وبدأت دور النشر الإسلامية فى الظهور من جديد. كما خصص الديمقراطيون مبالغ باهظة من ميزانية الدولة لبناء المساجد، والجوامع في المدن والمراكز والقرى، وإحصائيات مديرية الشئون الدينية تبين أن أكثر من خمسة آلاف مسجد وجامع جديد قد شيدت من ميزانية الدولة فيما بين ١٩٥٠/١٩٦٠. وأكدت نفس الأرقام والإحصائيات الصادرة عن وزارة التعليم فيما يختص بالمدارس التى بنيت خلال تلك الفترة [١].

وخلال الجولات الانتخابيه، تلقى الديمقراطيون تأييداً ملموساً من جماعة النورسيين مما أثار غضب عصمت اينونو، الذي كان يطلق علي زعيمهم «بديع الزمان الكردى» الذى يتجول وسط ميدان الأحداث وعلي رأسه العمامة، وفى وسطه سهامه»[٢]. وتبادل الزعيمان الإتهامات بالرجعية، واستغلال الدين، واستثماره، وما شابه ذلك من الاتهامات.

عقب استخدام القوة المسلحة، لمنع عصمت باشا من جولاته، الانتخابية، كان على رئيس الجمهورية جلال بايار أن يمسك بمقاليد الأمور، ويطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة، فتجتمع الهيئة البرلمانية للحزب الديمقراطى، وبعد اجتماع دام ست ساعات تقرر تشكيل لجنة تحقيق، وتقصى للحقائق، وكان الهدف هو اسكات الصحافة وحزب الشعب بشكل دستورى [٣].

وترددت الأقاويل عن احتمال تأجيل الانتخابات عن ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦١، وبالفعل بدأ إداريو الحزب الديمقراطى يبحثون عن الصيغة التى

---

(1) Walter F. weiker, The Turkish Revolution 1960 - 1961, Acpects of Military politics, Washington, 1967. P. 8 - 9.

(2) Jkinci Adan C 3. 331.

(3) Ş. S. Aydemir Mender'in , in Drami, 1899 - 1960 3 bask, 1984. S. 353.

تمكنهم من ذلك، بل وتأجيلها إلى أجل غير مسمى، ولكن رئيس المعارضة أعلن أنه «الم تتم الانتخابات فى موعدها فسيعلن على الأمة عدم مشروعية النظام القائم (١).

ومما زاد تفاقم الأوضاع؛ توقيع وزير الخارجية، فطين رشدى أورلى اتفاقية ثنائية بين تركيا وأمريكا، يعطى الحق للحكومة بطلب التدخل العسكرى، والمساعدة من أمريكا. «إذا ما تعرضت البلاد لهجوم غير مسلح» وتفجرت الأزمة حول تفسير ما هو المقصود «بهجوم غير مسلح «ولم تكن المسألة فى نظر المعارضة سوى وسيلة لدعوة أمريكا للتدخل عسكرياً للحفاظ على النظام. وأمام المواجهه المباشرة بين بولند أجاويد ووزير الخارجية لم يجد الأخير مفراً من الانسحاب وإن كان إنسحابه لم يحل المشكلة، بل جعل الثوريين – الذين كانوا يعدون لثورة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠ فى الخفاء أيشدون على أيدى بعضهم البعض. وتُشير وثائق هذه الحقبة إلى أنهم قد أعدّوا العدة للقيام بالانقلاب فى وقت يكون رئيس الوزراء خارج أنفرة (٢).

وكان الديمقراطيون من قبل قد شعروا بالثقة في جنرالاتهم بعد أن انضم عدد كبير منهم إلي صفوف الحزب أمثال الجنرال نورى باموط قائد الإدارة العامة وتحسين يازيجى بطل القوات التركية فى كوريا قبل انتخابات سنة ١٩٥٤م = ١٣١٤هـ.

ولذلك لم يهتموا بد ـغار الضباط، وأهملوا الرتب الصغيرة التى استوعبت العلوم العسكرية الحديثة، بعد انضمام تركيا إلى «الناتو» وشعر هؤلاء الضباط الصغار مدى الاهمال والحرمان الذي يعيشونه بعد احتكاكهم بالجيوش الأخرى فى الحرب، كما فقدوا المكانة الاجتماعية التى كانت لهم قبل تعدد الأحزاب، وكان الديمقراطيون ينظرون إلى الجيش على أنه أداة

(1) Jkinci Adam C S. 390 - 392.

(٢) المرجع السابق صـ ٣٩٤.

للسياسة الخارجية، وليس جهازاً ينهض بالنمو الاقتصادى فى البلاد، كما يتطلعون إلى أن يقوم حلف الباتو والمعونة الأمريكية بتغطية تكاليف الجيش الذى يقوم بحراسة الجناح الشرقى للحلف (١).

قرر الديمقراطيون الاسراع فى أن تباشر لجنة التحقيق مهامها وأن يصدروا قانون الصلاحيات وفي ١٨ ابريل سنة ١٩٦٠م تم إقرار القانون، وتلقت الصحافة أعمال اللجنة على أنها مجلس فوق المجلس، ودولة فوق الدولة، حيث كان لها صلاحيات وكلاء النيابة، والقضاة المدنيين، والعسكريين، والمحاكم العسكرية، ولها حق مصادرة الجرائد، والمجلات وإغلاق المطابع، ومصادرة كافة المطبوعات والمنشورات، ويعاقب من يخالف قراراتها بالحبس ثلاث سنوات. وصدرت الأوامر لكافة موظفى الدولة باطاعة الأوامر، ووضع كافة الأوراق تحت تصرف اللجنة، ويعاقب من يفشى أى سر يتعلق بعملها، بالسجن حتى خمس سنوات، كما لا يجوز نقض أحكامها، أمام أي هيئة قضائية، ومعنى كل هذا هو تعطيل الجهاز القضائى، وادارات العدل فى البلاد(٢).

رغم كل المعارضات تمت الموافقة على القانون فى البرلمان، واجتمعت الهيئة البرلمانية لحزب الشعب الجمهورى يومى ٢٧، ٢٨ إبريل سنة ١٩٦٠ وأعلنت فى ختام اجتماعها:

«أن السلطة قد خرجت عن الدستور، وسحقت حقوق الدولة، واستهانت بحقوق الانسان وحرياته.... وثبت أن السلطة مصرة على تخريب النظام معتمدة على الدستور، والنظام الديمقراطى، وأن الأمر أضحى ظاهراً للعيان .... وخرج السهم من قوسه ولن يصلح هذا الوضع ويطهره سوى الثورة (٣).

(1) The Turkish Exp. ir Democracy P 154.

(٢) المرجع السابق صـ ٤٠٤.

(3) Cumhuriyet, 29 Nisan 1960.

في اليوم التالي، اندلعت المظاهرات في الجامعات، وهتفت بحياة عصمت باشا، وبالحرية وضد دكتاتورية الحزب الديمقراطي، وعدنان مندرس نفسه، وما أن أطلقت النيران على الطلبة حتي اندلعت المظاهرات والمسيرات الشعبية إلى الشوارع تؤيد الطلبة وتستنكر اطلاق النيران عليهم (١).

أعلنت الأحكام العرفية في استانبول وأنقرة، إلاَّ أنها لم تمنع، من اشتراك طلبة المدرسة الحربية في المظاهرات هم وضباطهم، وما هي إلاَّ سويعات قليلة حتى انضم إليهم عدد كبير من ضباط وأفراد وحدات الجيش المرابطة بالقرب من المنطقة تحت قيادة «نور الدين اولوج» خاصة وأن رئيس الوزراء لم يلق بالاً بخطاب التحذير الذي بعث به إليه جمال غورسيل قائد القوات البرية، وظهر مدى التلاحم بين العسكريين والمدنيين في هذه المظاهرات (٢). التي كانت تهدف باستقالة عدنان مندرس.

اجتمع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلنطي «الناتو» في قصر البلدية في استانبول رغم الأحكام العرفية، وتحت حراسة المدافع والدبابات، وتوافد صحفيو دول الحلف، واجتمعوا بعصمت باشا، الذي بين لهم أن القوانين العرفية، ومصادرة الصحف والحريات هي السبب في الأوضاع المتردية ورأى أن الانتخابات الحرة وتغيير النظام هما الكفيلان بتحسين تلك الأوضاع (٣).

وفي اليوم التالي صرح عدنان مندرس في مجلس الوزراء أن الحزب الديمقراطي قد وصل إلى السلطة بإرادة الأمة، ولن يترك السلطة إلاَّ بإرادة الأمة أيضاً وعلينا أن نترك لها الاختيار، فإذا كان الشعب ضدنا حقاً فليتوجه إلى صناديق الانتخابات فوراً، ونترك السلطة لإرادة الأمة (٤).

لم يهتم عدنان مندرس بكل مظاهر العداء والتحذيرات التي صدرت

---

(1) jkinci adam C III.4 08.

(2) Menderes, in Dirami, S. 417 - 418.

(3) jkinci Adam,c 3417 - 18.

(4) Tekir Erer, 10 y ılın parti Kavgaları, Ank. S. 421.

من الشعب والجيش والمعارضة، وصمم على الخروج فى جولة انتخابية إلى إزمير، واجتمع إداريو الحزب الديمقراطى فى أنقرة لتدارس حالة الغليان، وقدموا مذكرة احتجاج، وطالب مندرس لمجتمعين بالانتظار حتي يعود من جولته في اسكشهير وقونية، ولكن اللجنة أصرت على الاجتماع فى حضور رئيس الجمهورية جلال بايار، وطالبوا مندريس بالاستقالة، ولكنه رفض وأيده رئيس الجمهورية فى ذلك [1].

- ٤ -

ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠م

كان هناك اجتماع اخر يتم فى سرية، وتكتم بالكلية الحربية فى ليلة ٢٦/٢٥ مايو سنة ١٩٦٠م لضباط الثورة، وقد قرروا أن يكون موعدهم في اليوم التالى أى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠، مستفيدين من عدم تواجد رئيس الوزراء فى العاصمة، وخروجه فى جولته الانتخابية التى يصر عليها.

وفى مساء ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠ أعلن ارسلان توركش بصوته الجهوري خبر قيام الثورة، وتسلم القوات المسلحة لمقاليد الأمور، لتحول دون شجار الأخوة وتطلب من المواطنين الهدوء والسكينة ومن الوزراء وكبار المسئولين تسليم أنفسهم فوراً إلى القوات المسلحة حفاظاً على حياتهم. وأعلن أن القوات المسلحة تعد بعودة الحياة الديمقراطية، والحزبية وإجراء انتخابات حرة ومحايدة، وأنه ستُسلم السلطة للجهة التى ستكسب الانتخابات فوراً، وأكد أن الحركة التى قامت ليست ضد أى فرد أو زمرة، وأنها لا تسمح بأي تجاوز للحدود من أى شخص أوجهة، وأن الجميع بصرف النظر عن هويتهم الشخصة أو الحزبية هم سواسية أمام القانون [2]. كما أعلن بأن الثورة متمسكة وملتزمة بكل المواثيق والإتفاقيات الدولية وتحترم كل تعبداتها وحقوق الانسان، وأنها ستظل مرتبطة بحلفى الناتو والسنتو [3].

(1) jkinei Adam, C, 3. 433 - 435.

(2) Muammer Taylak, 27 Mayis ve Türkeş, 3 baskı, Ank. 1977, S. 22 - 24.

(3) ikinci Adam. c, S. 447.

كانت المقاومة من جانب القوات الموالية للحكومة ضعيفة للغاية، وقبل وصول جمال غورسيل من إزمير كان توركش هو الذي يصدر الأوامر من القيادة العامة وإن كان القائد الفعلى للثورة هو الجنرال «مادان اوغلى» الذى اتخذ من الكلية الحربية مقراً للقيادة(١).

ثبت أنه كانت هناك تيارات ثلاثة تتجاذب الثوار؛ تيار يفضل تعطيل الديمقراطية، وتسليم السلطة إلي عصمت باشا، واخر يرى استبعاد كافة السياسيين القدامى، وحجب الانتخابات، والتيار الثالث رأى استرداد القوة لكى تستطيع الثورة تنفيذ الاصلاح البنائي قبل إعادة الحياه الديمقراطية والبرلمانية (٢).

تكونت هيئة الاتحاد القومي من ٣٨ عضواً وصدر عنها أول بيان بتشكيل لجنة من القانونيين برئاسة أ.د صديق سامي اونار مدير جامعة استانبول واستاذ القانون الادارى لوضع تكييف قانونى للأحداث، ومنع كافة الأحزاب من ممارسة نشاطاتها السياسية والحزبية، ووقع البيان جمال غورسيل رئيس هيئة الاتحاد القومى، وقائد عام القوات المسلحة. أعدت اللجنة تقريراً عن ظروف قيام الثورة وطالبت الهيئة بضروة تشكيل وزارة لتسيير دفة الحكم، على أن تكون حكومة انتقالية. ووضع قانون جديد للإنتخابات (٣).

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ تم تشكيل لجنة تحقيق، وتم ترحيل السياسيين المقبوض عليهم ومن بينهم عدنان مندرس وجلال بايار إلي جزيرة «ياسى آضة».

وتم تشكيل لجنة لإعداد الدستور الانتقالى الذى تكون من ٢٧ مادة، وأخذت هيئة الاتحاد القومى كافة الصلاحيات لتطبيقه (٤). وفى النصف

---

(1) Ş. S. Aydemir, Menders in Drami, S. 323.
(2) The Turkish exp in Demoeracy, p. 161.
(3) lkinci Adam, C. S. 467 - 470.
(4) ikinci AdamC. S. 67 - 470.

الثانى من عام سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ صدر قانون يُحتم استحداث هيئة التخطيط التى طالب بها أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم السياسية لوضع الخطط والبرامج للدولة (١).

وفى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٠م صدر القانون رقم ١٥٧ فى شأن تشكيل المجلس التأسيسى والقانون ١٥٨ بشأن التمثيل والاختيار للمجلس.

وهكذا، لم يمض وقت طويل حتى بدأت تركيا تعيش مرحله ما قبل الحياة النيابية وفي مناخ دستوري وتم اختيار ٢٥٦ عضواً ليكونوا المجلس الي جانب أعضاء هيئة الاتحاد القومى، وتم إفتتاح المجلس فى ١٩٦١/١/٦م وما أن حل شهر فبراير حتى أُعلن عن تكوين حزبين سياسيين هما «حزب العدالة» و «حزب تركيا الجديد» وقد باشرا نشاطهما السياسى(٢). وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٦١م وافق المجلس لتأسيسى على الدستور الجديد، وقانون الانتخابات، وتحديد يوم الاحد ١٩٦١/٧/٩م كتاريخ الاستفتاء على الدستور(٣).

تخوف أعضاء هيئة الاتحاد القومى، واتحاد القوات المسلحه من عودة الحرب الديمقراطى بأغلبية ساحقة فى الانتخابات القادمة، ولذلك فكروا فى ضرورة الحيلولة بينه وبين ذلك، بعقد اتفاقية قومية تجمع كافة قادة الأحزاب، وقد، تم، ذلك وتم التوقيع على الاتفاقية وسط حشد اعلامى كبير، ووقع عليها جمال غورسيل ونصت علي عدم مناقشة مشروعية الثورة، والتغييرات الاجتماعية للثورة الكمالية والاحكام التى ستصدر . عن ديوان القضاء الأعلى فى حق المسجويين فى باسى آطه».

صدرت الأحكام، وتم التنفيذ، والتزمت الأحزاب، وأجريت الانتخابات فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦١م = ١٣٨١هـ وسط حياد تام، وانضباط

(١) المرجع السابق صـ٤٨٦ – ٨٨.

(٢) المرجع السابق صـ ٥٠٨.

(3) The Turkish exp- in Oemocraey. P. 170.

كامل من كافة الأطراف، وشارك فيها أربعة أحزاب هم، حزب الشعب الجمهورى، وحزب العدالة وحزب الأمة القروي الجمهورى، وحزب تركيا الجديدة» إلى جانب المستقلين.

فاز الحزب الجمهورى بـ ١٧٣ مقعداً برلمانياً و ٢٦ مقعداً فى مجلس الشيوخ بينما حزب العدالة الذي يعد امتدادا للحزب الديمقراطى قد فاز بـ ١٥٨ مقعداً برلمانياً و٧١ مقعداً فى مجلس الشيوخ، وقد أذهلت هذه النتيجة المراقبين السياسيين فى الداخل والخارج، فهى تُعد نصراً لمندرس رغم إعدامه، وتصويت ضد النظام العسكرى [١]. وتعنى أن الحزب الديمقراطي ما زال في الساحة، وأن كوادرة ما زالت تعمل.

زادت هذه المخاوف من إصرار العسكريين على أن يظلوا فى الساحة، وأن يكون غورسيل رئيساً للجمهورية أو لاشئ على الاطلاق.

وفى الخامس والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٦١م إنعقد المجلس النيابى الأول للجمهورية التركية الثانية فى أنقرة، واحتل إثنان وعشرون ضابطاً كبيراً من أعضاء هيئة الاتحاد القومى، مقاعدهم فى ملجس «السناتو» أي الشيوخ، للجمهورية التركية، وقد حصل على ٤٠٥ صوتاً من بين ٦٠٧. وتم إختيار مرشح حزب الشعب لرئاسة المجلس وأُختير سعاد خيرى اوركوپلى رئيساً لمجلس الشيوخ، وهكذا اكتمل الوضع البرلمانى والنيابى. وتكونت أول وزارة ائتلافية، من حزب الشعب الجمهورى، وحزب العدالة، أكبر الأحزاب المتنافسة وأصبح عصمت اينونو رئيساً للوزراء[٢]. وقرأ بنفسه برنامج الحكومة، أمام المجلس وحاز على الثقة بحصوله علي ٢٦٩ صوتاً بعد مساومات مضنية، ومخاوف من عودة العسكريين، إلى الحكم [٣]. وإن لم يتمكن من استمالة رئيس حزب العدالة راغب كَوموش پالا

(1) The Turkish exp P. 172.

(2) The Tukish Revoluton 1960 - 1961 P. 24.

(3) Cumhuriyet 10 Aralı k 1961.

نفسه للمشاركة فى الوزارة لأن ذلك كان يقوى موقف اينونو سياسياً وبدون كَوموش پالا أضحت مشاركة حزب العدالة فى الوزارة ضعيفة المستوى[١].

تحرك عصمت باشا تحت ضغط الأزمات الاقتصادية، وتهديدات الجنرالات، وضغوط الكوادر الشابة فى الحزب الجمهورى، والتى كانت تطالبه بالتعامل الفعلي مع المشاكل الحقيقية للبلاد بدلاً من الاشتغال بالمسائل الفرعية، والمسطحة مثل العفو العام. واعتراض المخططون - الذين عانوا من العمل الدائب على إنعاش الاقتصاد - علي أن تكون كل الامتيازات الحكومية معطاه للأغنياء فقط، وعلى سوء توزيع الثروة، وعدم إصلاح النظام الضرائبى.

زادت ضغوط العسكريين لعودة النظام المطلق الذي يستطيع أن يحافظ علي الاصلاحات الكمالية، وعلي تنفيذ الاصلاحات الجديدة. وتحركت تشكيلاتهم السرية التى لم تكن فدانفضت بعد، وحولت المعسكرات إلى خلايا عسكرية وسياسية في نفس الوقت، ولكن جودت صوناى رئيس هيئة الأركان أعلن فى إجتماع طارئ للقوات المسلحة فى أنقره عُقد فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٢م أنه سيكون ضد أى تحرك من الجيش طالما عصمت باشا على رأس الحكومة، ووافقه علي هذا الرأى كبار الجنرالات، أعارضهم صغار الضباط، الذين كانوا يعارضون أن يكون على رأس الحكومة شيخاً تجاوز الثمانين من عمره [٢]. وحتى إن كان صوناى قد نجح برزانته المعروفة في تجنيب البلاد ثورة جديدة إلاَّ أنه لم يستطيع أن يحول دون إنقسام الجيش بين مؤيد ومعارض للفكر الثورى.

سعى اينونو لاحتواء الأزمة بعد مقابلة قادة القوات المسلحة، واجتمع برؤساء الأحزاب كل على حده، وتحاور معهم حول المشاكل الجارية، ودولة الإئتلاف، وضرورة المراقفة على شروط معينة لحفظ الوفاق القائم ونظام

---

(1) The Turkish Exper - in Domoeracy, P. 213.

(2) Ş. S. Aydemir, lkinci Adam C. S. 57.

حكومة الائتلاف، والتصويت لصالح برمامج الحومة ولكن الديمقراطيون الجدد رفضوا الموافقة على شروط عصمت باشا، بل طالبوا كوموش يالا بالاستقالة من رئاسة الحزب بسبب رغبته في الوفاق الودي ولما لم يحصل اينونو على الموافقات، قرر فى الثلاثين من مايو سنة ١٩٦٢م = ١٣٨٢هـ فض الإئتلاف واستقال متمنياً أن يكون الائتلاف الجديد أكثر توائماً مع الظروف الراهنة [١].

أطل الضغط العسكرى برأسه من جديد، مما دفع حزب الأمة القروى الجمهوري وحزب تركيا الجديدة إلى التكتل، والتجاوب مع الحزب الجمهوري في يونيه وتشكيل حكومه إئتلافية جديدة برئاسة عصمت باشا[٢] وبتكليف من جمال كورسيل.

تراجع عصمت اينوينو تحت ضغط من المشاركين فى الوزارة عن كثير من الإصلاحات التى وعد بها، وتنازل عن كثير من الحقوق، التى كانت الطبقات العريضة، قد اكتسبتها، خلال إنفراد حزب الشعب الجمهوري بالحكم، كالإصلاح الزراعى، ووافق على عودة الاقطاعيين، وملاك الأراضى الشاسعة وعلى العودة إلى محل إقامتهم، وولاياتهم وحدث رد فعل عنيف ضد الامتيازات التى منحت لليمين، وفوضت كل الأمال فى قيام إصلاحات راديكالية، مما جعل المطالبة باستقالة اينونو من رئاسه الحزب تتعالى من داخل الحزب، بل وطالب فرداً كولاى بضرورة إختيار زعيم الحزب الجديد فى حياة اينونو نفسه، ولكن اينونو أصر على عدم الاستقالة.

استقال المستشارون الفنيون، فى هيئة التخطيط القومى، استقالة جماعية، معلنين، أن الحكومة مزقت الخطة، وجعلتها غير ذى جدوى اقتصادية. وأن عملهم لم يعد يخدم أى هدف اقتصادى، أو تخطيطى أو إنمائى، وأعلنت جريدة «اولوص» اسقالة الروائى الكبير يعقوب قدرى قرة

---

(1) Ikinci Adam . C. 3, S . 55.

(2) The Turkish Rovontion 1960 - 1961, P. 24.

عثمان اوغلى من الحزب الجمهورى، معلناً أن الحزب والجمهوريين قد انقضوا علي مبادئ أتاتورك وانتهكوها[١]. فإندلعت المظاهرات مع مطلع اكتوبر فيـ أنفره وطالبت الباشا بالإستقالة، وتفسخ حزب الشعب الجمهورى، وزاد من هذا التفسخ بقاء كمال صاتير، سكرتيراً عاماً للحزب.

فسر النشاط اليمينى، على أنه سياسة نشطة ضد اليسار، الذى لم تتحمله الحكومة التركية، طوال مراحلها، وإن كان دستور سنة ١٩٦١م = ١٣٨١هـ قد سمح لأول مرة بالنشاط الشرعى، لبعض الاتجاهات الاشتراكية، كحزب العمال التركى، وبالمناظرة الأيديولوجية، والتنظيم اليسارى.

تطور حزب العمل التركى الذى تأسس فى فبراير سنة ١٩٦١ من قبل اتحادات التجاريين لاستخدامه كوسيلة لتمثيل الطبقة العاملة فى البرلمان – تحت زعامة الاشتراكى العريق محمد على أيبار، الذى منح الحزب ديناميكية ملحوظة منذ فبراير سنة ١٩٦٢م ومنحه ذاتيته، مما جذب إليه عدداً كبيراً من المثقفين وكوادر الجامعات وطلابها، وتم تخصيص ٥٠٪ من كل المراكز الإدارية فى الحزب للعمال حتى يضمن مشاركة منهم[٢].

كما نشطت حركة الترجمة الاشتراكية، والشيوعية فى هذا المناخ. على الجانب الآخر، بدأت المنظمات المناوئة للشيوعية بمهاجمة اجتماعات حزب العمل وشكل المجلس لجنة من كل الأحزاب لمجابهة الشيوعية سميت «فومينزمله مجادله قوميسيونى» أى لجنة مناهضة الشيوعية وشمل هذا النشاط أرجاء البلاد كلها، فتشكل اتحاد يضم كل المنظمات المناهضة للشيوعية تحت اسم «اتحاد النضال ضد الشيوعية».

شن السياسيون والأحزاب هجوماً عنيفاً على الآراء والأنشطة التحتية مما زاد من حماس الشباب فى الانضمام إلى «حزب العمل» والجمعيات

(1) Ulus, Ekim 1961.

(2) The Turkish Exp - in Democracy, p. 218.

الثقافية التركية الاشتراكية، وجماعة «يون» اليسارية مما زاد من الصراعات وتمزق حزب الشعب الجمهورى، ولم يهدأ من روع الشباب سوى صدور قانون العمل، الذى أكد الحقوق المشتركة، ودعم نقابات العمال وحقوق العاملين لدى أصحاب العمل. وكان بولند أجاويد وراء هذه القوانين كوزير للأشغال وهو بذلك قد شارك فى تحصين تركيا ضد الأفكار والأيديولوجيات التى تستهدف سلام البلاد والبناء الداخلى [١].

خلال هذا الجو المشحون بالأحداث قررت جماعه الثانى والعشرين من فبراير التى عرفت فى التاريخ التركى الحديث بـ «شوباطچيلر» بالتحرك وحددت موعد تركها فى ليلة ٢٠/٢١ مايو سنة ١٩٦٣، بقيادة طلعت آيدمير الذى تمكن هو ورفاقه من الاستيلاء على راديو أنقره [٢]. ولكن تمكنت القوات الحكومية من استردادها بعد أن أعلنهم جودت صوناى قائد القوات المسلحة بأن القوات الجوية ستدمر الكلية الحربية مالم يسلموا أنفسهم فى ظرف نصف ساعه، وتمت المحاكمة وتقرر طرد ١٥ طالباً من الكلية الحربية، وصدرت الأحكام بإعدام «طلعت آيدمير» وسته من رفاقه وعلى تسعة وعشرين آخرين بالمؤبد[٣].

هكذا إنتهت مغامرة آيدمير، ظاهرياً وإن كانت عد تركت آثارها فى السياسة التركية، وكان صغار الضباط والمطحونون من الشعب يعتبرونه «ناصر التركى» الذى حاول الاستيلاء على السلطة بهدف تنفيذ برنامجه الاصلاحى الطموح [٤].

نجح عصمت اينونو فى احتواء أزمة «طلعت آيدمير» دون المساس بالدستور، كمانجحت سياستة فى زيادة الاستقرار الحكومى. وإن لم تتوقف

---

(١) المرجع السابق صـ ٢١٩.

(2) Ikinci Adan, C 3 , S. 558 - 560.

(3) The Turskish Exp. - in Democracy, P. 219.

(4) Ikinci Adam, C3S. 561.

الاشاعات عن تزعزع الائتلاف، وأن الحزب الديمقراطى لم يغب من الشارع السياسى. وأنه المسيطر على الاغلبية البرلمانية أصوات الناخبين، وهم الذين حولوا قانون العفو عن جلال بايار إلى مظاهرة سياسية.

استمر الائتلاف الثانى حتى ديسمبر سنة ١٩٦٣م = ١٣٨٣هـ، وكان دافع اينونو الرئيسى إلى فض هذا الائتلاف هو النسبة الضئيلة التى حصل عليها حزب الشعب الجمهورى فى الانتخابات المحلية، ومجالس القرى والتى جرت فى ١٩٦٣/١١/١٧ ولم يحصل فيها شركاء الائتلاف إلاَّ علي ٩٪ فقط بينما حصل حزب العدالة ٣ر٤٦٪ وحزب الشعب الجمهورى على ٥ر٣٧٪ وفسر الحزبان المشاركان في التحالف هذه النتائج علي أنهما أُضيرا من تحالفهما مع عصمت اينونو، وأن الإئتلاف هو الذى يفقدهم مواقعهم الانتخابية، ولذلك فقد قررا الإنسحاب. وأمام هذه الردة، قرر اينونو الإستقالة، وقدمها بالفعل فى الثانى من ديسمبر سنة ١٩٦٣ كلف غورسيل راغب كوموش پالا بشكيل الوزارة، لم تقبل أحزاب الأقلية التعاون معه، وكذلك رفض المستقلون نفس الشئ فلم يكن منه إلاَّ أن كتب إلى غورسيل، يطالبه بتقديم موعد الإنتخابات، لأن ذلك وحده هو الذى يخلص البلاد من محنة الائتلاف ويمكن حزبه من تشكيل الوزارة [1].

ولكن القوات المسلحه ما زالت ترفض فكرة تكوين وزارة من قبل الحزب الديموقراطى سابقاً، والمسمى حالياً بحرب العدالة، وعليه فقد كلف رئيس الجمهورية، عصمت اينويو بتشكيل الوزارة، وأن يكون هو رئيسها. نجح اينونو – الذى أثبت أنه ما زال قادر على العمل فى تشكيل وزارة بعيدة عن مشاركة كافة الأحزاب، بل اعتمد فيها على المستقلين الذين يملكون ٣٣ مقعدا فى البرلمان. وقدم وزارته إلى البرلمان فى الخامس والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وسط التوتر المتزايد لمشكلة قبرص، والتهديد المتزايد، بإندلاع حرب سافرة بين تركيا واليونان وحازت الوزارة على الثقة بأغلبية

(1) The Turkish Exp - in Democracy, p. 220.

ضئيلة لم تتجاوز ثمانية عشر مقعداً، وما هى إلاَّ أيام قلَّة على تشيكل حكومة الائتلاف الثالثة، حتى أعلن أن القوات المسلحة التركية سوف تتدخل لحماية المواطنين الأتراك فى قبرص، واستدعى وزير الخارجية فريدون جمال أزكى السفير الأمريكى و أبلغه بالقرار التركى. فاستمله ساعة حتى يأتيه برد حكومته، وأتى بالرد فيما سمى فى الصحافة بخطاب جونسون والذى أشار فيه إلى موقف الحكومة الأمريكية من مشكلة قبرص، واختتمه بلهجه مهينة، حذر فيها تركيا من التدخل فى قبرص ... وأن الأسطول السادس سيتدخل ضدها، وأن على تركيا أن تعلم أنه لا يصح لها استخدام السلاح المقدم إليها من أمريكا للدفاع عن خلف شمال الأطلنطى إلاَّ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية [١].

وما أن تناقلت وكالات الأبناء والصحافة التركية، هذه الرسالة حتى هزت المجتمع التركى من أعماقه ووضح للعيان عدم مصداقية السياسة الأمريكية تجاة تركيا.

وبنفس درجة التقهقر فى العلاقات التركية الأمريكية كانت درجة التحسن فى العلاقات السياسية والاقتصادية بين روسيا وتركيا وأسفرت زياره رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى إلى أنقرة عن وقف طلعات طائرات التجسس من تركيا [٢].

وأعلن عصمت باشا أمام المجلس في هذا الجو المتوتر عند تقديم وزارته الائتلافية الثالثة؛ أن إهتمامة الأول سينصب على مشكلة قبرص وتجلت المشاعر الوطنية، وتوحدت الإراده أمام الأزمة، وانشغلت الحكومة بالأزمة خلال عام ١٩٦٤م/ ١٣٨٤هـ مما أنقذها من بعض المخاطر الداخلية المحدقة بها.

---

(1) Cüneyt Arcayürek açıklıyor 4 S. 275.

(٢) المرجع السابق صـ ٢٧٤ – ٢٨٦.

- ٥ -

حزب العدالة

نشأ حزب العدالة كإمتداد للحزب الديمقراطى، فالسياسة والأصوات نفس الأصوات، والرؤية نفس الرؤية، والعقلية الادارية واحدة هذا التشابه، بالقدر الذى ساعد على سرعة الصعود على المسرح السياسى مثل خطراً على الحزب الجديد.

كما انضم إلي الحزب الجديد بعض الذين تركوا الحرب القروى، أمثال تحسين دميراى، وأدهم منَمنَجْى أوغلى ومختار بازير ولم يستطيع مؤسس الحرب انكار رغبتهم الأكيدة فى ضم الكادر لسياسى للحزب الديمقراطى إليهم، حيث أعلن كوموش پالا رئيس الحزب فى بادئ الأمر «أننالابد وأن نضع فى إعتبارنا إنضمام هؤلاء الذين لم يتورطوا فى أى أعمال قذرة من الحزب الديمقراطى المنحل [١]. ولكن ما أن تم القبض على بعض قيادات الحزب الديمقراطى فى ازمير بدعوى أنهم يودون إحياء الحزب المنحل وعودة الذين فى «ياسى آطة» إلى السلطة حتى بارد كَوموش پالا بالتوجة إلى رئاسة الجمهورية واللقاء مع جمال غورسيل مؤكداً له «أننا لن نتورع عن تسليم المخالفين للقانون بيننا إلى السلطات المختصة [٢].

تابع الحزب مسيرته وانتشاره فى القرى والمراكز والولايات، واستقطب عدداً كبيراً من ملاك الآراضى الزراعية الشاسعة والتجار ورجال الأعمال إلى جانب المتقاعدين من جنرالات الجيش الذين التنوا حول زميلهم الجنرال راغب كَوموش پالا. ولكن لم تكن استجابته مع متطلبات الشارع السياسى بالقدر الكافى، مما دفع بالبعض إلى المطالبة بضرورة تغيير القيادة بشخصيات أكثر حركة وفاعلية وجاء موت كَرموش پالا ليحل الأزمة ويمنع التفسخ فى الحزب.

---

(1) Fikrat Saroğlu, A, P, nin içyűzű, Istanbul-, 1966, S 54.

(٢) المرجع السابق صـ ٥٥.

خلال هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تَبذل جهداً ملموساً لإعادة الجسور، وملئ الفراغ الذى تركه عدنان مندريس خاصه عقب خطاب جونسون وأحداث قبرص. ولذلك لم تحن الأسابيع الأولى من سنة ١٩٦٥م حتى كان سليمان دميرال [١٩٢٤م – ...] ذلك المتعهد البسيط، على رأس الحزب، لكى ينفذ لها مصالحها فى المنطقة [(١)].

فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ تم التصويت ضد الحكومة عند منافشة الميزانية بأغلبية ٢٢٥ صوتاً ضد ١٩٦ فاستقالت الحكومة، وكلَّف الرئيس غورسيل سيناتوراً، مستقلاً ليرأس الحكومة الإنتقالية حتى تتم الانتخابات فى اكتوبر من نفس العام. قدَّم دميرال برنامجه، وشارك من حزبه في الحكومة الانتقالية بعشرة حقائب وزارية، وأراد بهذا أن يثبت للعسكريين وللناخبين أن بإمكان حزبه أن يحكم وأن ينجح فى إدارة دفة الحكم.

وخلال هذه الفترة ركز دميرال فى برنامجه الإنتخابى على النقاط التى تهم المواطن العادى، كالعلاقات مع حلف الناتو، والتهديد الشيوعى وموقف كل من الولايات المتحدة، وروسيا، تجاه مشكلة قبرص، والاقتصاد القومى، والصناعات الوطنية، والتطور الزراعى، ولعب بمهارة فائقة فى حلبة السباق كفرسه الرمادى الذى يمثل حزبه – مداعباً بذلك مشاعر الناخبين الذين مازالوا على ولاء تام للفرس الأبيض الذى كان رمزاً للحزب الديمقراطى[(٢)].

قبيل الانتخابات، كان حزب الشعب الجمهورى يلهث وراء لأحداث؛ رئيسه فى الحادية والثمانين من العمر، فى نظر العسكريين والكماليين القدامى؛ الحزب مرتد، فى نظر المحافظين، الحزب فى اتجاه الإتحاد السوفيتى وفى نظر الشباب والراديكاليين فى الحزب أنهم ليسوا أبواق

---

(١) المرجع السابق صـ ٧٥.

(2) Turkey becames a Democracy, P. 520.

دعاية للإتحاد السوفيتى، ولا مخازن ذخيرة، ومنطقة نفوذ للولايات المتحدة بل هم فى حقيقة الأمر فى شمال الوسط».

حزب تركيا الحديثة يناضل من جل مكان على مسرع الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، ويسعى من أجل ايجاد صيغه للإقتصاد المشترك المعتمد على ملاك الآراضى، الحزب القومى، ضد كل اليسار ويعتمد على التقاليد التركية المتوارثة، وعلى يسار كل هؤلاء «محمد على آيبارعلى رأس حزب العمال التركى الذى كان يردد أن الإصلاح الزراعى سيطبق فوراً وأن المصارف، والتجارة الخارجية والتأمين سوف يتم تأميمها، وأن جميع الصناعات الثقيله سوف تدار من قبل الدولة (١).

هكذا، كان المناخ مهيئاً لمدير مصلحه المياه سابقاً، ورجل الأعمال، والمتعهد الحالى، وممثل الشركات الأمريكية العملاقة، شاب، ثرى، ماسونى، معجب، بل ومتيم بأمريكا(٢).ممن عائله محافظه ومتدينة فى سيارطه، كل الظروف لصالحه. جرت الإنتخابات، ولم يشارك فيها سوى ٦٠٪ فقط من الناخبين، ومعنى هذا أن مليوناً من الأصوات قد ضاعت على الحزب الجمهورى، وحصل حزب العدالة على ٢٤٠ مقعداً برلمانياً فى مقابل ١٣٤ مقعداً للشعب الجمهورى و١٥ مقعداً لحرب العمال الجديد، فدعى الرئيس غورسيل دميرال لتشكيل الوزارة، وما هى إلاَّ أيام قلائل حتى أعلنت وزارة حزب لعدالة، وخطبت بالثقة من البرلمان ومجلس الشيوخ(٣).

اتبع رئيس الوزراء سليمان دميرال خطاً وسطاً فى سياستة بين الشرق والغرب وزار رئيس الإتحاد السوفيتى كوسيجن تركيا سنة ١٩٦٦، واستغلت الصحافة التركية تصريحه بضرورة انسحاب كل القوات من قبرص اسقبالاً ... أقدمت بعض الشركات الأوروبية والأمريكية على

(١) المرجع السابق صـ ٥٣١.

(2) A, P. nin içyüzu, S. 75.

(3) Turkey Decames a Demoaracy, P. 531.

بعض المشروعات الاستثمارية في تركيا. وأقدم دميرال على انشاء سد «كپان» الكبير بارتفاع ٦٧٠ قدماً عن سطح الأرض على نهر الفرات مما أنعش الأمل في اقتصاد متطور.

في مارس سنة ١٩٦٦ دخل الرئيس غورسيل غرفة الإنعاش لعدة أسابيع، وأعلن أنه لن يستطيع القيام بمهامة، فاختير مكانه الجيرال جودت صوناي» مرشح الشيوخ ومجلس الدفاع الأعلى، واتحاد القوات المسلحة، ليكون خامس رئيس للجمهورية التركية. ولم يعترض عصمت باشا على هذا الاختيار بعد أن تأكد من مصادرة بأن وزير الحربية، ومدير المخابرات العامة ودميرال قد وافقوا على هذا الترشيح (١).

جرت انتخابات مجلس الشيوخ في يوليو سنة ١٩٦٦ فرفعت نسبة الحزب الحاكم إلى ٦٥٪ من مجموع الأصوات العامة ٥٢ مقعداً في مجلس الشيوخ بدلاً من ٣٥ حسب الانتخابات العامة. تم انتخاب «بولند آجاويد» سكرتيراً للحرب ورئيساً له وهو الذي كان عضواً في البرلمان، وعين وزيراً للأشغال من ١٩٦١ - ١٩٦٤م وسواء هو أو دميرال فقد كانا تعليمهما أمريكيا. وهكذا، انتقلت المعارضة الأمريكية إلى الأحزاب الأخرى (٢).

بعد انتخابات مجلس الشيوخ استجاب رئيس الجمهورية «جودت صوناي» لطلب سليمان دميرال بإصدار عفو عام شمل عدداً كبيراً من البرلمانيين أيام مندريس وبايار. وأطلق صراح ما يزيد عن ٥٠ ألف مسجون، وتحققت زيادة في نسبة الدخل القومي السنوي، وتدفقت تحويلات ومدخرات العمال الأتراك من ألمانيا خاصة، وأوروبا عامة في شكل ودائع في البنوك أو نقدية لذويهم أو معدات، إنتاجية عند عودتهم إلى قراهم، مما طور الإقتصاد وخلق نوعاً من الرفاهية العائلية في الريف والمجتمع التركي.

---

(1) Cüneyt Arcayürek açıklıyor 5, S. 92.

(٢) المرجع السابق «نفس الصفحة».

فى أبريل سنة ١٩٦٧م انسحب ٤٨ نائباً برلمانياً من حزب الشعب الجمهورى وأسسوا حزباً جديداً. تمت انتخابات مجلس الشيوخ التكميلية سنة ١٩٦٨ فأصبح مجموع أعضاء حزب العدالة ١٠١عضواً من مجموع ١٥٠ عضواً منتخباً، وفي العام التالى، فى الانتخابات العامة، حصل حزب العدالة على ٢٥٢ مقعداً، والشعب الجمهورى ١٤٣ مقعدا. ودلت جميع التقارير والاستطلاعات على أن الحزبين متساويين فى السياسة الخارجية ومختلفان اختلافاً كبيراً فى أمور الدفاع، مثل الإنسحاب من حلف «الناتو» ومشكلة القواعد الأمريكية فى تركيا، والصراع بين الشرق والغرب ويتفوق دميرال فى السياسة الاقتصادية، والدينية مما أكد بقاء دميرال وحزب العدالة أربع سنوات آخرى فى الحكم (١). خاصه وأن قاموسة السياسى قد احتوى، على العديد من المسميات الجديدة كاليسارى والملحد والشيوعى واللاديني، وقد عرفوا جيداً كيف يلعبون بالمشاعر الدينية للناخبين المتدينين فى القرى والمراكز والمدن.

أثرت الاحداث العالمية التى جرت فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٢م على تركيا أيضاً، البطالة قد تفشت، تدهور اقتصادى، أعقبه إنخفاض فى قيمة الليرة، وتضخم، عنف وعنف مضاد.

فى فبراير سنة ١٩٧٠م = ١٣٩٠هـ قدم دميرال الميزانية للمناقشة فى البرلمان فرفضت بعد أن صوت ضدها عدد من أعضاء حزب العدالة نفسه، فقدم استقالته وكلَّفه رئيس الجمهورية «صوناى» بتشكيل وزارة جديدة، فقام بالتشكيل وأعقب ذلك بطرد ٢٥ عضواً من أعضاء البرلمان من حزبه. وزاد معدل العنف ما أدى إلى إعلان الأحكام العرفية فى مدنية استانبول فى شهر يوليو من نفس العام.

أصبحت المعارضة أكثر وضوحاً، وأنشطة اليسار أكثر عنفاً، واتفق اليمين واليسار فى المطالبة بإنسحاب تركيا من حلفى «الناتو» و«السينتو»،

---

(١) المرجع السابق صـ ٥٣٢.

وتم اختطاف بعض رجال البنوك، وفى مارس سنة ١٩٧١ اختطف أربعة طيارين أمريكيين وجرح بعض القادة العسكريين فى أحداث العنف. مما دفع بقادة الأسلحة الأربعة الرئيسية بإخطار الحكومة بانهم سيتولون إدارة البلاد ما لم تنجح الحكومة فى كبح جماح الارهاب.

عدم الاستقرار السياسى، والاقتصادى دفع بالمواطنين جميعاً إلى فقدان الأمل تماماً فى الاصلاح، وتنادت بعض الأصوات بضرورة وضع نهاية لهذه الأوضاع حتى ولو كان عن طريق الثورة فاستقال دميرال على الفور عقب تقديم القوات المسلحة مذكرتها التحذيرية فى ١٢ مارس متذكراً أحداث ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠(١).

فاجتمع «جودت صوناى» مع القادة السياسيين للحيلوله دون تدهور الموقف وعدم تمكين العسكرين من الانفراد بالوضع الراهن.

دعى الرئيس جودت صوناى «نهاد أريم عضو مجلس الشيوخ حسب القانون والذي يعد من مؤسسى الحزب الجمهورى مؤقتاً تشكيل حكومه غير حزبيه، تضع الإصلاح الزراعى، والتوسع فى التعليم بكل مراحله، ومركزاً على الخدمات الحكومية فى مجال الزراعة، وتمويل المشروعات. وتم تطبيق الاحكام العرفية فى إحدى عشرة ولاية وترتب عليه توقيف الفين من أعضاء حزب التحرير الشعبى الذى كان يعمل فى الخفاء.

أعطى نهاد أريم حرية اكثر عن ذى قبل للصحافة والاذاعة، ودعم استقلالية الجامعة، مما تنسبب فى انسحاب خمسة من أعضاء حزب العدالة من الوزارة، فقدم أريم استقالته. ولكنه كلِّف بالبقاء فى منصبه حتى ابريل سنة ١٩٧٣م وعلى الفور تم إبعاد ٥٧ ضابطاً من القوات المسلحة بسبب تواطؤهم مع قوات الجيش الشعبى وتهريبهم أسلحة إليه واستطاع اعضاء

(1) Parti liderlerinin ruh portreleri, bir Heyet Tarafindan Yazılmıstır, Umur Kitapçılık, lstanbul 1975, S. 50.

من جيش التحرير من خطف ثلاثة بريطانيين من أخصائى الوزارة العاملين فى حلف شمال الأطلنطى فى تركيا وتم قتلهم قبل أن يصل البوليس إلى الخاطفين.

فى مايو سنة ١٩٧٢م شكل وزير الدفاع الوزارة من ثمانية وزراء من حزب العدالة، وخمسة وزراء من حزب الشعب الجمهورى واثنين من حزب الثقة وتسع وزراء من التكنوقراطيين وذلك لإرضاء العسكريين والمدنيين على حد سواء، وفي اكتوبر أسفرت محاكمة أعضاء حزب العمال بما فيهم بهيجة بووان"Behice Bovan" رئيسة الحزب عن أحكام بالسجن خمسة عشر عاماً، وفى نوفمبر سنة ١٩٧٢ عندما أتجه حزب الشعب الجمهورى بسياسته إلى اليسار أكثر من ذى قبل، استقال وزراءه من مواقعهم احتجاجاً على ذلك مما أفقد عصمت اينونو السيطرة على آجاويد والحزب معاً فترك الحزب ومعه ٢٥ عضواً من أعضاء الحزب البرلمانيين. فأخطر العسكريين وكرروا مره أخرى أنهم لن يتركوا الفرصة للخيار السياسى. وفى مارس سنة ١٩٧٣ أتم «جودت صوناى» مدته، وانسحب رغم إصرار العسكريين على التمديد لمدة سنتين، ولكن هذا المطلب قد رفض فدخلت البلاد فى لعبة، بل مهزلة الاقتراع على المرشحين مره بعد الأخرى فى المجلس النيابى، فأنذر العسكريون سليمان دميرال، فتم اختيار فخرى قوروتورك فى الاقتراع الخامس عشر[١].

فى ابريل سنة ١٩٧٣ حل «نعيم طانو» محل فريد ملن فى رئاسة الوزارة التى شكلها من غير الحزبيين. وفى اليوم التالى للتشكيل مباشرة اندلعت أعمال العنف خلال محاكمة ٢٥٦ من الحرفين بسبب نشاطهم غير الشرعى، كما قبض على ستين عضواً من أعضاء الحزب الشيوعى اللينينى الماركسى التركى السرى بسبب تخطيطهم لتشكيل منظمات إرهابية، وأعقب ذلك القبض على ٤٢ عضواً من «اتحاد التقدميين» المحظور نشاطه. وأعلنت

---

(١) المرجع السابق صـ ٥٣٣.

الاحكام العرفية وظلت حتى سبتمبر، ونشطت المخابرات المركزية، والصهيونية العالمية للصيد فى المياه العكرة فمارست ضغوطها للحيلولة دون التقارب مع الدول العربية، بل أوعزت إلى الحاكم العسكرى باخراج كافة العناصر العربية النشطة خارج حدود تركيا، وكنت منهم حيث أبعدت بعد شهر من التحقيقات الواهية خارج البلاد فى ١٩٧٣/٤/٢٥م.

ولم ترفع الأحكام العرفية إلاّ فى أكتوبر من نفس العام استعداداً للإنتخابات النيابية العامة.

حقق حزب الشعب الجمهورى - تحت قيادة بولند آجاويد تقدماً ملحوظاً فى التغلب على بعض المشاكل التى تواجهه. وأعاد إلي الأذهان ضرورة إشراف الدولة على الاقتصاد، وتأمين الحرية الشخصية للأفراد والعفو عن المسجونين السياسيين، وطالب بتقديم تسهيلات، وقروض ميسرة، للصناعات الصغيرة، وصغار الفلاحين، وملاك الآراضى الزراعية، والتأكيد على ضرورة تحقيق إصلاح زراعى حقيقى، كما طالب بضرورة مراجعة كافة الاتفاقيات المعقودة مع السوق الأوربية المشتركة والأهتمام أكثر من ذى قبل بشعوب المعسكر الشرقى، والعالم النامى. وأكد آجاويد أن حزبه ليس حزباً تأميمياً، ولا يسعى إلى تأميم الاقتصاد، بل الاشراف عليه، وأن حزب دميرال وحزب العدالة لا يمثلان سوى الطبقة الثرية. وأن سياستة هى التى أدت إلى الركود الاقتصادى، والعنف والارهاب الذي تعانى منه البلاد(١).

كان دفاع دميرال الشديد عن البرجوازية الناهضة في الآناضول، وتحمسه الشديد لربط تركيا بالسوق الآوربية المشتركة، وإزالة كافة العقبات التى تحول دون ذلك؛ هذه السياسة أتاحت الفرصة لاتهامه بالماسونية، وأن عدد نوادى الماسون والليونز والروتارى - وكلها منظمات مشبوهة ومعادية للاسلام - قد تضاعفت مائة فى المائة خلال أربع سنوات.

---

(1) The Cortomporary Micdic East, Turkey, becomes a Democracy, P. 534.

كان نجم الدين أربقان يعارض سياسة دميرال بشدة، كما يعارض إنضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة « ويحفز أن تكون عضواً نشطاً فى السوق الشرقية المشتركة، وفي رأيه إن تركيا تتخلف بعلاقاتها مع الغرب، وتتقدم بعلاقاتها مع أمم الشرق، وإذا دخلت تركيا إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة فى ظروفها الحالية فإنها تصبح مستعمرة، وإن السوق الأوروبية فى الوقت الراهن مبنى من ثلاث طوابق، اليهود والأمريكان يعيشون فى الطابق العلوى، والعمالة الأوروبية فى الوسط، وهم فى مسعى لايجاد خدم لسكنى البدروم، وذلك هو السبب فى رغبتهم فى ضم تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة (١).

كانت مجموعة أربقان قد كونت حزبها تحت إسم «حزب الخلاص القومى» وارتبط ارتباطاً عظيماً بالدين «وجعلوا رمزه قبضة يد منطلقة فى الهواء، تمد أصبع الشهادة إلى الأمام. ولذلك عندما دخل انتخابات سنة ١٩٧٣ احتل الموقع الثالث على خريطة الأحزاب السياسية فى تركيا إذ حصل على ٤٨ مقعداً، والحزب الديمقراطى ١٤٩ مقعداً، بينما حزب الشعب الجمهورى مُغز إلى المقدمة وحصل على ١٨٥ مقعداً وهذا ما دفع بولند آجاويد – بعد أن كلّفه الرئيس فخرى قوروتورك بتشكيل الوزارة – أن يتعاون مع نجم الدين أربقان ويشكل الوزارة. ولكنها تفشل فى الصمود، فيستقبل آجاويد، ويأتلف أربقان مع دميرال رغم الخلاف البين فيما بين الثلاث، ويكوّن مع حزب العدالة حكومة جديدة حصل منهما على سبع حقائب وزارية وعين أربقان نفسه نائباً لرئيس مجلس الوزراء (٢). ولكنها لم تعمر طويلاً مما أعاد نعيم طالو إلى رئاسة الوزراء مرة أخرى.

وفى أواخر يناير سنة ١٩٧٤ يشكل بولند آجاويد وزارة مع الجناح اليمينى من حزب الخلاص القومى، ظلت تقاوم التدهور، وتصارع المشاكل

---

(1) The Turkish Experment ir, Democracy, P 383.

(٢) عبدالكريم مشهدانى، العلمانية واثارها على الأوضاع الاسلامية فى تركيا الرياض (بدون تاريخ) صـ ٣٣٨ – ٤٠.

والأحداث السياسية إلي أن قامت القوات التركية بشن حرب الخلاص واحتلت ٤٠٪ من جزيرة قبرص، رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، والقوات اليونانية فى يوليو سنة ١٩٧٤. زاد هذا النصرمن رصيد بولند آجاويد، ولكنه استقال فى سبتمبر لعدم تحقيق برامجه التى وعد المواطنين بها فتأرجحت البلاد بين أحزاب اليمين تاره، ويسار الوسط تارة، أخرى فى الحكومات الائتلافية التى شاهدتها البلاد فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠م وهذا، ما دفع بالعنف والتطرف أن يطفو على السطح وتكفى بعض الأرقام التالية للدلالة على مدى العنف السياسى، وعلى أنه قد بلغ حدوداً غير عادية، فى عام ١٩٧٧ قتل ٣٩ سياسياً، وجرح أكثر من مائتين، وفى عام ١٩٨٧ صدر أكثر من أربعة آلاف قانون لمعالجة العنف السياسى[١]. وحتى عام ١٩٨٠ بلغ معدل المفقودين شهرياً ١٨٣ فرداً كنتيجة للعنف السياسى وقد أعلن الجنرال كنعان آورن الذى قاد إنقلاب ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠م = ١٤٠١هـ أنه خلال السنتين السابقتين للإنقلاب فقدت البلاد ٥٢٤٠ شهيداً وأصيب نحو ١٤١١٥٢ مواطناً. وهى أرقام جديرة بالمقارنة بتلك الخسائر التى لحقت بالبلاد خلال حرب الاستقلال التركية كلها (٢).

---

(1) Mlliyet, 31 kasım 1978.

(2) Cumhuriyet, 6 Nisan. 1981.

-٦-

العلاقات المدنية العسكرية خلال عهد الجمهورية الثالثة

فى الثانى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٠م = ١٤٠١هـ أعلن الجنرال كنعان أورن رئيس هيئة الأركان التركية ورئيس مجلس الأمن القومى التركي بأن القوات المسلحة قد استولت على السلطة، واقتادت القادة السياسيين إلى المعتقلات، وأعلن القانون العسكرى فى طول البلاد وعرضها، وقد عدد في البيان الذى أذيع بهذا الصدد تلك الأسباب التى أدت إلى الحركة، ومدي العنف والإرهاب الذي ساد البلاد، والانقسامات الخطيرة التى شلت حركة كل الأحزاب السياسية مما يهدد أمن البلاد، ويؤدى إلى تقسيمها، والزج بها إلى أتون الحرب الأهلية، وجعل كل مؤسسات الدولة عاجزة عن القيام بمهامها .. وتركت الدولة بلا قوة أو نفوذ . وبين أن القوات المسلحة قد تحركت بناءاً على ما تخوله لها القوانين المحلية للعمل علي حماية الجمهورية التركية وصيانتها، ووضعت يدها على مقاليد الأمور بهدف حماية البلاد، وتامين الوحدة القومية، والحيلولة دون إندلاع حرب أهلية، وعراك الأخوة، وإعادة تأسيس سلطة الدولة، وإزالة كل المعوقات التى تحول دون انطلاق النظام الديمقراطى.

كما أعلن تسريح المجلس، وفض الحكومة، ورفع الحصانة عن كل النيابيين، وأعلنت الأحكام العرفية، وحظر التجول، ومغادرة البلاد وطالب المواطنيين بالهدوء، والسكينة، ومتابعة ما ينشر من بيانات، وأن يثقوا فى قواتهم المسلحة (١).

وقد عبر عن إصراره على تغيير نظام الانتخابات فى الدستور الجديد وإلاّ لن يحدث فى البلاد غير ما يحدث الآن، وإن ما أصابها ويصيبها كان نتيجة الحكومات الإئتلافية التى إبتلت بها البلاد منذ عام ١٩٧٥م = ١٣٩٥هـ بل منذ سنة ١٩٧١م = ١٣٩١هـ وقال: «لقد أفسدوا كل شئ ..

(1) Emin Çolaşan, 12 Eylul Ozal Ekonomsinin perde Arkası, 18 baskı, Milliyet yayanları. Ist. 1985, S. 31 - 32.

وأشركوا معهم أربقان فأفسد لهم الحياة السياسية كلها إننا نصر على ألاَّ تكون الحكومة بالاشتراك مع حزب الخلاص القومى، ولكن رئيس حزب الشعب الجمهورى يبدو أنه ميَّال لإشراكه فى الحكم، بالرغم من أنه لم يبعث بأي برقيات تهنئة فى عيد الجمهورية أو ٣٠ أغسطس أو ٢٧ مايو، وحتى لو بعث فإنه لا يذكر كلمة واحدة عن آتاتورك .. أمع مثل هذا الرجل تشكل الحكومة؟[١]. وأضاف آورن أن على حزب الشعب الجمهوري أن يطهر نفسه.

إذا كان يود الوصول إلى السلطة وإلا فإن الأغلبية معنا . إن اغلبيتنا فى القرى.. وهم أيضاً ضد الشيوعية (٢).

فمن هذا تتضح نوايا القوات المسلحة تجاه التيارات السياسية ورجالاتها فى البلاد. وأنها ليست على انسجام مع التيار الإسلامى الذي يقوده أربقان، وما زالت على الولاء الكامل لحزب الشعب الجمهورى.

كلف مجلس قيادة الثورة قادة المناطق العسكرية بتوالى مهام الحكام العسكريين فى المناطق التركية البالغة ٦٨ مقاطعة، وإلى جانب حل مجلس الشعب والشورى تم نفى رؤساء الأحزاب خارج العاصمة، ووضعوا جميعاً تحت حراسة القوات المسلحة (٣).

ولما كانت القضية الاقتصادية هى أولى القضايا المطروحة، لذلك شكلت لجنة اقتصادية فوراً ضمت كل مستشارى رئاسة الوزراء، ووزارة المالية، ومدير البنك المركزى، ومساعديه، وسكرتير عام الخزينة العامة، ومدير عام الميزانية، وبدأوا جميعاً مع هيئة عسكرية العمل في مقر هيئة الأركان، وبجوار كنعان أوزَن نفسه الذى عرض على طورغوت اوزال العمل معهم حيث كان ملماً بالمشكلة الاقتصادية حين توليه رئاسة هيئة التخطيط

---

(1) Cüneyt Arcayürek Açıklıyor 10, Demokrasi Dur, 12 Eylul 1980, Bilgi yayınevi, lnt, Mayas 1986, S. 18.

(٢) المرجع السابق صـ ٢٠.

(3) Emin Çolaşan, 12 Eylul, S. 29.

القومى وعمله كمستشار اقتصادى لرئاسة الوزراء، وطلب منه، أن يعد تقريراً عن الوضع الاقتصادى فى البلاد (١).

بعد ذلك بثلاثة عشر شهراً كان لزاماً على كل الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك أن تسرح، بل وتُصادر ممتلكاتها، وفى نوفمبر سنة ١٩٨٢م = ١٤٠٣هـ تم وضع دستور جديد يتضمن مادة إلزامية تنص على منع كافة القادة السياسيين الذين كانوا فى مواقع القيادة قبل ١٢ سبتمبر - من العمل بالسياسة لمدة عشرة أعوام أما أعضاء المجلس النيابى فيمنعون لمدة خمس سنوات. وتلك كانت نهاية لحقبة مميزة فى ساحة العمل السياسى التركى، لقد شجع نظام التمثيل النسبى على توزيع المقاعد فى مجلس النواب على الأحزاب بالقدر الأعظم، كما نتج عن قلة فرض القيود والحرية المطلقة فى الممارسة على تنوع التيارات الفكرية وانحراف كبير فى الآراء السياسية مما أدى إلى العنف والارهاب، ودخول فيئات كثيرة ممثلين علي المستوى القومى بسبب هذا النظام لم يكن بمقدور أى حرب في المجلس النيابى أن يحظى بالغالبية، الأمر الذي جعل العملية التشريعية عاجزة عن إحراز أى تقدم، وأدى إلى سيادة النظام الفوضوى (٢). ولقد دفعت الفوضى السياسية التى سادت خلال الستينات والسبعينات الهيئة العسكرية التى حكمت البلاد إلى إحداث تغييرات فى مجالات ثلاثة:

أولاً: أعادت تنظيم الهيئة الشرعية فى الحكومة، وعملت على تقوية المؤسسات المسئولة عن النظام العام.

ثانيا: فقد سعت إلى تأكيد أن الهيكل الشرعى الجديد لن يتسع للسياسيين القدامى، ثم أخيراً، فقد تركت نفسها فى وضع يسمح لها بمراقبة، بل وفي حالة الضرورة - بالتدخل والتأثير فى عمل الجمهورية التركية الجديدة.

---

(١) المرجع السابق صـ ٤٢ - ٤٩.

(2) The Midel East Cournal, M, E. Instittue, Vol .. 39, No 1 Winter 1985, p. 69.

الدستور الجديد:

مع استقرار الأوضاع، وتأمين قوة النظام وإدارة الحكم، بدأت التحركات الأولى لمجلس الأمن القومى نحو إعادة الشرعية للبلاد، ففى أول يونية سنة ١٩٨١م. أعلن المجلس تشكيل جميعية استشارية عملها الأول هو إعداد دستور جديد، وإعداد قانون الأحزاب السياسية، ووضع قانون جديد للإنتخابات، وكُّونت هذه الجمعية من مائة وستين عضواً، عين مجلس الأمن القومى منهم أربعين عضواً، وأختير الباقين من قائمة ضمت ٣٦٠ إسماً قدمها ولاة الأقاليم إلي مجلس الأمن القومى.

استطاعت الجمعية المشكلة تقديم الأشكال الشرعية التي تمثل الإنضباط المتزايد فى كلتا الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فقد استبعد الدستور الجديد النسبة التى تسمح للحكومة بتحديد وتقييد القطاع الخاص من أجل الصالح العام ونص الدستور على أن الاقتصاد يرتكز على القطاع الخاص الخاضع لإشراف الدولة وليس تدخلها. كما أعطى الحكومة الحق الذى يجيز لها فض الإضراب الذي يتسبب فى إلحاق الضرر بالمجتمع، كما أعطى الدولة الحق فى تحديد الظروف والأماكن التى يمنع فيها الإضراب.

وفى السابع عشر من يونية سنة ١٩٨٣م = ١٤٠٤هـ أوجد مجلس الأمن القومى نظاماً خاصاً بمحاكم أمن الدولة له السلطة في محاكمة ومقاضات الأحزاب، أو خرق اتفاقية الأجر الجماعى. وضيغ هذا التشريع بشكل بيات واضحاً أن هذه المحاكم ستعمل بطريقه تكون فيها الحكومة هى الفيصل والحكم بين العمل والإدارة (١).

كما فرضت حدوداً على المشاركة السياسية من قبل كافة المنظمات غير الحكومية واتحادات العمال والمؤسسات الخاصة والصحافة ونص على ذلك فى المادة الثانية والخمسين من الدستور. بل منعها الدستور من مزاولة النشاط السياسى، أو تقديم العون المادي للأحزاب السياسية، كما يمنع هذا

---

(1) Dünya, 3 Mart 1983.

الدستور موظفى الحكومة، والعسكريين، وطلاب الكليات، والمعاهد التعليمية العليا، من الدخول فى عضوية الأحزاب السياسية وتحدد سن الدخول فى الأحزاب السياسية بإحدى وعشرين سنة كحد أدنى. كما يمنع الدستور الأحزاب من تقديم المساعدات إلى المنظمات النسائية، ومن السماح للضباط بالدخول كأعضاء فى المكاتب السياسية للأحزاب. ومالم يحقق أى حزب الحصول على نسبة ١٠٪ من الأصوات فلن يسمح للمرشح بالحصول على مقعدة فى المجلس، وعلى الأحزاب أن تقدم لائحة كاملة بالمرشحين فى نصف المناطق على الأقل قبل موعد الانتخابات بسته أشهر على الأقل [١].

بالإضافة إلى ذلك فقد منع الدستور الجديد عضو المجلس الذى يستقيل من حزبه من الدخول فى الانتخابات التاليه على قائمة أى حزب من الأحزاب، كما زاد الدستور الجديد من سلطة رئيس الجمهورية، ولكن ليست بالدرجة التى تجعله ديكتاتوراً. ومنحه الحق فى إخضاع التعديلات الدستورية للإستفتاء. وفى الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، واستخدام القوات المسلحة على الصعيدين الداخلى والخارجى وإعلان حالة الطوارئ، وفرض القانون العسكرى [٢]. كما شكلت هيئة جديدة أطلق عليها «مجلس الدولة الإشرافى» ليعمل بصفة مباشرة تحت إشراف الرئيس، بقصد إجراء التفتيش وعمل التحريات الخاصة بكافة الهيئات العامة بما فى ذلك الجامعات والمشروعات الاقتصادية التى تمتلك الحكومة فيها أكثر من النصف. ولم يعف من هذا سوى الهيئة القضائية والقوات المسلحة.

كما أعطى الدستور الجديد رئيس الدولة خط عرض كبير فى التعامل مع المجلس إذا ما تأزم أو تورط، وتحث المادة ١١٦ على أنه فى حالة فشل الحكومة فى تشكيل وزارة جديدة خلال ٤٥ يوماً من تاريخ تصويت المجلس بعدم الثقة، أو إذا لم تحصل الوزارة المكونة على الأغلبية التى تمكنها من

---

(1) Resmi gazete, 13 Haziran 1983.

(٢) المرجع السابق.

إدارة دفة الحكم، فإن من حق الرئيس أن يدعو إلى انتخابات جديدة. ولوضع حد لذلك الصراع اللانهائي عند انتخاب رئيس جمهورية جديد كل سبع سنوات، فإن المادة ١٠٢ قد كتبت بطريقة تفيد بأنه إذا لم يتم انتخاب الرئيس فى الإقتراع الرابع فإن رئيس الدولة السابق بوسعه حل المجلس ويشير بعقد الانتخابات (١).

وحتى مع هذه التغيرات فإن سلطة الرئيس غدت أبعد من حاسمة، ومع الاقرار بذلك، فقد ترك الرئيس إن أمكن، واعضاء مجلس الأمن القومى أنفسهم فى وضع يستطيعون من خلاله مراقبة الأوضاع السياسية في البلاد. وجعلت المادة الأولى من دستور سنة ١٩٨٢م = ١٠٣ هـ قبول الميثاق متوقف علي انتخاب الجنرال كنعان آوزن رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات تنتهى في ١٩٨٩م = ١٤١٠هـ. كما تم تشكيل مجلس رئاسى من أعضاء مجلس الأمن القومى مدة خدمته ست سنوات، وأعطت المادة التاسعة الرئيس أوزن حق استخدام «الفيتو» ضد أى تعديلات دستورية تجرى على هذا الدستور قبل انقضاء ست سنوات (٢).

ومن سلطة المجلس الرئاسى مراجعة التشريعات التى يصدرها المجلس النيابى وتتعلق بالحقوق الفردية، والعلمانية، والأمن العام، وقانون الطوارئ والقانون العسكرى، واستخدام القوات المسلحة، وإدارة وتوجيه الاذاعة والتليفزيون، وتدريب الشباب، وتعميق الشئون الدينية والتحقيق فى موضوعات الأمن القومى داخلياً وخارجياً.

والجدير بالذكر أن أيٍ من مواد هذا الدستور لم تتضمن أنه بالضرورة أن أعضاء مجلس الأمن القومى يقصدون التدخل فى الأمور السياسية بإعتبارهم أعضاء فى المجلس الرئاسى، وبدا للجنرالات أن عملية الإنتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى أمر سهل يسير،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

خاصة وأن ذلك سوف يعتمد اعتماداً كبيراً على سياسيين جدد، لم تشوبهم شوائب العهد السابق، وليس هناك ما يجعل أى جهة تأخذ موقف العداء منهم.

وخلال الإنقلاب، وقبيل تولي السياسيين السلطة، ثارت أسئلة متعددة حول موقف أمريكا بالذات من إنقلاب ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠، وما هو موقف الثورة الجديدة من حلف شمال الأطلسى . ومما ساعد على إثارة هذه التساؤلات، هو أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت أول من أعلن خبر قيام الانقلاب العسكرى، وفي البيان الذي أذاعه أورن أعلن عن التزامه بتعهدات تركيا تجاه خلف سمال الأطلسى، وجميع المعاهدات الدولية، كما وقد ارتبط حدث الانقلاب بزيادة وجود قطع الجيش الأمريكى في تركيا، وزخم المعدات العسكرية للأعضاء الآخرين فى الخلف على الآراضى التركية، وأن الانقلاب قد جاء بعد فترة قصيرة من بدأ المناورات العسكرية الأمريكية والبلجيكية والايطالية التركية (١).

ومن ناحية أخرى، فقد أكد المراقبون أن بعض السياسيين الآتراك قد أعلموا الدوائر السياسية فى واشنطن والمسئولين في الحلف خبر الانقلاب، وأن النظام الجديد فى تركيا ينظر باستحسان لدخول اليونان مرة ثانية إلى الجهاز العسكرى للحلف المذكور.

كما زار كنعان أورن قائد الانقلاب، أمريكا فى أكتوبر سنة ١٩٨٠م حيث قابل بصورة غير متوقعة الرئيس الأمريكى كارتر فى مكان عمله، ثم قام بعد ذلك زيارة أخرى لأمريكا أيضاً استغرقت أكثر من أسبوع، وقد أكد فيها أنه لن تطرأ أى تعديلات على موقف تركيا تجاه حلف شمال الأطلسى، وأن المناورات على الآراضى التركية سوف تستمر.

في الواقع .. فإن الادارة الأمريكية تخشى من أن تفلت تركيا من يدها وتتحول إلي بؤرة معادية للغرب وخاصة أمريكا، ولذلك فإنه لم يكن من

(١) د. أحمد نورى النعيم، تركيا وحلف شمال الأطلسى، بغداد سنة ١٩٨١م صـ ٣١٦.

المعقول أن تسمح بتدهور الأوضاع هناك بما لا يخدم مصالحها .. ومن ناحية أخرى فإن قادة الانقلاب بما فيهم كعنان أورن هم - من وجهة النظر الأمريكية - قادة معتدلون، وضباط موالون لأمريكا، ولديهم استعداد على ما يبدو لإعادة الديمقراطية، ومواصلة دور تركيا كحليف رئيس للغرب فى الجناح الجنوبى من الحلف الأطلسى. بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن توفر الأمن لقواعدها العسكرية فى تركيا. وفى خضم هذه التطورات فمن الممكن أن تفسر مدى الارتياح الذى أبدته الدوائر السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركة الانقلابية فى تركيا[١]. خاصة بعد أن قام قادتها بتصفية زعماء التيار الاسلامى، وضمان عدم عودتهم إلى الحياة السياسية فى المستقبل القريب.

أما فيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفيتى من الانقلاب، فنرى أن السوفيت قد عبروا عن ارتياحهم من التطورات السياسية فى تركيا، ولا سيما بأن زعيم الحركة قد أعلن عن رغبته فى تعزيز علاقة حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتى، ومع الدول المجاورة [٢]. هذا إلى جانب إبعاد زعماء التيار الاسلامى المعادى للشيوعية واتفاقهم فى الترحيب بذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ممثلون سياسيون جدد:

بعد أن استقرت الأمور الدستورية، بدأ مجلس الأمن القومى يعد نفسه لشغل الفراغات والفجوات فى البناء الشرعى بطاقم جديد من الوجوه السياسية الجديدة.

ففى ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٢م تم رفع بعض القيود التى فرضت على النشاط السياسى، الأمر الذى سمح بتشكيل أحزاب سياسية بشروط أربعة.

---

(١) المرجع السابق صـ ٣١٧

(٢) فؤاد عبدالله، تركيا بين التصدع الداخلى واستراتيجيات الأطلنطى، صـ ١٧٢.

(أ) لابد من حصول ٣٠ عضواً من الأعضاء الذين يرغبون فى تشكيل حزب سياسى على موافقة وزير الداخلية.

(ب) من حق مجلس الأمن القومى التحرى وإعلان الحزب بأنه غير مناسب.

(جـ) على الحزب أن يكّون تشكيلاته فى نصف المناطق على الأقل، وفى ثلث الأحياء الداخله ضمن نطاق هذه المناطق.

(د) وعلى الأحزاب التى ترغب فى دخول انتخابات ١٩٨٣، أن تستوفى هذه الشروط قبل ٢٥ أغسطس سنة ١٩٨٣م. وعلى الحزب أن يقدم قائمة مرشحيه لمجلس الأمن القومى للموافقة، مثلما فعل تماماً مع قائمة مؤسسيه [(١)].

فى ٢٥ أبريل تم الإندفاع فى عملية تشكيل الاحزاب السياسية، وأصبحت القضية هى الحد من أولئك الذين أثبتوا فشلهم فى الماضى.

أقتنعت مجموعة من أعضاء حزب الشعب الجمهورى القدامى – (أزدل اينونو) ابن عصمت اينونو والبالغ من العمر ٥٧ سنة والذى يعمل استاذاً للفيزياء – بتأسيس حزب جديد سمى بالحزب الديمقراطى الاجتماعى.

وقامت مجموعة أخرى من الجمهوريين أيضاً بالالتفاف حول سكرتير اينونو الخاص «نجدت جالب» "Necdet calp" الذي امتدت روابطه السياسية إلي التحالف الذى تشكل بين حزب الشعب الجمهورى وحكام ١٩٦٠م العسكريين والذي يلقى قبولاً من العسكريين الحاليين، وشكلت حزباً تسمى بالحزب الشعبى، ولما كان برنامجه مشابهاً تماماً لنظام حزب الشعب

---

(1) Cumhuriyet, 26 Nisan 1983:

الجمهورى، وأيضاً للحزب الديمقراطى، لدرجة أنه عندما أعلن نجدت جالب نيته فى أخذ إذن بتشكيل حزبه، استقال أردل اينونو من الحزب الاجتماعى(١). ولكنه غير رأيه، وأعاد انضمامه للحزب فى ١٧ مايو من نفس العام.

إذا كان الحزبان السابقان مثَّلا يسار الوسط، فإن مجموعة من الجنرالات قد أسست حزب الديمقراطية القومية وترأسه «تورغوت صونالب» العسكرى البارز، والذى تربطه زماله مع كنعان أورن والذي ربما شعر بجدية الوعد بالاستقرار السياسى، و لقد أعلن أنه سيسير على هدى من فلسفة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وخاطب الطبقة الوسطى وكانت قاعدة «صونالب» العريضة هى دستور سنة ١٩٨١م (٢).

كان أول حظر يفرض على حزب جديد لارتباطه بالسياسيين القدامى، قد فرض علي «حزب تركيا العظمى» الذي تشكل علي يد أربعة جنرالات من النجوم العسكريين. وترأسه «على فتحى أسن أر» الذى لم يكن يلق نفس التأييد من أورن، رغم عسكريته المشهود بها. وذلك لانضمام عدد من المقربين إلي سليمان دميرال إلى الحزب كمليح أسنبال» الذى كان قد عينه دميرال سفيراً فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك رئيس الحزب عن استانبول، كما انضم إلي الحزب الجديد بعض من نبلاء الحزب الديمقراطى مما زاد من محاوله العسكريين ودفع بمجلس الأمن القومى أن يصدر أوامره فى ٣٠ مايو إلي «أسن أر» لتسريح الحزب، بل وصل الأمر إلى تحديد إقامة ستين من السياسيين السابقين بما فيهم دميرال نفسه؛ وظلوا كذلك إلى أن حصلت كل الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات على قوائم مرشحيها (٣).

---

(1) Cumhuiyet, 20 Mayis 1983.

(2) The Middle East Journal, Vol. 39 No 1 Wintor 1985, P. 75.

(٣) نفس المرجع.

أما المجموعة اليمينية الثالثة، فقد كانت مجموعة حزب « الوطن الأم» الذى يتزعمه» تورجوت أوزال» الذي عمل كنائب لرئيس الوزراء للتخطيط الاقتصادى تحت رعاية مجلس الأمن القومى حتي يوليه سنة ١٩٨٢م عندما قدم استقالته بسبب التوتر الذى حدث داخل الوزراء بسبب الوضع الاقتصادى المتدهور. وقد إتجه أوزال وحزبه مباشرة إلي قلب مصوتى الجناح اليمينى الذين أيدوا حزب العدالة سابقاً، ولما كان قد عمل علي تحاشى دخول نبلاء الحزب السابقين إلي حزبه فقد سمح وزير الداخلية بإقامة الحزب، وإن كان مجلس الأمن القومى قد اعترض على سبعة من المؤسسين فحل محلهم الاحتياطيون، وتكونت أحزاب أخرى، كالسراط المستقيم. بزعامة يلديريم آوجى الذى قدم برنامجاً منافساً لحزب الوطن الأم، وتكون كذلك «حزب الرخاء» ولقد استطاعت هذه الأحزاب الايفاء بالمعايير المطلوبة، مما مكنها من دخول انتخابات مارس سنة١٩٨٤م.

العودة إلى الحكم المدنى

شن زعماء «الأحزاب الجديدة» حملات مركزة على الارهاب، وعلي المنظمات السرية، وطالب صونالب باقتصاد مختلط تكون فيه الأولوية للقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبى فى المناطق الصناعية الرئيسية، واستخدام الاعتمادات الوطنية لتحسين التجارة البسيطة، والقطاعات الريفية، واقترح بيع المشروعات الاقتصادية الخاسرة.

أما « نجدت جالب» وحزبه فقد طالبا بنوع من الديمقراطيةالاجتماعية المعتدلة، ولقد أصر «جالب» علي أن المشكلات الاجتماعية فى تركيا فى الماضى قد حدثت بسبب الاحجاف والظلم الاجتماعى، وليست بسبب الفشل السياسى. وأرجع العنف إلي التفاوت الاقتصادى.

إن رأى «جالب» في اقتصاد مختلط إنما يأكد بقاء القطاع العام، وأن استثمار الدولة إنما يجب أن يركز على الصناعات العمالية المكثفة، وذلك بهدف القضاء على البطالة من جهة وتحسين الدخول المنخفضة من جهة أخرى. ولم يتفق مع صونالب فى بيع مشروعات الدولة بل طالب بحسن

إدارتها ورحب برأس المال الأجنبى الخاص ولكن فى المشروعات الاقتصادية فقط، وأن تكون الأرباح الأولية خاضعة للحكومة التركية فقط.

بدى اوزال رجلاً لكل الظروف، ذلك بأن اتجاهاته السياسية، اتجاهات محافظة كما أن برنامجه الاقتصادى غير متطرف، ثم أن برامجه الاجتماعية هي برامج قريبة ووثيقة بالحزب الشعبي اليسارى، ومثله مثل «جالب» فهو مقتنع بأن العنف الذى حدث في السبعينات يؤول سببه إلى حالة الاضطراب الاجتماعى والاقتصادى، وألقى باللوم مثل «صونالب» على دستور سنة ١٩٦١م لفشله في تقديم بناء سياسي قوى يقدر على ما أسماه بالديمقراطية المنظمة، ويختلف معه في أنه يضع مقاييس ومعايير الأمن في المرتبة التالية للإقتصاد وتخفيض البيروقراطية الوطنية كما أنه يختلف مع «جالب» فى أنه يرى أن تخفف الدولة من سيطرتها علي المشروعات الخاصة من أجل ايجاد حل للمشاكل الاقتصادية فى البلاد.

بالنسبة لبرنامج حزب «الوطن الأم» الاقتصادى فإنه يرى وجوب تدخل الدولة فقط فى المشروعات التى تباع للقطاع الخاص فى حالة قبولها للنمو والتطور ولتمويلها، فإنه اقترح بيع الأسهم فى مشروعات الدولة الاقتصادية مثل كوبرى استانبول المعلق وسد كبان مما أثار ضده حفيظة المرشحين الأخرين.

وبالنسبة إلى الرئيس أورن، فقد رأى فى إقتراح أوزال ببيع كوبرى البوسفور شيئاً غير منطقى، وحذر من مغبة ذلك، وقبل موعد الانتخابات العامة بيومين، فقط طالب الشعب والناخبيين بعدم السماح للنظام الذى أدى إلى الفوضى السياسية بالوصول إلى السلطة مرة أخرى [1].

تمت الانتخابات، ورغم تحذيرات أورن الذي قصد بها أوزال وحزبه« الوطن الأم وإنتهت بانتصار حزب اوزال، وكان من نصيبه ٤٥٪ من جملة الأصوات لينال بذلك ٢١٢ مقعداً فى مجلس الأمة الذي يبلغ عدد أعضائه

(1) Cumhuiyet 5/ 11/ 1983.

٤٠٠ عضواً، وحصل حزب الشعب على ٣٠٪ من الأصوات و١١٧ مقعداً، ثم الحزب الوطني القومي الديمقراطي في المركز الثالث وينال ٢٥٪ من الأصوات و ٧٠ مقعداً، ولم يتم انتخاب أحد من المستقلين بسبب نسة الـ ١٠٪ التي وقفت حاجزاً (١).

وقد تدخلت عدة عوامل في إنجاح طورغوت أوزال، فأول مرة يلعب التليفزيون دوراً مؤثراً في هذه الانتخابات، وكذلك وكالة الإعلان التي استأجرها لشن حملته الانتخابية، كان لها دورها ولقد استطاع أوزال أن يثبت نفسه أمام العلن بأنه سياسي قدير، بوسعه أن يباري العسكريين، والأهم من ذلك كله، فقد كان أوزال يمثل إجابة للإقتصاد التركي المتأزم، فقد كان مؤلفاً لبرنامج اقتصادي أصبح مؤخراً ركيزة ترتكز عليها سياسة مجلس الأمن القومي ذاته، وقد كان من حظه أن تردى الاقتصاد التركي بعد أن قدم استقالته في يولية سنة ١٩٨٢، وهذا ما زاد من شهرته كاقتصادي قدير.

إن التمعن في نتائج انتخابات ١٩٨٣م يكشف لنا أنه إذا كان الجنرالات قد توقعوا تغييراً دراميا، وجذرياً في القوي السياسية التركية، فإن توقعهم لم يحدث في انتخابات نوفمبر سنة ١٩٨٣م، وأن الوضع في تركيا ما زال على ما هو عليه منذ تعدد الأحزاب في سنة ١٩٥٠. وأن الجناح اليميني للسياسة التركية قد حاز علي ثلثي الأصوات التركية، وكانت أسوأ سنة انتخابية بالنسبة لليمين هي سنة ١٩٧٧م عندما إنشقت ثلاثة أحزاب عن اليمين تمثل نسبة ٦ر ٥٨٪ من الأصوات، أما ١٩٨٣ فقد كانت نسبة حزبي «الوطن الأم، و «الوطني الديمقراطي» هي ٢ر ٦٨٪ من الأصوات. وهذا ما يدل على أن اليمين المتدين ما زالت قاعدته الانتخابية صلبة، بصرف النظر عن الطروحات الاقتصادية التي تُقدم، وإن كانت قاعدة الممثلين السياسيين في تركيا قد تغيرت إلى حد ما.

---

(1) Yanki, 14 - 20 Aral ık 1983.

لقد بقيت نماذج التصويت الاجتماعية والاقتصادية ثابتة نسبياً وتقدم لنا راسة أوزبودون» Ozbudun آراء مقنعة حول مسألة إعادة تخطيط التصويت، فلقد أبدت المناطق الحضرية الحديثة فى البلاد ميولاً متزايدة لدعم الرخاء الاجتماعى ببرامج التطوير الصناعية يسارياً، بينما أبدت القطاعات الريفية وكافة الأحياء المتوسطة والجانبية في الحضر والمدن ميولاً حيال القيم التراثية على حد تعبيره، وأوضح «أوز بودن» أيضاً، أنه بينما يجد هنا؛ أدلة تفيد بأنه لايزال الأغوات والنبلاء المحليين يؤثرون فى التصويت عن طريق الطرق التقليدية إلاَّ أن هذا الاتجاه قد خف عبر السنين(١). وتؤكد الدراسة التى أجراها صيارى Sayari حول انتخابات سنة ١٩٧٧م هذه النماذج وتبين أن تركيا تتحرك صوب النظام الحزبى المزدوج(٢). أى نظام الحزبين الكبيرين المتنافسين فقط.

ومما لا يدعو للتساؤل، أن هذه الاتجاهات قد استمرت خلال انتخابات نوفمبر ١٩٨٣م وبدأ حزب الوطن الأم وقد كسب غالبية الأصوات والتأييد الذي سبق وأن مُنِحَ لثلاثة أحزاب يمينية (٣).

ومن نتائج تحليل الانتخابات الأخيرة، إتضح أن المناطق الواقعة فى منتصف القطاع الاقتصادى، وتلك المناطق التى تعد محافظة بشكل معتدل قد أدلت بغالبية ساحقة فى الأصوات، أما المناطق الأكثر محافظة فنجد أن «الحزب الديمقراطى الوطنى» قد أدلى بأحسن ما عنده، بينما نجد أن حزب» الوطن الأم» والحزب الشعبى» لم يأتيا بنفس القدر الذى هو فيه الحزب الوطنى الديمقراطى، فالتأييد العظيم قد جاءه من المدن، فإن مدينة

(1) Ergun Ozbudun, Social change and political participation in Turkey, princeton, prineeton university press, 1977 p. 214 - 217.

(2) Sabri sayari, The Turkish system in Transition, Covermment and Oppoition, 13 No 1 (hinter 1978), 52 - 53.

(٣) حزب العدالة، حزب التحرك القومي، وحزب الخلاص القومي، وهذه الأحزاب بدورها امتداداً وانشقاقاً عن الحزب الديمقراطي المحافظ..

استانبول على سبيل المثال؛ أعطى ٣٨٪ من الموظفين بأصواتهم لـ «جالب» ولقد بذل الحزب الوطنى الديمقراطى قصارى جهد، في شرق تركيا ليحصل على ٣٠٪من الأصوات فى منطقة تقع فى قاع الميزان الاقتصادى[١]. وقد عقدت مقارنة بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب تركيا الجديد الذى لعب دوراً مماثلاً لنفس الدور الذى لعبه الأول بعد انقلاب سنة ١٩٦١م بمعنى أنه قدم حزباً يؤكد الأمن والاستقرار السياسى، والقيم الاجتماعية الموروثة، ففى كلتا الحالتين، كان ما يتردد هو أن هذه الأحزاب تدعم من قبل الزمرة العسكرية، وبالمقارنة بين الحزبين من حيث درجة النجاح، والمناطق الجغرافية التى أحرزت فيها نجاحاً ملموسا يتكشف لنا التعادل الايجابى القوى بين الإثنين.

ومن الملاحظ على أحزاب الأقلية خلال انتخابات ١٩٨٣م أنها جميعاً؛ سواء من هم على اليسار أو على اليمين فقد كانوا جميعاً فى حاجة إلي التأييد الشعبى مما دفع ببعض الأعضاء إلى الاستقالة شبة الجماعية والانضمام إلى تلك الأحزاب التى اثبتت وجودها فى الميدان السياسى. والدليل على ذلك هو ما اسفرت عنه انتخابات البلدية التي أُجريت في ٢٥ مارس سنة ١٩٨٤م، فلقد كسب مرشحو حزب «الوطن الأم» الانتخابات المحلية في المواقع الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وقد ضمنوا ٨٢٪ من الأصوات الانتخابية فى ٦٦ منطقة رئيسية [٢]. و ٩٦٪ في البلديات في ثلاث مناطق كبيرة، و٥٦٪ من الانتخابات تحت مستوى الآقليم.

ودلت التحليلات أن معظم مكاسب حزب «الوطن الأم» قد جاءته من أحياء ومناطق قد صوتت من قبل لآحزاب يسارية فى المراكز والمدن.

ومن المؤشرات الملفتة للنظر أن الحزبين الذين اسْتبعدا من الانتخابات السياسية العامة سنة ١٩٨٣م كانا أحسن حظاً من حزب الشعب، والحزب

---

(1) Yankı, 14/ 11 - 1/12 - 1983.

(2) Yankı 2-9 Nisan 1984. s. 4 - 7.

الوطنى الديمقراطي، فى انتخابات البلدية، فقد كان نصيب أردل اينونو الحزب الاجتماعى الديمقراطى» ٢٣٪ تقريباً من الأصوات اليسارية علي عكس حزب الشعب الذى كان نصيبه أقل من ٩٪. وفي اليمين، كان نصيب حزب السراط المستقيم، المبعد ١٤٪ بينما نصيب صونالب (الوطنى الديمقراطى) المؤيد من الزمرة العسكرية ٧٪ كما ان «حزب الرخاء» ينافس على أصوات اليمين أيضاً وحصل على ٥٪ من الأصوات مقترباً فى ذلك من الحزب الوطنى الديمقراطى.

ومن الأشياء الجديرة بالتنوية قبل نهاية الكلام، أن مذكرة الدعوة لاجراء انتخابات البلدية التى قدمت إلي المجلس القومى قد اعترض عليها الرئيس أورن واستخدم ضدها حق الفيتو حيث بدا له وكأنها عودة لتلك الأيام الغابرة التى كان يوضع فيها مصالح الحزب فوق مصلحة الأمة، فأُعيدت إلى أوزال الذي آعادها بعد تعديلات طفيفة، وأصبحت قانوناً خلال أسبوع واحد بعد الفيتو، هذه ملاحظة أما الملاحظة الثانية فهي؛ دعوة الرئيس أورن – بناءا على طلب من رئيس الوزراء أوزال – الشعب للاستفتاء العام، خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٨٧م والأدلاء باصواتهم حول موضوع عودة السياسيين الممنوعين من ممارسة العمل السياسى إلي ممارسة الحياة السياسية، قبل انقضاء المدة التى فرضها الانقلاب العسكرى وحددها بثمان سنوات، وقد صوت الشعب لصالح عودة الممنوعين، وإن كانت الموافقة بفارق ضئيل جداً فى الأصوات، ولكن المهم أن التصويت قد حدث، وأدى إلى العفو السياسى العام.

الخاتمة

لنلخص الفترة المعنية، نجد أن أرضية الممارسة الديمقراطية في تركيا المعاصرة كانت ممهدة؛ فقد عرف المجتمع التركي في أواخر العصر العثماني المجالس النيابية والبلدية، وعرفت الدولة العثمانية في عهد الاتحاد والترقي تعدد الفرق السياسية التي تحولت فيما بعد إلى أحزاب.

لقد مارس حزب الشعب الجمهوري نظام الحكم المطلق، وعرف الحاكم كيف يطوع الحزب للأفكار، والمبادئ التي يؤمن بها، وكيف كانت الدولة كلها بل مؤسساتها تابعة من الحزب، وكيف كان أقطاب الحزب هم رجالات الدولة.

إن البذور التى ألقيت في فترة تعدد الأحزاب السابقة لم تضع كلها.. بل ران عليها التراب لفترة طالت حتي واتتها الفرصة من جديد، بعد أن أعطى عصمت باشا الضوء الأخضر لتعدد النظام الحزبي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين.

هرعت النفوس التواقة إلي ممارسة الحرية، إلى تكوين أحزاب جديدة استطاع واحد منها أن يصل إلى مقاعد السلطة في أقل من عشر سنين. وصدق رجل السياسة فيما وعد، وجلس عصمت اينونو الزعيم القومي، ورئيس الجمهورية وقائد الحزب الشعبي الجمهوري في صفوف المعارضة، بعد أن كان صاحب سلطة مطلقة؛ يأمر فيطاع.

مارس الحزب الديمقراطي التجربة بصدق، وأعطى كثير من الحريات الدينية التي كانت شبة مصادرة. وبدأ يتجه – تحت ضغوط شتى . إلي الاقتصاد الحر لتصفية القاعدة الصناعية التى كانت قد تكونت في هيئة قطاع عام كان قد بدأ في إزعاج المنتجين الغربيين.

لم يكن من السهل على القطاعات الشعبية التى استفادت من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت أن تُضحى بكل مكاسبها تحت إغراء بريق الحرية، وهذا ما زاد من الثنائية التى كان يعانى منها

المجتمع التركي، ولذلك لم تمض سوى عشر سنوات حتى وصلت الأمور إلي ضرورة قيام القوات المسلحة بفض الاشتباك بين الأحزاب.

قامت القوات المسلحة بثورة ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠ وظن البعض أنها لن تترك السلطة للمدنيين مرة أخرى، ولكن رئيس الجمهورية العسكرى جمال غورسل أوفى بما وعد ... وفتح المجال أمام عودة تشكيل الأحزاب.

وصل حزب العدالة الذى يُعتبر امتداداً لسياسة الحزب الديمقراطى إلى الحكم .. ونجح سليمان دميرال بتدعيم روابطه مع شتى التيارات الفكرية، والاقتصادية ... ودعم الاتجاه نحو العالم العربي والإسلامي ... وبقي في الحكم لدورتين انتخابيتين .. ولكن سوء الأوضاع الاقتصادية خلقت لحزب العدالة مشاكل متعددة .. مما دفع بالجيش إلى توجيه انذار بهذا الصدد.

فرضت الأحكام العرفية .. وتوالت حكومات الإئتلاف وفتح الطريق على مصراعية للعنف والعنف المضاد مما أنهك الدولة، وقدمت البلاد فى هذا العنف من الشهداء مالم تقدمه فى حرب الإستقلال .. مما دفع بالجيش للتدخل للمرة الثانية بقيادة الجنرال كنعان أورن كما سبقت الإشارة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع التركية:

1) Ahmed. H. Başar, D. P ve Muhalefet Fikri, Ağustos 1946.
2) Cüneyt Araca Yürek Açıklıyor, Bir Iktidar bir Ihtilal 1955 - 1960 2 baski, Ankara, 1982.
3) Cüneyt Araca Yürek Açıkliyor, Demokrasi Dur, 12 Eylul 1980, Ist. 1986.
4) Emin Çolaçan, 12 Eylul ve Ozal Ekonomısının Perde Arkasi, 18 baskı Ist. 1985.
5) Fikret Sahoglu, A. P. nin içyüzü, Istanbul 1966.
6) Kazim Oztürk, Cumhurbaşkanlarinin Türkiye Büyük Millet Meclisi açıliş Nutuklari, Ankara, 1969.
7) Frof. Dr, Kemal. H. Karpat, Türk Demokrasi Tarihi, Sosyal, Ekonomik Kültürel Temeller, Istanbul, 1967.
8) Kuran, Ahmed Bedevi, Osmanli Imparatorluğunda Inklap Hareketları ve Millet Mucadele, Istanbul, 1956.
9) Muammer Yaylak, 27 Mayis ve Türkeş 3 baski, Ankara 1977.
10) Naki CevadAkkarman, Demokrasi ve Türkiyede Siyasi Partiler Hakkında Kısa Notlar, Ankara, 1950.
11) Necip Fazıl Kısakürek, Benim gözümde Menderes, Istanbul, 1970.
12) Parti Liderlerinin Ruh Portreleri, bir Heyet tarafından Yazılmıstır, Istanbul. 1975.
13) Şevket, Süreyye Aydemir, Ikinci Adam, cilt 1,2,3, Remzi Kitabevi, Istanbul, 1985. 5 Basim.
14) Şevket, S. Aydemir, Menderesin Drami 1899 - 1960, 3 baski, Istanbul 1984.
15) Tekin Erer, 10 Yılın Partı Kavgaları, Ankara 1972.
16) Tunaya, Tarik ziya, Türkiye, de Siyasi partılar 1859 - 1952, Ist. 1952.

ثانيا: المراجع الانجليزية:

17) Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in Democracy, Westview press, 1977.

18) Ergun osbudun, Social Change and Political Participation in Turkey Princeton Press, 1977.

19) Sabri Sayar, The Turkish System in Transition, Government and Oppoition. 13 No, Winter 1978.

20) The Middle East, Ahistory, Third Edition, Sydney Nettleton Fisher, Chap 32, the Turkish Republic under Ataturki.

21) The Middle East journal, M. E. Inst. Vol. 39. No 1 Winter 1985.

22) The Contemporary Middle East, Chap. 38 Turkey becames a Democracv.

23) Walter, F. Weiker, The Turkish Revolution 1960 - 1961. Acpects of Military Politics Washington. D.C. 1967.

ثالثا: المراجع العربية:

٢٤) احمد نورى النعيمى (دكتور) تركيا وحلف شمال الاطلسى، بغداد ١٩٨١م.

٢٥) عبدالكريم مشهدانى (دكتور) العلمانية واثارها على الاوضاع الاسلامية فى تركيا، الرياض (——).

٢٦) على حسون (دكتور)، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧) فؤاد عبدالله، تركيا بين التصدع الداخلى واستراتيجيات الاطلنطى بيروت.

٢٨) محمد عزت دروزة، تركيا الحديثة، بيروت ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

٢٩) محمد فريد بك (المحامى) تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق دكتور احسان حقى. دار النفائس بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

رابعا: الجرائد والمجلات:

30) Ayın Tarihi,
31) Cumhuriyet,
32) Dünya,
33) Milliyet,
34) Resmi Gazete,
35) Tan,
36) Ulus,
37) Vatan,
38) Yankı,
39) Yeni Sabah,

الدين والسياسة
فـى
تركيا الحديثة والمعاصرة



د . الصفصافى احمد المرسى | د . سعيد عبد المؤمن | د . بديع جمعة

الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة(*)

السمة الدينية للدولة العثمانية:

لقد كانت السمة الدينية هى التى سيطرت على كل تشريعات الدولة العثمانية، ومعظم تصرفاتها، وقد كانت الهيئة الإسلامية ذات وضع خاص بها، ومعترف به، ولها مركزها المرموق ..

كان يُطلق على رئيس الهيئة الاسلامية فى بادئ الأمر لقب «المفتى» أو مفتى استانبول، ثم تغير اللقب إلى «شيخ الاسلام» الذى كان يُشرف على الهيئات القضائية، والهيئات ذات الطابع والنشاط الدينى، وكان السلاطين أنفسهم حريصين على تدعيم سلطته، ويعملون على استغلالها كلما حز بهم أمر أو أقدموا على عمل خطير، فقد كان المفتى هو الذى يصدر فتوى تُجيز الحرب دفاعاً أو هجوماً أو عقد الصلح، وغير ذلك من الأحداث الجسام.

وكانت الدولة العثمانية تهتم اهتماماً بالغاً بنشر التعبئة الروحية بين أفراد القوات المسلحة، وإثارة عاطفتهم وحميتهم الدينية، وصولاً إلى «تسخين» الجنود قبل خوض المعارك(١).

ولقد اعتمد العثمانيون المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للدولة، ولعب المفتون فى استانبول، وفى مراكز الولايات، دوراً هاماً فى مختلف المجالات، وكانت الأولوية فى بدء الدولة العثمانية للقاضي عسكر(٢) الذى كان يرافق

(*) ألقى هذا المبحث، كبحث فى ندوة العلامة الطرازى، بكلية الآداب - جامعة عين شمس فى الفترة ٢٢ - ٢٥ مارس سنة ١٩٨٧م، ونُشر ضمن الكتاب التذكارى الذى صدر بهذه المناسبة «المؤلف».

(١) أ.د. محمد عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ج القاهرة، ١٩٨٠م ص٥٤.

(٢) د. الصفصافى أحمد المرسى، الولايات العربية والدولة العثمانية، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة - رجب سنة ١٤٠٣ هـ/ إبريل سنة ١٩٨٣م هامش ٧.

الجيش المحارب، ثم أصبح المفتى رئيساً للعلماء، وكان تلقيبه بشيخ الاسلام مبنياً على الدور الذى لعبه فى التوفيق بين القوانين التى يصدرها السلطان وبين الشريعة. بل كان يحق لمفتى استانبول أن يصدر فتوى بعزل السلطان نفسه، كما أنه هو الذى يعين المفتين فى مراكز الولايات. أما المذاهب الأخرى فقد تركت الدولة لأفرادها حق اختيار مفتيها من بينهم[1].

وكانت الأولوية بين القضاة للقاضى الحنفى، الذى كان يعين أيضاً فى مراكز الولايات العربية من قبل قاضيعسكر الأناضول فى إستانبول ... ومنذ بداية القرن السابع عشر بدئ فى تعيينه من بين المحليين .. وكان قاضى دمشق من أبرز قضاة بلاد الشام. واعتبر فى مستوى قاضى مصر على اعتبار أن المدينتين كانتا عاصمتين سابقتين للخلافة. ولُقِّب بلقب قاضى القضاة. وأحياناً بلقب «ملا» أو «منلا» وأقام قاضى القضاة فى المحكمة الرئيسية، وله نواب يصرفون شؤون القضاء فى المحاكم الفرعية.

وكان هناك منصب نقيب الأشراف[2] فى مركز الولاية، ويُعين من قبل نقيب الأشراف فى استانبول .. ويشرف على شؤون الأشراف المختلفة.

لقد وضح الطابع الدينى فى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية، والنص فى قوانين الدولة منذ عهد السلطان سليمان القانونى (١٤٩٥ - ١٥٦٦م = ٩٠١ - ٩٧٤هـ) على أنها تتفق مع الشريعة الاسلامية كما وضح أيضاً فى المحافظة على التقاليد الدينية، وإقرار عقوبات التجريس أو التشهير فى حق من يرتكب جريمة الإفطار فى رمضان، أو ترك الصلاة، بل وصل الأمر إلى حد الزج بالمخالف فى الترسيم أى فى الاعتقال[3].

---

(١) د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤، ص٥٢.

(٢) الولايات العربية والدولة العثمانية، مرجع سبق ذكره، هامش رقم ٩.

(٣) الدولة العثمانية، دولة إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

كما أشرفت الدولة إشرافاً فعليًا على الحج واعتبرت ذلك واجبًا يقع على عاتقها باعتباره الركن الخامس للإسلام[١]. وأولت الطرق الصوفية وأربابها أهمية بالغة، وأمدتهم بالعون المادى، وألحقتهم بالجيش، بل إنتسب السلاطين إلى الطرق الصوفية، وكان كل منهم حريصًا على ذلك الانتساب، وضجت الولايات سواء فى الأناضول، أو البلقان، أو الجزيرة، أو شمال أفريقية بالطرق الصوفية كالنقشبندية، والمولوية، والبكداشية، والرفاعية، أو الأحمدية والخلوتية وغيرها من الطرق الصوفية[٢].

كما أخذت الدولة بنظام الفتوة الذى يُعد الطابع الاسلامى للفروسية العربية، والذى ورثته عند قيامها فى الأناضول[٣] كما كان الاهتمام الكبير بالحجاز من السمات التى حافظ عليها كل السلاطين العثمانين، فأعفته من الضرائب، والتجنيد[٤] وتركت له الحكم الذاتى المتمثل فى الشرافة، وخلقت حوله نوعًا من أسوار الأمن التى امتدت من باب المندب جنوبًا، والسويس شمالاً. وعادت البرتغال والصفويين لذات الغرض[٥].

ظلت هذه السمات هى السائدة فى الدولة العثمانية حتى أوصلتها إلى قمة مجدها، وضمنت هذه السمات القوة للدولة، والرفاهية للشعب. وظلت كذلك حتى تجمعت عوامل عديدة أدت إلى انهيار الدولة، وضعفها، وأبعدتها عن الشريعة وأحكامها.

---

(١) وثيقة رقم ٣٧٣٨، الأرشيف التركى، دارة الملك عبد العزيز - الرياض.

(٢) أ.د. محمد فواد كوبريلى، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أ .د. أحمد السعيد سليمان، القاهرة، ص١٦٨.

(٣) ابن بطوطة، «تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨ جـ١، ١٥٦ - ١٦٦.

(٤) الدولة العثمانية والولايات العربية، مرجع سبق ذكره.

(5) Cengiz Orhunlu. Osmanll ImparatorLuğunun Güney Siyaseti Istanbul, 1974, Giris.

الاتصال بالحضارة الغربية وبزوغ نجم الاتحاد والترقى:

عندما أصاب الدولة الوهن والضعف، وألم بشعبها الفقر والفاقة، وألمت بها عوامل الإنهيار، بدأت المرحلة الثانية فى العلاقة بين الدين والسياسة فى الدولة؛ ألا وهى مرحلة دخول الدولة إلى عالم الاصلاحات وربطها بالقوانين الوضعية. وأهم مايميز هذه الفترة بقوانينها الإصلاحية هو ضمان المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن دينهم، وتأمين المواطن على حياته، وماله، وعرضه، بصرف النظر عن عرقه، أو جنسه. وربطت الضرائب بنظام معين، ونظمت الخدمة العسكرية، وتعهد السلاطين بإحترام مايصدرونه من قوانين وفرمانات.

وأدى توالى البعثات إلى فرنسا خاصة، وأوروبا عامة، واشتداد الرغبة فى الاتصال بالغرب، والأخذ عن حضارته، إلى ظهور مايمكن أن نسميه «بالمعارضة المنظمة» التى تمثلت فى «العثمانين الجدد» «گنج عثمانليلر» وكتاباتهم فى الصحف، والمجلات التى كانوا يصدرونها.

وشهد الصراع ذروته فى هذه الفترة بصدور الدستور الذى سمى آنذاك «بالقانون الأساسى» والذى استوحى من الدستور البلجيكى، وذلك عام ١٨٧٧م = ١٢٩٤هـ فأصبح الدستور البلجيكى المعدَّل دستوراً للدولة الإسلامية العثمانية، بعد أن كان الإسلام هو دستور الدولة، وقد نص هذا الدستور على إقامة مجلس`ين هما «المبعوثان»؟و «الأعيان» ويتمتع أعضاؤهما بالحصانة، وتألفت السلطة التشريعية من المجلسين، ونص على تشكيل محكمة علي`ا، وأن يكون مبدأ اللامركزية؛ هو الطريقة التى تتبع فى الحكم(١).

ولكن الحرب الروسية العثمانية التى اندلعت وانتهت بهدنة ٣١ يناير سنة ١٨٧٨م = ١٢٩٥هـ سهلت مهمة السلطان فى فض المجلس وعودة

---

(١) د. على الحسن، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص١٧١.

النواب إلى دوائرهم. ولم يعودوا إلى الاجتماع مرة أخرى، إلا بعد أن اشتد عود «جماعة الإتحاد والترقى» التى كانت تنمو فى الوقت الذى كان السلطان عبد الحميد الثاني يمارس دوره فى إعداد الجيش العثمانى، ويبطش بمن يدعو إلى الاعتماد على الغرب، أو ترك الاسلام، ويعمل على تدعيم مركز الخلافة، وتقوية الجامعة الاسلامية.

وضع الماسونيون أيديهم فى أيدى الاتحاديين فى إنشاء فروع للجمعية خارج نطاق الامبراطورية، وتبنوا سياسة المركزية، والاقتصاد القومى الموجه ولم يمض زمن طويل حتى اندمجت فيها «جمعية الحرية العثمانية» سنة ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ فى سلانيك. وبدأت جمعية الإتحاد والترقى فى إصدار مجلة "La Jeune Turquie" أى «تركيا الفتاة». وبعد أن انضم إليهم أحمد رضا (١٨٥٩ - ١٩٣٠م) مدير التعليم فى بورصة، بدأت فى إصدار مجلة «مشورت» متخذين من مبدأ الشورى فى الإسلام ديدنهم السياسى لجذب أكبر قدر ممكن من قطاعات المجتمع.

وكان لانضمام الأمير صباح الدين وأخيه لطف الله إلى الجماعة ضربة جديدة موجهة إلى السلطة الشرعية فى البلاد ورفعت من شأن الاتحاديين فى أعين المواطنين.

واعتباراً من ١٩٠٦م = ١٣٢٤هـ بدأت مجموعات من الضباط فى الإنضمام إلى جمعية الإتحاد والترقى أمثال جمال باشا، وفتحى بك ومصطفى كمال.

وفى باريس عُقِد مؤتمرضم كل الجمعيات المناهضة للسلطة برئاسة الأمير صباح الدين، وصدر عن المؤتمر قراراً بتأييد حقوق السلطنة، والخلافة ووافق على هذا القرار كل من الليبراليين والقوميين على حد سواء، الذى أعد مسوَّدة هذا القرار هو أحمد رضا[1].

---

(1) Tunaya, Tarık Ziya, Türkiye'de Siyasi partıları, 1859 - 1952. Ist. 192, S. 108.

وانتقل مركز الحركة إلى تركيا، والبلقان بدلاً من بلاد المنفى، وأحسن ضباط سلانيك استخدام نوادى الماسونية الموجودة فى تركيا، والبيئة الموجودة فى باريس بصرف النظر عن الفكر العقائدى لكلا التشكيلين .. ورويداً رويداً أصبح الضباط مستعدين للعمل مباشرة ضد النظام، والسلطان الذى لم يعد قادراً على الدفاع عن الإمبراطورية.

ولم تَحِنْ سنة ١٩٠٨م = ١٣٢٦هـ إلا وأن وجدت جمعية «الإتحاد والترقى» نفسها مسئولة عن إدارة البلاد، والتعامل مع السياسة عن قرب، بل ويرأس أحد أعضائها وهو سعيد باشا الحكومة. وأُغلقت بعد ٣١ مارس سنة ١٩٠٩م أحزاب الأحرار، والاتحاد المحمدى، وفدائيو الأمة، وحزب الهيئة المثقفة العثمانية، والتى كانت جميعها تجعل من الدين الإسلامى أساس برامجها السياسية.

وبعد يناير سنة ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ اجتمعت الهيئة العامة للاتحاد والترقى، وقررت تحويلها من جمعية سرية إلى حزب سياسى استطاع أن يحتفظ بالسلطة إلى سنة ١٩١٨م = ١٣٣٧هـ، لقد كان العامل المشترك بين كل الأحزاب، والجماعات المعارضة هو البحث عن مخلص ومخرج للإمبراطورية العثمانية من تخلفها، والحيلولة دون إنهيارها، وتبوؤها مكانها اللائق بين دول العالم.

وبالرغم من التقارب الفكرى بين المحافظين والإسلاميين إلاَّ أنهم من ناحية التجديد قد أنقسموا إلى تيارين رئيسيين؛ تيار التغريب، وتيار التتريك، فبالنسبة للإسلاميين الذين يأتى على رأسهم الأمير سعيد حليم (١٨٦٣ - ١٩٢١م) فإن سبب تخلف الدولة العثمانية هو بعدها عن الإسلام، ولكى تعود إلى سابق عهدها؛ فعليها أن تعود إلى الشريعة الإسلامية التى لا تمانع فى أن تأخذ عن الغرب تقنيته الحديثة، وأن تنفتح عليه دون أن تفقد هويتها الإسلامية، وبهذا، كان يعارض ويخالف التيار الآخر. وألفت هذه الجماعات حزب «الاتحاد المحمدى»[١].

---

(1) Türkiye'de Islamcilik Düşüncesi, Metinler/Kişiler Cilt I Hazirlayan, Ismail Kara, Ist, 1986, S 73 - 174.

أما تيار التغريب الذى يأتى فى مقدمة أفراده عبدالله جودت، وجلال نورى، وسليمان نظيف، فكانوا جميعاً متفقين على ضرورة التجديد، ولكنهم مختلفون فيما بينهم فى مسألة الدين، ودرجة الأخذ عن الغرب[١] فالمستغربون يدعون بضرورة الأخذ عن الغرب فى كل مناحى الحياة حتى يمكن الوصول إلى مستوى تطوره، واكتساب احترامه، وأن الإصلاحات التى تمت - بالرغم من أنها لم تأتِ إلا بنتائج محددة - إلاَّ أنهم كانوا يؤمنون بضرورة الاستمرار فى التجديد، بل، وفى الإسراع نحو هذا الاتجاه. ويجب على الأتراك أن يضفوا على الإمبراطورية نمطاً جديداً من التنظيم يتفق مع تلك الأهداف التى تتعارض تماماً مع فلسفة التتريك، وكان التعليم وتثقيف الشعب هما الركيزتان الأساسيتان لهذا التيار. وإذا كان تيار التتريك يدعو إلى الطورانية، فإن تيار التغريب كان يدعو إلى العرفان، والمعرفة، وتحديد الزيجات بزوجة واحدة، والمحاكم المدنية، بدلاً من تعدد الزوجات والمحاكم الشرعية، وضرورة الأخذ بالحروف اللاتينية بدلاً من العربية. وقفل التكايا والزوايا، والقضاء على الفكر الصوفى التوكلى.

أما التيار الثالث؛ نمى وتطور فى عهد تركيا الفتاة، فقد كان التيار القومى الذى نظر إلى فكر التحديث والتجديد بنظرة جديدة، ويدعو إلى الوحدة الثقافية فى الميدان السياسى، وعبر عن نفسه فى بادئ الأمر عن طريق الأدب والتاريخ، وحمل فى بداية أمره مفهوماً ثقافيًا بحتًا[٢].

ويمكن تقسيم التيار القومى فى عهد الاتحاد والترقى إلى عدة مراحل:

١) سنوات التحالف (١٨٨٩ - ١٩٠٨م = ١٣٠٧ - ١٣٢٦هـ) والتى لم يُبدوا فيها موقفاً سافراً، أما المرحلة الثانية فيما بين (١٩٠٨ - ١٩١٣م = ١٣٢٦ - ١٣٣٢هـ) فقد اتسمت السياسة بسمة قومية أوضح، وأعادوا

(1) T.T. Z., Türkiye'de Siyasi, Partıları, S., 167 - 171.

(2) Ziya Gökalp, Türklüğün esasları, Ist. 1955, S., 5 - 6.

صياغة سيرتهم السياسية، على أساس سيطرة العنصر التركى فقط، على الإدارة، ومركزية الحكم، ولم يتورعوا عن استخدام العنف مما آثار الأقليات والجنسيات الأخرى، وخطوة خطوة بدأ الاتحاديون يتشبثون بالفكر الطورانى، والعلمانى، مما أفسح المجال على مصراعيه لظهور الفكر القومى العربى الذى أخذ موقفًا مؤيدًا للإنجليز فى الحرب العالمية الأولى، وأصبح العرب والترك - بالرغم من أنهم نظريًا يشكلون تكتلا إسلاميًا واحدًا ويعيشون تحت لواء الخلافة الإسلامية - يحارب بعضهم بعضاً[1] وظهر للعَيَان أن القومية أقوى من الدين، وأن الفكر الإسلامى فى تركيا قد بدأ يخبو بشكل فعلى منذ حرب البلقان ١٩١٣م = ١٣٣٢هـ.

وما أن سيطر القوميون على إدارة الدولة حتى اتضحت سمات التجديد والتغريب أكثر من ذى قبل، وأصبح الفكر العلْمَانى هو السياسة الرئيسية فى الدولة، وخلال سنة ١٩١٦ - ١٩١٨م = ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ فرض الاتحاديون أنفسهم، وقضت الحرب العالمية الأولى على الفكر الإسلامى كقوة سياسية.

إعلان الجمهورية وفرض العلمانية:

ولما أُعْلِنَت الجمهورية، كانت العلمانية والفكر العلمانى أحد الأسس والمبادئ الرئيسية التى أقرتها. وأظهرت هذا الفكر على أنه ضرورة ملحة سواء للإصلاح، أو تحديث الدولة، والإتجاه بها نحو الغرب، وما إن حلت سنة ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ حتى أقرها الدستور، ولم يعد من حق أى تيار سياسى أن يناقش هذا المبدأ، وإلاَّ وقع تحت طائلة القانون. وسعت حكومة الجمهورية أن تخلص المجتمع - على حد تصورها - من سيطرة الإسلام، وإلى خلق نمط جديد من المواطنين يكون الفكر العلمى، والعقلانى وسيلتهم فى خلق المجتمع الجديد.

---

(1) George Antonits, The Arab Awakaning, London, 1939. P.106.

لقد هدفت تركيا بالعلمانية أن تتخطى القومية إلى نطاق أرحب، وأن تكون محايدة تجاه الدين فى محاولتها لخلق دولة معاصرة حديثة. تناسب النمط الجديد من المواطنين.

ولتحقيق ماهدفت إليه جعلت الحكومة لب سياستها الدينية عدم تحليل العبادة أمام سائر الأديان، وفى نفس الوقت؛ لم تجبر المجتمع على معتقدات معينة .. ورغم ذلك، رويداً رويداً، بدأت تُوصف أو تُوصم «باللادينية» رسمياً. ولقد تأثر بذلك المثقفون أكثر من غيرهم، حيث كانوا آنذاك أكثر استعداداً لتقبل العلمانية، وفى مقابلهم؛ كان القرويون، وسكان القصبات، والمدن الصغيرة - وبشكل عام - محافظين على معتقداتهم الدينية، وعنعناتهم الإسلامية الأصيلة. ومن هنا كانت الأهداف الثقافية للعلمانية سطحية التنفيذ، ولم يستطع المجتمع أن يقبل الفكر العقلانى، أى العلمى خاصة فيما يتصل بالعقيدة، بل استمر فى انتهاج فكر يمكن أن يُوصف بأنه مضاد للعقلانية وعلمية العلمانية[1] وهذا ما أدى بدوره إلى تضاد الجبهتين، بل تصارعهما، ودفع بالحكومة أن تضع النشاط الدينى تحت المراقبة مما جعل الإصلاحات الدينية لم تنبع عن اقتناع من القائمين عليها، بل بقوة القانون وسطوته.

ورغم النجاح المحدود الذى حققته العلمانية فى الميدان الثقافى، فإن نجاحها فى الميدان السياسى ظل محدوداً، وبدى أكثر وضوحاً فى الميادين الأخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن الحكومة قد نجحت فى أن تشد انتباه المواطنين إلى موضوعات أكثر إلحاحاً من العامل الدينى آنذاك، بالأضافة إلى أن الكثيرين من الأفراد، والجماعات قد بنت تطور وازدهار منافعها على أسس العلمانية.

ويمكن أن نضيف أن الفعاليات الاقتصادية، ومجانية التعليم التى سمحت بظهور طبقة جديدة أدت إلى اختراق المجتمع القروى، وتضاؤل

(1) Bulent Ecevit, Sözde Kalan Bir Devrim, Form, Kasım 1, 1965, S.,27 - 28.

الدعوة الدينية، ونمت الطبقة المثقفة رويداً رويداً، كل هذه العوامل أدت إلى استقرار العلمانية إلى حد ماداخل المجتمع التركى، خلال تلك الحقبة التاريخية. ومن هنا مال الصراع لصالح السياسة، ورغم هذا، فقد اتخذ الكماليون من الإسلام أمراً حتمياً فى المعاملة، بل لقد كان هو السلاح الذى له الغلبة فى النضال الدائر بينهم من ناحية، وقوات السلطان من ناحية أخرى فى بادئ الأمر ثم بينهم وبين الأقليات فيما بعد.

وكان مصطفى كمال باشا أكثر حرصاً فى معاملاته على التعاليم الدينية بالرغم من قراره بأن يسلك سياسة دنيوية علمانية إلى حد مابعد ما أيقن بأن نظام حكمه مهدداً من التيارات الدينية فى بلده ذاتها وما جاورها من بلدان الشرق[١].

توفى مصطفى كمال آتاتورك فى نوفمبر سنة ١٩٣٨م = ١٣٥٧ هـ تاركاً جمهوريته المدنية فى أمان بفضل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى أرسى قواعدها ورعاها فى الأعوام الماضية، والتى كانت كفيلة بمنع قيام ثورة مضادة، أو رد فعل من أنصار حكم الخلافة، ولكن الكماليين كانوا يدركون فى ذات الوقت أن الإسلام عاملاً مهمًا بالنسبة للسياسة التركية، وأنه سوف يُستخدم ضدهم إن لم يتخذوا الاحتياطيات الكفيلة لمنع ذلك، وكانت الوسيلة لذلك هى جعل الجيش التركى هو القيم، والحارس على أساسيات النظام، ومبادئ حزب الشعب الجمهورى الذى هو حزب مصطفى كمال والجمهوريين من بعده.

وخلال الجيل الأول للجمهورية كان حزب الشعب الجمهورى هو الحاكم بأمره فى تركيا الحديثة، وأهمل الإسلام كدين فى غالب الأمر، فيما عدا بعض الفترات التى كان الحكام يلجؤون فيها إليه لاشتغلاله فى كبح جماح بعض الجماعات المعارضة، أو الطوائف المتطرفة. وظل الإسلام هو الدين الذى يدين به حوالى ٩٨٪ من السكان.

---

(1) Nlyazl Berkes, The Development of Secularism in Turkey, Ist, 196, P. 431.

وعندما بدت فى الأفق إرهاصات سياسة تعدد الأحزاب عام ١٩٤٥م = ١٣٦٥هـ والتنافس على نيل أصوات الناخبين، أجبرت هذه العوامل الجديدة حزب الشعب الجمهورى، والأحزاب المعارضة الأخرى على إعادة النظر فى سياستهم التى انتهجوها تجاه الدين. ومن الجدير بالملاحظة أن حزب الشعب الجمهورى كان هو الذى بادر بذلك، وسمح منذ سنة ١٩٤١م = ١٣٦٠هـ بإنضمام الدعاة والوعاظ الدينين إلى القوات المسلحة[١].

الانتقال من ديكتاتورية الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب

ومع دخول صراع الأحزاب سنة ١٩٤٦م = ١٣٦٦هـ إلى تركيا، انتقل النقاش، والجدال من السياسة والديمقراطية إلى الدين والعلمانية كذلك، ومع ازدياد الحرية السياسية وتطورها أدى ذلك بدوره إلى إعادة تناول العلمانية وتوجهاتها. ويمكن أن نوجز ذلك الصراع فى ثلاثة تيارات؛ المحافظون وهم يرون فى الدين ضرورة ملحة لتطور الجانب الروحى فى الفرد والمجتمع وهو وسيلة بل نظام تربوى لا يمكن إغفاله. والمعتدلون؛ وهم إلى جانب ميلهم نحو المحافظين فإنهم يعتبرونه من الحقوق الشخصية لكل فرد، أى أنه حق من حقوق الإنسان، طالما أن الحرية الدينية مكفولة. أما التيار الثالث؛ وهو التيار العلمانى، وقد كان معارضاً للدين أيًا كانت الدوافع والغايات[٢].

المجموعة الأولى، تمثل الإسلاميين الذين يرجعون فساد الأخلاق، والانحلال والمساوئ التى أصابت المجتمع إلى البعد عن الدين، والتشبث بمظاهر المدنية الحديثة، ويرون فى العلمانية عنصراً من عناصر الإفساد الخُلُقى، والثقافى، إلى جانب التخريب الدينى للمجتمع، والفرد على حد سواء، وبالنسبة لهم فإن الدين الإسلامى ضرورة معنوية ملحة للمجتمع التركى المحاط بقوى الإلحاد، وهو فى نفس الوقت لايمانع فى الأخذ بمتطلبات التحضر للمجتمع المعاصر.

---

(1) The Turkish Experment in Democracy, Feroz Ahmed, boulder Co.: Westview press, 1977, p. 363.- 365.

(2) Prof. Dr. Kamal. H. Karpat, Türk Demokrası Tarihi, Ist, 1967, S.234.

أما التيار المعتدل؛ فهو يُركِّز على أن الحرية الدينية حق من حقوق الإنسان، ويؤيد التيار الأول فى توجيهاته، ويذهبون إلى القول بأن العلمانية إذا كانت تطالب بعدم تدخل الدين فى شئوون الدولة، فهم كذلك يطالبون الحكومة بعدم التدخل فى المسائل الدينية، ويقولون إذا كان مفهوم «الدولة المرتبطة بالدين»، قد ساد سابقا فإنه قد حل محله الآن مفهوم (الدين المرتبط بالدولة)، وكلا المفهومين متعارضين مع العلمانية. وبناءً على ذلك، فإن الطريق الواجب اتباعه هو عدم الزج بالدين فى مسائل السياسة والإدارة أو الحقوق أو المسائل العلمية، وحصره فى الأفراد، أوتركه للجماعات. وهذا التيار لا يقلل فى نفس الوقت من أهمية الدين بالنسبة للمجتمع التركى المسلم، والحكومة الديمقراطية؛ عليها أن تتوائم مع مطالب الشعب، فى حرياته سواء المتعلقة بالعقيدة، أو العبادة، أو السياسة. وهو لا يقلل من أهمية الإسلام لأن المجتمع التركى مجتمع مسلم. وأن النظام الجمهورى لن تهدده أية أخطار إذا ماترك الحرية الدينية للمجتمع. وأن المستفيدين والمنتفعين من وراء العلمانية هم الذين يتهمون المحافظين بالرجعية. وأن أفراد المجتمع التركى الذى تقدم بالدرجة الكافية قد وصلوا إلى مرحلة من النضج الإجتماعى والسياسى يجعلاه يُعِد الدين والعبادة جزء من الحياة. وينتقد المعتدلون وصف كل من يجعل للدين دوراً فى الحياة بالرجعية (١).

وعلى النقيض من هذين التيارين، كان مؤيدو العلمانية الذين يرون فى أى تسامح تجاه الدين خطوة إلى الوراء، وتضحية بمبادئ الجمهورية، ويدَّعون أنهم ليسوا ضد الدين الإسلامى كعقيدة واعتقاد، بل يعارضونه فى موقفه المحافظ من تغير المجتمع، ذلك التغير المبنى على التقنية الحديثة، ويؤمنون إيمانًا راسخًا أن تركيا، ومن حولها من العالم الإسلامى؟ لم يحدث فيهم من الإصلاح الدينى مايؤهلهم لقبول الأفكار الحديثة، وحتى يحدث ذلك الإصلاح؛ فهم يصرون على ضرورة استمرار سيطرة الدولة حتى يتم

(١) المرجع السابق ص٢٣٦ - ٢٣٧.

التقدم. وأنه طالما الدولة ضعيفة والعناصر الإسلامية نشطة وحرة الحركة فإن في ذلك تهديد لبقاء النظام الجمهوري. ويذكّرون دائمًا بعصيان الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي وذلك العصيان الذى حدث سنة ١٩٣١م = ١٣٥٠هـ في «منمن» "Menemen"(1).

ولكن مع اشتداد التنافس السياسى بدأ حزب الشعب الجمهورى فى منح امتيازات جديدة للدين، وكان يأمل من ورائها فى أن يزيد من شعبيته وتأثيره على الناخبين وكسب أصواتهم.

أما الديمقراطيون الذين أدركوا أن هذا التغيير فى السياسة سوف يعرض مركزهم للخطر، فقد حاولوا أن يحموا أنفسهم باستمرار باتهام الجمهوريين بمعاداة الإسلام والعمل ضده.

وقد حاول «شمس الدين گون آلتاى» "Semsettin Günaltay" رئيس الوزراء آنذاك، تبرئه نفسه، وحزبه من مثل هذه الاتهامات. فأعلن أنه هو وحزبه كانوا يعملون على إطلاق حرية الإسلام فى تركيا. وأنه قد تم تنفيذ بعض من الإصلاحات حتى قبل الإنتخابات العامة سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ. ولقد اتهمه الحزب وبالرغم من اعتراض عصمت اينونوا بأنه كان يستغل القوة الدينية فى الأهداف السياسية(٢). ولكن سجلات الجيل البيروقراطى لم تستطع أن تمحى ذلك بتلك الامتيازات القليلة، بل على العكس من ذلك، فإن هذه الامتيازات قد أثارت شكوك الشعب، وجعلته يشك فى إخلاص الجمهوريين، ولطالما واجههم بحجج متواصلة تدين ماديتهم.

وبنمو التيار الدينى، والفكر الليبرالى كان على حزب الشعب الجمهورى، وحتى بدون إرهاصات تعدد الأحزاب، أن يخفف من حدة المواجهة المادية والدنيوية، وأن ينتهج سياسة أكثر تحرراً تجاه الإسلام، واقتنع الكثيرون من قُواده بأن مثل هذا التغيير سوف يجعل النظام أكثر

---

(1) نفس المرجع السابق ص٢٣٨.

(2) Lewis, The Emergence .... P. 411 - 418.

شعبية، ويساعد على تضييق الهوية ين البيروقراطية والشعب. ولكن مع قرار سياسة تعدد هذه الأحزاب، كان عنصر المنافسة قد اشتعل، وأصبح من المحتم إجاد منفذ سياسى. وأوشك الحزب أن يسمح بثورة مضادة، إلا أنه من ناحية أخرى كان على كلا الحزبين، الديمقراطى والجمهورى أن يدفعا ثمنًا باهظًا للحصول على أصوات الناخبين[1] وقبل انتخابات عام ١٩٥٠م لم يكن الديمقراطيون قد قدمواسوى الوعود الانتخابية فقط، فى حين أن الجمهوريين كانوا قد قدموا امتيازات بالفعل، إلاَّ أن الشعب المتدين حسم المعركة لصالح الديمقراطيين، وفازوا فى الانتخابات.

الديمقراطيون والدين:

كان الحزب الديمقراطى يُعِد الحرية الدينية من الحريات الأساسية للأفراد، وبالنسبة لزعمائه، فطالما أن المجتمع التركى مجتمعًا مسلمًا، فيجب السماح للمواطنين بتلبية مشاعرهم الدينية بالشكل والكيفية واللغة التى يرتضونها لأنفسهم، بشرط عدم الزج بالدين فى المسائل السياسية اليومية[2]. والعلمانية – عندهم تحترم حرية التفكير، ولكنها لا تسمح باستخدام هذا التفكير فى سبيل أهداف سياسية للدين، وكان عليهم أن يجدوا صيغة معتدلة للتوائم بين ذلك.

كان أول إجراء للحزب الديمقراطى بعد أن تولى السلطة هو تعديل المادة، ٥٢٦ من قانون العقوبات والتى كانت تمنع الآذان باللغة العربية، وتحرم رفعه بغير اللغة التركية، فأزالت الهيئة التشريعية هذا الحظر دون أية صعوبات، فى المجلس، وخيرت المؤذن بين أن يرفع الآذان باللغة التركية أو العربية، فاختارت أغلبيتهم اللغة العربية[3].

---

(1) K.H. Karpat, Türk Demokrası Tarihi, S., 247.

(٢) حديث جلال بايارفى مدينه (اسكندرون) و «أنقرة» سنة ١٩٤٩: أنظر: مجلة «وطن» شهرى يناير وإبريل سنة ١٩٤٩م.

(3) Cumhuriyet, 17 Hazıran 1950.

وقد أثار هذا التعديل عدة ملاحظات من وجهة نظر المؤرخ والكاتب «بلن» "Belen". ذلك أن مندريس طلب من مجلس الوزراء أن يتقدم بالاقتراح، ويواجه هؤلاء الذين يفضلون أن يقدم بواسطة أعضاء اللجنة التشريعية فى المجلس، ذلك لأنه كان يرى أن الجمعية التشريعية يمكن أن تتهم بالرجعية فى حين أن الحكومة لايمكن مهاجمتها بنفس الحدة لأن بها الكثيرين من الكماليين المعتمد عليهم(١).

وقد تم إدخال تغيرات أخرى، ففى الخامس من يوليو من نفس العام تم رفع الحظر المفروض على البرامج الدينية فى الإذاعة، وسُمِح بترتيل القرآن، وتلاوته عبرها، وفى أكتوبر تم إدراج المواد الدينية كمواد أساسية في برامج الدراسة بالمدارس، وأصبح على الآباء أن يلتزموا بإحضار أبنائهم بأنفسهم إلى هذه المدارس، وليدرسوا هذه الدروس(٢). ولم يعارض حزب الشعب الجمهورى هذه الإجراءات، بل صوت أعضاؤه البرلمانيون بالموافقة على قرار تعديل الآذان، وإذا كانت هناك أصوات معارضة لهذه الحرية؛ فإنها صدرت بصورة أشد وضوحاً من قبل دوائر الحزب الديمقراطى الحاكم. ولقد كتبت جريدة الجمهورية «جمهوريت» فى التاسع من يوليو سنة ١٩٥٠م = ١٣٧٠هـ تقريراً بينت فيه بأن هناك موجه من النقد الشديد تسود أعضاء الحزب الديمقراطى، بسبب رفع الحظر عن البرامج الدينية فى الإذاعة، وسارت إشاعة قوية بأن هناك استجواب سيُقدم إلى المجموعة البرلمانية بهذا الصدد.

وحتى ذلك الحين كان هناك شبه إجماع على الإصلاحات، والتغييرات الكمالية وأن الديمقراطيون يعتبرون أنفسهم كماليين كالجمهوريين، ولم يكن هناك أى حزب له القدرة على الاعتراض على فتوى مدير الشؤون الدينية التى أصدرها ضد الشيوعية، والتى أعلن فيها أن الإسلام يرفض الشيوعية رفضًا مطلقًا، بما فى ذلك نظمها، أى كانت هذه النظم، وبالمثل يرفض كل

(1) Belen, Demokrasi, S. 60.

(2) T.Z. tunaya, Islamcilik cerayanı, 1962, s. 225.

أنشطتها. فالإيمان، والروحانيات هما أمضى أسلحة ضد الشيوعية، إذ أنه ليس من الممكن أن يقتنع المؤمن الحق بأفكار الشيوعية وأنظمتها[1].

وبانتصار الديمقراطيين تفجر ذلك العداء الذى كان كامنًا ضد الجمهوريين طوال العشرين سنة الماضية التى تولوا فيها الحكم. وكان على مندريس أن يأخذ فى اعتباره هذا الضغط، وأن ذلك قد أثر على علاقاته مع الحزب الجمهورى.

وقد كان مؤيدو الحزب الديمقراطى يضمرون فى أنفسهم الخصومة والعداء لحزب الشعب الجمهورى، أما الآن فقد أصبح حزبهم فى السلطة ولديهم القدرة والقوة التى يرونها كفيلة للجهر بمشاعرهم ضد السياسات التى طالما كانوا يجدونها مخالفة لمشاعر الأمة، وغير مقبولة لديهم على الإطلاق، وعلى الفور أعادوا للشعب حرية العقيدة، ورفعوا الحواجز عن علماء الدين، وسمحوا لهم بالدفاع عن الإسلام في شتى المحافل، وأنشؤوا المساجد، وضاعفوا عدد مدارس الأئمة والخطباء، وأساتذة علوم الدين، وسمحوا بإصدار المجلات والكتب التى تدعوا إلى الإسلام، وحضروا المؤتمر الإسلامى الذى عُقد فى كراتشى سنة ١٩٥١م = ١٣٧١هـ[2] وتم طرد السفير الإسرائيلى من أنقره، وسحب السفير التركى من فلسطين المحتلة، ولم يخف مندريس خطته الرامية إلى عودة تركيا إلى الإسلام، وإلغاء العلمانية تدريجياً.

وظهرت تقارير سنة ١٩٥١م = ١٣٧١هـ عن تشويه متعمد للأنصبة التذكارية، والتماثيل الخاصة بكمال باشا آتاتورك، وعن وجود حركات معارضة لسفور المرأة فى المدن الصغيرة، بل وصل الأمر إلى مطالبة علنية فى مؤتمر الحزب الديمقراطى فى قونية إلى العودة إلى الحجاب، ولبس

---

(1) Cumhuriyet, 28, Agos, 1950.

(٢) العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية فى تركيا، عبدالكريم مشهدانى، المكتبة الدولية بالرياض «بدون» ص ٣١٣ - ٣٢٣.

الطربوش بدلاً من القبعة، والعودة إلى الكتابة بالحروف العربية[١]. واستخدمت المواعظ الدينية ضد الجمهوريين. وبهذه الطريقة حسبما كتب «شوكت ثريا آيدمير» فتح الطريق لكى تدخل السياسة اليومية إلى المساجد.

ولم يكن حزب الأمة الذى يتزعمه «حكمت بايور» «Hikmet Bayur» بأقل رغبة فى إحداث هذه التغيرات. مما جعل الجمهوريون الذين يعتبرون أنفسهم أعضاءا فى الحزب الذى أسسه مؤسس تركيا الحديثة، يشكون من كونهم قد وجدوا أنفسهم وحدهم، حراسًا على مبادئ آتاتورك، وأنهم مطالبون بالحفاظ على إنجازاته. وبدأوا يركزون فى دعاياتهم ضد الحزب الديمقراطى؛ بأنه لم يفِ بوعوده فى الحفاظ على المبادئ الكمالية، وأعلن «عصمت باشا» صراحة «أن مندريس قد انتصر بدعايته الدينية» ومن هنا وجد الحزب الجمهورى نفسه مضطراً إلى الحد من معارضة المظاهر المعادية للسياسية السابقة، وبغض النظر عن الأصوات التى علت فى الهجوم على آتاتورك، وأيضاً الحد من المعارضة للدعوات المطالبة بإعادة الحجاب، والطربوش، والخط العربى.

ورغم هذا التساهل، فقد كان الحزب الجمهورى يرى فى هذه الحركات المعارضة تهديداً للجمهورية ذاتها، تلك الجمهورية التى أخذت بمظاهر التقدم فى نظرهم، بل هى ربما تكون إجراءات انتقامية مضادة [٢]. لكن مندريس استكثر أن يكون الجمهوريون وحدهم هم الحراس على الإنجازات الكمالية، فأعلن أن الحراس الحقيقيون على الإنجازات الجمهورية هى الأمة التركية كلها[٣].

---

(1) Ş.S Aydemir, IKinci Adam, III Cilt, S. 109.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٠.

(3) Milliyet, 17 Mart 1951.

وخلال السنوات الأولى لحكم مندريس لم تكن سياسته الدينية مميزة أو ذات بعد متصل بالحق الإسلامي، فعلى سبيل المثال، فقد أراد الإسلاميون النيل من المنظمات الماسونية، وغلقها في تركيا، إلا أن ما حدث في عهد الديمقراطيين أن ازدهرت هذه المنظمات، وأصبحت أكثر رواجًا وافتتحت العديد من نواديها في البلاد(١) بل وصف الكثيرين من زعماء الحزب الديمقراطي بما فيهم مندريس نفسه بالماسونية، بل ذهب البعض إلى القول أن الماسونية لم تدخل البلاد إلا تحت حماية الحزب الديمقراطي.

ولقد كانت حكومة مندريس تتخذ موقفًا حذرًا من الأنشطة المعادية خاصة بعد أن اتهمت بتحريضها، مما دفع بوزير الداخلية أن يرسل في مارس سنة ١٩٥١م منشورًا إلى الولاة والمحافظين يأمرهم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية التماثيل، والنصب التذكارية، والصور الخاصة بأتاتورك، وفي نفس الوقت؛ رُفعت قضايا ضد المعارضين لأتاتورك جهراً أمثال الكاتب الإسلامي نجيب فاضل قيصه كورك (المولود ١٩٠٥م)، وأيضًا ضد المطبوعات الاسلامية المحرضة للطلاب مثل «بيوك طوغو» الشرق الكبير و«سبيل الرشاد و «اسلاميت»(٢) وأعلن نائب رئيس الوزراء صمد آغا أوغلى «أنه سيتم الإطاحة بالمعارضة وسحقها أينما أطلت برأسها»(٣).

وكانت الحكومة جادة في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالحد من التطرف، وقامت بحملات واسعة ضد أعضاء الطريقة التيجانية الذين كانوا يقومون بتخريب تماثيل أتاتورك، كما سجنت زعيمهم «كمال بلاف أغلى» عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، وسمحت في فبراير سنة ١٩٥٢م

---

(1) Cumhuriyet, I Nisan 1951.

(2) Ahmed Yücekok, Türkiye'de Din ve Siyaset, 1971, S. 0 - 91.

(3) Milliyet, 24, Mart, 1951.

بتأسيس «نوادى الثورة التركية» التى آلت على نفسها حماية تراث ومبادئ الكمالية. وضمت أعضاءًا من حزب الأمة الجمهورى، والحزب الديمقراطى، ما هى إلا أيام حتى أمرت بإغلاق الحزب الاسلامى الديمقراطى الذى أسسه البطل الاسلامى المشهور «جواد رفعت آتيلخان». ووصف بأنه حزب يمينى متطرف. وفى يقينى أن الحزب الديمقراطى لم يقدم على هذه الخطوات إلاّ بهدف نفى التهمة التى وصفتهم بأنهم محرضين على القلاقل الدينية.

وماهى إلا أيام، ولم تلبث الحكومة أن تخلصت من أى كبت لها تجاه الإسلام، وسمحت لكتابها الإسلاميين بالرد على أى اتهام لهم بمعادات الاسلام، فكتب «ممتاز فائق فنيك» فى مجلة «ظفر» رداً على مجلة «ديوان كرتشى» التى اتهمت تركيا بأنها «ألقت جانباً بطابعها الإسلامى فقال فى هذا الرد «.. إن هذا الإدعاء غير صحيح لأن الإسلام هو الدين الذى تدين به تركيا، بل منذ أن نبعت الحرية الديمقراطية من هنا، والطابع الاسلامى يتجلى فى تركيا أكثر من ذى قبل .. ويجب أن نركز على أن الدين يجب أن يعزل عن الأمور السياسية، وأنه لم ولن يحدث أن استخدم أى أحد منا الدين كوسيلة سياسية، لا على المستوى الفردى، ولا على المستوى الحزبى، وأن الحكومة لن تتسامح مع هؤلاء الذين يحاولون استغلال الدين فى مآرب سياسية(١).

وهالت العودة إلى الإسلام هذه، ومعارضة العلمانية، والمنظمات اليهودية، والماسونية التى لم تكن غافلة عما يفعله مندريس ورفاقه، كما هالها أن تجد رئيساً للوزراء فى تركيا يحاول الخروج بها عن الخطة التى رسمت لها، فأخذت تبث الدعاية ضده، ودفعت بالكاتب «أحمد أمين يالمان»

(1) Zafer, 17, Tem 1952.

(٢) العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية فى تركيا. مرجع سبق ذكره، ص٣٢٤.

صاحب جريدة «مليت وطن» أن يقود المعركة، وساعده فى ذلك أقطاب الدونمة(٢). مما دفع البعض لمحاولة اغتياله، فأشعلت هذه المحاوله حماس مندريس، فأعلن أن الحكومة لن تتهاون مع كل هؤلاء الذين يحاولون القيام بضغط فكرى، أو سياسى. وأردف قائلاً «إنه فى نظام الحكم الديمقراطى الذى نتبعه فإن إرادة الأمة هى المهيمنة، ولن يسمح قط للتجاوزات الفردية»(١).

وكانت النتيجة المباشرة لهذه الحادثة، أن الحكومة أوقفت أنشطتها ضد اليمين، ولكنها فى نفس الوقت ضغطت على مجموعتها البرلمانية لإخراج «حسن فهمى أوسطه اوغلى» ممثل صامسون من المجلس بسبب مقالاته المعادية للعلمانية، والثورة الكمالية. وزجت بنجيب فاضل قيصه كورك، وسعيد نورسى فى السجن، وأغلقت «جمعية القوميين فى تركيا» والتى كانت تمثل الجناح الأيمن فى مقاومة الشيوعية، وإن كانت وزارة التربية والتعليم تحت رئاسة توفيق إيلرى قد سمحت لها بالعمل دون إشراف أو تدخل رسمى من الدولة.

وأخيراً للحد من هذه النشاطات المتعارضة صدر سنة ١٩٥٣ قانون «حماية الشعور» بغرض منع استخدام الدين فى الأغراض السياسية. وكان الحزب الديمقراطى، رغم تواجده فى السلطة، يمثل الوسط، وإلى اليمين منه كان الحزب الوطنى، وإلى اليسار كان هناك حب الشعب الجمهورى الذى عاد إلى روح النضال، وقاد المعارضة. وبدأ يروج ضد الحكومة، ويحذر من ردود الفعل المضادة.

رأى مندريس فى هذه الدعاية عجرفة، وتهاون لم يلمسه الشعب من قبل، وأن هذا القول، يُماثل نفس الادعاء بأن الشعب متخلف، وجاهل، وأن ما يسود بينه هو عودة إلي العصور الوسطى. وطبقًا لهذه الإدعاءات فإن

(1) Türkiye'de Gerici Akımlar, 179.

المجتمع التركى مجتمع متخلف، وهذه إهانة للمجتمع، ولم يمض سوى وقت وجيز حتى عاد إلى الحديث عن نفس الموضوع، وأعلن صراحة: أن «الأتراك مسلمون وسيظلون كذلك، وليس لأى أحد الحق فى انتهاك حرية المشاعر ... والمسلمون والحقيقون يعرفون كيف يحترمون المشاعر، والمعتقدات الدينية للأخرين» فالدين يجب أن يبقى بعيداً عن أى نوع من الاضطهاد أو الظلم .. وأنه كما اتخذنا قرارنا بحماية الدين من أى نوع من أنواع الاضطهاد، فيجب أيضاً أن نحول دون استعمال الدين كوسيلة للضغط على المواطنين..

إن هذا البلد لن يتسامح فى حق هذا الصرح المقدس، ألا وهو الدين، ولن يسمح باستغلاله من قبل حثالات المجتمع، والمتسولين السياسيين، مثلما هو الحال فى إقحام الجيش فى الشؤون السياسية .. وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة بشعة، لهذا فهم يحاولون استغلال الدين كأداة ووسيلة لأغراض وممارسات سياسية (١).

هكذا كان مندريس يتحدث واضعًا فى اعتباره حزب الأمة الذى كان منقسماً بين «حكمت بايور» الذى كان يعتقد أن الحزب يجب أن يظل مواليًا للإصلاحات، وبين آخرين ممن يريدون للحزب أن ينفتح، ويتخذ لنفسه موقفًا مميزًا.

وإذا كانت الغلبة للفريق الثانى، فإنه بذلك سيجذب الجناح اليمينى بالحزب الديمقراطى إلى صفوفه، وهنا يكمن الخطر على الحزب الديمقراطى ذاته، وهذا ما كان مندريس يسعى إلى تجنبه فى المجموعة البرلمانية، عندما أعلن استحالة ذلك، ولو أدى الأمر إلى إغلاق حزب الأمة، وحذر من أن العقائد الدينية لا يمكن أن تقع تحت أى ضغط ما، ولن تستمر الأحزاب طويلا عاصمة نفسها من الخلط بين الدين والسياسة، وأن هذا السلاح غير

---

(١) من حديث لمندريس فى أضنه، نشر فى مجلة «ظفر» نوفمبر سنة ١٩٥٣م.

الشرعى، إنما هو انحراف عن الطريق الذى تفرضه اهتمامات البلد ومصلحته، وأنه سيأتى اليوم الذى يكون فيه من الضرورى عدم ترك أولئك الذين يتبعون هذا النهج المحفوف بالخاطر، ألا وهو نهج خلط الدين بالسياسة(١).

ولكن حزب الأمة لم يأخذ بتحذير مندريس، واستمر فى اتهاماته وتجاوزاته، مما دفع بالحكومة أن تتهمه بإدارة أنشطة تخريبية تحت ستار دينى، واغلقته، وفي يناير سنة ١٩٥٤ تم حل هذا الحزب اليمينى بمقتضى أمر من المحكمة (٢).

القضية أصبحت قضية سياسية:

خلال الفترة الأولى لحكم الحزب الديمقراطى، لم يكن فى حاجة إلى الاعتماد مباشرة على الإسلام كدعامة لحكمة، بل أقام شعبيته على الحرية الدينية دون التضحية بالإصلاحات الكمالية. ولكن ما أن حانت إرهاصات الدعاية للانتخابات العامة حتى حاول كل من الحزبين الرئيسين استغلال الاسلام كوسيلة دعائية له؛ فبينما أعلن الجمهوريون أنهم أعادوا فتح القبور، كان الديمقراطيون يذكرون أنهم هم الذين جعلوا الآذان بالعربية، وأتاحوا الفرصة للبرامج الدينية، ونشر تعاليم الاسلام، وتدريسه. ولما أعلن «قاسم كولك» سكرتير عام الحزب الجمهورى أن حزبه سيظل وفياً للإسلام، وزع الديمقراطيون صوراً له تناقض أقواله.

وقد لجأ الجمهوريون فى انتخابات ١٩٥٤م إلى استخدام الدين، وبنفس التكتيك الذى هُزِمُوا به، وأستخدم ضدهم من قبل، بل إن ما أثار الدهشة هو قرار عصمت اينونو رئيس الحزب الجمهورى الكمالى بالتعاون فى الانتخابات مع التشكيل الجديد لحزب الأمة، والذى يسمى نفسه الآن بحزب الأمة الجمهورى.

---

(1) Cumhuriyet, 5 Mart, 1953.

(2) The Turkish Exp. in Democracy, P. 370.

وكانت انتخابات ١٩٥٤م كارثة على حزب الشعب الجمهورى، لعدم مصداقيته، وفي نفس الوقت نصراً كبيراً للحزب الديمقراطى، فاق ذلك الذى حققه فى الانتخابات السابقة. وكان اعتمادهم فى تحقيق ذلك على ولايات الأناضول الغربية، ومنطقة مرمرة المتدينة. ومن الجدير بالذكر أن المقاعد الخمسة التى فاز بها حزب الأمة الجمهورى، جاءته من «قيرشهير» التى تسيطر عليها الطريقة البكداشية (١).

ولكن لما اهتزت الأرض تحت أقدام الديمقراطيين بسبب الأزمة الاقتصادية، والانقسامات داخل الحزب، عاد قادة الحزب إلى استخدام الإسلام كوسيلة لدعم مركزهم. وكانت سنة ١٩٥٨م هى أسوأ السنوات فى تركيا بالنسبة لوضع الاسلام، فقد توالت النكسات الاقتصادية، وزاد التضخم مما أجبر الحكومة إلى تخفيض قيمة الليرة إلى حوالى ٤٠٠٪، فزادت البطالة، وتفشت الفوضى، والعنف، وزادت الأسعار، وضاق الناس بالحياة السائدة، وأنها لحقيقة تاريخية؛ أن الحكومات التى تجلب المصاعب والمعاناة إلى شعوبها فى أى مكان، وفى أى عصر، إنما تُحاول أن تخفف من تلك المعاناة عن طريق استغلال الدين. وفى عام ١٩٥٨م أصبح الحزب الديمقراطى وكأنه يعانق الثعبان بعد أن سقط وسط اللجج.

ومن هنا سمح الديمقراطيون للنشاط الاسلامى الرسمى، وغير الرسمى لكى يطفو على السطح، فإلى جانب الآذان، وتلاوة القرآن، وتعليمه، سمحت الحكومة «للنورسيين» بمعاودة نشاطهم، وطبع كتبهم، وتوزيع رسائل النور، وشرحها على أوسع نطاق، كما سمحت بترجمة بعض الكتب العربية المتعلقة بالاسلام، وكتب المراقبون عن صحوة اسلامية فى تركيا، وأن الإسلام يجد أرضاً خصبة لدى الديمقراطيين.

---

(1) M.E.J. Vll/3/1954 P. 281 (Revival of Islam in Secular Turkey).

وتساءل العديد من المراقبين الأجانب، والأتراك معًا؛ عما إذا كان البناء الكمالي مهدد أم لا من قبل الامتيازات العديدة التي منحت للاسلاميين؟ وأصبح هذا هو الشغل الشاغل خلال الخمسينات، والستينات وبخاصة في سنواتها الأخيرة .. وكانت أي حركة تأتي من القاعدة الجماهيرية تكون مثار شك.

وفي واقع الأمر لم تكن هناك أي مشكلة من البعث الاسلامي، ولم يكن في مقدور هذه اليقظة الإسلامية أن تنال من البناء الجمهوري، والكمالي بهذه السرعة، فقد بنيت الإصلاحات على أساس جيل من التغير الاشتراكي الاقتصادي، وأصبحت هناك طبقة عريضة قد استفادت من هذه الإصلاحات، وليس من السهل أن تُضحي بها بهذه السرعة .. ولكنها القوى الاجنبية التي أخذت تبث الدعاية ضد الاسلام، ورئيس الوزراء الذي يُحاول الخروج بتركيا عن الخطة المرسومة لها، وتكاتفت منظمات الماسونية، والصهيونية، والدونمة فألبوا صغار الضباط، واستغلوا الأزمة الاقتصادية، ومعاناة الطبقات المطحونة، وأتاحوا الفرصة لمن تربوا في أحضان العلمانية لكي يثيروا المشاعر، فاندلعت المظاهرات، مما اضطر القوات المسلحة أن تقوم بانقلاب ضد الحزب الديمقراطي، خاصة، والحياة الحزبية والسياسية عامة. وذلك في السابع والعشرين من مايو سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ وتم اعتقال مندريس وجلال بايار، وحوالي ستمائة شخص من أركان النظام الذي شذ عن خطة أتاتورك، وأحالت قيادة الثورة المعتقلين إلى المحاكمة بناء على قرار من «لجنة الاتحاد الوطني»، وبعد محاكمة دامت أكثر من سنة، وتعددت فيها التهم، حكمت المحكمة بإعدام مندريس، وبايار، واثنين من رفاقهما ثم خفف الحكم على بايار لكبر سنه، ونفذ في مندريس ورفيقيه في ١٩٦١/٩/١٧م ١٣٨هـ.

ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠ وظهور الجمهورية الثانية وموقفها من الدين:

كان هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن النظام العسكرى الذى حل محل الديمقراطيين فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ سيشكل تهديداً للنظم التحريرية الأسلامية التى انطلقت، وسوف يُعيد الازدهار للنظام المادى الدنيوى الذي كان سائداً قبيل اندلاعه، بل واصلت الإشاعات رواجها، وتردد بأن العسكرية سوف تُعيد الأذان باللغة التركية، وأن المساجد سوف تحول إلى ثكنات، والبرامج الدينية ستحدد. ولكن «لجنة الاتحاد القومى» «U.N.C» لم يكن لديها أية نوايا لذلك، بل على العكس من ذلك بدأت فى محاصرة هذه الدعاية بانتهاج نهج مقرب إلى الاسلام.

وفى الثانى من يونية عام ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ صدر أول بيان باسم (اللجنة القومية المتحدة) تجاه الاسلام، وكان هذا البيان يشرح أثر الصلاة على تحرير الأمة. وأضاف أن «.. النظام العسكرى سيحرمنا إلى الأبد من ذاتيتنا التى تحب أرض الأجداد. كما تحب جنسها والجنس البشرى عامة، وأن النظام العسكرى إذا ما استمر فسوف يحرمنا من شرف الأمة التركية التى جعلتنا نعيش هذه الأيام السعيدة» (١).

ولم تكن اللجنة موافقة بكامل أعضائها على هذه السياسة، بل كانت هناك مجموعة يقودها «توركش» «Türkeş» تتطلع إلى إقامة أيديولوجية قومية للإسلام، ليست من خلال الشريعة فقط، بل من خلال التعليم، والإعلام. ولتحقيق ذلك أنشأت هذه المجموعة فيما بينها هيئة تُعرف باسم «اتحاد المثل والثقافة « ulku ve kültür birliği» تحت رئاسة العقيد توركش. وقد تكونت هذه الهيئة لتكون على مستوى قومى وثقافى، وأعلنت أنها غير سياسية، وكان الغرض منها هو اتاحة المجال للتنمية الأخلاقية لدى الشعب التركى، والشباب خاصة على ضوء الفكر الحر، وإيجابيات العلم الحديث.

(1) feroz ahmet: the turkish exp. in democracy, p. 373.

وتخوف الضباط من نوايا ذلك الاتحاد، فأبعد توركش من مكتب رئيس الوزراء، ولم يعد هو المتحدث الرسمي باسم الثورة، فتهاوى الاتحاد. وكانت الأغلبية في لجنة الاتحاد القومي تبغى تحويل الإسلام إلى أداة قومية للدولة محافظة عليه من الأيدى المستغلة للجماعات السياسية على شتى اتجاهاتها.

وأعلنت أن «الهدف الأعظم للجمعية الوطنية المتحدة هو المحافظة على ديننا المقدس الذى هو كنز من الحرية والضمير النقى، وإنقاذه من أن يكون أداة فى أيدى الحركات السياسية المعارضة»(١). ولكن الشائعات انطلقت من جديد لتتهم الجمعية بالتدخل فى الدين. وأنها تنوى تحويل الآذان والقرآن إلى اللغة التركية مرة أخرى.

وكان المحتم إضفاء تصوراً قومياً وتقدمياً على الدين الاسلامى للحيلولة دون استخدامه، أو اتهامه بأن يحول دون التقدم والإصلاح. ولقد آل جمال كورسيل على نفسه أن يقوم بهذه المهمة، فانطلق فى جولة إقليمية لحث الشعب على ذلك، وفى مالاطيه طلب من مستمعيه أن يبذلوا جهداً ملموساً لتحسين الوضع الاقتصادي، وأشار إلى أن «الإسلام يأمرنا بالعمل والتطلع إلى الكمال». وأعلن وهو فى أرضروم «أن هؤلاء الذين يدعون أن الإسلام هو سبب تخلفنا، إنما هم مخطئون، فالاسلام خاصة والدين عامة لا يمكن أن يكون سبب فى التخلف، إنما السبب هو أولئك الذين أساؤوا تقديم الدين إلينا، فالاسلام هو الدين الأكثر قدسية، والأكثر إيجابية، والأكثر قوة فى العالم، فهو يدعو هولاء الذين يؤمنون به أن يحرزوا تقدماً، وحكمة رفيعة، ولكن وعلى مدى قرون عديدة، قام أولئك الذين أساءوا إلى الدين بتفسير الاسلام لنا بطريقة سلبية وخاطئة فى نفس الوقت .. وهذا السبب الذى جعلنا نلهث خلف الأمم الأخرى فى العالم (٢).

---

(١) المرجع السابق ص ٣٧٤.

(٢) نفس المرجع ونفس الصفحة.

وبصفة عامة، فإن لجنة الاتحاد القومى كانت مقتنعة تماماً بأنه من الضرر البالغ حصر المسألة الدينية فى مسائل هامشية كالحجاب، أو الآذان أو استخدام الحروف العربية مرة أخرى، وفى نفس الوقت، ترى أنه من الضرر اتخاذ موقفاً عدائياً تجاه الدين، بل إنه من الأحكم والأصوب بالنسبة للدولة أن تتحكم في كيفية حمايته من أن يستغل عن طريق بعض من ذوى العقول الضيقة، والمعارضين، وفى نفس الوقت فإن الدولة تحرص على صياغة المثل الاسلامية بصورة تخدم التغير الاجتماعى فى تركيا.

لقد قبلت لجنة الاتحاد القومي التغيرات التى حدثت خلال الخمسينات كافتتاح مدارس الأئمة والخطباء، والمعاهد الاسلامية العليا التى افتتحت خلال سنة ١٩٥٩م = ١٣٧٩هـ ذلك أن هذه المعاهد كانت تدرب المدرسين الذين ستقع على عاتقهم مهمة القيام بالتقدم، ولذلك قررت ادخال مواد عصرية إلى هذه المدارس، والمعاهد كالاقتصاد، والفلك، والقانون المدنى، وعلم النفس.

وأوضح وزير الدولة «خيرى مومجى أوغلى» أن الحكومة حريصة على إعطاء أفضل التدريبات لرجال الدين لتمكينهم من القيام بمهامهم بصورة أفضل، بالإضافة إلى إن المساجد ستُرمم، وتُصلح، وسوف يُستعان فى ذلك بخبراء من أكاديمية الفنون؛ لأنهم على دراية بأصول العمارة الاسلامية التركية، وأن مديرية الشئون الدينية ستصدر مجلة «الخطب» لكى تشرح فيها ما يجب أن يلقى فى خطبة الجمعة، أما عن القرآن؛ فقد كان من الضروى أن تُترجم معانية كى يقرأه الأتراك، ويفهمونه. وخلاصة القول فإن الحكومة سترفع أيديها عن المؤسسات الدينية، وتتركها لرجال الدين، ولكنها لن تسمح لهم باستخدامها لأغراض سياسية (١).

وبعد أن ظلت لجنة الاتحاد الوطنى حقبة من الزمن متربعة على عرش السلطة، فإن سياستها الدينية قد أثمرت، وظهرت آثارها، إلاَّ أن ثمانية

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

عشر شهراً لم تكن بالمدة الكافية لاستمرار عطاء هذا الإثمار خاصة فى وجود أنظمة سياسية معارضة ومتنافسة، فقد سمحت اللجنة بعودة الحياة الحزبية والبرلمانية، ولم يكن فى مقدروها أن تفعل شيئاً سوى أن تُطالب القادة من كافة الأحزب بأن ينشروا بياناً عامًا يأكدون فيه عدم استغلال الدين الاسلامى فى أغراض سياسية قبيل الانتخابات العامة سنة ١٩٦١ أو بعدها(١).

البعد الأيديولوجي:

خلال الستينات كان الاسلام فى تركيا فى حاجة إلى بُعْد أيديولوجى جديد، فبعد معاداة الليبرالية، والراديكالية. والاشتراكية والتى كان الغرض منها مجابهة تلك القوى التى ظهرت، واستقرت مع ثورة ٢٧ مايو، والوضع فى سنة ١٩٦١م = ١٣٨١هـ وذلك البعد إنما هو جديد من نوعه، ذلك لأنه تحت حكم مندريس لم يكن هناك أى نشاط راديكالى، أو اشتراكى مسموح به، وحتى النشاط الليبرالى كان شبه معدوم، وكل ما هناك، أن الاسلام كان معادياً للشيوعية، وكان من الطبيعى أن يشهره اليمينيون كسلاح قاطع كلما شعروا بتهديد اليسار لهم، خاصة وأن اليسار قد رفض كل هؤلاء الذين حاولوا استغلال الاصلاحات التى استقرت بدستور ١٩٦١م = ١٣٨١هـ بما فيهم القوات المسلحة، وطبقة المثقفين فى حزب الشعب الجمهورى والرأسمالية المحلية، وأقطابها مثل «وهبى قوچ» «ونجاة أجزاجى باشى».

ولقد شهدت الستينات بداية لعملية تحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، وقد تطلب هذا التحول اصلاحات كبيرة فى الميدان الزراعى، وفى النظام الضرائبى، الذى كان يقاومه ملاك الأرض الزراعية، والطبقات المتوسطة، وخلال هذه الحقبة اعتبرت الشيوعية معادية للإسلام، وفى نفس الوقت كانت هناك أبعاد سياسية لبعض المذاهب الأخرى، وأخذت المعارضة تُطْلق لقب شيوعى أو «موسكوف» أو كافر على كل الراديكاليين أو

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

الليبراليين، والاشتراكيين. وهذا ما يفسر صعوبة مقاومة هذه الانحرافات أو الشائعات من قبل الحكومة. وقد أدرك الليبراليون أنهم قد أصبحوا فى مأزق. فكتبوا مقالات عديدة يستنكرون فيها الوجود الشيوعى فى تركيا وتهديده لها.

وما أن ظهر حزب العدالة على المسرح السياسى، وبدأت تظهر خطى سليمان دميرال نحو الزعامة حتى بدأت الاتهامات تنهال عليه بالماسونية، وبأنه صنيع القوى التى تود أن تضرب الاتجاه الاسلامى، من ناحية، وأى تحرك تقدمى من ناحية أخرى. وما أن تم انتخابه بدعم من التيارات الاسلامية، حتى لاحظوا أنه خيب آمالهم فى الأيام الأولى، فاتهموه بأنه يتجه بالبلاد نحو اليسار[1].

وبالرغم من تجارب الخمسينات، إلا أن السياسات الانتخابية استمرت على نهجها القديم، خارج المدن الكبرى، متخذه لها من العامل الدينى ستاراً لأغراضها، فى المقاطعات الشرقية؛ كانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس، بين ملاك الأراضى «الاقطاعيين»، والمشايخ، والحجاج. وقد حاول الجمهوريون أن ينفوا عن أنفسهم تهمة الالحاد مدعين أنهم كانوا ذوى فضل فى دفع مواكب الحجيج إلى مكة، بينما حزب العدالة ظل يتهم كل من أعطى صوته لحزب الشعب الجمهورى بالشيوعية. وحتى عند الاستعداد لخوض انتخابات ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ لم تكن الصورة قد تغيرت؛ فالحزب الجمهورى الآن فى المعارضة، وهو ما زال متهم بالشيوعية، ومعاداة الإسلام، بينما الجمهوريون يتهمون حزب العدالة الحاكم بالماسونية، والتنكر للمبادئ الكمالية.

ولكن فى يوليو سنة ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ قرر حزب العدالة أن يغير شعاره فى محاولة منه لنفى التهمة. وكان هذا القرار ذا أهمية بالنسبة للحزب، وموقفه من الاسلام، فقد اختار لنفسه شعاراً جديداً؛ عبارة عن

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٧.

كتاب قانون مفتوح وعلي صفحتيه حرفين هما « A,P. أما الكتاب المفتوح، فكان يرمز إلى القرآن، والحرفين فبالرغم من أنهما يدلان على كلمتى «حزب العدالة» «Adalet partısı» إلاَّ أن الحزب اتخذهما أيضاً للدلالة على كلمتى «الله» و «پيغمبر النبى» (صلعم). وكانت النتيجة فوز حزب العدالة فى الانتخابات العامة سنة ١٩٦٥م = ١٣٨٥هـ (١).

ومما لا شك فيه، أن الدارس للدعاية الانتخابية يجد أن جميع الأحزاب، ربما باستثناء «حزب العمال الأتراك» قد استخدموا الاسلام للوصول إلى مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات ١٩٦٥م. فالجمهوريون فى يسار الوسط، وكانت الدعاية ضدهم تتهم بالاتجاه إلى الشيوعية قائلة «اورطه نك صولى موسكوه يولى» أى شمال الوسط هو الطريق إلى موسكو. وكان أنصار حزب العدالة يقولون «نحن فى يمين الوسط أى فى طريق الله» (اورطه نك صاغنده يز اللهك يولنده يز».

وفى النصف الثانى من الستينات عاد الاسلام من جديد ليلعب دوراً مفتوحاً فى المجتمع التركى، وحتى الجيش الكمالى الذى حدد القوى سنة ١٩٦٠م = ١٣٨٠هـ عاد واعترف بدور الاسلام التأثيرى إذ كان يحث الناس على اتخاذ الاسلام منهجاً لهم، وحتى سكان المدن الكبرى بدأوا يشعرون بالراحة مع دينهم. ويُعدُّ هذا الإتجاه نحو الإسلام والإقبال عليه واحداً من التطورات الإجتماعية الصحية فى تركيا المعاصرة. ففى هذا المناخ الجديد أصبح فى مقدور مدير الشئون الدينية أن يصدر فتواه دون أدنى اعتراض خارجى أو تدخل من المعارضة (٢).

وفى خط متوازى مع هذا التطور كان هناك نمو فى التجارة والحرف، وبالمثل كان هناك نمو فى التعليم الدينى كمدارس تحفيظ القرآن، والمعاهد المتخصصة في الدين وعلومه. وكانت تنتشر انتشاراً ملوحظاً فى المناطق

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٨.

المحافظة، والنامية، والتى كان التأثير يلعب فيهادوراً موثراً جداً، بالرغم من أنها كانت في حاجة الى جهد مضاعف كى تصل إليها التعاليم الدينية، وكذلك كانت هذه المناطق أكثر تعرضًا لتهديد القوى الرأسمالية والاقتصادية الناشئة، وإن كانت أكثر مخاوفها قد تمثلت فى التهديدات الناشئة، عن العناصر الحديثة، والتى تمثلت أيضاً فى طبقة المدرسين العصريين الذين كانوا يحملون ألوية التعاليم الجمهورية. وقد ظهرت تقارير تفيد أن الجماعات المعارضة للتعليم الجمهورى قد قامت بوضع العراقيل أمام المدرسين في هذه المناطق النائية. بل وصل الأمر إلى مهاجمتهم، والإعتداء عليهم، مما دعى رئيس نقابة المعلمين بتقديم شكوى، إلاّ أن السلطات المسئولة لم تقم بأى شىء تجاه هذه الأحداث، وظلت الحكومة صامته مما شجع على غلق بعض هذه المدارس، وتفشى الجهل بين أطفال هذه المناطق.

ويمكن للمرء أن يتسائل عن سبب هذا التطرف العنيف الذى ينمو يوماً بعد يوم دون تدخل ملوحظ من قبل الحكومة. ويبدو للعيان واضحًا أن الحكومة كانت تنظر إلى هذا التطرف الدينى على أنه مانع يحول دون اليسار، وعلى أنه وسيلة لكبح جماح الراديكالية التى استشرت مع حركة ٢٧ مايو. بل وصل الأمر بوزير الشئون الخارجية فى وزارة حزب العدالة أن يطالب النظم المحافظة فى الشرق الأوسط أن تعمل سويًا لمواجهة التحركات المعادية للإسلام. ودعى وزير الدولة «رفعت سزغين» رجال الدين فى العالم الاسلامى للاجتماع، ووضع خطة كفاح مشترك للعالم الاسلامى ضد التيارات المعادية له وبخاصة الشيوعية، وحركات التطرف. وقد شجعت الحكومة بأسلوبها تجاه اليسار، وبمناداتها بالجهاد ضد أعداء الرأسمالية قوى التطرف على أن تأخذ شكلًا عدوانيًا باسم الدين.

وقد وجدت هذه القوى لنفسها متنفساً فى جماعات «رسائل النور» أى «النورسية» وهى بكل المقاييس ليست طريقة صوفية، بل هى حركة آلت على

نفسها أن تحافظ علي تعاليم الاسلام، وتثبيت دعائمه فى تركيا فى فترة العلمانية، وتربى على تعاليم رسائل النور آلاف الشباب، وهم الذين يشكلون اليوم الحركة الاسلامية الواعية فى تركيا، وخارجها ولهم مدارسهم فى جميع أنحاء البلاد، فى مدنها وقراها، وهذه المدارس تعرف بمدارس رسائل النور، حيث يُدَّرس فيها القرآن الكريم، والحديث وبقية العلوم الاسلامية ... وهى ليست كذلك حزبًا سياسيًا يعتمد التنظيم، والتدرج الهيكلى المعروف لدى الأحزاب .. بل تابعت كفاحها بالطريقة السلبية بمعنى الثبات على العقيدة، والصبر علي المكاره، دون أن ترفع شعارًا ثوريًا، أو سياسيًا، فقد كان شيخهم بديع الزمان سعيد النورسى (١٨٧٣ - ١٩٦٠م) لا يؤمن على الأطلاق بالمواجهة السياسية، أو التدخل بالقوة، بل كان يعتقد أن القرآن الكريم قد حرم التدخل فى السياسة، وكان منهجهم قائم على التبليغ دون قتال، والصبر على البلاء، والعذاب، ومواصله الجهاد بالكلمة، والمثل الصالح فى السيرة والخلق، ورغم وفاة الشيخ سعيد النورسى سنه ١٩٦٠م عن عمر يناهز الثمانين عاماً إلاً أنه ترك وراءه مائة وثلاثين رسالة فى علوم الدين المختلفة ومئات الألوف من التلاميذ، والمؤيدين، يشكلون اليوم قوة إسلامية ذات ثقل، وتأثير فى المجتمع التركى المعاصر، وتأخذ مكانها البارز إلى جانب الحركات الإسلامية الأخرى.

ولقد استمرت هذه الحركة فى النمو طوال الخمسينات، ومع بداية الستينات، كان قد تم تنظيمها تحت سمع وبصر الديمقراطيين فى تركيا، وقد امتد نشاطها إلى باكستان والسعودية. وفى أوروبا انتشرت رسائل النور بين العمال المسلمين الذين وفدوا من كل أقطار العالم الإسلامى، وبدأت، فى توجيهم من مركزها فى برلين. بل إن تأثيرها قد امتد إلى كتل عريضه من طلاب الجامعات، والدارسين وأعضاء هيئات التدريس، وكبار موظفى الدولة (١).

---

(١) العلمانية واثارها على الأوضاع .. مرجع سبق ذكره ص ٣٣٢ - ٣٣٦.

أما هذا النفوذ الدينى المتزايد وبخاصة فى المدن الصغيرة، حذر عصمت باشا من التطرف بل ومن التعصب، قائلاً: لا تشجعوا التعصب، ولا تظنوا أنه أقل خطراً من الشيوعية، وكان بهذا التحذير يحاول لفت نظر الحكومة. وقد اتفق معه سليمان دميرال فى هذا التحذير، ووعد بأن حزبه لن يعطى الفرصة للتطرف، أو التعصب، أو الشيوعية. ويبدو أن ديمرال كان صادقاً فى وعده هذا،

وفى ١٢ إبريل سنة ١٩٦٩م قد ركز «معهد رسائل النور» فى برلين نشاطه بين العمال الأتراك فى أوروبا الغربية، وبتمويل من ألمانيا وهولندا وأمريكا يقوم المعهد باعداد مواد دعائية توزع فى تركيا، وعلى سبيل المثال، فإن المساعدات الهولندية للمعهد قد قدمت من قبل شركة البترول الهولندية المسماه «مجموعة شيل» وسيكون الأمر مدعاة للتفكير، والتعجب إذا ما تزامنت هذه المساعدات مع المساعدات المقدمة من ألمانيا، وأمريكا للحركات الكردية التى نشطت فى برلين أيضاً وخلال نفس الفترة.

واعتبرت جهات كثيرة هذه المساعدات تدخل أجنبى غير مباشر، وجاء هذا الادعاء مواكبًا لنمو حركة عدم الانحياز فى تركيا، والتى وجدت نفسها فى مواجهة مع الاسطول السادس الأمريكى فى المياه الإقليمية التركية، وتزايد الاقتناع بتدخل هذا الأسطول لصالح إسرائيل فى الصراع العربى الإسرائيلى خلال سنة ١٩٦٧م .. وتبددت هذه المواجهة، ليس فقط بالعنف الناشئ من رجال البوليس تجاه الحشود المعارضة لهذا الوجود، بل أيضًا من قبل الجماعات المتطرفه الجيدة التنظيم. ولعل أسوأ مثل لهذا العنف قد تم فى ١٦ فبراير عام ١٩٦٩، ففى خلال مسيرة احتجاج ضد وجود الأسطول السادس الأمريكى فى المياه الاقليمية، قامت مجموعة من أنصار «تركيا المسلحة» بمهاجمة مسيرة معارضة منظمة «تركيا المستقلة». وانتهت أعمال العنف بمقتل شابين، وجرح أكثر من مائتين آخرين. وسمى ذلك اليوم فى الصحافة التركية بـ «الأحد الدامى»[1] ولم يمض وقت طويل حتى قُتِل

---

(1) Milliyet 17 şubat 1969.

آخرون من الطرف الآخر فى حرم الجامعة رداً على ذلك.

وبحلول ربيع عام ١٩٦٩م امتد الاتصال الأجنبى بالتيار الاسلامى فى تركيا عبر شركة «آرامكوا» للبترول التى سعت لكى تكون خلف المنظمة الإسلامية المعروفة برابطة العالم الإسلامى، ومثل تركيا فى هذه المنظمة «ياشار طونه كَور» نائب رئيس الشئون الدينية، والذى تمكن من نشر نفوذ المنظمة إلى مستويات أعلى فى الحكومة.

وهوجمت هذه السياسة، ليس فقط من قبل الصحفيين الراديكاليين أمثال «ايلخان سلچوق» فى جريدة الجمهورية، و«إلهامى صويسال» فى جريدة «آقشام» = المساء، بل أيضاً من قبل بولند آجاويد الذى تولى رئاسة الوزراء فيما بعد حيث قال: «.. لم يكن لدى الأمة التركية ما تفعله تجاه الاختيار الصعب بين أن تكون مخلصة للدين أو تكون ضده .. وذلك نتيجة للخلافات القائمة فيما بينها، وقد قامت حفنة من الناس فى تركيا، ممثلين عن أنفسهم، أو واضعين أيديهم فى أيدى أجنبية باستغلال حالة الفقر المنتشرة بين غالبية الشعب .. وعملوا جاهدين على أن يبقى الشعب فى الظلام، كى يبقى فى خوف منهم ليستمروا هم فى استغلاله .. فهؤلاء المستغلون، وتلك الزيارات المشبوهة التى يقوم بها البعض، هؤلاء الذين يستغلون الانقسامات الدينية .. فهؤلاء جميعاً يقدمون أنفسهم على أنهم حماة الاسلام، والمدافعين عنه، وماهم فى حقيقة الأمر إلاَّ مدافعون عن آرامكو»[١].

ومع حلول سنه ١٩٦٩ كانت هناك علاقة حميمة، ومعقدة بين الدين والسياسة فى تركيا، فلم يعد الاسلام قوة تستغل قبل موسم الإنتخابات فقط، كما كان يحدث في الخمسينات، بل أصبح أداة تُستغل ضد اليسار الراديكالى، وضد ارتباط تركيا بحلف «الناتو» حلف شمال الأطلنطى، وأن معنى ذلك فى نظر البعض أنه يجند، وينظم كل العناصر المتاحة فى البلاد ضد التغير الاقتصادى، والاجتماعى السريع لصالح الرأسمالية

(1) The turkish Exp. p. 382.

الاحتكارية. وفي هذه الأثناء، كان دميرال قد بدأ يفقد سيطرته على الحركة الاسلامية.

وقد كان على دميرال أن يعاني من المعارضة التي تأتيه من الجناح الأيمن في حزبه منذ أن أصبح هو الرئيس، ولكن منذ عام ١٩٦٩م بدأ يواجه التحدي من خارج الحزب، من نجم الدين أربقان الذي فشل في أن يحصل على تمثيل حزب العدالة كمرشح عن قونية، فقرر أن يخوض المعركة مستقلاً. وأربقان مثله مثل دميرال كان رجلاً تكنوقراطياً، فقد درس الهندسة الميكانيكية في جامعة إستانبول، وخلال الحرب العالمية الثانية حصل على الدكتوراه في تقنية الدبابات من ألمانيا الغربية، وهو ينحدر من أسرة محافظة عريقة في التدين، ولكنه كان يخالفه الرأي في النواحي السياسية والاقتصادية؛ فدميرال يؤمن بالتنمية عن طريق رأس المال العالمي، والتحرر من كافة القيود المعوقة للتنمية، وكان يدافع بشدة عن البرجوازية الناهضة في الأناضول، وبضروة ربط تركيا بالسوق الأوربية المشتركة، وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك. وكانت السياسة التي انتهجها دميرال قد أتاحت الفرصة لاتهامه بالماسونية، وأن عدد نوادي الماسون، والروتاري والليونز – وكلها منظمات مشبوهه – قد تضاعفت مائة في المائة خلال أربع سنوات. ولكن أربقان كان يعارض ذلك بشدة، ويعارض انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة قائلاً: «إن تركيا يجب أن تكون عضواً في السوق المشتركة ولكن ليست في السوق الغربية المشتركة بل في السوق الشرقية المشتركة، إن تركيا تتخلف بعلاقاتها مع الغرب، ولكنها تتقدم في ظروفها الحالية، فإنها تُصبح مستعمرة، إن السوق الأوربية المشتركة في الوقت الراهن كمبني من ثلاثة طوابق، اليهود الأمريكان يعيشون في الطابق العلوي، والعمالة الأوزبية في الوسط، وهم في مسعى لإيجاد خدم لسكني البدروم، وذلك هو السبب في رغبتهم في ضم تركيا إلى السوق المشتركة..»[1].

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٣.

دخل أربقان الانتخابات مستقلاً، واستطاع، هو، والمستقلون الحصول على ٦٢ر٥٪ من الأصوات في الانتخابات ١٩٦٩م وحققوا الجلوس على ثلاثة عشر مقعداً وأن يكونوا المجموعة الرابعة في البرلمان، ونجح أربقان في لم شمل الاسلاميين في البرلمان، وقامت هذه المجموعة في ٢٦ يناير سنه ١٩٧٠م = ١٣٩٠هـ بتكوين أول حزب لها، تحت إسم «حزب النظام القومي» ليعبر عن ارتباط عظيم بالدين، وجعلوا رمزه قبضة يد منطلقة في الهواء، تمد أصبع الشهاد إلى الأمام.

عرف حزب النظام بدفاعه عن الدين كمحرك للحياة، ولقد بلغ من تحدى هذا الحزب، أنه لم يعلق في مؤتمره صورة كمال آتاتورك، ولم يذكروه في أي بيانات صدرت عنهم، بل أعلنوا أنهم عندما يصلون إلى السلطة سيعقدون جلسات مجلس الأمة في جامع الأياصوفيا[١].

جعل هذا الموقف المتطرف الحزب معرضاً للنقد العنيف في المقالات، والرسوم الكاريكاتورية في الصحف، فاغلق في مايو ١٩٧١م، وقدِّم أربقان للمحاكمة، لمخالفته لنصوص الدستور التركي. ومهاجمة مبادئ آتاتورك، والسياسة العلمانية لحزب الشعب الجمهوري، ووعده بإغلاق المسارح ودور الخيالة، ومدارس البالية، ومنع مباريات كرة القدم.

لقد رأى دميرال أن أمام السيطرة علي الحركة الإسلامية سيفلت من يده، خاصة بعد تشكيل حزب النظام القومي، والحزب الديمقراطي الجديد، فاتخذ موقفاً دفاعياً ضد الجماعات الدينية مثل النورسيين، لا ليدمرهم، ولكن ليبين أن وجودهم المستمر مرتبط بحسن نواياه هو، وقد ساعدت هذه الاجراءات في أن يسكت أولئك الذين كانوا ضمن القوات المسلحة، والذين أزعجهم نمو وتطور الحركات المعارضة، والمضادة، وليس ممكنا تقييم مدى النجاح الذي كان يحرزه دميرال في استرجاع سيطرته على الحركة الاسلامية، إن لم يكن قد حدث التدخل العسكري في الثاني عشر من مارس

(١) العلمانية وأثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨.

سنة ١٩٧١م وظل هو فى السلطة، فصراع حزب العدالة مع منافسيه اليمنيين؛ - حزب النظام القومى، والحزب الديمقراطى الجديد - أصبح متوازياً. وبمرور الزمن ظهرت أحزاب جديدة، كان من أهمها حزب السلامة القومى الذى تأسس على أساس من الحزب السابق، وأسندت رئاسته إلى نجم الدين أربقان أيضاً، وقد دخل هذا الحزب إلى إنتخابات سنة ١٩٧٣م وهو يحتل الموقع الثالث على خريطة الأحزاب فى تركيا وأهم مبادئ حزب السلامة القومى هى:

السلام والأمن فى الداخل، وامتزاج الأمة بالدولة، وتركيا الكبيرة من جديد، والنهضة الأخلاقية إلى جانب النهضة المادية، ورغم أن الحزب لم يشر إلى لإسلام فى مبادئه تمشياً مع نصوص الدستور التركى إلاَّ أنه اعتمد فى دعايته الانتخابية على الإسلام، وحاز فى انتخابات ١٩٧٣م = ١٣٩٢هـ على ١٢٪ من أصوات الناخبين، وشارك فيما بعد فى وزارتين كائتلاف؛ فى الأولى مع حزب الشعب الجمهورى، والثانية مع حزب العدالة، وحصل على سبع حقائب وزارية، وعين أربقان نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

اعتمد حزب السلامة فى سياسته علي الموضوعات الدينية، ووجه عناية خاصة إلى معاهد الأئمة والخطباء فوصلت بجهود رجالاته الى ٩٧٢ معهداً بعد أن كان قد تناقص عددها إلي أربعين، فى عهد «نهاد أريم»، كما نجح حزب السلامة فى إقرار ساعة فى الأسبوع إلى المناهج الدراسية كدرس للأخلاق، يتولى تدريسه خريجو مدارس الائمة والخطباء وجعلوه إلزامياً، إضافة إلى ساعة الدين الاختيارية، دفع الحزب خلال مراحل الائتلاف، الدولة لكى تساعد فى بناء آلاف المساجد فى القرى، وقد أنفق عليها من ميزانية الدولة، كما تم دعم ميزانية الأوقاف الإسلامية، ومديرية الشئون الدينية.

كما تبنى حزب السلامة القومى مبادئ الانفتاح على العالم الاسلامى، وضرورة تطوير علاقة تركيا بالعالمين العربى والاسلامى فى جميع الميادين

ولا أكون مبالغًا إذا ما قلت أن هذا التيار كان وراء حضور وزير خارجية تركيا في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، بل والدعوة إلى عقد مؤتمرها القادم في مدينة إستانبول، وقد تحقق ذلك فعلاً.

وإلى جانب مطالبة الحزب بقطع العلاقات مع إسرائيل، وضرورة فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تركيا، فقد طالب كذلك بضرورة وقف التعامل بالربا، ووقف محاولات الانضمام إلي السوق الأوربية المشتركة، وركز الدعوة على إنشاء سوق إسلامي مشترك(١).

ويعرض نجم الدين أربقان فهمه للعلمانية على النحو التالي: «تركيا دولة علمانية بحكم الدستور، وان الحكام السابقون يفهمون العلمانية خطأ على أنها إرهاب فكري، وتسلط على معتقدات الناس، وحريتهم الشخصية، كانوا يفهمون العلمانية على أنها أفكار معينة لفئة قليلة من الناس، على الشعب كله، أما نحن فنحرص كل الحرص على أن لا يضطهد إنسان لمعتقده، وننادى بأن من حق كل إنسان أن يُفكر كما يريد، فلا يمنع المسلم من أداء عبادته باسم العلمانية، كما لا يمنع النصراني من ممارسة هذا الحق، والذي يؤمن مثلاً بأن الربا حرام، له ذلك، ونحن نتيح له فرص استثمار أمواله بالحلال ..» (٢).

بلغت المدارس الدينية التي أُفتُتِحت في فترة الائتلاف الثاني، ثلاثين مدرسة، وبلغ في عهدهم طلاب مدارس الأئمة والخطباء ما يزيد على خمسين ألف طالب، عدا المعاهد الإسلامية العالية، وبلغ عدد المفتين في تركيا خلال تلك الفترة، ستمائة وتسعة وثلاثين مفتيًا، ما بين مفتي ولاية ومفتي قضاء.

وخلال سنوات السبعينات كان التعليم الديني اختياري غير ملزم، وإن كان معظم الطلاب يتابعونه، ومدارس تحفيظ القرآن أهلية في نشأتها

---

(١) المرجع السابق.

(2) Milliyet, 31 kasım 1978.

والإنفاق عليها منوط بتبرعات الأهالي، وأوقاف أهل الخير، والجمعيات المتخصصة في هذا المجال، وقد بلغ عددها ما يزيد عن ثلاثة آلاف مدرسة وغالبًا ما تكون بجوار المساجد.

إن حزب السلامة كان أملاً كبيراً من آمال المسلمين في تركيا، ولقد إنبثق كالقبس ليزيد النور توهجًا، وزاد من هذا الأمل اندلاع الثورة الاسلامية في إيران، فأثبتت للجميع أن الحكم يمكن أن يكون حقيقة.

بالرغم من أن العمل أمام التيار الاسلامي ليس سهلاً، فالقوى المضادة ما تزال هي المسيطرة في تركيا، فالجيش، وكبار الموظفين، وقطاعات كبيرة من المثقفين، والقوى الخفية، ومؤامرات الغرب، والمنظمات اليهودية والصهيونية، والماسونية، والشيوعية كلها ما تزال تتربص بالإسلام في تركيا، وهذا ما دفع بالعنف والتطرف والإرهاب أن يطفو على السطح فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠م. ورغم هذا فقد كان الصراع يميل في كثير من الأحيان لصالح الدين ضد السياسة، وشاركت أحزاب اليمين في حكومات ائتلافية، وإن لم تكن تعمر طويلاً.

ثورة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وظهور الجمهورية الثالثة:

وتكفي بعض الأرقام التالية للدلالة على مدى العنف السياسي، وعلى أنه قد بلغ حدوداً غير عادية، ففي عام ١٩٨٧ كان هناك أكثر من أربعة آلاف قانون لمعالجة العنف السياسي، وحتى عام ١٩٨٠م بلغ معدل المفقودين شهرياً ١٨٣ فرداً كنتيجة للعنف السياسي [1]. وقد أعلن الجنرال كنعان أورن الذى قاد الانقلاب الذى أدى إلى القضاء على الفوضى السياسية في ١٢سبتمبر سنة ١٩٨٠م = ١٤٠١هـ أنه خلال السنتين السابقتين فقدت البلاد ٥٢٤٠ قتيلاً، وأصيب ١٤١٥٢ مواطناً، وهي أرقام جديرة بالمقارنة بتلك الخسائر التى لحقت بالبلاد خلال حرب الاستقلال التركية كلها[1].

(1) cumhuriyet, 6, Nisan 1981.

وفى تقديرى أن هذه الثورة التى أدت إلى قيام الجمهورية الثالثة فى تركيا لم يكن الهدف من سرعة الجيش فيها، والإعداد لها إلاَّ محاولة منه لوقف هذا النزيف الدموى، من ناحية، والحد من المد الإسلامى الذى تنامى وتزايد بعد الثورة الاسلامية فى إيران من ناحية أخرى، ولذلك وبعد أن رسخ العسكريون أقدامهم، ومضى ثلاثة عشر شهراً، كان لزاماً على كل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة أن تُسرح، بل وتُصادر الحكومة ممتلكاتها، وتمنع قادتها السياسيين من مزاولة العمل السياسى لمدة عشر سنوات[1]. وأبعد الزعماء الدينيين عن إستانبول، وأنقرة ونص القرار عدم عودتهم إلاّ بقرار من الهيئة التركية العامة.

فالجيش التركى منذ أيام مصطفى كمال آتاتورك له وضع خاص فى تركيا الحديثة، فهو حزب آتاتورك، والقائم على مبادئه، والحارس على أساسيات النظام الجمهورى، رغم وجود مساحة واسعة تسمح بتحرك الأحزاب والبرلمان، وهو يتدخل كلما رأى تهديداً من الحركات الاسلامية للعلمانية التي يعتبر نفسه حاميها والقيم عليها، فانقلاب ٢٧ مايو سنه ١٩٦٠م وانقلاب ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠م ماهى جميعها إلاَّ محاولات للحد من التيار الإسلامى المتطرف.

وبعد بداية الجمهورية الثالثة بقيادة الجنرال كنعان أورن، قام الجيش باعتقال زعماء الأحزاب السياسية، ووضعهم فى أماكن نائية من البلاد تحت حراسة مشددة. ولكن لم يحاكم محاكمة فعلية سوى الدكتور «نجم الدين أربقان» وحملته المحكمة مسئولية «مظاهرة القدس» التى ضمت ربع مليون متظاهراً ووفوداً من إيران وباكستان وفلسطين والأردن ولبنان وتونس والجزائر ومصر وسوريا والعراق بالإضافة إلى رجال حزب الخلاص الوطنى

---

(1) The Middle East journal vol. 39 No, winterir 1985.
john H. Mc Fadden, civil - Military Relations in The Third Turkisn Rcoublic, p. 70.

وطافت بمدينة قونية فى الساعة الثالثة من ظهر يوم السبت ١٩٨٠/٩/٦ وهتفت هتافات إسلامية، وبحياة القدس، ودعى فيها أربقان المسلمين إلى تعبئة عامة لجهاد اليهودية، وتحرير فلسطين. وارتدى المتظاهرون الطربوش ورفضوا ترديد النشيد الرسمى، وهتفوا ضد أمريكا واسرائيل والشيوعية وأعداء الاسلام (١).

فالجيش فى تركيا لا يبدو فى الصورة السياسية، ولكنه يتدخل وبمقدار محسوب وفى الوقت المناسب، فرئيس الجمهورية المختار ما هو إلاَّ رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وفى القرارات الخطيرة المتعلقة بالوضع فى قبرص، أو العلاقة مع اليونان، والاتحاد السوفيتى، أو حلف الأطلنطى فالجيش هو صاحب الرأى الأعلى، والقول الفصل.

وقد تكوَّن مجلس رئاسى فى تركيا من أعضاء مجلس الأمن القومى، وهو على شكل هيئة تنفيذية، ومدة خدماته ست سنوات، وخول الدستور الجديد السلطة للمجلس الرئاسى هذا فى تفقد العمل التشريعى، ومن حقه مراجعة التشريعات التى تصدر عن المجلس النيابى، فيما يختص بالحقوق الفردية، ومبدأ العلمانية، والأمن القومى، والنظام العام وما شابه ذلك من الموضوعات المصيرية. وخوَّل الدستور الجديد رئيس الجمهورية الحق فى توجيه الشئون الدينية (٢).

وفى الرابع والعشرين من إبريل سنة ١٩٨٣م رفعت معظم القيود عن النشاط السياسى وذلك بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية فى البلاد، الأمر الذى سمح للأحزاب السياسية بالتشكيل من جديد. وعلى الفور تأسس حزب الديمقراطية الاجتماعية تحت رئاسة أردل اينونو ابن عصمت اينونو، والذى يعد امتداداً لحزب الشعب الجمهورى، مدعم العلمانية وراعيها فى تركيا.

---

(١) العلمانية وأثرها في تركيا، مجع سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(2) civil - Military Relations in the Third Turkish Republic, p.69-7 .

ومما يلفت النظر أن جميع الأحزاب السياسية التى تشكلت بعد رفع هذا الحظر سنه ١٩٨٣ كلها داعبت الشعور الدينى لدى الناخب التركى، بدرجات متفاوتة، بعضها اكتفى بالتلميح، والآخر أصر على التصريح فى برامجه السياسة على الأرتباط بالدين فى خططه السياسية المستقبلية، وبمقدار هذه المداعبة نال الحزب ما يماثل هذا القدر من الأصوات.

وتُعد أحزاب «الصراط المستقيم» و «حزب تركيا العظمى» «وحزب الوطن الأم» امتداداً صريحاً للأحزاب اليمينية القديمة مثل الديمقراطى، وحزب العدالة، وأن أقطاب هذه الأحزاب على صلة وثيقة بسليمان دميرال مؤسس وزعيم حزب العدالة اليمينى السابق، «وتورغوت اوزال» الذى ترأس حزب الوطن الأم قد عمل كنائب لرئيس الوزراء سليمان دميرال للتخطيط الاقتصادى، ومثله فى ذلك حزب تركيا العظمى، فقد إتجه حزب أوزال مباشرة إلى قلب مصوتى الجناح اليمينى المتدين، والذين سبق وأن أيدوا حزب العدالة.

وأثبتت انتخابات ١٩٨٤م أن جذوة الشعور الدينى لم تخمد فى تركيا بل إنها فى توهج مستمر، وحصل حزب أوزال على ٥٤٪ من جملة الأصوات لينال بذلك ٢١٢ مقعداً زيدت ستة مقاعد أخرى في الانتخابات التكميلية التى أجريت فى عشر ولايات تركية خلال الثامن والعشرين من سبتمبر سنه ١٩٨٦. ورغم إصرار السيد «تورغوت أوزال» على أن حزبه ليس امتداداً لأى من الأحزاب السابقة، بمعنى أنه حزب جديد لا يحمل الخصومة لأى تيار سابق، إلاَّ أن المراقب، والمتابع لمجرى التيارات السياسية والدينية فى تركيا يدرك على الفور أن حزب الوطن الأم يحمل ميراث الأحزاب اليمينية المتاعقبة ابتداءا من الحزب الديمقراطى، وحتى الجناحين المعتدلين فى حزبى العدالة، والسلامة القومى. وأن توجهات هذا الحزب هى توجهات إسلامية، عربية، شرقية فى المقام الأول وإن لم يعلن

تخليه مباشرة عن ارتباطات تركية السابقة، كالسوق الأوربية المشتركة وحلف شمال الأطلنطى.

ولا يقل الرئيس التركى كنعان اورن فى توجهاته نحو العرب والمسلمين عن رئيس الحزب الحاكم، ومما يدلل على رغبته - ممثلا لتركيا - في التقارب مع دول العالم العربي والإسلامى هو أن الرئيس التركى كرس معظم زياراته الخارجية حتى لأقطار هذا العالم، فقد زار المملكة العربية السعودية، والكويت والإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية، والمملكة المغربية، وباكستان، واندونسيا، وبنجلادش، ومصر، وتونس، وقطر. وحضر بنفسه مؤتمرات القمة الاسلامية ولعب فيها دوراً بارزًا ومميزًا، ويترأس اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن منظمة العالم الاسلامى، وليس هذا إلا تجاوبًا منه مع الشعور العام.

وما يحدث فى تركيا اليوم على الصعيدين الشعبى والرسمى ما هو إلا اتجاه ملحوظ لإحياء الدين والاهتمام باللغة العربية وإعادة الجسور مع العالم العربى والاسلامى، وأن هناك حركة تركية رسمية إلى جانب الحركة التركية الشعبية فى اتجاه العودة إلى الدين الاسلامى الحنيف وأن هذه الحركة الرسمية أى الحكومية قد نجم عنها بعض الأمور التى كانت محظورة رسمياً من قبل، وهى الحضور فى مؤتمرات إسلامية، وتدريس اللغة العربية فى المدارس الحكومية التركية، وتعليم الدين الاسلامى فيها، وغض الطرف عن النشاط الدينى الذى تمارسه بعض الجماعات والذى كان ولا يزال محظوراً بصفة رسمية تطبيقًا لمبدأ العلمانية الذى ينص عليه دستور سنه ١٩٣٧م = ١٣٥٦هـ ثم السماح بإنشاء بعض المصارف الاسلامية فى أحد المجالات الاقتصادية الهامة.

وإن ما يلفت النظر ويستوجب إمعان الفكر هو كون هذه الحركة حكومية رسمية، ذلك أن الشعب التركى - كما سبق الإشارة - لم يتخل يومًا عن دينه، برغم علمانية السلطة فى بعض المراحل التاريخية، فاتجاه

الحكومة التركية الآن لإحياء الدين ليس من قبيل نشر الدعوة فى شعب غير مؤمن بها، وإنما هذا من قبيل الاستجابة لتيار شعبى دينى كاسح، لم يستطع ذلك الاضطهاد الذى دام أربعة وستون عاماً أن يئده، أو يستأصله أو يتوقف هديره. ويكفى فى حالة كهذه أن ترفع الحكومة العقوبات، والعقبات حتى تنطلق النفوس، ويتدفق التيار من جديد طَلقاً، ومندفعًا بل وكاسحًا فى كل الأودية، والدروب لتعمر النفوس من جديد، ويعود الدين فى تركيا المعاصرة مشرقاً، وإشعاعاته النيرة عامرة بالضياء.

المراجع

أولا - المراجع العربية:

١) ابن بطوطة، تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٦٨م.

٢) الأرشيف التركي، دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، وثيقة رقم ٣٧٣٨.

٣) د. الحسون، على، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق ١٤١٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤) د. رافق، عبدالكريم، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤م.

٥) أ.د. الشناوى، محمد عبدالعزيز، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، جـ١، القاهرة ١٩٨٠م.

٦) أ.د. كوبريلى، محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، تعريب أ.د. أحمد السعيد سليمان، القاهرة.

٧) د. المرسى، الصفافى أحمد، الولايات العربية والدولة العثمانية، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة، رجب سنه ١٤٠٣هـ = ابريل سنه ١٩٨٣م.

٨) مشهدانى، عبدالكريم، العلمانية وأثارها على الأوضاع الاسلامية فى تركيا، المكتبة الدولية، الرياض (بدون تاريخ).

ثانيا: المراجع التركية:

9. Ahmed Yücekok, Türkiye'de Din ve Siyaset, Istanbul 1971.
10. Aydemir, Şevket Sureyya, Ikinci Adam, cklt III 1950 - 1964, Iv Bask, Ist. 1983.
11. Bulent Ecevit, Sözde Kalan bir Devrim, form, Kasım, 1965.
12. Prof. Dr. Cengiz Orhunlu, Osmanlı Imparator_Luğunun Güney Siyaseti Habeş Eyaleti, Istanbul,1974.
13. Ismail Kara, Türkiye'de Islamcılik Düşüncesi, Metinler, Kişiler, cilt I, Ist 1986.
14. Prof. Dr. Kemal. H. Karpat, Tür; Demokrasi Tarihi, Istanbul 1967.
15. Prof. Dr. Tunaya, Tarık Zafer, Türkiye'de Siyasi Partiları, 1859 - 1952, Ist. 1952.
16. Ziya Gök Alp., Türkçülüğün Esasları, Ist 1952.

ثالثاً: المراجع الانجليزية:

17. Ahmed Feroz, The Turkish Experment in Democracy, Westview press, 1977.
18. George Antonius, The Arab Awakening, Lon.1939.
19. Prof. Lewis, pernard, The Emergence of Modern Turkey, London 1972.
20. Prof. Niyaz Berkes, The Development of Secularizim in Turkey, Ist. 1964.

رابعاً: المجلات والجرائد التركية والانجليزية.

-Akşam Eylûl 1975.
-Cumhuriyet, Haziran, Agostus 1950.-
Nısan 1951, Mart, 1935.
Aralık 1965, Nısan 1981.
-Milliyet, Mart, 1951, Şubat 1969, Kasım 1972.
-Vatan Dergisi, Ocak, Nısan 1949.
-Zafer Dergisi, Temmuz, 1952, Aralık, 1953.
-The Midlle East Jornal, Vol. VIII, March, 1954. Vol 39 No. I winter 1985.

حزب الفضيلة الإسلامي..
وآفاق العمل السياسي في تركيا (*)

قبل الخوض في آفاق العمل السياسي المستقبلي في تركيا، لابد من إلقاء نظرة مقتضبة على الماضي، لاستشفاف آفاق المستقبل.

فالترك قد عرفوا الإسلام، منذ عقوده الأولى. ونكاد نقول بمحض إرادتهم، وحملوا لواءه من أواسط آسيا، إلى بلاد الصين، ومنغوليا. شارك الترك في بناء الحضارة الإسلامية، منذ أن شيدت لهم مدينة سامراء في العصر العباسي. ثم أقاموا على الأراضي العربية دولاً خاصة بهم كالإخشيدية والطولونية، والمملوكية، والسلجوقية، وحمل الترك الغزنويون الإسلام إلى الهند، وتركستان، ونتج عن اختلاطهم بالأهالي هناك اللغة الأوردية، لغة الجيش المرابط، وكتبوها بالخط العربي، وحمل الترك السلاجقة ثم العثمانيون لواء الإسلام وردوا عنه الكيد الصليبي لسنوات طويلة..

ونقلوا الثقل الإسلامي إلى أوربا بعد فتح القسطنطينية. وسيطروا على كل الأراضي البيزنطية، ولم يمض زمن طويل حتى صارت الدول العربية كلها تحت سيطرة العثمانيين، إلى أن سقطت الخلافة، بتدبير، وتخطيط من الغرب الصليبي ١٩٢٤م.

جمع الترك خلال حكمهم بين السلطتين، الزمنية، والروحية، ودعى لهم على منابر العالم الإسلامي السني طوال ٤٠٦ سنة.

الأتراك المحدثون هم ورثة طائفة من مشاهير العالم الإسلامي وجها ندقه، وكوكبة من مشاهير علماء المسلمين ومشايخ الإسلام كابن كمال، وأبي السعود أفندي، صاحب التفسير وسلطان المفسرين. وابن كثير،

(*) نُشر هذا المقال في جريدة الشعب القاهرية بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٤١٨ هـ = ١٧ ابريل سنة ١٩٩٨م.

وحاجى خليفة، وطاش كوبريلى، وطاهر البورسوى، والكوثرى والنورسى، ومحمد عاكف، ويحيى كمال، ونجيب فاضل، واحتلت اللغة العربية - لمكانتها المقدسة كلغة القرآن والسنة - مكانة بارزة فى نفوس الترك قديماً، وحديثاً، لدرجة أن السلطان سليم الأول قد أصدر فرمانا بجعل اللغة العربية هى لغة التدريس، والتدوين والإفتاء فى كل ربوع الإمبراطورية العثمانية، وكان العالم التركى يؤلف كتبه بها، وإن أراد لها الشيوع، فعليه أن يترجمها إلى اللغة التركية، ولكى يكون الشاعر، شاعراً، فعليه أن يقرض شعره بالعربية والفارسية والتركية.

ذابت بين الترك أفكار الشعوبية. وأحنوا هاماتهم للثقافة والحضارة العربية الإسلامية. وشاركوا فى بنائها الشامخ. إلى أن تآمرت عليها قوى الاستعمار والاستشراق، والماسونية، والصهيونية، فاضعفتها.

حاول أتاتورك، ومن بعده الأتاتوركيون، نقل تركيا إلى مضمار الحضارة الغربية شكلاً، وكان من بين ما تمثلوه هو مبدأ العلمانية فى الحكم والحياة اليومية، والتربوية والتعليمية، لغوا المدارس، والمعاهد، والتكايا، والطرق والأوقاف الدينية، وطبقوا القوانين الوضعية، وسمحوا بزواج المسلمة بغير المسلم والدفن المشترك، وألغى القرآن والأذان باللغة العربية من الحياة اليومية، وتُرِكَ حين سُمِحَ به.

بعد وفاة أتاتورك تولى بعده عصمت اينونو، وكان أكثر تشدداً فى تطبيق المبادئ التى نادى بها أتاتورك، وجعل الجيش هو القيم، والوصى على هذه المبادئ. وسيطر حزب الشعب الجمهورى على كل مقاليد الأمور، وأصبح هو السلطة والجيش ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وإفلاس نظام الحزب الواحد لم يكن هناك مفر من الاتجاه إلى تعدد الأحزاب وما أن جرت انتخابات سنة ١٣٧٠ هـ ١٩٥٠م حتى كسبها الحزب الديمقراطى، بزعامة

عدنان مندريس وجلال بيار. وأصبح الأول رئيساً للوزراء والثانى رئيساً للجمهورية، وكان محك نجاح هذا الحزب في الانتخابات هو وعوده الدينية ومداعبته للمشاعر الإسلامية لدى المواطنين. أعاد الحزب الديمقراطى الأذان بالعربية، واقتتح مدارس الأئمة والخطباء وفصل بين الأديان فى الدفن، وأعاد السماح بعقد القرآن على أسس الشريعة الإسلامية. وقد مكنت هذه الأمور وغيرها الحزب الديمقراطى من البقاء فى الحكم للمرة الثانية، وكسب الانتخابات على الأسس الإسلامية، وحتى حزب الشعب الجمهورى الذى انتقل إلى المعارضة، بدأ هو الأخر بمداعبة الشعب ودغدغة مشاعره الدينية. ولكن عندما رأي أن الحزب الديمقراطى على وشك كسب الانتخابات للمرة الثالثة فما كان من الحزب الجمهورى العلمانى الاتاتوركى إلاَّ أن حرض الجيش، فقام بثورته فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م، فاطاح بالرؤوس، والأقلام، وكمم الأفواه، إلاَّ أنه لم ينجح فى إخماد ما فى الصدور من المشاعر الدينية. ولم يستطع أن يقلل التصميم الذى تولد لدى الكثير على مواصلة المسيرة الدينية.

ما أن سمح بعودة الحياة الحزبية فى عهد جمال غورسيل، حتى عاد الإسلاميون تحت راية حزب العدالة، وجعلوا رمزهم كتابا مفتوحاً، وكأنه القرآن، على صفحة منه «A» وعلى الأخرى «P» كمختصر لاسم الحزب «ADALET PARTESI» هذا أمام الحكومة ولكن فيما بينهم كانت «A» للدلالة على «الله» ALLAH والـــ «P» مــن «PEYGEMBER» أى «الرسول» أي أن شعارهم كان الكتاب والسنة، ولم يكن هذا الحزب إلاَّ امداداً للحزب الديمقراطى. تدخل الجيش تدخلاً مباشراً فى الانتخابات حتى لا يحصل حزب العدالة على الأغلبية التى تمكنه من الانفراد بالسلطة وحتى لا يتأثر لشنق عدنان متدريس وأخرين وسجن جلال بيار. إلاَّ أن

حزب العدالة حصل على الأغلبية فى سنة ١٩٦٨ وكان السبب أيضاً هو اعتماده على الدين وجاء سليمان ديمرال كرئيس للوزراء فاعترف بشهادات الأزهر الشريف وزادت الانفراجة الدينية، وعادت مدارس الأئمة والخطباء، واتضحت الهوية التركية في تأييد العرب والمسلمين فى قضية فلسطين ..

وسارت المظاهرت احتجاجاً على حرق المسجد الأقصى، ولما رأى الجيش أن حزب العدالة أوشك على عبور الخط الأحمر، وتجاوز ما هو مسموح به ، فأعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩٧٣، وألغيت الأحزاب السياسية، وتم نفى الشخصيات السياسية ذات الطابع الإسلامى، فساد العنف والعنف المضاد، مما دفع الجيش أن يتدخل بانقلاب ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ = ١٤٠١ هـ بقيادة كنعان أُوْرَنْ. وكان نجم الدين أربكان ممن تم نفيهم وحرمانهم من ممارسة النشاط السياسى لمدة عشر سنوات.

جاء أوزال ونجح فى إدارة دفة الأمور على نفس مبادئ حزب العدالة ومنهجه السياسى، ولكن عندما سمح الجيش بعودة الأحزاب شكل تورجوت أوزال حزب «الوطن الأم» حتى وإن أعلن أنه يختلف عن حزب العدالة إلاَّ أنه كان امتداداً له ولأفكاره، وممارساته ومنهجه وكان أوزال أول من أدى صلاة الجمعة جماعة وعلى مرأى ومسمع من كل وسائل الإعلام، وأدى فريضة الحج والعمرة، وسمح للإسلاميين بالعمل المبّاشر، ورصد الميزانية المناسبة لتخريج ألف مدرس لتدريس ٢٦ ألف ساعة للدين واللغة العربية..

وضع أوزال نصب عينيه ضرورة إبعاد الجيش عن السياسة ورئاسة الجمهورية، ونجح فى ذلك وكان هو أول رئيس للجمهورية من غير العسكريين، وأصبحت تركيا أكثر توجهاً، ونشاطاً فيما بين المنظمات الإسلامية، وزاد التبادل التجارى والإعلامى والتعليمى مع العالم العربى،

والإسلامى.. ولم يكف عن تبادل الزيارات مع كل رؤساء دول العالم الإسلامى..

كان حزب الرفاه يتابع نشاطه حتى في غياب رئيسه وزعيمه نجم الدين أربكان، ينشر تعاليمه فيما بين المواطنين بهدوء، ويوطد علاقاته مع الجماعات والطرق الصوفية التى لم تكف عن العمل أبداً. شارك الحزب في الحكومات الائتلافية حسب شروطه هو، وما أن انقضت المدة القانونية الممنوع فيها أربكان من ممارسة العمل السياسى، حتى عاد إلى حزبه أكثر قوة وتصميماً، فدخل الحياة النيابية، وحقق المركز الأول بين الأحزاب المتنافسة، ولكن دون الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده. وليس ببعيد عن الذاكرة ما فعله. رؤساء الأحزاب مع الدكتور نجم الدين أربكان حتى تمكن من تكوين حكومته الأئتلاقية مع حزب تانسو تشيلر.. ورغم كل هذه الألاعيب السياسية ومعوقات الجيش، إلاَّ أن نجم الدين أمسك بالدفة، وجعل رؤساء البلديان يجتهدون فى تطبيق النظام الإسلامى غير المعلن. زاد اندفاعه نحو العالم الإسلامى، سمح بالحجاب وافتتاح المدارس الدينية وتدريس الدين الإسلامى مباشرة فى كل المراحل التعليمية، كان يعد مؤيديه بأنه لن يهدأ له بال حتى يعود النص فى الدستور على أن تركيا دولة إسلامية.. زادت حدة اللعبة بينه وبين قادة الجيش .. كانوا هم يعملون فى العلن، وخلف الستار.. وكان هو يحاور، ويناور ولكن قناعاته تزداد يوما بعد يوم بأن الجيش لن يتركه، فركز على إعداد الكوادر الأخرى لتحمل المسئولية وحمل الراية.

نجح الجيش فى الإطاحة بنجم الدين أربكان.. ولكنه لم يخمد أوار الشعلة، بل زاد من اتقادها.. ها هو نجم الدين قد وصل بصوت الناخب التركى إلى رئاسة الوزارة، وها هو الجيش يلقى بالديمقراطية بعيدا،

ولايحترم إرادة الشعب.. الشعب معاند .. مساند.. العنعنات، والتراث التركى، والسياق الإسلامى يحتم الفوز، ولكن القضاء يفصل الوضع.. ويبعد نجم الدين.. ولكن الصف الثانى بل والثالث مهيأ لتحمل المسئولية.. وسيكونون أكثر حنكةً، ودهاءا. وخبرة فى ممارسة الديمقراطية داخل صفوفه، وبين طبقات المجتمع التركى.

تشكل حزب الفضيلة.. من كل أنصار حزب الرفاة.. وكانت أولى القضايا التى خاضوها فى عراك غير معلن هى إغلاق بيوت القمار والدعارة.. جساً للنبض.

مظاهرات الفتيات تجبر رئيس الوزراء على سحب قرار منع دخول المدارس والجامعات بالحجاب، رغم احتجاجات الجيش..

مما يزيد على مائة وأربعين عضواً بمجلس الشعب ينضمون إلى الحزب الجديد حتى الأن.. تتوالى تهديدات الجيش.. وإصرار الشعب على المناصرة.. وأنا على ثقة تامة بأن الشعب هو الذى سينتصر، وتسود الفضيلة، ويحكم حزب الفضيلة، فى الانتخابات القادمة.وإذا ألغى الجيش الفضيلة، فسيظهر نفس التيار مهما اختلفت المسميات.. ولن يطل علينا القرن الحادى والعشرين إلاَّ والفضيلة فى قمة السلطة.. ويعود الوجه المشرق. وتعود البسمة النورانية إلى الوجوه التركية.. ويتوارى كل أعداء الفضيلة، رغم وساوس الشيطان، ودسائس الماسونية. وألاعيب الدونمة والصهيونية العالمية. وذلك بفضل الممارسة الميدانية اليومية، وتدريب الكوادر الشابة القادرة على التعامل مع المستجدات الجديدة، وزيادة الوعى بحتمية العودة إلى الجذور والقضاء على الثنائية، والازدواجية التى لم يجن الشعب من ورائها أى مكسب ملموس حتى اليوم.. وإن غدا لناظره قريب.

القضية الفلسطينية
على
أجندة العلاقات المصرية التركية

القضية الفلسطينية على أجندة العلاقات المصرية التركية*

إن العلاقات العربية التركية بصفة عامة، والمصرية التركية بصفة خاصة تتسم بشئ من العاطفية، للروابط التاريخية، والدينية، والثقافية، والجغرافية التي تربط الأمتين، بروابط من نوع خاص. فلقد عاش العرب والترك متلاحمين منذ ظهور الإسلام، وزاد التلاحم فى العصر العباسى، والسلجوقى، ثم العثمانى. أما فى مصر، فقد بدأ هذا التلاحم منذ الطولونيين (٢٥٤ - ٢٩٢هـ = ٨٦٨ - ٩٠٥م). والإخشيديين (٣٢٣ - ٣٥٨هـ = ٩٥٣ - ٩٦٩م)، والأيوبيين (٥٦٩ - ٦٥٠هـ = ١١٧٤ - ١٢٥٢م)، والمماليك الترك (٦٤٨ - ٩٧٢هـ = ١٢٥٠ - ١٣٩٠م)، والمماليك الچراكسة (٧٨٤ - ٩٢٣هـ = ١٣٨٢ - ١٥١٧م) والعثمانيين (٩٢٣ - ١٣٤٠هـ = ١٥١٧ - ١٩٢٤م).

خلال تلك الفترة، حتي وإن إختلفت الأسرة الحاكمة، فقد تأثر كل من الشعبين بعادات الآخر بدرجة كبيرة، وإنتقل الكثير من العادات العربية، جنباً إلى جنب مع الموثرات الدينية، والثقافية إلى الترك، كما إنتقل كثير من العادات التركية، جنباً إلى جنب مع المؤثرات العسكرية، والإدارية إلى العرب عامة، ومصر خاصة.

تلك الروابط، والعلاقات، والأعراف، والعادات هى التى أكسبت العلاقة خصوصية، ووسمتها بسمة عاطفية فى كثير من الأحيان.

كما كان يتوافر عدد من وجوه التشابة القوية فى التاريخ الحديث لكل من مصر وتركيا، كمراحل التحديث، ووقوع البلدين تحت التأثير الحضارى الفرنسى الحديث، والنضال من أجل الاستقلال في كل منهما، والموقع

(*) نُشر هذا البحث فى مجلة شئون الشرق الأوسط التى تصدر عن مركز أبحاث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية العدد الثانى أبريل سنه ٢٠٠٢م.

الجغرافي علي الساحل الشرقي من البحر الأبيض، وسيطرة كل منهما على ممرات مائية، إلى جانب ذلك التاريخ المشترك (١).

كانت القضية الفلسطينية، عاملاً حاسماً في علاقات العالم العربي بتركيا، فكل الدول العربية تقيِّم علاقاتها مع تركيا من زاوية التعامل الإسرائيلي - الفلسطيني التركي. ولقد كان موقف تركيا تجاه العالم العربي منذ قيام الجمهورية التركية (١٩٢٣م) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) وإرهاصات قيام الأحزاب، وتعددها في تركيا (١٩٤٥ - ١٩٥٠م) وقيام الأحزاب (١٩٥٠ - ١٩٦٠م) وقيام الثورة المصرية (١٩٥٢م) وقيام الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١م). وبدايات الستينيات من القرن المنصرم، قد وقعت العلاقات العربية تحت تأثير علاقات تركيا بالغرب عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. وبالتالي، فإن موقف تركيا نحو اسرائيل - في كثير من هذه الأحيان - لم يكن منفصلاً عن العلاقات التركية الغربية.

ولقد نشأت بعض العوامل التى كانت تدفع إلي سوء الفهم بين البلدين فى بعض المراحل التاريخية، وإن قامت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الحديثين علي توازنات محسوبة. وتعد الفترة الممتدة من ١٩٢٥ - ١٩٣٧م فترة إنتقال فى العلاقات المصرية التركية، حيث كانت العلاقات تتأرجح بين الإضطراب، والتحسن .. ورغم الخلافات التى ظهرت خلال هذه المدة، إلاَّ أن كلاً من البلدين قد إحترم الأخر، ففى سنة ١٩٣٤م كانت حادثة الطربوش التي وقعت من الوزير المفوض المصرى في أنقرة قد سببت شكلاً من الإضطراب فى العلاقات، ولكنها لم تلحق ضرراً بالعلاقات بين البلدين(٢).

وقد كانت السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة، ومسألة الهجرة اليهودية، والمسألة الفلسطينية بصفة خاصة، محايدة نسبياً فيما بين ١٩٢٣ - ١٩٤٥م أي خلال قيام الجمهورية التركية، وسيطرة حزب الشعب

الجمهوري على الرغم من إتفاقية الصداقة المصرية – التركية التى وقعت فى السابع من مايو سنة ١٩٣٧م، والتي وقعها وزير الخارجية التركى رشدى آراس والسفير المصرى محمد المفتى الجزايرلى. وقد نصت هذه الإتفاقية على أنها: «إتفاقية صداقة دائمة، وحميمة، وسلام دائم،،. وتم التصديق عليها[٣] وكانت هذه أول وثيقة تربط حديثاً بين الأمتين الشقيقتين.. وهى ما زالت قائمة. كما وقعت تركيا علي معاهدات صداقة مع كل من إيران، وجددت إتفاقيتها مع العراق.. وأقامت معاهدة تفاهم مع أفغانستان، وفي الثامن من يوليو تموز سنة ١٩٣٧م تم التوقيع على الإتفاقية التى حملت أسم «حلف سعد آباد» والتى وقعتها إلى جانب تركيا وأفغانستان كل من إيران والعراق..

وقد تعهد الموقعون على العمل المشترك من أجل السلام، وعدم الإعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأى منهم، والتعاون فيما بينهم، فيما فيه مصلحة لأى منهم.. وتعهد كل طرف ألاَّ يقوم بمساعدة أى طرف آخر فيما من شأنه خلق نوع من القلاقل للموقعين علي هذه الإتفاقية التى نص على أن مدتها خمس سنوات.[٤] والعمل على ضم أطراف أخرى. ولقد أتخذت الصحافة المصرية موقفاً إيجابياً من هذا الميثاق. ونظر المصريون لعدم الإعتداء، والتعاون الودي باعتباره عملاً ضد الإمبريالية، ودعماً ليقظة الشعوب الشرقية. وأوضحت تعليقات الصحف المصرية أن هذه المبادرة قد قربت بين ٦٠ مليونًا لأربع دول مستقلة فى الشرق الأوسط، وفي جو من العلاقات الودية، وتم التأكيد على أن هذا الميثاق ليس موجهاً ضد أحد.

وإذا كانت تركيا تسعى بذلك إلي خلق دعم لها، إزاء مخاطر إيطاليا فى منطقة البحر المتوسط نتيجة لاحتلالها الحبشة فيما بين عامى ٣٥ – ١٩٣٦م إلاَّ أنها وجدت نفسها إعتباراً من عام ١٩٣٩م أمام المخاطر الروسية، نتيجة التحالف الروسى – الألماني. ولهذا السبب، فقد انتهجت

تركيا طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، بقيادة عصمت إينونو(*) سياسة تتوخى البقاء خارج غمار الحرب، وعدم الإنجراف اليها(٥).

ففى هذه الفترة التى امتدت فيما بين ٣٦ - ١٩٣٩م نمت العلاقات بين البلدين كنتيجة لجو الأزمة التى خلقها موسولينى في العلاقات الدولية، والزحف الشيوعى تجاه المنطقة، وفي نوفمبر سنة ١٩٤٦م، أعرب رئيس الجمهورية عصمت أينونو عن إمتنانه لتوسيع علاقات الصداقة مع مصر، وذلك خلال إفتتاحه لمجلس الأمة التركي الكبير حيث قال عندما تطرق للزيارة التى كان يزمع القيام بها ملك مصر للسواحل التركية بيختة الخاص. إننا نأمل بامتنان فى توسيع علاقات الصداقة القائمة بيننا وبين مصر (٦).

---

* - عصمت انيونو Ismet Inonu : (١٨٨٤ - ١٩٧٣م).

ولد فى إزمير سنة ١٨٨٤م، وينحدر إلي عائلة كبيرة من عائلات ملاطية، والده هو الحاج رشيد بك الذي تولي رئاسة محكمة الإستئناف التابعة لوزارة الحربية، توفى الوالد سنة ١٩٢٠م. تربى عصمت اينونو تربية عسكرية، وكان الرجل الثانى خلال حرب الإستقلال التركية بعد الحرب العالمية الأولي ١٩١٤ - ١٩١٨م، وتولي رئاسة الوزراء عدة مرات بعد إعلان الجمهورية فى تركيا سنة ١٩٢٣م. وبعد وفاة مصطفي آتاتورك سنة ١٩٣٨م تولى عصمت باشا رئاسة الجمهورية، وكان يجمع بين منصبي رئاسة الجمهورية ورئاسة حزب الشعب الجمهورى. وأصبح الـ (مللى شيف) «أى الرئيس القومى».

هو أول من أعلن إرهاصات تعدد الأحزاب فى تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما تأسس الحزب الديمقراطى، وغيره من الأحزاب، وأجريت أول انتخابات ديمقراطية في تركيا وخسرها حزب الشعب الجمهورى الذى يرأسه عصمت باشا، فترك مجبراً رئاسة الجمهورية، وتولي رئاسة المعارضة طوال الفترات التى لم يصل فيها حزب الشعب الجمهورى إلي السلطة.

كما تولي وزارة الخارجية عقب إعلان الجمهورية، ورقى إلى رتبة فريق وهو فى رئاسة الوزراء أي فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦م. ولكنه بعد مرور سنة واحدة ترك بمحض إرادتة الحياة العسكرية.

ظل لمدة ١٥ سنة رئيساً للوزراء فى حياة مصطفى كمال آتاتورك، واستقال من رئاسة الوزراء سنة ١٩٣٧م. إنتخب رئيساً للجمهورية من قبل مجلس الأمة الكبير عقب وفاة آتاتورك بإجماع الأصوات. وبعد أن ترك رئاسة الجمهورية عقب خسارة حزب الشعب الجمهورى للأنتخابات العامة سنة ١٩٥٠م. تولي رئاسة المعارضة. وهو عضو مجلس الأمة الكبير عن منطقة ملاّطيا توفي عن عمر يقترب من التسعين عاماً حيث توفي في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣م. أنظر:

Turkiye Ansiklopedisi, Cilt, III Ankara 1956 S197- 197.

وكان أهم حدث عربي خلال السنة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية هو التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية، وقيام جامعة الدول العربية، وأبدت تركيا ترحيباً بهذه الخطوة حينذاك ١٩٤٤/ ١٩٤٥، مع أن الجامعة العربية كانت تعني إتساع المسافة بين العرب - والترك. وكانت العلاقات التركية مع مصر تتسم بالفتور حيث لم يكن هناك ما يشجع على تنميتها[٧]. وصعدت مكانة تركيا بين العرب بسبب وقفتها بجانب الحق العربى الفلسطينى فى الأمم المتحدة، وضد تقسيم فلسطين .. كما سنرى.

وعلي نحو ما حدث فيما بين الحربين من وجود تيارات مع الشرق، وأخرى مع الغرب فقد حدث نفس الشئ مرة أخرى بعد الحرب الكونية الثانية، إلاّ أنه كان هناك إجماع عربى ضد الخطر الإسرائيلى الصهيوني، وظهرت مجموعة من المحاور كانت تتحكم في العلاقات الشرق أوسطية، وعلى هذه المحاور المتعددة، كانت العلاقات العربية، التركية عامة، والمصرية خاصة، خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، تبدو على ما يلي:

- تتزعم تركيا محور الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر السوفيتى الشيوعى، وإنتشار الشيوعية وتتحمس له مصر دون أن تتورط فيه.

- محور الدفاع عن المنطقة من جراء التسلط الإستعمارى الأوروبي، والخطر الصهيونى وتتزعمه مصر.. كما كانت هناك محاور المشروعات الوحدوية فى المنطقة، وكانت لتركيا أدوار هامة في مختلف هذه المحاور، أثرت تأثيراً مباشراً علي علاقاتها مع العرب عامة، ومصر خاصة.

قيادة الشرق الأوسط وأثره على العلاقات المصرية - التركية:

إذا كانت مصر لم تنضم إلي «حلف سعد آباد»، الذي تزعمتة تركيا، ففى مناخ هزيمة العرب أمام إسرائيل ١٩٤٩/٤٨م، وصدور البيان الثلاثي

لصالح إسرائيل في ١٩٥٠م، وفشل المفاوضات المصرية - الإنجليزية في التوصل إلي معاهدة جديدة تحقق الجلاء عن مصر، وخاصة عن قاعدة قناة السويس، وتصاعد الحركة الوطنية في إيران، وقيام حلف وارسو في مواجهة حلف الأطلنطي، في هذا المناخ، توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا وفرنسا وتركيا إلي نظام دفاعي عن الشرق الأوسط عرف بإسم «قيادة الشرق الأوسط» ووجهوا الدعوة إلي مصر للإشتراك فيه، إلاَّ أن مصر، ممثله في رئيس الوزراء المصرى، رفضت فوراً هذه الدعوة وبدت صورة تركيا أمام مصر؛ وكأنها مجندة لصالح الغرب، مما ساعد على الإساءة إلي صورتها في مصر.

ومن ملاحظات أ.د. عبدالعزيز نوار على هذا المشروع يتضح أنه؛ لم يكن المناخ مناسباً عند تقديمه إلي مصر، وأن الدور المصرى كان غير واضح، وغير مناسب، ويعطي مكانة عالية لتركيا، تجعل مصر في موقع أدنى منها بكثير، وأن المشروع يخدم المصالح الغربية والتركية، وأن مكاسب كبيرة تحصل عليها إسرائيل بشكل مباشر، وغير مباشر، ويمكن القول أن تركيا واسرائيل كانتا هما الرابحان من مشروع قيادة الشرق الأوسط.(٨)، ولهذا رفضته مصر، ولم تتحمس له. وأدى هذا التناقض في مواقف تركيا مع الغرب، وإسرائيل إلي زيادة هبوط أسهمها عند العرب، ووصل هذا الهبوط إلي أدنى مستوي عندما أعلنت اعترافها بإسرائيل فيما بين مارس ١٩٤٩م ويناير ١٩٥٠م.

العلاقات المصرية - التركية فى أعقاب ثورة يوليو سنة ١٩٥٢:

تصادف قيام ثورة ١٩٥٢م والحزب الديمقراطى في الحكم، وذلك بعد تعدد الأحزاب، وانتقال حزب اشعب الجمهورى إلى المعارضة، حيث كانت الفترة السابقة مباشرة تتسم بشئ من عدم الإرتياح لدخول تركيا إلى مشروع قيادة الشرق الأوسط في نوفمبر سنة ١٩٥١م، ورفض مصر

العرض المقدم إليها للإنضمام إلي هذا المشروع الذي يضم دولتين استعماريتين هما، إنجلترا وفرنسا .. وشنت الصحف المصرية حملة ضد تركيا.. ورغم محاولة رئيس الجمهورية جلال بيار سنة ١٩٥١م التعبير عن حسن النوايا التركية تجاه الدول العربية في خطابه الإفتتاحي لمجلس الأمة التركى الكبير في الأول من نوفمبر سنة ١٩٥١م. إلاَّ أن الحكومة التركية لم يكن موقفها واضحاً بالشكل الكافي تجاه الثورة المصرية، بل كان موقف الصحافة التركية متعاطفاً مع الملك فاروق. وفي سنة ١٩٥٢م لم يتطرق خطاب جلال بيار في إفتتاح المجلس إلي ثورة يوليو من قريب أو بعيد.. وإن كان قد أشار إلي الصداقة التى تربط تركيا بدول المنطقة (٩).

إن تركيا فى البداية – لم تستطع أن ترى الوجه الحقيقى لثورة يوليو سنة ١٩٥٢م وكان تقييمها خاطئاً.. حتى كانت أزمة السفير التركي في القاهرة وانتقاداته الساخرة للثورة، وقادتها مما أدي إلي أن تُعلن مصر أنه شخص غير مرغوب فيه "Persona non grata"وعليه أن يغادر البلاد في ظرف ٢٤ ساعة.

ومما زاد من توتر العلاقات في بداية الثورة، إنضمام تركيا إلي حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٥٢م، كما أن موقف تركيا من قنال السويس كان من الموضوعات التي ساعدت على تأزم العلاقات المصرية التركية ؛ ففى المباحثات التى دارت فى أنقرة يوم ٢٦ مايو ١٩٥٣م بحضور وزير خارجية أمريكا دلاس، والذي جاء بناءا على دعوة الحكومة التركية، وهو يسعى لدعم حلف بغداد، وعقب زيارته لكل من تل أبيب، والقدس الشرقية، والهند وباكستان .. استهل رئيس الوزراء التركي عدنان مندرس حديثة بالتطرق إلى موضوع قنال السويس قائلاً: إن القنال ليست من الشأن الإنجليزى والمصرى فحسب، بل إنها بموقعها الإستراتيجي، ولما لها من أهمية، فإن شأنها يعنى أمن العالم الحر بأسرة، ولذا: يجب أن تكون القناة بأيد

أمينة"Insecure Hands" ومشيراً إلى أنه لا يؤيد وجهة نظر مصر التى تنظر إلى القضية من زاوية إمبريالية(١٠). ولكن لما إحتوت المعاهدة التى وقعت بين إنجلترا ومصر فى يوليو ١٩٥٤م في بندها الرابع ما يضمن أمن تركيا في حالة الإعتداء عليها.. ووضع ذلك في الاعتبار، إلي جانب أمن الدول الأخرى، فقد بعث هذا الأمر على إمتنان تركيا إلي أبعد الحدود (١١)، وكان لموقف جمال عبد الناصر المصر علي الربط في الإتفاقية الخاصة بالجلاء عن مصر بالدفاع عن تركيا، وعودة القوات الإنجليزية إلي منطقة القناة في حالة تعرض تركيا، أو أى بلد عربي للغزو، رد فعل لدي تركيا التي إرتاحت كل الإرتياح لتقدير جمال عبد الناصر لموقف تركيا، وقبوله عقد الإتفاقية علي هذا النحو، مما حدي برئيس الوزراء التركى عدنان مندرس إلى توجيه رسالة شكر إلي رئيس الوزراء المصرى جمال عبد الناصر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، ذاكراً فيها أن هذه المعاهدة سوف تعزز «الثقة» فى الشرق الأوسط قائلاً: «بهذه المناسبة فإنه يشرفنى، ويسعدنى أن أعرب لكم عن مشاعر الشكر التى غمرتنا نظراً لتضمين معاهدة القناة نصاً يقضى بأخذ أمن تركيا بعين الإعتبار»(١٢) كما أعرب رئيس الجمهورية بيار عن نفس الإمتنان في نوفمبر سنة ١٩٥٤، مشيراً إلى أن مصر قد بادلت تركيا مشاعر المودة، والتقارب .. موكداً أن علاقات.. الصداقة والأخوة قد أقيمت بين كل من رئيسي وزراء، ورئيسي حكومتى البلدين(١٣).

ولما قررت كل من تركيا – والعراق إقامة حلف (Treaty) لتعزيز، وتوسيع التعاون من أجل إستقرار الشرق الأوسط، وأمنة في أقرب فرصة ممكنة. إلاَّ أن الدول العربية التى زارها مندرس عند عودتة من بغداد، وخاصة سوريا ولبنان لم تبد أي منهما حماساً لهذا الحلف .. وكانت مصر أشد المعترضين عليه، إذ اعتبرته (.. ضربة قوية لوحدة العالم العربى..)، وإعتبرت مصر هذا الحلف موجه لسياستها الوحدوية العربية، وأنه يتعارض

مع جعل العالم العربي «قوة مستقلة» في السياسة الدولية .. ولا شك أن عبد الناصر كان يسعى لكي تتبوء مصر قيادة تلك «القوة المستقلة» أو «القوة الثالثة». وفي نوفمبر ١٩٥٤م صرح السفير التركي بالقاهرة أن الأرضية أصبحت صالحة، وممهدة لإقامة تعاون مصري – تركي. ويكون بذلك تعاون بين أكبر جمهوريتين في الشرق الأوسط .. ويكون هذا التعاون كفيلاً بأن يخلق حلفاً مصرياً تركيا يضم خمسين مليون نسمة (١٤).

لقد كان عبدالناصر يشعر أن أمريكا، وبريطانيا،، وتركيا يعملون علي ضم مصر إلي حلف يكون لمصر فيه دور أقل شأناً بكثير من الدور التركى.. وكان من العسير جداً علي عبدالناصر أن يقبل حلفاً سبق أن رفضة العهد البائد.

كل هذه الأمور، كانت تدفع بمصر الثورة إلى مواجهة مع دعاة إقامة أى حلف فى الشرق الأوسط، ووقف عبدالناصر في مواجهة الدور التركى – العراقى فى المنطقة، ورأى فيه دوراً مكملاً للدور الإستعمارى الغربى، بل وكان الرد المصرى عنيفاً على المسيرة القوية للحلف.. وشنت الإذاعات المصرية، والموجهة حرباً على تركيا(١٥).

وقد أثر موقف مصر هذا على تركيا.. وبالرغم من أن عدنان مندرس حاول تبرير موقف تركيا، وأنه أعطى معلومات لرئيس الوزراء المصرى إعتباراً من سبتمبر ١٩٥٤م، وأنه أعرب عن استعداده لزيارة مصر لتقديم المزيد من التفاصيل، وأنه يمكنه التباحث مع عبدالناصر فى أى وقت، وأى مكان، إلاَّ أن رد الفعل المصرى على هذه الزيارة المقترحة، كان: «إن الرأى العام المصرى ليس ملائماً للدخول فى لقاءات وثيقة بشكل فورى..»(١٦). مما أدى إلى عدم إتمام هذه الزيارة المقترحة. ولم تتجه مصر للتعاون مع تركيا بهذا الصدد. اشتكى وزير الخارجية التركى من موقف مصر دون التصريح بإسمها، وهو يقدم الإتفاقية التى وقعت بين العراق – وتركيا فى ٢٤ من

فبراير سنة ١٩٥٥م كما أنتقدت سياسة مصر «المعروفة بالحياد» وفى نظر تركيا، فإن أهم عنصر فى إخفاق حلف بغداد كان معارضة مصر. [١٧]، بالرغم من أنهما أى تركيا والعراق، قد أعلنتا أنهما يعملان من أجل قضية فلسطين.[١٨] ولما ردت مصر، وسوريا، والسعودية بتوقيع حلف جديد قد أعد بغية تقوية البنية العسكرية، والسياسية، والإقتصادية للعالم العربى فى مارس سنة ١٩٥٥م. [١٩]، فإعتبرت تركيا هذا الحلف الجديد بمثابة تحد مباشر للحلف التركى – العراقى، وفى تصريح لوكالة أنباء الأناضول شبة الرسمية أعرب مندرس عن أسفه لتصرف مصر، على الرغم من بوادر الصداقة التركية المصرية. واعترضت على التحالف بين مصر وسوريا إلاّ أن سوريا ردت على المذكرة الإعتراضية بأن التحالف المقترح ليس موجهاً ضد الحلف التركى – العراقى[٢٠]وأصدرت مصر تحذيراً إلى تركيا من مغبة إستخدام القوة ضد سوريا، على إعتبار أن هناك قوة أعظم بكثير من القوة التركية فيما وراء الحدود التركية، ألا وهو الإتحاد السوفيتى[٢١].

العلاقات المصرية - التركية عقب حرب السويس ١٩٥٦م:

شهد التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤م عقد إتفاق خاص بقناة السويس، ووفقاً لهذا الاتفاق أنهيت فعاليات معاهدة ١٩٣٦م.. ولابد أن تنسحب القوات البريطانية فى غضون عشرين شهراً.. ولكن المادة الرابعة من هذه الإتفاقية، تعطى لبريطانية الحق فى العودة إلى قاعدة قنال السويس إذ ماتعرضت إحدى دول الجامعة العربية(*) الموقعة على ميثاق الدفاع المشترك أو تركيا لهجوم ما.

(*) كانت الجامعة العربية قد تكونت من مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، والأردن، والمملكة العربية السعودية واليمن في مارس ١٩٤٥م. ثم إنضمت الدول العربية الأخرى فيما بعد. وكانت تهدف الجامعة العربية لخلق نوع من التعاون الاقتصادى، والإجتماعى بين الأعضاء، كما كانت تأمل فى خلق نوع من الاتحاد فيما بينهم ... !

وقد خلق هذا الوضع نوعاً من الإرتياح فى تركيا على المستوى الرسمى والشعبى.. ولكن تسارع الأحداث، وتشكيل حلف بغداد، وبداية الهجمات الإسرائيلية على غزة ١٩٥٥م، ورفض الغرب بيع السلاح لمصر، ورفض أمريكا، والبنك الدولى لمشروع السد العالى، وقيام عبدالناصر بتأميم قناة السويس خلال إلقاء خطاب في الإسكندرية فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ بمناسبة الإحتفال بمرور أربعة أعوام على الثورة، وكان قبلها وفى الرابع والعشرين قد أعلن أن مصر لن تنحنى أمام القوة، أو أمام الدولار.. وعلى الرغم من أن عبدالناصر قد أعلن أن القناة ستظل مفتوحة للملاحة العالمية وفقاً لإتفاقية إستانبول ١٨٨٨م، إلاَّ أن الدول الغربية أبت إلاَّ أن تكذب هذا الادعاء وأصرت على أن تخلص القناة من أيدى المصريين.. وتذرعت كل من فرنسا وإنجلترا ومعهما إسرائيل بالعديد من الأسباب الواهية، وشنوا فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ هجومهم على منطقة القناة، وغزة، وشبه جزيرة سيناء. وإتجهت الجحافل الصهيونية نحو شرم الشيخ.

إلاَّ أن صمود القيادة السياسية، والشعب المصرى، والعربى، والتدخل الروسى الأمريكى أدى إلى وقف الهجوم، وإنسحاب العدو المعتدى.

لقد نشبت حرب السويس فى الوقت الذى كان يسود العلاقات المصرية - التركية شئ من الفتور، بل وشئ من الصراع من جراء حلف بغداد، لذا كان موقف تركيا من هذه الحرب يقع تحت تأثير هذا الجو، وإذا كانت تركيا قد وقفت إلى جانب أمريكا، وإنجلترا فى الأزمة التى نشأت من جراء تأميم مصر لقناة السويس، فقد كانت تركيا تستند فى موقفها هذا على أنها إحدى أصحاب معاهدة إستانبول لعام ١٨٨٨م، كما أن الإتفاقية التى أبرمت بين مصر وإنجلترا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م حول قناة السويس كانت ترى فيها تركيا بعض المساس بمصالحها.. ويجب ألاَّ ننسى كذلك، أن إنجلترا كانت عضواً فى حلف بغداد.

ومع ذلك، فقد عملت تركيا على عدم إظهار سياستها الغربية بأنها بأى شكل من الأشكال - ضد مصر.. ولم تتلق تركيا أزمة قنال السويس

على أنها صراع تركي - مصري. وقد عبر السفير محرم نوري بيركي ممثل تركيا في مؤتمر لندن الأول والذي عقد في أغسطس، وشاركت فيه ٢٢ دولة عن هذه النقطة بالعبارات التالية: «لو كان لدينا أدنى شك في أن الموضوع يمس سيادة أو استقلال أو كرامة الشعب المصري، لما كنا هنا اليوم»(٢٢).

صرحت تركيا بإدانتها للعدوان الإسرائيلي، وقيامها بمساندة التحركات العسكرية لإنجلترا وفرنسا في أكتوبر ١٩٥٦م. وقد عبر السيد فطين رشدي زورلو، وزير خارجية تركيا عن تلك الإدانة حين قال: لقد تأثرنا من إستخدام حلفائنا للسلاح ضد مصر. ومهما يكن السبب، فلا يمكن قبول هذه الحركة إلاً على أنها إخلال بمبادئ القانون الدولي»..(٢٣).

وفي إجتماع حلف بغداد الذي عُقد في طهران، لم تدع إليه إنجلترا، ووافقت تركيا على البيان الصادر، والذي يدين صراحة العدوان الإسرائيلي، مطالباً كلا من إنجلترا، وفرنسا بسحب جيوشهما من مصر، واحترامهما لإستقلال مصر،، ووحدة أراضيها، وسيادتها(٢٤).

وأخذت الحكومة التركية ردرد الفعل في الرأي العام التركي والعربي في الإعتبار، وقررت سحب السفير التركي من تل أبيب في ٢٦ نوفمبر من نفس العام.. إلاً أن عدم قطعها العلاقات مع إسرائيل لم يرض مصر - كما أن تركيا على لسان وزير خارجيتها زورلو لم تتراجع عن معاتبة مصر على عدم إنضمامها إلى حلف بغداد، وموقفها منه، حيث قال:

(لو أن دول الشرق الأوسط قد إنضمت إلى حلف بغداد، لما حصل الوضع القائم اليوم) (٢٥). وخلال الفترة، قد تردد هذا التصريح، مع رأي الوزير فطين رشدي زورلو في العديد من التصريحات الرسمية التركية.

كما أنه لابد من الإشارة إلى أن الرئيس عبدالناصر قد عقد نوعًا من الشبة بين مسألة قناة السويس، ونظام المضايق، وطلب من تركيا في يوليو ١٩٥٦م القيام بدور الوساطة، إلاً أن عدم تلقية رداً إيجابياً من جانب تركيا، يحتمل أن يكون قد أثر في عدم إرضاء مصر(٢٦).

ولكن مما لاشك فيه، أن إحدى نتائج حرب ١٩٥٦م، التى أزعجت الغرب عامة، وتركيا بصفة خاصة، هو تزايد الوجود الروسى السوفيتى فى الشرق الأوسط، ووضع تركيا داخل الكماشة السوفيتية.. ورداً على هذا الموقف، نرى أن تركيا زادت من قوة إرتباطها مع الولايات المتحدة.. وإنتقلت العلاقات التركية - العربية بعامة، والتركية - المصرية بخاصة إلى مرحلة التصعيد، وذلك لموازنة التسلل السوفيتى من ناحية، والتوغل الشيوعى من ناحية أخرى، والتصاعد المتزايد، والمتسارع لمكانة مصر، وهى تقود الإتجاهات القومية العربية الوحدوية التى كانت تثير مخاوف تركيا.

والحقيقة، أن موقف تركيا الحذر، أو الوسط تجاه مصر لم يرض العالم العربى، وخاصة مصر، إذ ضاعف الإعلام المصرى من حملته ضد تركيا.. وردت تركيا بالطبع، ودخلت العلاقات جواً شبيها بأيام حلف بغداد، وخاصة أن تركيا عندما أعلنت عن سحب سفيرها من تل أبيب، أعلنت عن عدم نيتها فى الإضرار بعلاقاتها «الودية» وتجارتها مع إسرائيل(٢٧).

إلاَّ أن تركيا لم تر مفراً من الإعتراف رسميا بالجمهورية العربية المتحدة التى قامت بين مصر وسوريا فى الحادى عشر من مارس: آذار سنة ١٩٥٨=، إثر سريان مفعول الوحدة.. وقد قال فطين رشدى زورلو بهذا الصدد: «إن توثيق الصلات بين كافة دول الشرق الأوسط لايؤثر علينا أبداً .. حتى أن مثل هذا الإتحاد إذا كان من شأنه إخراج سوريا من محور السوفيت، فإننا نفرح أكثر...»(٢٨).

ولكن أعادت الحشود التركية على الحدود التركية - العراقية بعد ثورة ١٤ يوليو = تموز ١٩٥٨م، وخروج العراق نهائياً من حلف بغداد، ونقل مقر الحلف إلى أنقرة، وسماح تركيا لأمريكا بإستخدام قواعدها العسكرية للنزول إلى لبنان عام ١٩٥٨م، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة التوتر فى العلاقات العربية المشرقية بصفة عامة، والمصرية - التركية بصفة خاصة.

مصر وتركيا بعد سقوط الأحلاف:

وضع تفكك حلف بغداد نهاية لجهود تركيا النشطة لتعزيز سياسة شرق أوسطية بين جيرانها العرب لصالح حلف الأطلنطى، ولامبالغة فى القول – على حد قول أ.د. عبدالوهاب بُكر – أن حلف بغداد قد ساعد على الإسراع بقيام القومية، والإشتراكية، والأنظمة القومية فى الشرق الأوسط. وأسرع فى ظهور عبدالناصر كقائد للعالم العربى..(٢٩).

ولما كانت مصر من أهم مصادر المساندة لثورة شعب الجزائر، فقد كان موقف تركيا المؤيد لفرنسا من العوامل التى تؤدى إلى توتر العلاقات بين مصر – وتركيا، ولكن عندما تغير موقف الحكومة التركية بعد أنقلاب ٢٧ مايو سنة ١٩٦٠م من موضوع استقلال الجزائر، وإقامة أسبوع دعم النضال الجزائرى فى أنقرة خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠م، وإصدار الجنرال جمال غورسيل رئيس الدولة، ورئيس الوزراء تصريحاً مؤيداً لقضية الشعب الجزائرى، مما أنعكس على مجمل العلاقات العربية – التركية، إلى جانب العلاقات المصرية – التركية بشكل جيد.

ولكن تجمعت كثير من الظروف بعد سنة ١٩٦٠م، وسمحت لتركيا أن تعيد رسم سياستها الشرق أوسطية، بشكل أكثر واقعية. (٣٠)، وقد أعطى التنافس بين عبدالكريم قاسم – وعبدالناصر منعطفاً جديداً للمشكلات المثارة، وعندما إعترفت تركيا بالإنفصال بين مصر وسوريا، رد عبدالناصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تركيا عام ١٩٦١م، ولكنها لم تلبث أن عادت فى ١٩٦٥م.

كما أنه، إثر تسلم حزب العدالة، الذى كان يعتبر نفسه امتداداً للحزب الديمقراطى بعد إنتخابات ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥م مقاليد الحكم، حدث تغير كبير فى سياسة تركيا تجاه العالم العربى.. وقد جعل سليمان دميرال، زعيم حزب العدالة، ورئيس الوزراء من آفاق علاقات أوثق بكثير مع الدول العربية مبدءا أساسياً للسياسة الخارجية التركية، وإقامة تعاون مثمر مع الدول

العربية فى مختلف الميادين وسيكون أحد الأهداف الرئيسية لسياستة[٣١].

ولقد أستطرد سليمان دميرال فى تصريحة أمام مجلس الأمة الكبير، يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥م قائلاً: باستطاعة الدول العربية أن تثق بتفهم تركيا.. ودعمها لقضايا الدول العربية المشروعة[٣٢]. وكان فى ذلك إشارة إلى تدعيم موقف مصر فى القضايا المثارة.. وأعلن دميرال فى ١٩٦٦م أن تركيا قد تشارك فى المؤتمرات الإسلامية ذات الطبيعة غير السياسية. وفى نفس السنة إتسمت العلاقات مع مصر بالدفء إلى حد أن السفير المصرى فى تركيا تحدث فى راديو أنقرة عن العلاقات العربية - التركية.. بينما أعلن سكرتير عام وزارة الخارجية التركية. الذى إلتقى بالرئيس جمال عبدالناصر - أن سياسة تركيا الحالية فى الشرق الأوسط ستتبلور فى (مجموعة موثوق بها حولنا، أسواق لبضائعنا.. وأصدقاء يمكن أن يفهموننا فى اللقاءات الدولية، وقدمت مصر قرضاً إئتمانياً لتركيا قيمته ستة ملايين دولار، وفر الفرصة المناسبة لتبادل تجارى، ومثمر[٣٣].

كذلك كان الرأى العام التركى، يقف إلى جانب التحرر فى الوطن العربى، أما الحكومات فقد وقعت فى سلسلة من الأخطاء فى ميدان سياستها العربية.. إلاّ أنها بعد عام ١٩٦٥م أخذت بإتباع طريق جديد، ومتميز فى سياستها العربية، وذلك فى محاولة منها لتلافى أخطائها السابقة، وإن لم تكن هذه النظرة قد تغيرت، حقيقة، بشكل جذرى إعتباراً من العام المذكور، إلاّ أنها قد مرت بتغيرات يمكن إعتبارها مهمة،، إذ أصبح لتركيا سياسة واضحة المعالم تجاه العالم العربى بعد عام ١٩٦٥م. إذ كانت قد شعرت بعزلة إثر التصويت الذى جرى فى الأمم المتحدة خلال شهر ديسمبر من نفس العام، حيال قبرص، ولم يصوت بجانبها من العالم العربى كله سوى ليبيا فقط.. وكان سبب إرتباك تركيا، أن العالم العربى المسلم، لم يساند تركيا «المسلمة»، بل ساند اليونان المسيحية..[٣٤].

ولكن بعد ماقامت بعثات النيات الحسنة التركية بزيارتها إلى دول العالم الثالث، والتحرك نحو دول الشرق الأوسط لشرح الموقف التركى من

قبرص.. تبادلت تركيا مع الدول العربية الزيارات النيابية، والسياسية، والجامعية، وشاركت فى إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول الإسلامية، وأدى هذا التقارب إلى صدور قرار المؤتمر الإسلامى المعقود فى الصومال من ٢٧ ديسمبر ١٩٦٤م إلى ٢ يناير سنة ١٩٦٥م يدعو إلى إتحاد فيدرالى فى قبرص، مؤسساً على **حقوق متساوية** للأتراك واليونانيين.. كما تلقت تركيا دعماً جديداً فى القضية القبرصية في العام التالى من المؤتمر المنعقد فى مكة، والذى حضره ستون مندوباً من بينهم مصر، و ٣٦ دولة يمثلون عدداً من الدول المشاركة فى الأمم المتحدة.(٣٥).

إستجابت تركيا مع هذا الإتجاه، وأعلن وزير الخارجية التركية فى الأول من فبراير سنة ١٩٦٥م أن السياسة التركية بخصوص القضايا ذات الإهتمام المشترك مع العالم العربى قد فهمت خطأ.. وأعطت مكاناً لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع.. ووعد بتحسين، وتصحيح سياسة تركيا نحو العرب.(٣٦).

وخلال عامى ٦٥ - ١٩٦٦م قامت كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة العربية السعودية، والصومال برفع التمثيل الدبلوماسى مع تركيا إلى درجة سفير. وقد أدى هذا بدوره إلى تحسين العلاقات المصرية - التركية.

وأكد بعض المراقبين أن سياسة سليمان دميرال الموالية نسبيًا للعرب قد إتخذت من أجل إرضاء ناخبيه الريفيين، أصحاب التعاطف الدينى مع العرب.. حيث كان سعد الدين بلغيچ، زغيم حزب العدالة فى أرضروم، قد أعلن فى أكتوبر ١٩٦٤م أن تركيا يجب أن تتبع سياسة خارجية قومية، مستقلة عن طريق إقامة علاقات صداقة مع البلدان الإسلامية فى الشرق الأوسط، والكتلة الأفرو - أسيوية.

سارت العلاقات التركية المصرية فى خط متصاعد نحو التحسن فى ظل سياسة حزب العدالة، ففى يناير سنة ١٩٦٧م وصل وزير الخارجية

إحسان صبرى جاغليا نغيل إلى القاهرة فى زيادة أستمرت لمدة أسبوع، وتقابل مع الرئيس جمال عبدالناصر، ومع أن الزيارة إنتهت دون بلاغ رسمى، لكن الوزير التركى أعلن لدى عودته إلى تركيا أن كل مجالات العلاقات التركية - المصرية قد تم مناقشتها، وأن اتفاقاً إجماعياً قد تم التوصل إليه حول توسيع، وتقوية العلاقات بين جمهورية مصر العربية - وتركيا.. وهكذا، فإن إتفاقاً قد تم التوصل إليه للبحث عن طريق لتحسين العلاقات.

ورد وزير الخارجية المصرى محمود رياض على هذه الزيارة، بزيارة لتركيا بدأها بمدينة أستانبول، وذلك لإفتتاح القنصلية المصرية العامة فى أستانبول، والذى كان الرئيس جمال عبدالناصر قد أمر بإفتتاحها فى الوقت الذى كانت تُخفض فيه البعثات الدبلوماسية فى البلدان الأخرى. وقد رحبت الصحافة التركية جميعها، اليمينية، واليسارية، والراديكالية بهذه الزيارة، وقد كان الكاتب(*) حينذاك فى استانبول وتابع الرحلة، وصداها فى الصحافة، ونقلها إلى الجهات المصرية،وأعلنت تركيا أنها لن تسمح لقوات حلف الأطلنطى بإستخدام التسهيلات الحربية فى تركيا فى أى نزاع يخص بلدان الشرق الأوسط، فأعلنت جريدة الأهرام شبة الرسمية على أنه قرار تركى للإنحياز مع العرب فى الصراع مع إسرائيل[٣٧].

زاد التوتر فى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فى ميدان الصراع المصرى - الإسرائيلى، وسارعت الدبلوماسية المصرية لحشد التأييد العالمى لجانب موقفها، ومن هذا المنطلق، زار سفراء كل من الجمهورية العربية المتحدة، وسوريا، والعراق فى الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٧م، وزارة الخارجية التركية، وطلبوا من الحكومة التركية أن تدعم الموقف العربى المصرى فى النزاع الملتهب فى المنطقة. وأتبع ذلك بنداء مماثل من جانب كل الدبلوماسيين العرب فى أنقرة. وأعلنت الحكومة التركية فى ٢٩ مايو سنة

* - المقصود كاتب هذا البحث والبحوث الأخرى فى هذا الكتاب.

١٩٦٧م بياناً، ولكنه جاء مليئا بالعموميات. ولكن ماأن اندلعت العمليات العسكرية العدوانية الإسرائيلية على مصر وسوريا فى حزيران = يونية ١٩٦٧م، حتى انحاز الرأى التركى إلى جانب العرب وطرحت الحكومة جانباً، حيادها المتشدد، وتبنت الإتجاه العربى بالتدريج [٣٨]، وتمثل هذه مرحلة أخرى فى العلاقات المصرية – التركية.

العلاقات المصرية - التركية عقب حرب ١٩٦٧م:

غيرت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م الموازين فى الشرق الأوسط إلى حد بعيد، ولم يكن بإستطاعة تركيا تجاهل هذا التطور.. ولابد من الأعتراف بأن مصر والعالم العربى قد تلقوا ضربة قوية بهذه الحرب.. ومع هذه الحرب، وجدت تركيا نفسها أمام فرصة سانحة لتطبيق سياستها العربية الجديدة.. ومن هذا المنطلق، فقد إتخذت العلاقات التركية المصرية مساراً، وخطاً متوازياً للنزاع العربى – الإسرائيلى بعد هذه الحرب. تشكل حرب ١٩٦٧م نقطة إرتكاز مهمة فى تطور الأحداث فى الشرق الأوسط حتى سنة ١٩٨٠م، لأن إسرائيل – كنتيجة لهذا الإنتصار القاطع الذى حققته ضد العرب – قد وسعت من حدودها إلى إربعةأضعاف ماكانت عليه قبل حرب ١٩٦٧م، وأكسبت هذه الحرب أبعاد جديدة للصراع العربى – الإسرائيلى.. ومازالت هذه الأبعاد، والتداعيات مستمرة حتى أيامنا الحاضرة.. كما أن هذه الحرب قد أفرزت مضامين مختلفة تماماً عن الحروب التى سبقتها، أو الحروب التى تلتها.[٣٨].

فحرب ١٩٤٨م، كان العرب هم الذين بدأوها، وحرب ١٩٥٦م كانت نتيجة التحريض الإستعمارى، ونتيجة هجوم كل من إنجلترا، وفرنسا، ومعهما إسرائيل ضد مصر، وأما حرب ١٩٦٧م، فإن العرب ومصر بالذات هى التى أراداتها.. وإن كانوا يودون أن تكون هى البادئة بهذه الحرب.. وهذا ماحدث بالفعل، ولكن الهزيمة المصرية العربية كانت فادحة.

لقد كانت رغبة مصر فى الإنتقام لهزيمتى ١٩٤٨، ١٩٥٦م، والتسليح، والتحريض الروسى لكل من مصر وسوريا[٣٩]، وكذلك، الإقتناع المفرط الذى مفادة، أنه طالما أمريكا غارقة فى مستنقع فيتنام، فإنها لن تقف خلف إسرائيل.. إجتمعت هذه العوامل لكى تدفع مصر وسوريا إلى خوض هذه الحرب، خاصة وأن الأوضاع كانت متوترة بين سوريا، وإسرائيل منذ الشهورالأخيرة لسنة ١٩٦٦م.

وأهم مايمكن أن تكون قد تمخضت عنه هذه الحرب، ولعبت دوراً مهما فى رسم السياسة التركية المستقبلية حيال العالم العربى، هو أن الفلسطينيين كانوا قد نظموا صفوفهم المشتتة، وعقدوا مؤتمراً فى القدس الشرقية الخاضعة للإردن، وقرروا تكوين منظمة التحرير الفلسطينية، وأقر الميثاق الوطنى الفلسطينى بأن الأراضى الفلسطينية التى كانت خاضعة للانتداب البريطانى، هى الوطن الأساسى للفلسطينيين.. وطبقاً للمادة السادسة من هذا الميثاق. فإن اليهود الذين كانوا يعيشون فى فلسطين قبل الإستيلاء الصهيونى، يعنى الذين كانوا فى فلسطين قبل وعد بلفور ١٩١٧م، فهم فلسطينيون.. ولابد من اللجوء إلى المقاومة المسلحة لإستخلاص الأراضى الفلسطينية.. وتتحدث المادة الخامسة عشر عن ضرورة طرد المحتل الصهيونى الإستعمارى،،...الخ.

ولتحقيق الكفاح المسلح تشكلت القوات الفدائية، والتى تمثل الجناح العسكرى لفتح، وكانت فتح مع حزب البعث اليسارى منذ فبراير ١٩٦٦م تشن هجوما على عبدالناصر وتتهمه بملاينة إسرائيل.. وخضوعه لضغوط الأمم المتحدة.. وبدأت فتح تشن هجماتها ضد إسرائيل.

وكان من نتائج حرب ١٩٦٧م أن وسعت إسرائيل حدودها، وإحتلت شبة جزيرة سيناء، وغزة، والضفة الغربية لنهر الأردن، ووصلت إلى الضفة الشرقية للقنال، كما إحتلت شرق الأردن، وأصبحت القدس الشرقية تحت

سيطرتها.. وبهذه الحرب تحقق لليهود الحلم الذى يسعون إليه منذ أمد بعيد.. فقد أصبحوا أصحاب القدس الشريف، الذى ظل فى أيدى العرب، والسلاچقة، والمماليك، والعثمانيين طوال التاريخ الإسلامى، ونجح العثمانيون فى الحفاظ علي القدس طوال أربعمائة سنة.(٤٠).

لتلافى الإصطدام مع الفيتو الأمريكى، وبمساعدة الإتحاد السوفيتى تم عرض المشكلة علي الأمم المتحدة فى ١٩ من يونية = حزيران، وأستمر الإجتماع حتى ٢١ من نفس الشهر، وعندما لم ينل أى مشروع مقدم على ثلثى الأصوات، فلقد تم تحويل القضية إلى مجلس الأمن.. وبعد صراع مرير.. فإن المشروع الذى تقدمت به باكستان فى الرابع من يوليو = تموز، والذى أيدته **تركيا**، وإيران، ومالى، وغانا والنيجر قد تمت الموافقة عليه بأغلبية ٩٩ صوتاً.. وقد طالب هذا القرار إسرائيل بعدم إحداث أى تغيير فى القدس، أو إحداث أى شئ يترتب عليه تغيير الأوضاع السكانية فى المدينة.. وأن هذه التغييرات - لو حدثت - فلن تكون ذات بال ولن يعترف بها.

ويعد مناقشات طويلة، ومضنية أصدر مجلس الأمن القرار ٢٤٢ فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧م.. وقد أعلنت **تركيا** على الفور قبولها للقرار، وتأييد الموقف العربى، وكانت تُطالب بضرورة الإنسحاب الكامل من الأراضى العربية التى إحتلتها إسرائيل فى كل المحافل الدبلوماسية.. وكانت تدعو إلى إيجاد حل عادل **للقضية الفلسطينية** بإعتبارها هى قضية كل العرب، وأنها قضية شعب له حقوقه القومية.. هذا.. وإن كان تركيا لم تستجب للطموحات، والمطالب العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.. وإن قللت مستوى هذه العلاقات، خاصة وأن الأحزاب الإسلامية، والتقدمية التى تكونت فى تركيا آنذاك، قد مارست ضغوطاً ملحوظة، وملموسة على الحكومات التركية.. لإجبارها على إتخاذ مواقف إيجابية

لمناصرة الجانب العربى فى الصراع.. وذهب حزب السلامة القومى بزعامة نجم الدين أربقـان(*) وقتها إلى حد المطالبة بقطع كافة العلاقات مع إسرائيل[٤١] وتقلصت بالفعل فى أوائل السبعينات.

وخرجت النقابات، والتنظيمات الطلابية اليسارية، واليمينية، وكذا كل الصحافة غير الماسونية، أو الصهيونية بموقف عنيف ضد إسرائيل، والولايات المتحدة، بصفة خاصة، والإمبريالية العالمية بصفة عامة، وطالبت الحكومة بأن تدعم العرب عامة، ومصر، خاصة، بوضوح.. وإندلعت المسيرات الطلابية من جامعة إستانبول، وأقيم أسبوعًا للتضامن مع العرب، ودعيت إليه مصر خاصة، وأقيم معرضاً بالصور فقط للاستخدامات الإسرائيلية للنابالم الأمريكى الصنع.. وقد كان الكاتب شاهداً، ومشاركاً فى هذا النشاط، إذ كان فى أستانبول منذ الأول من يناير سنة ١٩٦٧م. وأعتبر اليمين المتدين، واليسار الراديكالى أن إسرائيل دولة مستعمرة.. وساندا مصر بإعتبارها ضحية الإمبريالية.

وكما عارضت تركيا بشدة أى ضم للآراضى من جانب إسرائيل، فقد رفضت رعاية المصالح الأمريكية فى العراق بعد قطع العلاقة بين البلدين.. وطالبت صراحة بإنسحاب القوات الإسرائيلية من كل الآراضي العربية، ودفع التعويضات عن الأضرار التى حدثت[٤٢]. وشاركت تركيا باكستان فى صياغة القرار القاضى برفض ضم إسرائيل للقدس.

لقد أتيحت الفرصة أمام تركيا للتطبيق الفعلى للإنفتاح على بلدان الشرق الأوسط العربية، وذلك بإندلاع الحرب الإسرائيلية العربية سنة

(*) كان الكاتب فى إستانبول خلال هذه المظاهرات التى إندلعت من أمام جامعة إستانبول، وجامع بايريد، وتوجهت إلى ميدان السلطان أحمد الثالث، ثم كنيسة الآياصوفيا، وقد شارك فيها الكثير من المثقفين، والفنانين الأتراك، وعلى رأسهم المخرج السينمائى العالمى متين أركسان، والمخرج محمد أرسلان.. ولولا تدخل قوات الشرطة لصلت الجموع الغفيرة داخل الكنيسة بدلاً من الصلاة أمامها.. ورددت هتافات بضرورة إعادة تحويل الآياصوفيا إلى جامع كما كانت منذ فتح أستانبول ١٤٥٣م إلى جانب المطالبة بحماية الأقصى «الكاتب».

١٩٦٧م، فما أن نشبت الحرب، وظهر للعيان التأييد الأمريكي لإسرائيل حتى أعلنت تركيا أنها لن تسمح بإستخدام القواعد الأمريكية الموجودة فى تركيا ضد البلدان العربية.. وقامت تركيا على الفور بشحن مواد غذائية إلى البلدان العربية التى تحارب إسرائيل، وهى مصر وسوريا، والأردن، وكان من بين المواد المرسلة إلى مصر مثلاً، ٢٥٠ طناً من السكر، و ٢٠٠ طناً من الأرز، وعشرة آلاف زوج من الأحذية، ومائتين وخمسين ألف علبة سجائر، وخمسة أطنان من الشاى، وغير ذلك من المواد الغذائية.

وأوضحت تركيا موقفها بوضوح إلى جانب العرب فى كل المناقشات، والمداولات التى تمت فى منظمة الأمم المتحدة، وكانت تصوت دائماً لصالح العرب على القرارات التى تصدر عن المنظمة الدولية.. كما أنها أيدت بصراحة الطرح الذى طرح خلال الحرب ألا وهو ضرورة الإنسحاب الإسرائيلى، وعدم الإعتراف بضم الآراضى بالقوة، وفى التصريح الذى ألقاه وزير الخارجية التركى آنذاك إحسان صبرى، فى أخر يوم من هذه الحرب، وهو العاشر من حزيران سنة ١٩٦٧م قال: «إننا ضد إستخدام القوة فى إكتساب أراضى جديدة، وضد تغيير الأوضاع بالقوة..»[٤٣].

وتوضح هذه الكلمات المبدأ الذى سارت عليه تركيا منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن.. أن هذا المبدأ أصبح يشكل الركيزة الأساسية فى السياسة التى إتبعتها تركيا تجاه المشكلة العربية الإسرائيلية بصفة عامة، وملف العلاقات المصرية – التركية بصفة خاصة.

إن وجهة النظر التركية هذه، نجدها مثبتة، ومتبعة بوضوح منذ تأييد القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧م.. وقد ظلت تركيا، منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن، تؤيد كل بنود هذا القرار، وتطالب إسرائيل دائماً بالإنسحاب من الآراضى العربية، وإن كانت تقبل بحق إسرائيل فى وجود حدود آمنة، ومعترف بها إلاْ أنها، ومنذ نهايات سنة ١٩٧٠م بدأت تركيا فى إغفال هذا المطلب الأخير إلى حد ما.. وبدأت

تطالب، وتعترف بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة، وخاصة بهم.

هذا الموقف الذى إتخذتة تركيا من حرب ١٩٦٧م قد لقى أستحساناً من كل الدول العربية، بل لقد وصفته المصادر العربية على أنه «موقف يدعو إلى الفخر»(٤٤).

حريق المسجد الاقصى:

مثل حريق المسجد الأقصى الحدث الثانى، أو لنقل الطفرة الثانية فى العلاقات العربية التركية خاصة، والتركية الإسلامية عامة، ففى الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٦٩م، عقب تدبير إسرائيلى منظم، قد نشب حريق فى المسجد الأقصى، فإندلعت المظاهرات فى كل المدن التركية بدون إستثناء، وكان أشدها فى مدينة إستانبول(*). وأعلن سليمان دميرال رئيس الوزراء آنذاك، بأن تركيا تقف إلى جانب العالم الإسلامى وأنها.. ستحضر المؤتمر الإسلامى الذى سيعقد لهذا الغرض.. إنضمت تركيا إلى مؤتمر القمة الإسلامى الذى إنعقد فى الرباط فى المدة الممتدة من ٢٢- ٢٥ سبتمبر = أيلول ١٩٦٩م، ومثلها فى هذا المؤتمر وزير خارجيتها حينذاك إحسان صبرى شاغلا يانغيل.

وبحضور تركيا مؤتمر القمة الإسلامى هذا، تكون قد وضعت لبنة أخرى فى تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربى عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، وأتيحت لها الفرصة - فى هذه المؤتمر - لخلق نوع من التخطيط مع العالم الإسلامى كله.. وأن تدخل فى عملية تنسيق المواقف معها إلى حد ما.. وقد زاد هذا المؤتمر من فرصة تدعيم العلاقات العربية - المصرية التركية(٤٥).

وقد كانت تركيا ترى أن الإنسحاب الكامل من الآراضى العربية التى إحتلت عام ١٩٦٧م لن يمهد الطريق أمام سلام حقيقى فقط، بل، سوف

* - كان الكاتب ....ص١٩٥.

يوقف الإختراق السوفيتي، والتطرف فى المنطقة، كما تشعر تركيا أن أمنها، والحفاظ على علاقات طيبة مع العرب، تستلزم سياسة أكثر فعالية من جانبها حيال مشكلة الشرق الأوسط(٤٦).

ومن الحقائق غير القابلة للنقاش، على حد تعبير الأستاذ الدكتور/ فاخر أرما أو غلى، أن الرئيس عبدالناصر عندما توفى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠، لم يكن زعيماً للعالم العربى فقط، بل كان زعيماً فى مجموعة عدم الإنحياز، وزعيماً مرموقاً فى القارة الأفريقية، وعلى الرغم من أنه لم يكن مقبولا بأفكاره، وإنجازاته فى كل دولة من دول الشرق الأوسط على حد سواء، وكانت تركيا الرسمية من بين هذه الدول، ولكن رغم ذلك.. فعلى إثر تلقى تركيا نبأ وفاة الرئيس ناصر عصراً، نكست تركيا أعلامها على كافة الدوائر الرسمية بتعليمات من الحكومة، وأعلن يوم تشييع جنازة هذا الزعيم «يوم حداد» فى تركيا، وشاركت كل طوائف الشعب التركى فى التعزية(٤٧). وشعر التيار الراديكالى فى تركيا بمدى خسارة العالم الثالث بفقده.

وقد أعرب كل من رئيس الجمهورية جودت صوناى، ورئيس الوزراء سليمان دميرال عن حزنهما فى برقيتين بعثا بهما إلى أنور السادات الذى تولى مهامه كنائب للرئيس فى مصر. وعبر دميرال أن: «وفاة ناصر بقدر ماتعتبره تركيا خسارة جسيمة لشعبة، فإنها تعتبر بنفس القدر خسارة لتركيا التى تتمنى أن يستمر السلام، والإستقرار فى منطقتنا..(٤٨).

كما شارك دميرال فى مراسم تشييع جثمان عبدالناصر إلى مثواه الأخير يوم أول أكتوبر بإسم تركيا.. وجاء فى تصريحه لدى توجهه إلى القاهرة بالطائرة .. «إن العالم العربى فقد إحدى شخصياته الممتازة».. وعاد دميرال فى مساء الأول من أكتوبر إلى أنقرة دون القيام بإجراء أية إتصالات رسمية(٤٩).

وكانت تركيا دائماً – خلال هذه الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧م – حريصة فى كل مفاوضاتها السياسية على إثارة ملف قضية الأراضي

المحتلة، وخاصة قضية فلسطين، والقدس، وتؤكد على رفضها لهذه الممارسات الإسرائيلية، ووقوفها إلى جانب الحق العربى.

العلاقات المصرية - التركية بعد حرب ١٩٧٣م:

حرب أكتوبر ١٩٧٣م:

يطلق العرب، والمسلمون على الحرب التى إندلعت فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣م، أيضاً، حرب رمضان، لوقوعها فى العاشر من هذا الشهر المبارك، ولكن عند الإسرائيليين تسمى حرب «يوم كيبور»، لتصادفها مع الشهر المقدس أيضاً لدى اليهود.

تختلف هذه الحرب عن الحروب الإسرائيلية - العربية الأخرى، فالمصريون والعرب هم الذين بدأوا بالضربة الأولى.. والمبادرة فى أيديهم.. وكان هدفهم من وراء هذه الحرب، ليس مسح اسرائيل من على خريطة العالم، أو الإلقاء بها إلى البحر، بل إجبارها على الإنسحاب من الأراضى التى إحتلتها فى الحرب السابقة، وبها نجحت مصر وسوريا فى رد الإعتبار العربى. وإذا كان هذا يمثل خاصية إختصت بها هذه الحرب، فإن هناك خاصية أخرى، لايمكن لأى منصف أن يغفلها عند التحدث عن هذه الحرب، ألا وهى خاصية المفاجئة التى أدهشت مصر بها العالم، وأذهلت بها إسرائيل، وزلزلت كيانها.. وأوقعت بها خسائر لم تكن قد تكبدتها فى الحروب السابقة (٥٠).

إن هذه الحرب «السادس من أكتوبر = العاشر من رمضان = يوم كيبور»، ليست سوى استمرار للصراع العربى - الإسرائيلى الذى إندلع منذ وعد بلفور سنة ١٩١٧م.

وبقبول القرار ٣٤٠ الصادر فى الخامس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٧٣م الصادر عن مجلس الأمن، تكون الحرب الرابعة بين إسرائيل والعرب قد وضعت أوزارها. ولكن لم يسد السلام بينهم بأى شكل من الأشكال.. وإذا كان القرار رقم ٣٣٨ يدعو الأطراف المتحاربة إلى الجلوس

إلى مائدة المفاوضات، فإن وزير خارجية الولايات المتحدة الدكتور/ هنرى كيسنجر عمل على تحقيق ذلك بسياسته المكوكية التى اتبعها بين مصر - وإسرائيل.. ونتج عن هذه السياسة توقيع إتفاقاً فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٤م، تنسحب إسرائيل بمقتضاه من أجزاء كبيرة من سيناء.. وأهم نتائج هذه الإتفاقية، أنها لم تكن نتيجة مباحثات رجال السياسة، بل كانت نتيجة مباحثات رؤساء هيئة الأركان بين كل من البلدين. ومع أن هذه الإتفاقية ذات صبغة عسكرية، إلاَّ أنها أتاحت الفرصة لكبار العسكريين من مصر - وإسرائيل للجلوس على مائدة المفاوضات(٥١). وبعد العديد من التطورات - التى تخرج عن هذا النطاق - تم عقد إتفاق آخر فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٧٥م بين كل من مصر وإسرائيل يتعلق بسيناء، وجاء نتيجة سياسة الخطوة خطوة التى اتبعت خلال هذه الفترة.. وبموجب هذا الإتفاق تنسحب إسرائيل من منطقة الممرات.. وتترك حقول بترول أبى رديس لأصحابها... وإن كانت إسرائيل هى الأخرى لم تخرج خاوية الوفاض، فإلى جانب المكاسب السياسية، والمادية، فإن هذه الإتفاقيات قد فتحت الطريق أمام إتفاقيات كامبد دافيد التى عقدت سنة ١٩٧٨م(٥٢).

أدت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م وماتبعها من تطورات إلى طفرة حقيقية فى العلاقات العربية التركية، بصفة عامة، والعلاقات المصرية التركية بصفة خاصة، فخلال تلك الحرب شاركت تركيا مع كل من إيران، وباكستان المشتركة معها فى الحلف المركزى فى الإدلاء بتصريح شفهى يحتوى على إعتراف هذه الدول الثلاث بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، إلى جانب ضرورة الإنسحاب من كل الاراضى المحتلة. كما قدمت تركيا إلى سوريا عن طريق الصليب الأحمر شحنات كبيرة من مصل الدم، كإشارة للتعاطف مع الجانب العربى، وذهبت في تقاربها إلى حد السماح للإتحاد السوفيتى - خلال الحرب - بالمرور من الأجواء التركية عند تزويد الجيوش

المصرية – والسورية بالمعدات العسكرية. بينما رفضت السماح للولايات المتحدة الأمريكية بإعادة التزود بالوقود، أو إستخدام التسهيلات التركية لأغراض استطلاعية لخدمة إسرائيل(٥٣).

وخلال السنوات التى تلت الحرب الرمضانية، صوتت تركيا مع كل المقترحات المقدمة من العرب فى الأمم المتحدة، وإعترفت مع قرار الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٧٥م بأن الصهيونية نوع أو شكل من أشكال العنصرية، والتمييز العنصرى. وفى ١٩٧٦م استقبلت وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية، وإعترفت بها على أنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، الذى أعادت التأكيد على حقه فى تقرير مصيره بنفسه، إلى جانب حقهم فى إقامة دولتهم على الأراضى الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلى منذ ١٩٦٧م، ومنذ أغسطس ١٩٧٩م أصبحت تركيا أول دولة عضو فى حلف شمال الأطلنطى، تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع المنظمة.

لقد شهدت السبعينات أيضًا تطورات جديدة أثرت بدورها فى التقارب التركى العربى: فالذى حدث هو أن أرتفعت أسعار النفط أرتفاعًا ملحوظًا فى عامى ١٩٧٤/٧٣م، وقد أدى هذا إلى إثقال كاهل تركيا بأعباء مالية قاسية، مما إضطر تركيا إلى توقيع العديد من العقود المتبادلة بينها وبين الدول العربية مما نتج عنه شكلاً من أشكال التكامل الإقتصادى بينهم(٥٤)، وتطور إلى جانب ذلك التقارب السياسى.

ولم تحن الثمانينات إلاَّ وكانت إتفاقية للسلام قد أبرمت بين اسرائيل ومصر على أساس العودة إلى أوضاع ماقبل الحرب فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٧٥م، وإلى جانب هذا الإتفاق، فإن العوامل الإقتصادية قد إضطرت مصر إلى تغيير كل اتجاهها السياسى، والإقتصادى نحو الدول الغربية بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، وتعددت زيارات الرئيس أنور

السادات إلى الدول الغربية كألمانيا، وفرنسا، وأيطاليا، ويوغوسلافيا، والنمسا.. الخ كما زار الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان المقابل لذلك، هو توتر العلاقات العربية المصرية، ووصلت إلى حد القتال بين مصر وليبيا، وأدت زيارة السادات للقدس، وإلقاء خطاب فى الكنيست الإسرائيلى في العشرين من ديسمبر سنة ١٩٧٧م إلى القطعية الكاملة بينها وبين العالم العربى كله تقريباً، فمصر بهذه الخطوات المنفردة قد قضت - فى وجهة النظر العربية - على وحدة الصف العربى تجاه اسرائيل والقضية الفلسطينية.. واتخذت خطوات مقاطعة مصر فى مؤتمر بغداد الذي عقد فيما بين ٢٧- ٣١ مارس سنة ١٩٧٨م (٥٥). ولم تعترف الدول العربية بالدور الذى لعبه السادات من أجل القضية الفلسطينية، أو المقترحات التى كان يطرحها من أجل القدس، بل تمت مقاطعتها سياسياً، واقتصادياً، كما تم تعليق عضويتها فى منظمة المؤتمر الإسلامى ودون الخوض في هذه التفصيلات.. فإن الوضع المصرى الجديد قد أعطى تركيا نوعاً من الراحة النفسية فى التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.. فها هى مصر وتركيا أصبحتا فى كفة واحدة فى السياسة الخارجية، فكلاهما أصبح يدور فى الفلك الأمريكى.. وتحطم الحاجز النفسى بذهاب الرئيس السادات إلى اسرائيل، وعقد اتفاق كامب دافيد. أتاح الفرصه أمام تركيا أن تتعامل مع القضية الفلسطينية، ومشكلات الشرق الأوسط بصفة عامة بشكل أكثر مرونة.

ولم تقدم تركيا بأى حال من الأحوال على إدانة مصر، وإنما عملت على تهدئة خواطر الدول العربية الأخرى بإعلانها أن مثل هذه الإتفاقات التى تم التوصل إليها بين مصر واسرائيل سوف تظل غير كافية مادامت المشكلة الفلسطينية دون حل. على أن الرأى العام في تركيا كان أميل إلى الشعور بالإرتياح تجاه اتفاق السلام بين مصر واسرائيل.

وعقب اغتيال الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١م انتخب الرئيس مبارك ليخلفه فى رئاسة الجمهورية، وإزدادت العلاقات المصرية – التركية تحسناً، وبدأت المشاورات الفعالة بين الدولتين تأخذ مسارها، بقصد توفير المناخ المناسب في منطقة الشرق الأوسط.

وتبادلت الدولتان الزيارات الرسمية على مستويات مختلفة، ففى نوفمبر سنة ١٩٨٢م قام نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية المصرى كمال حسن على بزيارة لتركيا، أسفرت عن فتح مجالات عديدة للتعاون[٥٦]. بين البلدين. ولم تنس مصر الجهد الذى بذله الرئيس التركى كنعان أفْرَن فى قمة المؤتمر الإسلامى المنعقدة فى الدار البيضاء فى يناير ١٩٨٤م لاسترداد مصر لعضويتها فى المؤتمر الإسلامى. فكان لذلك أطيب الأثر فى نفوس المصريين. ثم كانت الزيارة الأولى لرئيس مصرى لتركيا، حيث كانت نقطة تحول جديرة بالإشادة – فى العلاقة بين البلدين، ورد الرئيس التركى الزيارة لمصر مع بداية العام التالى (١٩٨٥م) ثم تبع ذلك سلسلة من الزيارات المتبادلة على شتى المستويات لتنسيق التعاون فى شتى المجالات. وقد بدأت العلاقات تأخذ أبعاداً جديدة، حيث بدأت تركيا تضطلع بدور حيوى جديد، وأكثر فاعلية فى العالم الإسلامى.. ولقد جسد الدكتور/ أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية هذه المعانى فى التصريح التالى الذى أدلى به للصحف التركية حيث قال:

«إن اهتمامات تركيا بالشرق الأوسط والعالم الإسلامى قد أخذت فى الأزدياد الملحوظ إن هى قورنت بالماضى.. إن التوجه الأوربى لتركيا ليس موضع تساؤل. ولكننا نرغب فى التنبيه إلى أبعاد جديدة لها الأولوية فى تقديرنا.. لقد بدأت تركيا تضطلع بدور أكثر فاعلية فى العالم الإسلامى.. نحن نعلم أن تركيا مرتبطة بالغرب، أما نحن فلسنا مرتبطين بالغرب، إذ أننا نعتقد أن استقلالية مصر تحفظ لها دوراً حراً تتحرك من خلاله بعيداً عن استقطاب القوى العظمى.. إن موقعنا الإستراتيجى والجغرافى مختلف

عن موقعكم فى تركيا، ولكننا ندرك تماماً أن دور مصر فى المنطقة ينبغى أن ينأى عن خلق تكتلات جديدة، وعليه فإن دورنا معاً ينبغى أن يرتكز على عدم الإستقرار، وحل مشكلات المنطقة. ولهذا السبب، فإننا نود أن نكون عوناً لتركيا فى حل مشكلاتها مع الأطراف الأخرى، وبالمثل فإننا نرحب بعين الرضا بكل جهد تبذله تركيا لمساعدتنا فى حل مشاكلنا. ونحن نعتقد أيضاً أن تخفيف حدة التوتر فى المنطقة سوف يخدم المصالح التركية. وعلى هذا، فإن تعاوننا يجب ألاّ يكون تكتلاً ضد طرف ثالث.. وإنما ببساطة هو أن يعين كل منا الآخر. وأن نعمل معاً من أجل تدعيم قواعد السلام والإستقرار فى المنطقة، وأن نوثق الروابط بين بلدينا المسلمين..[٥٧].

وعندما تبادلت مصر وإسرائيل السفراء فى تل أبيب والقاهرة، أوفدت الحكومة التركية وزيراً مفوضاً إلى اسرائيل، رافعة بذلك تمثيلها الدبلوماسى من سكرتير ثان إلى قائم بالأعمال سنة ١٩٨٦م، وخلال أزمة الخليج فى ١٩٩٠- ١٩٩١م استمرت الإتصالات بين البلدين على مختلف المستويات. ومازالت القضية الفلسطينية هى لب المشاورات، والمباحثات التى تأمل تركيا صادقة أن تجد حلاً عادلاً فى أقرب الفرص.

تركيا والقضية الفلسطينية:

لايستطيع أى باحث متابع للشأن التركى حيال القضية الفلسطينية أن يغض الطرف عن الدور الذى لعبته تركيا نحو هذه القضية، وبصرف النظر عن موقف الترك من الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ أواخر القرن التاسع، ولايمكن اعتبار موقف السلطان عبدالحميد الثانى (١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ =) إلاّ أنه كان موقفاً ايجابياً بالنسبة للعرب والمسلمين.. وفى العصر الحديث أى خلال القرن العشرين كانت القضية الفلسطينية، عاملاً مؤثراً فى تطور العلاقات مع العالم العربى والإسلامى، بل فى كثير من المراحل، كانت القضية الفلسطينية هى محور المباحثات بين تركيا والحكومات العربية..

وإذا كانت تركيا فيما بعد إعلان الجمهورية التركية ١٩٢٣م، قد أغلقت أبوابها نحو القضايا العربية.. إلاَّ أن هذا لم يمنع تركيا من تحذير الولايات المتحدة عندما أخذت تظهر إهتمامها بمسألة فلسطين، ففى عام ١٩٤١م بدأ بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى حملة لتوطين اليهود المهاجرين من أوربا إلى فلسطين، فقام السفير التركى بإبلاغ الخارجية الأمريكية بأن عملاً كهذا سيثير رد فعل العرب والمسلمين الهنود، وسيخلق متاعب لبريطانيا.. وأن تلك المتاعب ستصبح وثيقة الصلة ببلاده[٥٨].

وعندما نقلت بريطانيا القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إبريل سنة ١٩٤٧م اتخذت تركيا، موقفاً بجانب الأقطار العربية. ودافع مندوب تركيا فى اللجنة السياسية بتاريخ ١٩٤٧/٥/٨ عن استقلال فلسطين. وظلت بإستمرار تؤيد مشاريع القرارات المقدمة من الأقطار العربية بشأن فلسطين.[٥٩]، وكانت تركيا ضمن الأقطار الثلاثة عشر التى صوتت ضد قرار التقسيم(*)، وقوبل موقف تركيا بالاستحسان فى مصر، والعالم العربى. إلاَّ أن إفتراق الطرق بين العرب وتركيا بدأ يطل عقب إنتخاب تركيا عضوا فى لجنة التوفيق الفلسطينية إلى جانب أمريكا، وفرنسا فى نوفمبر ١٩٤٨م وصوتت تركيا لصالح القرار بينما العرب كانوا ضده. وهكذا، فى هذه الفترة، أصبحت تركيا عضواً فى لجنة وقفت الدول العربية ضد إنشائها.

ولم تقف السياسة التركية عند هذا الحد، بل أقدمت على موقف لم يكن ليرضى العرب، ألا وهو الإعتراف بإسرائيل، وأدلى وزير خارجيتها نجم الدين صداق بتصريح فى ١٩٤٩/٢/٨م قال فيه «دولة إسرائيل هى حقيقة واقعة، وإعترف بها أكثر من ٣٠ دولة. وأن المندوبين العرب يتحدثون مع

(*) كانت نتيجة التصويت هى ٣٣ صوتاً لصالح القرار، وامتناع ١٠ مندوبين عن التصويت، وصوتت ١٣ دولة ضد قرار التقسيم، وهى: أفغانستان، كوبا، ومصر، واليونان، والهند، وإيران، والعراق، ولبنان، وباكستان، والعربية السعودية، وسوريا، تركيا واليمن.

المندوبين الإسرائيليين[٦٠] وأعلنت أنقرة إعترافها بإسرائيل كدولة فى ١٩٤٩/٣/٢٨م وبذلك كانت تركيا أول دولة ذات أغلبية إسلامية مطلقة تعترف بالدولة اليهودية، المعتمدة على الصهيونية، والعنصرية.

وفى إفتتاح دورة مجلس الأمة التركى الكبير ١٩٤٩/١١/١م أشار رئيس الجمهورية إلى الإعتراف بدولة اسرائيل، متمنياً أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام، واستقرار فى المنطقة حيث قال: «تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التى ولدت حديثاً، ونأمل فى أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام، واستقرار فى الشرق الأدنى[٦١].

وكما لم تُطمئن هذه التطورات فى الموقف التركى العالم العربى، والإسلامى فإنها لم تطمئن مصر، وانعكست على سياسة البلدين فى المرحلة اللاحقة. ولكن يبدو أن السياسة التركية أدركت الخطأ الذى وقعت فيه، فإمتنعت عن التصويت فى الجمعية العامة فى ١٩٤٩/٥/١١م على القرار ٢٧٣ الذى يقضى بقبول إسرائيل عضواً فى الأمم المتحدة.. وكانت تركيا ضمن الدول الإحدى عشرة التى امتنعت عن التصويت فى اللجنة الخاصة. كذلك، وفى الجمعية العامة كانت إحدى الدول التسع التى إمتنعت عن التصويت على القرار الذى حظي بموافقة ٣٧ دولة، واعتراض ١٢ دولة[٦٢].

أما جلال بيار رئيس الجمهورية خلال فترة حكم الحزب الديمقراطى، فقد ذكر فى خطاب له فى ١٩٥٠/١١/١م عن العلاقات مع اسرائيل.. «إن علاقاتنا الاعتيادية مع دولة اسرائيل هى فى طريق التطور. لقد تم تبادل السفراء مع هذه الدولة، كما تم عقد إتفاق تجارى. إننا نصرف جهداً حثيثاً فى لجنة التوفيق لطمأنة الطرفين لتصفية المسائل العالقة فى أذهانهما»[٦٣].

إلاَّ أن دخول تركيا فى نظام أمنى خاص بالشرق الأوسط مع العراق.. وكانت المحادثات التى دارت بين مندريس ونورى السعيد من ٩-١٩٥٤/١٠/١٩م وإعتبرت هذه أول خطوة جديدة نحو الحلف، وأصدرا بياناً

قام فيه مندريس بتقديم تأكيدات، بأن بلاده لن تتبع سياسة معادية للمصالح المشروعة للأقطار العربية، ولاشك بأن عبارة «المصالح المشروعة للأقطار العربية» كانت تتعلق بالقضية الفلسطينية.

وعقب زيارة مندريس لسوريا، ولبنان، بعد بغداد، بقصد ضمهما إلى حلف بغداد، ولدى إنتهاء الزيارة أدلى وزير خارجية لبنان بتصريح فى ١٩٥٥/١/١٥م قال فيه، أن تركيا وجهت الدعوة إلى لبنان للانضمام للحلف المزمع عقده.. وأن تركيا قد قدمت ضمانات بأنها لن تعقد إتفاقاً مشابها مع إسرائيل.. وتحت وطأة الإعتقاد بأن تركيا ترمى إلى عقد حلف تشترك فيه إسرائيل، فشنت مصر حملة واسعة لمنع تعاون الدول العربية مع تركيا.. ووصفت وسائل الإعلام المصرية تركيا «صديقة إسرائيل، وأن ذلك سيشكل خيانة للقضية العربية الفلسطينية.

فما كان من تركيا أمام هذه الإتهامات إلاَّ أن أصدرت بياناً فى ١٩٥٥/١/٣٠م قالت فيه إن الأخبار المتعلقة - بعقد إتفاق عسكرى بين تركيا وإسرائيل، وأن «إسرائيل ستدخل الحلف التركى - العراقى المزمع عقده بعيدة عن الواقع.[٦٤] وأعلنت كل من تركيا والعراق، أن الإتفاق بين الطرفين ينص على أن يعملا معا فى تعاون وثيق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين،،[٦٥].

كان رد تركيا على إسرائيل بعد حرب ١٩٥٦م، وتحت تأثير الرأى العام الذى لم يتقاعس عن التأكيد على «عدوانية إسرائيل».. هو سحب السفير التركى فى إسرائيل. وكانت القضية الفلسطينية هى لب التصريح الذى أصدرته الخارجية التركية بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦م بشأن العدوان..

لقد كانت الحكومة التركية، والرأى العام التركى يدافعان فى المقام الأول عن حل هذه القضية المستعصية عن الحل. وظلت الحكومات المتعاقبة تطالب بحل القضية » فى إطار قرارات الأمم المتحدة...،[٦٦].

وإذا كانت تركيا لم تنشغل بالمسألة الفلسطينية بالشكل الكافى بعد حرب ١٩٥٦م وحتى ١٩٦٥م، لتوجهها لشئونها الخاصة، إلاً أنها كانت تهتم عن قرب بمصير اللاجئين الفلسطينيين.. واستجابت تركيا لمختلف نداءات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وساهمت فى الوكالة، وزادت من إسهاماتها مع إزدياد حاجات الوكالة.. وفى الكلمة التى ألقاها وزير الخارجية التركية فريدون جمال أرغين «Feridun Cemal Ergin» فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٦٥/١/٢٥م أشار إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قائلاً: ينظر الأتراك بعين العطف إلى اللاجئين الفلسطينيين، ويشعرون بالألم لوضعهم المأساوى، لأن الوفد التركى على قناعة بأنه يجب عدم ترك الوضع الناشئ عن هذه القضية دون حل. إن تركيا تعتبر هذه المشكلة عامل عدم استقرار فى منطقة الشرق الأوسط، وتشعر بالقلق لأن استمرار الوضع سيترتب عليه نتائج خطيرة، ويجب على الأمم المتحدة أن تولى إهتماماً كبيراً حتى تُحل هذه المشكلة وفق قواعد الحق والعدل(٦٧).

وفى الثلاثين من سبتمبر سنة ١٩٦٥ ألقى وزير الخارجية حسن أسد إشيق «Hasan Esat Isik» خطاباً فى الجمعية العامة ذكر فيه: أن قضية اللاجئين الفلسطينيين كواحد من الموضوعات الباقية بدون حل». «وأن هذه القضية، التى تحمل بعداً سياسياً بقدر ماتحمله من بعد إنسانى، تؤثر تأثيراً سلبيا على الإستقرار فى الشرق الأوسط»(٦٨).

تحسنت العلاقات المصرية التركية خلال سنة ١٩٦٦م، مما دفع السفير المصرى فى أنقرة بأن يمتدح العلاقة بين البلدين وذلك فى تصريح لإذاعة أنقرة فى ١٩٦٦/٣/١٢م وطالب بتطوير هذا «التعايش» البعيد المدى.

كما أن وزير الخارجية إحسان صبرى جاغليانغيل فى خطابه فى الجمعية العامة فى ١٩٦٦/٩/٢٦م ألقى مزيداً من الضوء على وجهة النظر

التركية فى القضية الفلسطينية حيث قال (.. إن المسألة الفلسطينية تمنع إقامة سلام دائم فى الشرق الأوسط، وهى سبب وقوع سباق خطير فى التسلح.. كما يعيش أكثر من مليون لاجئ فى أوضاع خطيرة يرثى لها.. كما أن هذا الوضع يعيق التطور الإقتصادى والإجتماعى فى الشرق الأوسط. ويستمر هذا الوضع بجميع جوانبه السياسية، والإنسانية بإنتظار حل يتفق مع القانون والعدالة[٦٩].

وكما هو واضح، فإن تركيا تؤكد على الجانب السياسى للقضية الفلسطينية، وأن تصريحاتها بدأت تأخذ طبيعة أكثر حزماً مما سبق..

كما أتاحت حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧م، الفرصة للسياسة التركية لكى تكون أكثر قرباً، واحتكاكاً بالقضية الفلسطينية، وبدأ الموقف التركى يظهر انحيازاً أكبر نحو العرب، بالرغم من أنها لم تعلن مجابهتها لإسرائيل علناً وكان ذلك واضحاً – كما سبقت الإشارة – بشأن القواعد العسكرية الأمريكية فى تركيا، وأعلنت صراحة على لسان وزير خارجيتها «لايمكن استعمال المؤسسات القائمة وفق المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلنطى بما لايتفق مع رغبة الحكومة التركية، وذلك بتطبيق مبدأ الأمر الواقع»[٧٠]. وتابع نفس المنطق فى تصريح آخر حيث قال «... إن هذه قواعد ومنشآت مشتركة.. وأن استعمالها بشكل يتعارض مع مصالح تركيا وسياستها ليس موضوع بحث، ولاتوجد قوة يمكن أن تفرض رأيها على ارادة الحكومة..»[٧١].

وتوالت ردود الفعل الغاضبة من الرأى العام التركى، والحكومة التركية، وبالإضافة إلى البيانات، والتصريحات الرافضة لضم الآراضى بالقوة، فإن وزير الخاجية إحسان صبرى فى الخطاب الذى أعلنه فى الجمعية العامة فى ٢٢ يونيه = حزيران عبر صراحة عن رد الفعل التركى الشديد، وأكد على الروابط التاريخية والثقافية التى تربط تركيا بالأقطار العربية، ورفض استخدام القوة فى ضم أراضى الغير، وتطرق بالحديث عن

القدس، واللاجئين حيث قال: (تقع الآن مسئولية جسيمة على كاهل الحكومة الإسرائيلية، فعليها أن تتجنب إحداث أمر واقع، وعليها الاّ تحدث أمراً واقعاً فى القدس بصفة خاصة، وأود أن أذكر الحكومة الإسرائيلية هنا على وجه الخصوص بالرابطة القوية التى أظهرها الشعب التركى نحو الأماكن المقدسة من المدينة..»[٧٢].

ولم يقف موقف تركيا من القدس الشريف عند هذا الحد، بل عارضت وبشده ضم إسرائيل للقدس الشرقية. وانضمت إلى باكستان، وغينيا، وإيران ومالى فى القرار المقدم للجمعية وهو رقم (ES - V) ٢٢٥٣، الذى يؤكد عدم نفاذ مفعول القرار الإسرائيلى بشأن القدس، بل. ويطلب منها التراجع عن قرارها. .

ولاشك أن هذا الموقف – وغيره من المواقف المؤيدة للعرب – قد قوبل بالإمتنان من قبل الفلسطينيين، والعرب عامة... وأعلنت ليبيا مثلاً عن إستمرارها فى ضخ البترول إلى تركيا بإعتبارها «دولة صديقة»[٧٣]. كما عبر وزير خارجية سوريا عن تقدير، وامتنان الدول العربية لموقف تركيا، سواء كان ذلك فى الأمم المتحدة أو خارجها..[٧٤] وقام الملك حسين بزيارة لتركيا من ٥ – ١١ سبتمبر/ أيلول وأكد على نفس المعانى،[٧٥]. أما رئيس الوزراء العراقى، فقد قال فى مأدبة الغذاء التى أقامها على شرف رئيس وزراء تركيا سليمان دميرال (.. – إنكم ستشاهدون بأنفسكم مشاعر الشعب العراقى، والأمة العربية بأسرها من إمتنان وعرفان لموقف حكومتكم الرشيدة، وللشعب التركى الصديق تجاه هذا العدوان الغاشم، وبسبب دفاعكم عن حقوق الأمة العربية فى فلسطين..[٧٦].

وعقد السفير المصرى فى تركيا، عباس الشافعى، مؤتمراً صحفياً فى أنقرة فى ١٩٦٨/٢/٢٨م أعرب فيه عن إمتنان حكومته للمساندة التى قدمتها تركيا للقضية العربية خلال أزمة الشرق الأوسط[٧٧].

ويمكن القول – بما لايدع مجالاً للشك – أن تركيا منذ عام ١٩٦٨م قد بنت سياستها الخارجية على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢م ولم تغير موقفها قط بالرغم من التفسيرات المختلفة للقرار.. وقد دافعت دائماً عن مبدأ وجوب إنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة. ومازال هذا المبدأ يمثل ركيزة مهمة فى علاقاتها مع كل الدول العربية.. ومع إسرائيل والمعسكر المؤيد لها.. كما نجحت تركيا فى مباحثاتها السياسية فى إيجاد صله بين إحتلال إسرائيل للأراضى العربية ومحاولات اليونان ضم جزيرة قبرص.. والربط بين الدولتين المحتلتين للأراضى المسلمة(*).

إن سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية خاصة، والعربية عامة قد استمرت تقريباً إلى يومنا الراهن فى إطار التأييد العربى المطلق.. وحتى بعد إنقلاب ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ الذى قاده الجنرال كنعان أورن، فقد إكتسبت السياسة التركية – العربية تحركاً متصاعداً إلى الأفضل.. وأدلل على ذلك برفض الحكومة التركية ضم القدس الشرقية، كما رفضت طلب إسرائيل بنقل البعثات الدبلوماسية إلى القدس، وصوتت تركيا لصالح القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الرافض لهذا الضم، كما صوتت لصالح القرار الذى يرفض ضم الجولان السورية.

وكان حريق المسجد الأصى، الذى اكتسب بعداً سياسياً، إلى جانب البعد الدينى، وإنضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامى من العوامل التى أضافت بعداً جديداً لموقف تركيا من القضية الفلسطينية. فلقد حاولت أن تطرح الموضوع فى الأمم المتحدة على ضوء القرارات التى سبق أن إتخذتها بشأن القدس. وتابعت تركيا مواقفها الإيجابية، والمتدرجه حيال موضوع

(*) للكاتب مقال منشور فى مجلة «Türk El» تورك أل «اليد التركية، سنة ١٩٦٩م والتى كانت تصدر فى مدينة اسانبول ربط فيه بين أوجه الشبه، والتشابه بين القضية الفلسطينية والقضية القبرصية، كما أن له مقال فى مجلة الفيصل السعودية عن الآثار الإسلامية فى قبرص تؤيد المطالب الإسلامية التركية فى قبرص «المؤلف».

منظمة المؤتمر الإسلامي، واشتركت تركيا على مستوى رئيس الوزراء، لأول مرة، في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في الطائف من ٢٥- ٢٩ يناير سنة ١٩٨١م.. وشارك رئيس الجمهورية التركية، كنعان أورن، في مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي عقد في الدار البيضاء في الفترة من ١٦- ١٩ يناير سنة ١٩٨٤م، ولعب دوراً إيجابياً في عودة مصر إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي(٧٨).

تركيا ومنظمة التحرير الفلسطينية:

إذا كانت تركيا قد إحتجت بشدة في ١٠ يوليو سنة ١٩٨٠م على ضم القدس، معلنة أنها لاتقبل سياسة الأمر الواقع، ثم قامت بسحب القائم بالأعمال التركي من تل أبيب، ثم قامت بإغلاق القنصلية التركية العامة في القدس، وأوقفت العلاقات الثقافية مع إسرائيل، وحجّمت العلاقات الاقتصادية، فإنها كانت على عكس ذلك تماماً في موقفها من **منظمة التحرير الفلسطينية؛** فقد إعترفت بها في يناير سنة ١٩٧٥م وأقامت معها إتصالات عن طريق السفارة التركية في القاهرة، وقام فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة بزيارة لتركيا في أغسطس ١٩٧٥م وناقش سبل تنمية العلاقة بين الطرفين، وتأسيس مكتب للمنظمة في أنقرة، وخلال إنعقاد المؤتمر السابع لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في استانبول في مايو سنة ١٩٧٦م أعلنت تركيا موافقتها على إنشاء مكتب للمنظمة في أنقرة. ووصل سعيد كمال نائب رئيس الدائرة السياسية إلى أنقرة في بداية سنة ١٩٧٧م لمناقشة وضع ممثل المنظمة في تركيا.. والذي حصل على إعتراف تركي على المستوى الدبلوماسي. وأخيراً، وصل رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى تركيا لكي يفتتح مكتب المنظمة في أنقرة في أكتوبر سنة ١٩٧٩م، وفي زيارته الثانية لأنقرة سنة ١٩٨٦م، قوبل ياسر عرفات بحفاوة بالغة، ثم حصل على التأييد السياسي الذي كان ينشده من السياسة التركية.

ولامراء فى أن الحكومة التركية قد ساندت مساندة كاملة مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه أيضاً فى إقامة دولته المستقلة. وكان تصويتها دائماً إلى جانب الدول العربية فى الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية. وحذت تركيا نفس السبيل في مناقشتها مع الحكومات والمنظمات الغربية. وفى الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطنى للمنظمة قيام فلسطين كدولة مستقلة، وكانت تركيا ضمن أولى الدول التى إعترفت بذلك[٧٩].

كما أن إقامة مصر لعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل، قد أعفى تركيا من الحرج، والنقد على أنها الدولة الإسلامية التى لها علاقات رسمية مع إسرائيل، فلم تعد كذلك. ولديها، ممالاشك فيه، أن أعقد القضايا المستعصية على الحل هى القضية الفلسطينية، وهى تأمل فى أن تجد الحل فى أقصر وقت ممكن.

كذلك أيدت – عبر وسائل الإعلام التركية – خطة السلام التى طرحها كل من الملك حسين ورئيس المنظمة الفلسطينية ياسر عرفات والمعلنة فى عمان فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٩٨٥م، والتى كان مفادها».. الأرض مقابل السلام..» وأن هيئة موحدة من الفلسطينيين والأردنيين سوف تتشكل للتباحث حول هذا المقترح، ولكن إسرائيل عندما لم تقبل هذا الطرح، لم يكن هناك مفر من اللجوء للعنف مرة أخرى من قبل الفلسطينيين.. وأعلنت اللجنة المركزية لمنظمة فتح، رفضها للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ فى بيان صدر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥م، رداً على تفجير مركز المنظمة فى تونس فى الأول من أكتوبر من نفس العام، والذى أدانته تركيا بشدة.

وما أن إنطلقت الإنتفاضة الأولى فى أواخر سنة ١٩٨٧م حتى دخل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى مرحلة جديدة.. فقد هب سكان الضفة، وغزة لمقاومة الإحتلال الإسرائيلى مستخدمين الحجارة فى مقابل الجيش

المدجج بالسلاح، ولذلك سميت بـ «إنتفاضة الحجارة» وبدأ الإعلام التركى يؤيد هذه الإنتفاضة الفلسطينية، ودخلت هذه العبارة بلفظها، ومعناها إلى المعجم اللغوى التركى(٨٠).

لقد انطلقت الإنتفاضة منذ التاسع من نوفمبر سنة ١٩٨٧م فى غزة، وإشترك فيها حتى الأطفال، وردت إسرائيل بعنف أشد، ولم تتوان وسائل الإعلام التركية، وكذا المباحثات الرسمية من إدانة هذا العنف الإسرائيلى.. وتمكنت الإنتفاضة من إنزال خسائر بالجانب الإسرائيلى، وقدمت العديد من القتلى والجرحى، فى حين قدمت جبهة التحرير الفلسطينية ٢٩٨ شهيداً خلال سنة من الإنتفاضة، بالإضافة إلى ٩٥ شهيداً ماتوا متأثرين بقنابل الغاز.

وفى السنة الثانية للإنتفاضة أى فى التاسع من نوفمبر سنة ١٩٨٩م أظهرت وسائل الإعلام التركية أن شهداء الإنتفاضة قد زادوا عن ٧٦٠ شهيداً، وكان من بين هؤلاء ١١٨ ممن أدينوا بالتعاون مع إسرائيل ونفذ فيهم حكم الإعدام رمياً بالرصاص من قبل المنظمة.. بينما كان عدد القتلى من الإسرائيليين ٥٠ قتيلاً فقط..! ووفقا للتقديرات المنشورة فإن إسرائيل قد قبضت على مابين ٣٥- ٤٠ ألفاً من المجاهدين الفلسطينيين، بينما الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة وتخميناتها تحدد عدد الجرحى بـ ٣٧ ألفا(٨١) من الشباب، والأطفال، والنساء.

وإذا كانت هذه الإنتفاضة قد بدأت أولاً فى غزة، فلم يمض وقت طويل حتى انتقلت إلى الضفة الغربية، وبقية المدن الفلسطينية، وإذا كانت هذه الإنتفاضة قد حركت الرأى العام العربى، والتركى والإسلامى، والعالمى ضد القوة الاسرائيلية الغاشمة، فإنها بنفس القدر قد حركت مباحثات السلام، وجعلت وتيرتها تتسارع منذ سنة ١٩٨٨م.

استقلال فلسطين:

خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٨٨م قام رئيس الجمهورية المصرية الرئيس حسنى مبارك بزيارات إلى كل دول منطقة الخليج العربى،

وتلاها بدول غرب أوروبا، وقد سعى فى كل زياراته، إلى طرح فكرة عقد مؤتمر دولى بشأن مشكلة فلسطين[٨٢] وتوالت المبادرات واقترح وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز «George shultz» على كل من الأردن وإسرائيل أن تمثل الضفة الغربية، وغزة فى هيئة المباحثات الإردنية..

ولكن عندما لم تجد كل هذه المقترحات، والطروحات، فقد فجر الملك حسين ملك الأردن قنبله فى الأول من أغسطس سنة ١٩٨٨م حينما أعلن «أنهاء كل الروابط الإدارية، والقانونية التى تربط الضفة الغربية بالأردن كما سحب جوازات السفر الإردنية من ١٫٣ مليون فلسطينى يعيشون فى الضفة، كما فض البرلمان الذى يحتوى بين أعضاءه ستون عضواً نيابياً يمثلون الشعب الفلسطينى.. «وعكست الصحافة التركية الموقف الرسمى التركى، والصدى التركى حول هذا القرار[٨٣]. وبهذا تركت الأردن مصير هؤلاء الناس فى أيدى منظمة التحرير الفلسطينية.. وكأنها بذلك قد دفعت الفلسطينيين للإعتراف باستقلالهم، وأن تكون المنظمة هي ممثلتهم.. وأعلنت المنظمة فى الخامس عشر من ديسمبر عن قيام. «الدولة الفلسطينية المستقلة» وعاصمتها القدس الشريف. واعترفت على الفور بها أربعون دولة، كانت **تركيا** من بين هذه الدول. ورحبت الصحافة التركية بمختلف تياراتها، وإتجاهاتها بهذه الدولة الفلسطينية.

وأمام الموقف المتعنت من الولايات المتحدة الأمريكية التى رفضت منح عرفات تأشيرة دخول، قررت الأمم المتحدة بأغلبية ١٥١ صوتاً نقل الاجتماع مؤقتاً إلى جنيف لكى تمكن عرفات من الحديث أمامها[٨٤].

وأخيراً وتحت الضغوط العالمية، اضطرت الحكومة الإسرائيلية فى ١٤ مارس سنة ١٩٨٨م، والكنيست الإسرائيلى فى ١٧ مارس من نفس العام للإعتراف بالدولة الفلسطينية ولم يخرج عن الإجماع الذى نجح فيه شامير صراحة، إلاَّ العدو اللدود للعرب أريل شارون.

وأمام الهجوم الذى تعرضت له اللاءات الإسرائيلية، أضيفت بعض الشروط الجديدة لمشروع شامير فى يوليو سنة ١٩٨٩م، بهدف إنهاء

الإنتفاضة. وفى أغسطس سنة ١٩٨٩م جاء الرد الفلسطيني من تونس خلال المؤتمر العام لمنظمة «فتح» بأنها «إذا كانت تؤيد الحوار، إلا أنها لن تلقى السلاح قبل إنتهاء الإحتلال اليهودى للأرض الفلسطينية، وأنها سوف تكثف من نضالها «المسلح»..(٨٥).

إن المتابع للمعطيات التركية المتاحة، سواء على النطاق الدبلوماسى الرسمى، أو النطاق الإعلامى، يتأكد له الموقف التركى المؤيد للقضية الفلسطينية، وأنها لم تعارض فى أى يوم إدراجها على أجندة المباحثات المصرية التركية، سواء أكان ذلك على مستوى الرؤساء، أو وزارة الخارجية، أو اللجان المشتركة، بل إن تركيا تحرص على أن تتضمن أجندة مباحثاتها مع أى طرف ثالث بحث القضية الفلسطينية، والخروج بموقف مؤيد لوجه النظر العربية، والفلسطينية.

إن موقف تركيا من الأحداث الأخيرة التى تجرى فى القدس الشرقية، والدور البطولى الذى تقوم به الإنتفاضة الثانية. أو «انتفاضة الأقصى» لايحتاج إلى مزايدة فقد أدانت الدوائر الرسمية، إعتباراً من رئيس الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ومجلس الأمة التركى الكبير، ووزارة الخارجية، والإعلام المرئى، والمقروء، والتنظيمات الحزبية بشتى اتجاهاتها هذا العدوان الإسرائيلى، والزيارة المرفوضة من الإرهابى شارون، والإستخدام المفرط - على حد التعبير العالمى - للقوة ضد الأطفال، والنساء، والعزل من السلاح، ولم تمنع السلطات التركية المظاهرات الحاشدة، التى نددت بالإرهاب الإسرائيلى، وأيدت الموقف العربى، وفتحت المستشفيات التركية أجنحتها المختلفة لمعالجة الجرحى، والمصابين الفلسطينيين.

أرض الجولف
ذو القعدة سنه ١٤٢٢هـ
فبراير سنه ٢٠٠٢م

المراجع والهوامش:

١) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٩٣م ص ١٧٩.

٢) المرجع السابق ص ١٨٠.

3) Prof. Dr. Fahir Armaoğlu, 20 Yüzyil Siyasi Tarihi 1914- 1980, Türkiye iş Bankası, Kültür yayınları üçüncü baskı , Ankara 1986. S.349.

٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.

٥) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، جـ٢ ص ١٩٦.

6) Kazım Öztürk, Türkiye Cumhurbaşkanlarının Büyük Millet Meclisini açılış Konuşmaları, Istanbul, Akyayınları, 1959,S,387.

٧) العلاقات العربية التركية من منظور تركي جـ٢ ص ٢٦٣.

٨) العلاقات العربية، جـ١ ص ٢٦٦- ٢٦٧.

9) Kazım Öztürk, Cumhurbaşkanlarının Türkiye Büyük Millet Meclisinin açılış Konusmalari, Istanbul, Akyayınları, 1969.

10) Turkish yearbook Of international Relations, 1966 P.188.

11) Dişiçleri Bakanlığı Bülteni, say, 31. s. 59.

١٢) المصدر السابق، ص ٦٧٠ والعلاقات العربية التركية جـ٢ ص ٢١٥.

١٣) العلاقا العربية التركية جـ٢ ص ٢١٥.

١٤) العلاقا العربية التركية جـ١ ص ٢٦٨.

١٥) المرجع السابق ص ٢٧٠.

16) Ayın Tarihi, ocak 1955, No: 254 - 117 - 119.

١٧) المرجع السابق، شهر فبراير ١٩٥٥م رقم ٢٥٥، ص ١٢٩- ١٣٤.

١٨) العلاقات العربية التركية جـ٢، ص ٢١٨.

١٩) المرجع السابق، ص ٢١٨.

٢٠) المرجع السابق، ص ٢١٩.

٢١) العلاقات العربية التركية جـ١، ص ٢٧١.

٢٣) المرجع السابق، ص ٣٤١.

٢٤) العلاقات العربية التركية جـ٢، ص ٢٢١.

٢٥) المرجع السابق.

26) Dr. Omer E. Kurcuoglu Tukiyenin Arap Orta. Dogusuna Karsi Politikasi 1945- 1970 Ankara, Siyasal Bilgiler Fakultesi yayini, 1972. S17.

٢٧) المرجع السابق ، ص، ١٠٠.

٢٨) المرجع السابق، ص، ١٢١.

٢٩) العلاقات العربية التركية جـ١، ص ٢٩٣.

٣٠) العلاقات العربية التركية جـ١، ص ٢٩٤.

٣١) قاظم اوزتورك، الخطب الإفتتاحية... ص ٦٦٢.

٣٢) نفس المرجع، ص ٦٦٣.

٣٣) أ.د/ عبدالوهاب بكر، تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، العلاقات العربية التركية جـ١، ص ٢٩٩.

٣٤) العلاقات العربية التركية جـ٢ ص ٢٤١.

٣٥) أ.د/ عبدالوهاب بكر، مرجع سبق ذكره،، ص ٢٩٦.

٣٦) نفس المرجع ص ٢٩٧.

٣٧) نفس المرجع ص ٢٩٩.

38) Prof. Dr. Fahir Armaoğlu, 20 yüzyıl siyasi tarihi, 1914- 1980, 3 nu baski, Ank. 1986. S. 701.

٣٩) كوركجي أوغلي، مرجع سبق ذكره ص ٤٢.

٤٠) دخلت القدس تحت النفوذ العثماني عقب ضم سليم الأول للشام ومصر خلال سنتي ١٥١٦-١٥١٧م وظلت في أيدي العثمانيين وتحت إدارتهم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وعقب انسحاب الجيش التركي من هنالك، أنتقلت إلى أيدي العرب، وتحت الإنتداب البريطاني «المؤلف».

٤١) أ.د/ نازلي معوض أحمد، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والإقتصادية المعاصرة، العلاقات العربية - التركية جـ١ ص ٣٣٠- ، ٣٣١.

٤٢) د. عبدالوهاب بكر، مرجع سبق ذكره ص ٣٠١.

43) Dişiçleri Bakanlıgı Belleteni ,Hazıran 1967, say, 33, S, 19.

٤٤) كوركجي أوغلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨- ١٥٩.

٤٥) د. عبدالوهاب بكر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠١.

٤٦) المرجع السابق، ص ٣٠٢.

٤٧) أ.د/ فاخر أرما أوغلى، العلاقات التركية العربية فى مرحلة المد القوى (١٩٤٥- ١٩٧٠). العلاقات العربية - التركية جـ٢ ص ٢٤٢- ٢٤٣.
٤٨) صحيفة «Milliyet» التركية، ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠م.
٤٩) العلاقات العربية التركية من منظور تركى جـ٢، ص ٢٤٣.
٥٠) أ.د/ فاخر أرما أوغلى، مرجع سبق ذكره، ص ٧١٥.
٥١) المرجع السابق، ص ٧٢١.
٥٢) المرجع السابق، ص ٧٢٣.
٥٣) أ.د/ نازلى معوض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣١.
٥٤) السفير/ إسماعيل صويصال، العلاقات التركية العربية فى ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠- ١٩٩٠). العلاقات العربية التركية من منظور تركى، جـ٢، ص ٢٩٥.
٥٥) أ.د/ فاخر أرما أوغلى، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٥.
٥٦) السفير/ إسماعيل صويصال، مرجع سبق ذكره ص ٣٠٩.

57) Ismail Sosyal, Seventy Jears Of Turkish- Arab Relations and an Analysis of Turkish- Irak Relations (1920- 1990), Studies on Turkish- Arab Relations, Annual 6, 1991, TAIV ,Foundation for studies on Turkish- Arab Relations, Istanbul. P. 69.

٥٨) أ.د/ فاخر أرما أوغلى، تركيا والصراع العربى - الإسرائيلى، العلاقات العربية التركية من منظور تركى، جـ٢، ص ٢٥٤- ٢٥٥.
٥٩) المرجع السابق، ص ٢٥٥.
٦٠) المرجع السابق، ص ٢٥٦.
٦١) كاظم أوزتورك، الخطب الإفتتاحية مرجع سبق ذكره، ص، ٤١٥.

62) Year book of the United Nations, 1948- 49. P 405.

٦٣) كاظم أوزتورك، الخطب الإفتتاحية، ص، ٤٤٣.
٦٤) فاخر أرما أوغلى، تركيا والصراع العربى - الإسرائيلى ص ٢٥٨.

65) Ayın Tarihi, şubat 1955, say, 255, s. 133.

66) Kazım Öztürk, Türkiye Cumhuriyeti Hukumetleri Ve Programlari, Istanbul, AK yayınları 1968, S. 457.

67) Turkish Yearbook OF International Relations, 1965,

٦٨) المصدر السابق، ص ٢٠٣.

٦٩) المصدر السابق، ص ١٦١.

70) Dişiçleri Bakanlığı Bulteni, Say 33, S. 38.

٧١) المصدر السابق، ص ٤٠.

72) Dişiçleri Bakanlığı Bulteni, Say 33, S. 57.

٧٣) نفس السابق، العدد ٣٤ ص ١٥.

٧٤) نفس السابق، العدد ٣٥ ص ٢٠.

٧٥) نفس السابق، العدد ٣٦ ص ٣٣.

٧٦) نفس المصدر، العدد ٣٧ ص ٤٥.

77) Tuskish yearbook 0 1968, S. 145.

٧٨) أ.د/ فاخر أرما أوغلى، تركيا والصراع العربى الإسرائيلى.. سبق ذكره، ص ٢٨٥.

٧٩) السفير/ إسماعيل صويصال، مرجع سبق ذكره ص ٣٠١- ٣٠٢.

80) Prof. Dr. Fahir. Armaoglu, 20 yüzyıl siyasi Tarihi 1980- 1990. Ankara, 1991. S. 10- 12.

٨١) المرجع السابق، ص ١٣.

٨٢) نفس المرجع، ص ١٣- ٢٣.

٨٣) نفس المرجع، ص ١٣- ٢٥.

٨٤) نفس المرجع، ص ١٤.

٨٥) جريدة «ترجمان» التركية فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٨٩م، ونص قرارات المؤتمر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية.

* ... * ... *

الشيشان
بين
تداعيات الماضى وارهاصات المستقبل



الشيشان بين تداعيات الماضى وارهاصات المستقبل (*)

يكون المسلمون ٢٠٪ من مجموع سكان الإتحاد السوفيتى السابق، إذ يبلغ تعدادهم ٥٦ مليوناً، وفقاً لتعداد ١٩٩١م. ويتركز معظمهم فى إقليمى التركستان، والقوقاز، وتمثل جمهوريات وسط آسيا أو تركستان الروسية الإقليم الأول الذى يتركز فيه المسلمون، وهذه الجمهوريات خمس من بين خمس عشرة جمهورية تكّون ذلك الإتحاد السوفيتى. وهذه الجمهوريات الإتحادية هى : قازاقستان = بلاد القازاق، أوزبكستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان وهذه تقع إلى شرق بحر قزوين، وتبلغ مساحتها ٤٩٠ر٠٠٠ كم٢، وتضم ٦٤ر٨٪ من مجموع مسلمى الإتحاد السوفيتى.

أما الإقليم الثانى، وهو إقليم القوقاز، فيشمل جمهورية أذربيجان الإتحادية، وأقاليم ذات سيادة جمهوريتى « أرمنيا » وجورجيا.. والجمهوريات المستقلة ذاتياً فى روسيا الإتحادية. وتقع جميعاً عبر مرتفعات القوقاز، وتبلغ مساحة الأراضى التى يشغلها المسلمون ٣٨٩ر٠٠٠كم٢ ، وتضم ٢٠ر٣ من مجموع المسلمين فى الإتحاد السوفيتى.

إلى جانب الإقليمين السابقين، ينتشر المسلمون فى مناطق متعددة من جمهوريات روسيا الإتحادية؛ فهناك المسلمون فى وادى نهر الفولجا. خاصة بشكيريا، والچوفاش، وعند مصب هذا النهر وتبلغ مساحتها تقريبا ١ر٢ مليون كم٢. وتضم هذه المنطقة ١٤ر٩٪ من مجموع المسلمين فى الإتحاد السوفيتى.

وإذا نظرنا إلى الإطار القانوني للتوزيع الإداري، نرى أنه طبقاً لدستور ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧م، وبنص المادة (٧٠) فإن الإتحاد السوفيتى يتألف من ١٥ جمهورية إتحادية، ومن ٣٨ مجموعة قومية ذات إستقلال

(*) ألقيت هذه المحاضرة فى الندوة التى عُقدت بنفس الإسم فى مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية – جامعة عين شمس – القاهرة بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٩م. ونُشرت فى مجلة المركز.

ذاتي. وينص الدستور على أن الجمهورية الإتحادية؛ هى دولة إشتراكية ذات سيادة، ولها دستورها الخاص.. ولكل جمهورية إتحادية مجلسها، ومجلس رئاسة أعلى، ومجلس وزراء، ومحكمة عليا، وعاصمتها، وعلمها، ونشيدها القومي..

أما الجمهورية ذات الإستقلال الذاتى؛ فهى وحدة قومية، وسياسية، تؤلف جزءا من الجمهورية، ولها دستورها الذى يُعبر عن أصالتها..

وأما المنطقة ذات الإستقلال الذاتى؛ فهى وحدة قومية وأرضية، تتمتع باستقلال إدارى ذاتى، ينطبق على التركيب القومى لسكانها ، وملامحها المميزة.وحين النظر فى التوزيع الجغرافى للمسلمين فى جمهورية روسيا الإتحادية؛ نجد إلى جانب الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى، والقوقاز، تضم جمهورية روسيا الإتحادية ٢٠ مليون مسلم؛ ويمكن تقسيمهم وفقاً للنظام الإدارى إلى مايلى :

أولا : جمهوريات مستقلة ذات حكم ذاتى وهى :

(أ) فى حوض الفولجا؛ تتارستان، بشكيرستان، الچوفاش، جمهوريتى موردوف، وماري، وجمهوريتى أودموريتا وأورينبرج..

(ب) أما جمهوريات شمال القوقاز، فهى جمهورية الكباردين،وجمهورية داغستان، وجمهورية الشيشان، والأبخوش، وجمهورية أوستيا الشمالية.

ومن هذا المنطلق؛ فإن الشيشان والأبخوش جمهورية ذات حكم ذاتى، وذات أغلبية مسلمة، وتقع فى شمال القوقاز، عاصمتها؛ جروزنى، مساحتها ١٩٫٣٠٠كم٢، عدد سكانها ١٫٣٠٠ مليون نسمة، تم غزوها من قبل الروس سنة ١٨٥٠م وتاريخ تأسيسها حديثاً هو ١٩٥٧م. وأعلن الجنرال جوهر داوديف استقلال جمهورية الشيشان فى عام ١٩٩١م عن جمهورية روسيا الإتحادية، ولكنها لم توافق عليه، ولم تقره... فكيف كان ذلك بالأمس وما هو الوضع الذى تعيشه الشيشان اليوم؟.

جمهورية الشيشان والأبخوش :

تكونت هذه الجمهورية عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٤م، وأصبحت جمهورية مستقلة سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٦م. وفى عام ١٣٦٤هـ - ١٩٤٤م تم طرد جميع السكان من الشيشان والأبخوش إلى سيبيريا، وآسيا الوسطى فى ظروف صعبة أدت إلى موت أعداد كبيرة، وقُسْمت أراضيهم بين جمهوريات أخرى، ولكن بعد هلاك ستالين أُعيد للچچن إعتبارهم، وعادوا إلى بلادهم، وأُعيد إنشاء الجمهورية عام ١٩٥٧م وكما سبقت الإشارة أعلنت استقلالها عن روسيا سنة ١٩٩١م. وفى سنة ١٩٩٤م قامت القوات الروسية بغزو جروزنى = « المدينة الرهيبة» عاصمة الشيشان، بدعوى تجريد الچچن من أسلحتهم فى أكبر عملية عسكرية روسية منذ غزو أفغانستان.

لغة الچچن ليست من أصل تركي، وإن كانت تكتب بالخط العربى، ثم تحولت إلى الخط الكيرلى مع سياسة الترويس منذ سنة ١٣٥٩هـ - ١٩٣٩م.

دخل الإسلام هذه البلاد فى وقت متأخر، فقد دخلها عبر بخارى، وداغستان، وشيروان خلال القرن الثامن عشر، وكان لكل من الطريقة النقشبندية، والقادرية دور كبير فى نشر الإسلام فى بلاد الچچن هذه...

الموقـع :

تقع بلاد الشيشان ضمن إقليم القوقاز القريب أو القوقاز الأوروبى، واستخدم اسم القوقاز منذ أيام إيسكيلوس وهيرودتس للدلالة على سلسلة الجبال الشامخة والممتدة بين البحر الأسود وبحر قزوين من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقى.. وطولها ٦٥٠ ميلاً، وهى عبارة عن مجموعة من المرتفعات والمنخفضات.. وتُمثل مرتفعات القوقاز هذه، وخط تقسيم المياه بها الحد الفاصل بين قارتى آسيا وأوروبا..

وإلى جانب ثراء الإقليم بالأنهار التى تفيض مياهها ما يقرب من تسعة أشهر، فإن التركيب الجيولوجي للطبقات حول مرتفعات القوقاز تحتوى على النفط والغاز، والفحم والمعادن الأخرى..

توصف بلاد القوقاز بأنها متحف للأجناس واللغات، وداغستان متحف القوقاز.. ويقطن الشيشان فى وسط القوقاز الشمالى الشرقي، ويجاورهم الأبخوش والداغستانيون.

كانت البلاد، ولا تزال فى معظمها مكسوة بالغابات الكثيفة، التى يقطعها عدد من الأنهار الصغيرة، العميقة، السريعة.. كان الروس يقسمون الشيشان إلى شيشانيا الكبرى، والصغري، الكبرى شرق نهر الأرجون، والصغرى غربه..

تتكون جمهورية الششان من ١٢ مقاطعة، وأربع مدن رئيسية ، وتقع على السفوح الشمالية لجبال القوقاز، ويصل إرتفاع هذه الجبال إلى ٤٤٩٩٣ متدراً.

السكـــان :

أما عن السكان؛ فالشيشان من الشعوب القديمة التى سكنت القوقاز منذ ألاف السنين، ويشكلون أحد الشعوب الأصلية لهذه المنطقة.. ويمتازون بطولهم، ونحافتهم، وقوة بنيتهم، إلى جانب وسامتهم، وجمالهم.. تُمثل البديهة الحاضرة، والشجاعة وكرم الضيافة واجباً مقدساً، تتسم سلوكياتهم بالشرف.

يمثل الشيشان ٩ر٥٢٪ من السكان، منهم ٤ر٢٠٪ فى الحضر، ٤ر٦٧٪ فى الريف، يتلوهم الروس ١ر٢٩٪ منهم ٨ر٦٠٪ فى الحضر، و ٦ر١٥٪ فى الريف..

ويتضح أن الچچن أعلى نسبة من بين السكان، وغالبيتهم فى الريف، أما غالبية الروس فتسكن الحضر.. كمايمثل الچچن ٥ر٦٪ من عدد سكان جمهورية داغستان..

اللغـــة :

تُشكل الألفاظ العربية، والفارسية، والتركية نسبة كبيرة فى اللغتين الشيشانية ،والأبخوشية؛ اللتان تندرجان تحت فرع لغات شمال شرقى

القوقاز.. وكما سبقت الإشارة - حتى أواسط العشرينات من هذا القرن كانت اللغة الشيشانية تكتب بالحرف العربي، واستبدل فيما بين ١٩٢٨ - ١٩٣٨م إلى الحرف اللاتيني، ثم استخدمت الحروف الكيريلية الروسية.

الديـــن :

الشيشان مسلمون، يتبعون المذهب الشافعي، وكانوا تابعين للإدارة الدينية لشمال القوقاز، وداغستان، والإتحاد السوفيتي سابقاً.. وللحركات ، والطرق الصوفية نفوذ كبير في القوقاز، وأواسط آسيا عامة، ودخل الشيشانيون الإسلام عن طريقها، وتنتشر فيما بينهم الطريقة النقشبندية، والقادرية بصفة خاصة.

وكان للبيئة، والموقع الجغرافي أثر إيجابي على نفسية، وسلوك الفرد الشيشاني؛ فقد تعودوا السكن على ضفاف الأنهار، في القرى التي تتخلل المزارع، والغابات.. ولكل بيت حديقة.. والحقول ملتصقة بالغابات حيث تتمكن النسوة من الهرب مع الأطفال، وبما خف حمله وغلا ثمنه مع أول إنذار بالخطر..

يدين الچچن للغابات بكثير من الخصائص التي ميزتهم عن جيرانهم كما أنها شكلت المظهر الطبيعي الرئيسي في بلادهم.. كماأن هذه الغابات هي التي حددت الطابع الحربي، والمدن التي تلزم لإخضاعهم ومادامت الغابات، والجبال قائمة فلم يكن هناك سبيل لقهر الشيشان.. ولم يؤثر الروس عليهم بشكل دائم إلاَّ عندماكان الروس يقومون بقطع غابات الزان.. وإحراق القرى، ولهذا لم يكن جون بادلي مؤلف كتاب « إحتلال الروس للقفقاس» مبالغاً حين قال:

« .. يمكن القول دون مبالغة إن الذي هزم الشيشان في المدى البعيد، لم يكن السيف، بل البلطة، وقد أدرك الإمام شامل اهمية الغابات إدراكاً كاملاً، فأعطى أوامر مشددة للمحافظة عليها.. بل إنه فرض غرامات باهظة وثقيلة ليس على قطعها العشوائي فحسب ، بل حتى على قطعها دون إذنه، ولسبب مشروع».

وتُعتبر بلاد الشيشان بجبالها الوعرة، وغاباتها الكثيفة من المناطق التى لم تخضع عبر التاريخ لأى فاتح أو غازٍ بما فيها الفتوحات الإسلامية، وبدأ إعتناقهم الإسلام على يد الدعاة والمتصوفة القادمون من بلاد الداغستان، ومن شبه جزيرة القرم، ومن بخارى. ومنذ إعتناقهم للإسلام، وهم من أكثر شعوب شمال القوقاز تمسكاً بدينهم.. وتاريخ صراعهم مع القياصرة، يؤكد تماسكهم ، وتمسكهم بالدين الإسلامى؛ فلا القياصرة المسيحيون إستطاعوا تنصيرهم، ولا الشيوعيون نجحوا فى إبعادهم عن دينهم رغم تحريم الشيوعيين للمساجد والعبادة فيها، مما إضطر الشيشاني إلى أن يكون بيته هو المسجد.

ومن الجدير بالذكر أن الصوفية بطريقتيها النقشبندية والقادرية إنتشرت فى الشيشان بعد الإحتلال الروسي، وكان لهاتين الطريقتين دور كبير فى الجهاد ضد الروس.

ولقد إنتشر الإسلام فى القوقاز عامة فى ثلاث فترات : الأولى :فى صدر الإسلام، حيث دخلتها جيوش الفتح سنة ٢٢هـ، فى عهد عمر بن الخطاب (ﷺ)، الثانية، على يد تيمور لنك فى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى،و أما الفترة الثالثة ، فهى خلال القرن الثامن عشر الميلادى = الثانى عشر الهجرى، فى عهد الدولة العثمانية، وقد كثف خانات القرم مع العثمانيين جهودهم بهذا الصدد.. وكان للنقشبندية ومن بعدها القادرية دوراً هاماً فى الحياة الإجتماعية، بل والسياسية للبلاد. وقد ظلت هذه الطرق الصوفية تعمل حتى فى عصر الشيوعية كمنظمات سرية فى سبيل الإستقلال والحرية.. ومن عجائب المفارقات أن هذه الطريقة القادرية كانت وحتى وقت قريب تضم بين أعضاها، أعضاء الحزب الشيوعى، والإدارة الروسية.. وكان الولاء للطريقة يفوق الولاء للحزب.

كانت بلاد الچچن تضم سنة ١٨٣٧م ٣١٠ من الجوامع المفتوحة للعبادة، تقلصت إلى النصف فى الحكم الشيوعى وخاصة سنة ١٩٧٨م، إلاَّ أن هذا العدد أخذ فى الزيادة مرة أخرى فى عهد جورباتشوف.

التوسع الروسى السوفيتى فى الشيشان :

بدأت الأطماع الروسية فى القوقاز بالتحديد عام ١٩٤٣م حين إستولى المغامرون الروس على قلعة « باردا » فى آلبانيا القوقازية. ثم كان بطرس الأول « الكبير » أول من إستولى على ممر دربند الحيوى عام ١٧٢٢م، ثم إحتل باكو فى السنة التالية، وفى عام ١٧٧٠م عبر المقاتلون الروس جبال القوقاز. وماأن حل عام ١٧٨٥م حتى تحولت جميع المناطق الشمالية من القوقاز إلى ولاية روسية.

ويشهد التاريخ أن روسيا القيصرية لاقت إبان زحفها على القوقاز مقاومة عنيفة من قبل الچركس، والچچن، والداغستان وفى عام ١٧٨٥م ظهر على مسرح الحوادث فى القوقاز الشيخ منصور الشيشانى الذى إلتف حوله الآلاف من المجاهدين. وكان الشعار الرئيسى للشيخ منصور هو: تطهير النفس على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية، والدعوة إلى الحرية. وبوقوع الشيخ منصور فى الأسر، جرى التنكيل بانصاره، واختتمت المرحلة من الحرب ضد المستعمرين الروس.

ترتبط المرحلة الثانية من غزو شمال القوقاز باسم الجنرال ألكسى ترملوف فيما بين ١٨١٨ – ١٨٢٧م، وقد اشتهر بقسوته، وقد ترك فى الذاكرة التاريخية لأبناء جبال القوقاز بصمات الحقد عليه وعلى الإدارة القيصرية. وفى هذه المرحلة ظهر الإمام غازى مولا الداغستانى، وقاد حركة المقاومة الداغستانية والشيشانية فيما بين أعوام ١٨٢٨ – ١٨٣٢م، وسار على نهج الشيخ منصور. وبدأ عهد الشيخ شامل فى الكفاح اعتباراً من سنة ١٨٣٤م. ويعود إلى الإمام شامل الفضل فى إقامة نظام ادارى، وسياسى، وقانونى توحد فى إدارة أبناء شعوب المنطقة فى دولة واحدة، لها جيش موحد، وسلطة تمثيلية بشكل مؤتمرات وهكذا ترسخت روح الإستقلال، وتقاليد الإدارة المستقلة على أساس الشريعة الإسلامية، وقد أصبحت هى أساس الدولة التى أقامها الإمام شامل..

ولما كان بطرس الأكبر قد قرر فى العشرينات من القرن الثامن عشر أن يستولى على المقاطعات الفارسية على بحر قزوين، وفى سنة ١٧٣٥م اضطر، وأجبر على التخلى عن جميع المقاطعات التى ضمها إلاً أن الإمبراطورة كاترين الثانية أقرت مشروعاً ينص على بناء سلسلة من القلاع والمستوطنات القوقازية. وبحلول عام ١٨٢٨م أصبحت جميع بلاد ما وراء القوقاز تابعة للروس.

كانت جروزنى التى بناها القائد برملوف على أنقاض قرية چچنية هى نقطة الإنطلاق للجيوش الروسية فى جميع الإتجاهات.. وكان برملوف يتبع سياسة « الأرض المحروقة» ضد الشيشان، إلا أنه فشل فى تحقيق مهمته فى إخضاع الشيشان. وتم عزله سنة ١٨٢٧م.

وفى عام ١٨٣٠م أشعل« الإمام غازى ملا» ثورة المريدية فى البلاد ولما قُتل الإمام تولى بعده الإمام حمزة الذى استشهد بدوره بعد فترة وجيزة من الكفاح... ولماتولى الإمام شامل قيادة الحركة المريدية فى الداغستان كانت بلاد الشيشان تحت الإحتلال الروسى ولكن السيطرة لم تكن قوية.. وهذا مما مكّن الإمام من مقاومتهم طوال سنوات ١٨٣٤ لغاية ١٨٣٩م. وكان لخيانة بعض أمراء الداغستان للإمام شامل ، وإنضمامهم إلى الروس دور كبير فى هزيمته فى بلاده، ولكن بعد سنة واحدة ظهر من جديد فى بلاد الشيشان، ونادى به الشيشان زعيماً لهم، وتدفق عليه المقاتلون المجاهدون من الجبال، وهم جاهزون لمحاربة الكاور = الكفار.

وخلال سنوات ١٨٤٠ - ١٨٤٢م تمكن الشيخ شامل بجيشه الجديد من إسترجاع آفاريا ومعظم الداغستان من الروس وعاتب بشدة، وقسوة من خانوه.. واشعلت انتصاراته الثورة ضد الروس فى الشمال الغربى من بلاد القوقاز، وعلى سواحل البحر الأسود.. مما وضع الروس فى وضع حرج جداً، وجعل القيصر « نيقولا» يدفع بتعزيزات ضخمة فى حملتي دارغو الأولى سنة ١٨٤٢م، والثانية سنة ١٨٤٥م. وقد تحولت الحملتين إلى كابوس مروع للروس سواء فى الزحف أو فى الإنسحاب. وظل شامل يتابع حروبه

حتى سنة ١٨٥٩م حين تمكن الأمير « يارياكسلى» ولي عهد القيصر من هزيمته فى معركة « غونتيب» فى إقليم الداغستان. ولم تحل سنة ١٨٦٠م حتى انخفض عدد سكان الشيشان إلى النصف بسبب الحرب ضد الشيخ شامل التى دامت ربع قرن كاملاً.

وفى عام ١٩٠٥م بدأت إضطرابات فى بلاد الچچن وقد أدى إنهيار النظام القيصرى عام ١٩١٧م إلى المناداة بإمام جديد، وظهرت شخصية الشيخ « أوزون حاجى» الذى سار على نفس الدرب الذى كان عليه الشيخ شامل، وذلك فى إقامة حكم ديمقراطى؛ ولم يتم سحق المقاومة الشيشانية حتى سنة ١٩٢٠م.

مرحلة الشتات :

تركت تجربة التوسع الإستعمارى فى القوقاز آثارها لدى السلطة القيصرية. إذ وجدت أنه لامفر من الإبقاء على كثير من المؤسسات التى استحدثها الإمام شامل بدون تغيير؛ فأبقت المحاكم الشرعية فى بلاد الشيشان، وداغستان حتى عام ١٩٢٦م حين ألغتها السلطة « البلشفية». كما سمحت لأبناء الجبال بحمل السلاح باعتبار ذلك من مظاهر إحترامها لتقاليدهم. كما أعفتهم من الخدمة العسكرية الإجبارية وقدمت لهم تسهيلات أخرى، ونظراً لعدم ثقتها بالشعوب المحلية. فإنها أقامت فى بلاد الشيشان، وداغستان شبكة من عشرات الحصون العسكرية.

وحتى أوائل عام ١٩١٨م كانت هناك جمهورية مستقلة باسم « جمهورية الجبل المتحدة» إلا أنها ضُمت إلى الإتحاد السوفيتى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠م، وبعد هذا التاريخ بدأت الجمهورية الجبلية فى التفكك، ولم تصل سنة ١٩٢٣م إلاَّ وهذه الجمهورية لم تعد تضم سوى إقليمى الشيشان والأبخوش وأوسيتيا فقط.بهذا انتهى أمر جمهورية الجبل المتحدة.. وقد أخذت الحكومة الروسية تُغير، وتُبدل، وتُهجر منها وإليها وفقاً لهواها، ثم تُغير المستوى الإداري.

وعقب الهجوم الألماني فى مطلع صيف ١٩٤١م اتهم ستالين الذى حكم فيمابين ١٩٢٤ - ١٩٥٣م هذه الأقوام بالتعاون مع الألمان، وقام بتهجير هذه الأمم بأكملها؛ رجالاً، ونساءً وأطفالاً، وكان الشيشان أكبر هذه الشعوب معاناة من التهجير والنفى.. وبلغ عددهم سنة ١٩٣٩م نصف مليون، بالإضافة إلى الأبخوش ذوى قرباهم الذى اقترب عدد المهجرين منهم من المائة ألف.

وكان القادة العسكريون أمثال « ماملوف» و « سيروف» و «كوبلوف»، ثم الذين يشرفون بأنفسهم على الترحيل الجماعي من مدينة جروزنى خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٤م. وكانوا يحملون الأهالى فى عربات السكة الحديد الخاصة بالبضائع والحيوانات إلى أراضى البرارى في الجمهوريات الأخرى.

كما تم إعدام الشيوخ والأئمة ، وإغلاق المساجد، وظل الشعب الشيشانى بالمنفى فى قازاخستان وغيرها حتى عام ١٩٥٧م حيث رد لهم اعتبارهم، وسُميت بلادهم بـ « جمهورية الشيشان والأبخوش» فى يناير من نفس العام.

قادة الجهاد ضد المحتل الغاصب

الشيخ منصور :

أول من حمل لواء الجهاد ضد الروس كان الشيخ منصور، وهو من تتار « أورانبرج» وقد درس علوم الدين فى بخارى، ودرس القرآن فى داغستان - وهو من مواليد آلدى فى الشيشان. قاد الجهاد فى عام ١٧٨٥م بعد أن أشعل الثورة ضد الروس.

الطرق الصوفية وحب الحرية :

وجدت تعاليم الطرق الصوفية طريقها إلى القوقاز منذ فترة مبكرة وكانت النقشبندية أول طريقة تنال تعاليمها رواجاً، وانتشاراً فى شيروان، وقد أسسها محمد البخارى المتوفى سنة ٧٩١ هـ، وروج لها إسماعيل أفندى

الذى أجبر على الهجرة إلى تركيا. وأعطاها الشيخ محمد البرغلى بعداً سياسياً؛ ولهذا يعتبر هو بحق مؤسس الحركة الدينية السياسية. وقد نجح فى التوحيد بين السكان المسلمين فى داغستان والشيشان من أجل الكفاح فى سبيل الحرية السياسية.. وانتشرت هذه الدعوة تحت إسم «المريدية».

بدأت المريدية كحركة صوفية ترمى إلى الإصلاح الدينى فى إطار الشريعة الإسلامية.. وقد اكتسبت بعداً سياسياً عسكرياً بالإضافة إلى البعد الديني الروحي.. ولم تكن الرغبة فى الحرية السياسية بأقل من الرغبة فى الإصلاح الروحي.. ولما كانت الشريعة الإسلامية تنادى بالمساواة بين المسلمين، ولا فرق بين فقير وغني بهذا الصدد. لذلك لاقت تعاليم المريدية قبولاً شعبياً كبيراً.. ولا يمكن الفصل فى المريدية بين الحركة الدينية ، والحركة السياسية، وكلتا الحركتين صادقة، ومتساوية القوة.. ومن الطبيعى جداً أن يركز الروس على الناحية الدينية فيها فقط. وينظرون إليها على أنها انتفاضة للتعصب.. بينما هى فى الفكر الحر حركة كفاح بطولي من أجل الحرية، تعززها اعتبارات سامية.

وأبرز قادة المريدية هم :

المولى = المولا غازى :

ولد غازى مولا فى غمري حوالى ١٧٩٣م. تعلم العربية وعلوم الدين فى « قرناى» وأكمل دراسته فى أراكانى على يد شيخه سعيد أفندى.. ويجمع الكل على أنه كان بطلاً شجاعاً. مستقل الرأى، شديد الإخلاص لقضية بلاده. كان يلح على ضرورة إعادة العمل بمبادى الشريعة.. وكان يؤكد لسامعيه على ضرورة المساواة السياسية بين جميع المؤمنين.. قاوم الروس منذ عام ١٨٢٩م، وانتقل إلى رحاب ربه فى عام ١٨٣٢م.

الشيخ حمزة :

التحق بغازى مولا، وأصبح واحداً من أكثر أتباعه حماسة. تعلم حمزه الذى ولد فى عام ١٧٨٩م اللغة العربية، والقرآن الكريم. كان من أنشط

العناصر فى نشر تعاليم المريدية. حارب الروس فى العديد من المعارك، واستشهد فى ١٩ يونيو ١٨٣٤م.

الشيخ شامل :

ولد سنة ١٧٩٧م فى غمرى، درس على يدى غازى مولا الذى لقنه المبادئ الأولى للمريدية في يرغل.. ولكن كانت القوة الرئيسية لشامل فى الشيشان. ومنذ أن رفع علم الجهاد المقدس مع غازى مولا، وهو يدافع عن الواجب الديني، ويحض على حب الحرية.. وقد حافظ طيلة حياته على ولائه للمبدأ والقضية.

تولى إمامة المؤمنين منذ عام ١٨٣٤م. وأحرز قدراً هائلاً من النجاح.. ظل طوال ثلاثة عقود فى جهاد، ومجابهة مباشرة للقوة الروسية.. وللقوة الداخلية المتمثلة فى التفرق الداخلي، وقع شامل فى الأسر خلال شهر أغسطس سنة ١٨٥٩م، وقد حافظ الروس على حياته إلى أن مات بالمدينة المنورة.

لقد حمل الإمام شامل راية الجهاد من شيخه حمزه بك، والذى بدوره حمل هذه الراية بعد موت شيخه محمد الغازى..

لكن الإمام رغم إختلاف الأراء حوله، لم يكن يدرى أن حركات تحريرية حدثت بعده.. يسلم رايتها خليفة له إلى خليفة يأتى بعده، يعنى من قائد إلى قائد، إنها سلسلة من القادة حتى تسلمها القائد العسكرى « جوهر بن داود» المسلم السنى إلى وحدة مسلمى القوقاز فى دولة باسم « دولة شمال القوقاز الإسلامية» إنه رجل عسكرى غيور على دينه وعلى قومه. وقد أدرك عقب فشل الإنقلاب العسكرى ضد الرئيس جورباتشوف فى الإتحاد السوفيتى بحسه العسكري أن الإتحاد السوفيتي سينهار.. لذا قدم إستقالته من الجيش ، وعاد إلى مسقط رأسه فى الشيشان ليجسد حلم الشعب الشيشانى فى الإستقلال، وتكوين جمهورية شمال القوقاز، التى حلم بها الشعب الشيشانى، وسعي إليها.

لقد أعلن الجنرال داوديف استقلال جمهورية الشيشان فى عام ١٩٩١م، عن جمهورية روسيا الإتحادية، ولكنها لم توافق عليه ولم تقره، كما رفض الإنضمام للإتحاد الروسى الفيدرالى. وكان بذلك يعبر عن إرادة الشعب الشيشانى« الذى انتخبه فى إنتخابات ديمقراطية بـ ٨٠٪ من الأصوات.. وقد سبق ذلك إنتخابات برلمانية، ولكن روسيا كانت مشغولة بآثار الإنقلاب العسكرى، ثم تلا ذلك أحداث البرلمان بقيادة شيشانى آخر هو « روسلان حسب الله توف».

إن مما يلفت النظر فى موضوع الشيشان هو اتفاق كل القوى العالمية فى الغرب على استخدام روسيا الإتحادية، كدولة حارسة تسيطر على الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا والقفقاز والقرم لصالح الغرب إقتصادياً، وتحول دون أن يملأ الإسلام الفراغ العقائدى والأيدلوجى الذى خلف إنهيار الماركسية؛ وقد إتضح ذلك من ؛

(أ) خطاب بوريس يلتسين الذى وجهه بالتليفزيون إلى الشعب بمناسبة بداية عام ١٩٩٤م، وتعهد فيه بأن يتم التدخل خلال العام نفسه فى الجمهوريات السوفيتية السابقة لحماية مصالح الروس.

(ب) من الأولويات الإستراتيجية خلال الفترة المقبلة هدف القضاء على ما يسمونه «الأصولية الإسلامية الإرهابية»، وذلك على حد تعبير وزير الخارجية الروسى « أندريه كوزريف» فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م بواشنطن أثناء توقيع إتفاقية غزة – أريحا. وتلا ذلك تصريح فى أول ديسمبر من نفس العام مفاده : (أن مهمة القوات المسلحة هى وقف المد الإسلامى المتطرف فى وسط آسيا، والحيلولة دون وصوله إلى قيرغيزيا وأوزبكستان خاصة).

التوجهات الروسية حيال المسألة الشيشانية ؛ ورد الفعل :

يمكن ايجاز التوجات الروسية فى ثلاثة محاور؛

(أ) المحور اليمينى المتطرف؛ ويمثله (فلاديمير جيرنيوفسكى). زعيم الحزب الديمقراطى الليبرالى فى روسيا.. وخلاصة فكر هذا المحور هو

التوسع، والسيطرة على دول الجنوب الإسلامية « تركيا-إيران-أفغانستان » وإذابتها حضارياً، والوصول إلى المياه الدافئة.

(ب) المحور السلافى؛ الذى يركز على القومية السلافية، وما موقف روسيا مما كان يحدث فى كسووفا إلا خير دليل على هذا التوجه، ويمثله المفكر (سولجتسين).

(جـ) المحور الثالث ؛ وهو محور توفيقى، يجمع ما بين أن تُصبح روسيا فى المجتمع الأوروبى، ولا يمنعها ذلك من التوجه نحو الجنوب الإسلامى، ويمثله المستشار(سيرجى ستانكيفتش).

ومما لا شك فيه أن الذى ساعد على صعود اليمين القومى هو إنتشار المحافل اليهودية، الماسونية، وغيرها من التجمعات الغربية، التى تغذى نغمة عودة الحروب الصليبية، وتدمير معالم الحضارة الإسلامية، ولا يتم التحرك نحو الجنوب دون هلاك الحضارة الإسلامية، واللعب على أوتار الخلافات العرقية، والحدودية، وتشجيع الحروب الأهلية.. وفى نفس الوقت التحالف التكتيكى مع العراق لتحقيق أهداف روسيا وخداع العالم الإسلامى - فى نفس الوقت - بدعوى تخليص العالم من التوسع الأمريكى - الصهيونى، الذى يمثل نموذج الحضارة الإنجلوسكسونى..

كما يسعى هذا المحور - بصرف النظر عن كل التوجهات - إلى تحالف جميع الشعوب الغربية ضد « الإعصار الإسلامي» الذى يداهم أوربا من الجنوب ومن الشرق، بل ومن الداخل. وعند هؤلاء ينبغى أن تعود الأمور إلى نصابها، وأن يتحد العالم الصليبي محدداً فى القدس، وأن تصدح فى القسطنطينية أجراس الكنائس المسيحية الأرثوذكسية.. وأن تنتهى بذلك الحرب إلى الأبد.

تعتمد إستراتيچية هذا المحور المتطرف للسيطرة على الجنوب لابد من تجزئة تركيا، وإيران، وأفغانستان، وتدعيم المجابهات بين أفغانستان، وأرمنيا وتركيا، وتركيا والأكراد. والأكراد والفرس، والفرس والعراق.

وأخطر ما فى المحور الثالث ؛ هو أن تُصبح روسيا جزءاً من الإقتصاد الأوروبى بطريقة منظمة وسريعة. وأن تُصبح العضو الثامن فى نادى السبعة الكبار، وإذا كان هذا يمثل خطها الأول فى السياسة الخارجية. فإن الخط الثانى هو إحياء (المسألة الشرقية) فى السياسة الخارجية الروسية.

ولكن دار الصراع الفكرى والإجتماعى للحفاظ على الإسلام حتى فى ظل الحكم الروسى بعد فشل المقاومة المسلحة، فإذا كان الروس قد فرضوا هيمنتهم على جميع أراضى المسلمين التى ظنوا أنها لم تعد جزءا من العالم الإسلامى، وواجه المسلمون واقعاً جديداً ظن البعض أنه يهدد باجتثاث جذورهم الدينية والثقافية، والإجتماعية، ومهما تعرض المسلمون لعمليات « الروسنة» و « السفيتة»، إلا أن الإسلام أصبح هوية، وعادت شخصيته الحضارية متميزة عن الحضارة الروسية بقيمها، وعاداتها، وتقاليدها، وعقيدتها.. وعاد البريق الإسلامى إلى كل الدول الإسلامية التى إستعادت هويتها القومية، وخرجت من تحت العباءة الروسية.

وإذا كانت دول آسيا الوسطى والقوقاز تُمثل أهمية إقتصادية، وثقافية، وحضارية، وأهمية إستراتيجية قصوى بالنسبة لروسيا، فإن أهمية بلاد الچچن تُمثل بعداً لايمكن أن يُجاريه بعد آخر بالنسبة للروس؛ فإلى جانب الكثافة السكانية المسلمة، فإنها تُمثل نواة الوحدة المزمع عقدها بين شعوب هذه المنطقة، وخاصة الواقعة على السفوح الشمالية لجبال القوقاز..

نخلص من الصراع الدائر ، والدائم فى منطقة القوقاز، هو الحيلولة دون قيام كيان إسلامي، قوى، فى هذه الأرض.. سعى المجتمع الغربي مساعدة روسيا فى هذا الإتجاه من ناحية، ومن ناحية أخرى السعي لتفكيك روسيا ذاتها كما سبق تفكيك الإتحاد السوفيتى، ويتحقق ذلك؛ بخلق صدامات بين روسيا وأوكرانيا، وداخل روسيا ذاتها..

إن المتتبع لأحداث الشيشان؛ يدرك أن موافقة روسيا على إستقلال بلاد الچچن معناه بداية تفكك روسيا الإتحادية وهذا سيمهد بدوره لكل جمهوريات روسيا ذات الحكم الذاتى، وهذا ما لن يسمح به الكيان الروسي الحاكم فى الوقت الراهن، كما أن النفط الشيشانى، وأنابيب النفط الروسي تحول دون أى إنفراجة فى السياسة الروسية؛ فكيف تسمح روسيا لهذه الجمهورية الصغيرة أن تُسيطر على المنبع والمصب فى آن واحد. وكذلك فإن سيطرة الشيشان على طرق المواصلات والمحطات الكهروذرية التى تمد روسيا والقوقاز بالطاقة، والصدمة النفسية التى يمكن أن تُصيب الروس؛ كل هذه العوامل تدفع الدب الروسى بالزج بكل قواه حتى لا يخسر المعركة.على الجانب الآخر؛ فإن تاريخ الجهاد الشيشاني، وإنتقال راية الجهاد من جيل إلى جيل، وكون الإسلام جزء لا يتجزأ من طراز حياة الشيشان، وثقافتهم، ومساعدته إياهم على الصمود خلال فترات الغزو المختلفة، يُعطى ذلك مؤشراً، بعد مرور أكثر من شهرين على الغرات العشوائية، إلاَّ أن الروس حتى لو دخلوا جروزنى، وأخلوها من سكانها فإنهم لن يكسبوا الحرب إلى مالا نهاية.. وحتى لو تحقق لهم النصر؛ فإن ذلك لا يعنى عودة السلام إلى جمهورية الچچن، وهو هدف مازال بعيد المنال.. بل من المتوقع أن يتأجج الحقد، وتتواصل الإشتباكات، فى القرى ، والجبال، وبين الغابات.. ولن تمضى ساعات قليلة على إخلاء العاصمة – لو حدث – حتى يتجمع المجاهدون الشيشانيون ويعدون العدة لهجوم جديد.. ويظهر مجاهد، ومناضلون جدد.

★ **أهم المصادر والمراجع :**

١) د/ أحمد موسى الشيشاني؛ أضواء تاريخية على النتائج المحتملة لإقتحام الجيش الروسى لعاصمة الشيشان – صحيفة الحياة ١/١/١٩٩٥م.

٢) روبرت كوتكوست ، قتلة الأمم، ترجمة إبراهيم عودة، الزرقاء – الأردن، ط/١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣) د/ عبد الله الأشعل؛ «الجوانب القانونية للصراع فى الشيشان»، ندوة أحرار الشيشان والدب الروسى. المركز العربى الدولى ٦/١/١٩٩٥م.

٤) عبد العزيز محمد عوض الله؛ « بين التركمان» ؛ دراسة أنثروبولوجية وتاريخية لتركمان آسيا الوسي، مؤتمر المسلمون فى آسيا الوسطى والقوقاز، جامعة الأزهر ٢٨–٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٣م. المجلد الثانى.

٥) د/ عبد الرحمن حميدة؛ « جغرافية أوروبا الشرقية، والإتحاد السوفيتى» ط/١، دمشق ، دار الفكر للتوزيع والنشر ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٦) د/ محمد السيد غلاب، وآخرون؛ « البلدان والأقليات المسلمة فى العالم المعاصر»، الدارة، العدد الثانى، محرم ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩م.

٧) د/ محمد عبد الله أبو العلا؛ « المسلمون فى الإتحاد السوفيتى»، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/١ ، ١٩٩٣م.

٨) د/ محمد على البار؛ « المسلمون فى الإتحاد السوفيتى عبر التاريخ»، جده ، دار الشروق، ط/١. جـ/١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٩) مصطفى دسوقى كسبه؛ « الشيشان بين المحنة وواجب المسلمين »، الأزهر، ذى القعدة ١٤١٥هـ.

١٠) هذا بالإضافة إلى مجلات و صحف؛ السياسة الدولية، الشرق الأوسط، الأهرام، المجتمع، الحياة.

الآثار الاسلامية في قبرص (*).

عاشت قبرص التي تُعد إحدى الجزر الكبرى الثلاث فى البحر طوال تاريخها تحت سيطرة الدول التي تحكمت فى هذا البحر – وهي تبعد حوالي اربعين ميلاً عن الساحل الأناضولي – وقد خضعت فى بعض فترات تاريخها للمصريين القدماء، وللحيثيين واليونانيين والفينيقيين والاشوريين، والفرس. ثم انتقلت السيطرة من الإسكندر الأكبر إلى إمبراطور روما فى القرن الأول قبل الميلاد، ودخلتها المسيحية سنة ٤٦م، وألحقت بأراضى الإمبراطورية البيزنطية سنة ٢٩٥م. وسكنها أهالى بيزنطة.

الفتح الإسلامى

وقد تمت أول محاولة للفتح الإسلامى لها سنة ١١هـ – ٦٣٢م، في عهد أبي بكر الصديق، وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان ورتب معاوية – والي الشام – حملة على الجزيرة سنة ٢٧هـ – ٦٤٧م – وقد انضمت الصحابية الجليلة ام حرام الأنصارية عمة الرسولﷺ وزوجة القائد عبيدة إلى هذه الحملة، وكان استشهادها خلال هذه الحملة مما ألهب حماس الفاتحين وزاد من معنويات الدولة الإسلامية فى الجزيرة.

وخلال الحرب الصليبية الثالثة، استولي ريتشارد قلب الأسد، ملك إنجلترا على الجزيرة سنة ٥١٧هـ – ١١٩١م، ثم منحها إلى حاكم سورية المبعد عن الحكم سنة ١١٩٢م. ظلت سلالة هذا الحاكم التى بلغت ١٢ ملكاً فى إدارة قبرص حتى سنة ٨٩٥هـ – ١٤٨٩م، شهدت الجزيرة خلال هذه الفترة كل نماذج العمارة فى القرون الوسطى.

لم يتوقف الجنوييون عن شن حملاتهم وقرصنتهم منذ سنة ٨٢٩هـ – ١٤٢٥م، مما جعل المماليك يضجون من ذلك – ولما اشتدت الدولة العثمانية أرادت أن تجعل لها قاعدة بحرية فى قبرص إلاّ أن إدارتها لم توافق على

(*) نشر هذا المقال في مجلة الفيصل السعودية العدد ٩٠ الصادر فى ذي الحجة سنة ١٤٠٤هـ السنة الثامنة ايلول [سبتمبر] سنة ١٩٨٤م.

هذا العرض. ومن هنا شنت الدولة العثمانية أول هجماتها علي الجزيرة سنة ٨٩٢هـ - ١٤٨٦م مما دفع بالبنادقة أن يستغلوا الفرصة ويحتلونها سنة ٨٩٥هـ - ١٤٨٩م. وظلت الإدارة العسكرية هي السيطرة على الجزيرة وسكانها وحياتها حتي سنة ٩٧٨هـ - ١٥٧٠م، مما جعل السكان يَسْأمون تلك الحياة ويتوقون إلى الخلاص منها. وعند فتح سليم الأول لمصر سنة ٩٢٣هـ - ١٥١٧م، قَبِل أن يدفع البنادقة جزية عن جزيرة قبرص، مقدارها ثمانية آلاف دوقة ذهبية، حيث كانت الجزيرة وضواحيها تُعد تحت سيطرة النفوذ العثمانى.

الفتح العثمانى

لم تكن سياسة الاتجاه نحو أوروبا التى انتهجها سليمان القانونى سبباً فى إهماله للشرق وخاصة البحر الأبيض، بل إنه اكتفى فى بادئ الأمر بالجزية المفروضة على جزره كلها، وزاد من قيمتها، ولم يعترض البنادقة على ذلك قط. ولا يمكن أن يتبادر إلى ذهن أي باحث أن سليمان القانوني قد أغفل موقع جزيرة قبرص ضمن سياسته فى البحر المتوسط.

وعلى أي حال، فنحن تصادف فتح قبرص من قبل العثمانيين في عهد سليم الثانى [١٥٢٤ - ١٥٧٤م = ٩٨٢هـ]. وترد كتب التاريخ ومؤرخوها الأسباب التى أدت إلي فتح الجزيرة من قبل العثمانيين، وأهم هذه الأسباب وأقربها إلي المنطق هو أهميتها لأمن شرق البحر المتوسط الذي كان يُعد بحيرة عثمانية آنذاك؛ إذ أن وجود قاعدة بحرية معادية ومسيطرة على الطرق البحرية وعلي بعد لم يتجاوز الأربعين ميلاً من الحدود التركية العثمانية لما يؤرق أي حاكم عثمانى، وإن البنادقة الذين أدركوا بدروهم أهمية هذه الجزيرة بالنسبة لطرق الشرق عامة وإقلاقها لأمن وراحة العثمانيين خاصة لم يألوا جهداً أو يدخروا مالاً فى الاستعداد والإعداد لانتهاز أية فرصة. ولكن هذه الاستعدادات التي كانت تتم في الواقع على حساب المواطنين المحليين قد أرهقتهم وجعلتهم يتحينون الفرصة للتخلص منهم.

وما أن اتخذت الدولة العلية قرارها بفتح قبرص حتى فرضت حولها نوعاً من الحصار الاقتصادى، بأن منعت التجارة منها أو إليها؛ هذا إلى جانب استعدادات الأسطول وتهيئة المناخ السياسي لذلك. وتم تعيين الوزير «لالا مصطفى باشا»، قائداً للحملة المتجهة نحو قبرص، وكان «بياله باشا» قائداً للأسطول.

وتمت أول محاولة للنزول علي أرض الجزيرة من قبل القوات التركية في الأول من تموز (يوليو) سنة ٩٧٨هـ - ١٥٦٧م؛ فى منطقة «ليمالسول» ثم سقطت «لفكوشة» فى ٩ سبتمبر (أيلول) من نفس العام، بالرغم من الاستحكامات والمقاومة الشرسة التى أبدتها قوات المدينة لمدة خمسين يوماً. أما «ماجوسه» فقد كانت أشد القلاع تحصيناً ومقاومة.

لقد كان الحلف الثلاثي المشكل من البنادقة والأسبان والبابوية يخطط لاسترداد الجزيرة قبل سقوط «ماجوسه»، ولذلك فقد سعى هذا الحلف إلي عقد الصلح قبل سقوطها، لكن صوقوللى محمد باشا قائد الجيش خيب ظنهم قبل فتح المدينة واستمر حصارها فترة طويلة. وكانت الإمدادات العسكرية والبحرية تصل من الروميلي والأناضول لتقوية الحصار، وفى نفس الوقت كان الأسطول العثمانى يتابع حروبه فى بحر إيجه والبحر المتوسط ضد سفن الأعداء.

وإذا كانت ماجوسه قد استسلمت للعثمانين في أغسطس (آب) سنة ١٥٧١م، وعقدت الهدنة، إلاَّ أن القائد البندقي لم يكن يحترم بنودها، مما دفع بالسردار «لالا مصطفى باشا» أن يدخل قلعة المدينة في السابع من أغسطس (أب) من السنة نفسها ويؤكد فتح المدنية ودخولها فى حوزة الدولة العثمانية.

ويثبت المؤرخون أن هزيمة الأسطول العثمانى بقيادة مؤذن زاده على باشا أمام أسطول الحلفاء لم يؤخر من فتح الجزيرة، وهذا يبين أهميتها آنذاك للدولة العلية العثمانية من ناحية، ومن ناحية أخرى يبين أن تحركات

هذا الحلف المسيحى لم تكن تعيق تقدم الجيش العثمانى أو تحول دون تحقيق أهدافه.

وقد عبر صوقوللي محمد باشا عن هذا الوضع أبلغ تعبير في عبارة هزلية لطيفة أثناء حديثه مع سفير البنادقة حيث قال له:

«إننا بفتح قبرص قد قطعنا ذراعكم الطويلة، أما أنتم فقد قصصتم لحيتنا بحرقكم الأسطول العثمانى .. والفرق بَيِّن بيننا، فالذراع المقطوعة لا يمكن تعريضها، أما اللحية التى تقص فهى تنبت بكثافة أغزر ...».

ظلت جزيرة قبرص منذ ذلك التاريخ مرتبطة بالإدارة العثمانية إلي أن تنازلت عنها مؤقتا في ١٢ يوليو (تموز) سنة ١٨٧٨م، للإدارة الإنجليزية نظير مساعدتها فى حروبها ضد الروسيا وذلك وفق اتفاقية برلين. وظلت إنجلترا تدفع مبلغاً من المال نظير استخدامها للجزيرة إلي أن قامت الحرب العالمية الأولي وانضمت الدولة العثمانية إلى جانب الألمان، فما كان من الإنجليز إلاَّ أن أعلنوا الضم الفعلى للجزيرة.

وألحقت قبرص بالتاج البريطانى وخضعت لإدارته طبقاً لمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م ووفقا لا تفاقيتى زيورخ ولندن أصبحت قبرص منذ عام ١٩٦٠م، جمهورية اتحادية تقوم على جماعتيها من الأتراك والروم؛ إلاَّ أن الإدارة القبرصية برئاسة الأسقف مكاريوس حاولت الانضمام إلى اليونان وخططت للقضاء على الجماعة التركية والهوية الإسلامية فى الجزيرة. ولتحقيق ذلك قامت المنظمات المتطرفة فى نوفمبر (تشرين الأول) عام ١٩٦٣، بالهجوم على القرى والتجمعات الإسلامية التركية، وأحرقت منازلها، وأعملت فيها القتل دون تمييز بين رجل وامرأة أو عجوز وشاب مما تناقلته وكالات الأنباء العالمية واهتز له الضمير العالمى.

ولم يوقف هذه العمليات إلا طلعات الطيران التركى وتحليقه فوق الجزيرة للإنذار. وتدخل الرئيس الأميريكى نيكسون لوقف تدهور الموقف أو الاجتماعات الثلاثية أو الخماسية التى عقدت فى لندن إلى نتيجة تذكر، مما دفع بالروم إلى معاودة نشاطهم الهجومى على التجمعات التركية وعلي

المواطنين العزل من السلاح منذ عام ١٩٦٧م. وخلق ذلك توتراً شديداً في الجزيرة دفع هو الآخر بالقوات التركية إلى شن الحرب عام ١٩٧٤م، فانقسمت الجزيرة إلي منطقتين، وتم إعلان الجمهورية القبصية التركية الفيدرالية فى ١٣ فبراير (شباط) سنة ١٩٧٥م.

الآثار الإسلامية

ومنذ أن استقر العنصر التركى الإسلامى في الجزيرة عام ١٥٧٠م، وهو يعطى أفضل النماذج للعمارة الإسلامية ذات الطابع التركي الكلاسيكى، ويعمل على توطين الطراز العثمانى فى طول الجزيرة وعرضها، وأينما توجه الدارس يجد المساجد والمنشآت الدينية الأخرى كالمدارس التكايا والخانات والمكتبات تشهد باستقرار الإسلام فى هذه الجزيرة. ولم يهمل العنصر التركى العثمانى المنشآت الأخرى التى كانت تقدم أفضل الخدمات الاجتماعية للمواطنين آنذاك كالبيمارستانات (المستشفيات) والأسبلة والحمامات والأسواق والقنوات المعلقة والجسور والحصون والأربطة والقلاع.

وإذا كانت القرون الأولى من الفتح الإسلامى للجزيرة قد شهدت عملية المزج بين الطرازين العثمانى والبيزنطى في العمارة، فيما حولته الإدارة العثمانية آنذاك من كنائس إلى جوامع ومساجد؛ فإن القرون التالية قد شهدت هي الأخرى إبداعات الفنان التركى المسلم، سواء فيما أحضره الفاتحون أو فيما أنتجته قرائح المحليين الذين ترعرعوا تحت العطاء الإسلامى.

الجوامع، والمساجد

وكان من الطبيعى – بعد الفتح الإسلامى – أن تقوم القوات الفاتحة بتحويل بعض الكنائس الموجودة فى الجزيرة إلى جوامع لتلبية احتياجات القوات والمسلمين الجدد من أماكن العبادة؛ وأول محاولة في هذا الصدد هي تحويل كاتدرائية جوتيك آياصوفيا «Gotik Ayasofya» (١٢١٧ – ١٣٢٦م)، إلى «مسجد السليمية» بعد إضافة منارتين فى المقدمة ومحراب

ومنبر في داخله. وكان المبني قبل الفتح فى حالة يُرثى لها فتم تعميره وترميمه عام ١٥٧٠م، بحيث أبقته بهذا الترميم على حالته الراهنة. أما «جامع حيدر باشا» فقد كان مبنى كنيسة «سانت كاترينه» وقد أضيف إليها منارة ومحراب ومنبر، وطمست الصور والرسومات المسيحية التى كانت تملأ جدرانها. أما مبنى «ستاورو مصيريكو» أحد فرسان العصور الوسطى فقد تحول إلى «جامع العرب» و «مسجد العُمَرِيَّة» فقد كان مبنى كنيسة «سانت أوغسطين».

ومن أهم الجوامع المشيدة على الطراز العثمانى والمزدان بالقباب والمآذن المخروطية المشوقة هو «جامع لاله لى» وقد أعيد تعميره وترميمه وإصلاحه من قبل «على روحى أفندي» سنة ١٢٤٤هـ - ١٨٢٨م.

كما يعد جامع أحمد باشا العربى من أجمل النماذج التركية العثمانية في مدنية لفكوشة، وقد شيِّد فى القرن السادس عشر الميلادي على الطراز الكلاسيكى المعهود.

وفي جزيرة قبرص مساجد وجوامع إسلامية كثيرة في حاجة إلى همم أهل البر والتقوى لترميمها وتعميرها حتى تتلاءم وتتواءم مع الصحوة الإسلامية المعاصرة؛ كجامع البيرقدار الذي بنى في سنة ١٢٣٦هـ ١٨٢٠م، فى زمن السلطان محمود الثانى، وكذلك «يگى جامع» أى الجامع الجديد الذي يجذب الإنتباه بأروقته الفسيحة ومحاريبه المتعددة، وجامع «سراى زونو» الذي تم بناؤه سنة ١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م، ويستخدم في الوقت الراهن كمقر لإدارة الزواج بالمدينة، وهو يُذَكِّر المشاهد بالنمط الأندلسى المتبع في شمال إفريقيا.

- التكايا -

وتأتى التكايا وزوايا الدراويش الذين ساهموا فى نشر الثقافة والحضارة الإسلامية؛ حيث كانت شخصية الدرويش آنذاك شخصية إيجابية، وبواسطتهم انتشر الدين الإسلامى فى ربوع الجزيرة، كما انتشر فى بلاد الأرناؤوط وكانت دعوتهم تمهد للفاتحين الأتراك فى ربوع شبه جزيرة البلقان.

لقد كانت التكايا في هذه العصور عبارة عن كليات للعلوم الدينية لتلبية احتياجات المساجد والجوامع التى تنتشر بين جنبات الجزيرة وفى البقاع النائية، وأهم هذه التكايا؛ التكية العزيزية التى أنشئت فى القرن السادس عشر فى زمن السلطان سليم الثانى، وكانت ملاصقة ومتممة لمسجد العزيزية.

ثم تأتى التكية المولوية التى شيدت في القرن السابع عشر، وكان ينتسب إليها معظم قوات الإنكشارية، وكانت مقرا للدعوة الإسلامية ونشر الدين جنباً إلى جنب مع نشر الحضارة الإسلامية من عمارة وزراعة وغيرها.

المدارس

ولم تكن المدارس بأقل أهمية من الجوامع والتكايا؛ ففى لفكوشة وحدها أربع مدارس، أولها: « المدرسة الكبرى» التى تسجل الكتابات البارزة على مدخلها أنها بنيت على نفقة السلطان محمود فيما بين سنتى ١٨٢٧ – ١٨٢٨م، وبجوارها أسبله على النمط العثمانى الكلاسيكى، ثم «المدرسة الصغرى»، ثم «مدرسة أحمد باشا العربى»، و «مدرسة الحاج منير» أفندى ومعظم هذه المدارس مهدمة وفي حاجة إلى تعمير وترميم.

أما مكتبة السلطان محمود التى تقع إلى جوار جامع السليمية فقد بنيت سنة ١٢٤٥هـ – ١٨٢٩م، وهي ذات قبة واحدة وأمامها رواق بقبتين وقد أهداها السلطان محمود وكل كتبها إلي سكان الجزيرة.

الخانات

ويأتى الخان أو النزل الذى يمثل صورة من مظاهر الحضارة الإسلامية، حيث كانت الخانات مراكز تجمع التجار في هذه العصور، فيتم فيها – إلي جانب تبادل البضائع والسلع – تبادل المعارف والثقافات أي أنها كانت ملتقى ثقافي تجارى حضارى. وأهم هذه الخانات هو «الخان الكبير» الذي يتوسط سوق لفكوشة، وقد بناه مظفر باشا (٩٧٨ – ٩٨٠هـ، ١٥٧٠ – ١٥٧٢م)، وهو يتكون من طابقين وله فناء تطل عليه الأروقة وملحق به عدد من المحلات والدكاكين ثم تحيط به من الخارج مجموعة أخرى من

المحال التجارية. أما خان القومارجى فهو نموذج حى للعمارة الإسلامية ومثل يجسد تطور العمارة الإسلامية في العهد العثمانى مهما حاول المغرضون الأوروبيون طمس الدور العثمانى فى هذا المضمار. وقد بنى هذا الخان فى ?أواخر القرن السادس عشر، وهو شبيه في رسمه المعمارى بالخان الكبير، وإن كان طابقه الثانى من الأخشاب وليس من الحجارة كسابقه.

الحمامات

والحمامات العامة التركية ذات شهرة كبيرة ازدانت بها كل الولايات العثمانية، وكانت تعد من الخدمات الاجتماعية العامة المتقدمة جداً للحفاظ علي الصحة العامة والنظافة للمواطنين.

أسبلة المياه

ولم تكن أسبلة المياه تقل فى أهميتها ورعايتها عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكانت من المنشآت التي يحرص عليها السلاطين والأمراء والولاة ورجالات الدولة وأثريائها وخاصة فى البلدان التي افتتحوها في القارة الأوروبية.

ورغم حساسية القضية القبرصية، فمن واجبنا كمسلمين، الدعوة بل والدعوة المتكررة للحكومات العربية والإسلامية وجمعيات، البر بها وأصحاب النخوة الإسلامية وأهل الخير والإحسان أن تتجه أنظارهم وتبرعاتهم وأفئدتهم نحو الآثار الإسلامية المتبقية فى قبرص خاصة والبلقان عامة: فهى رغم تداعيها شواهد حية على تقدم ورقى الحضارة الإسلامية وتساميها في مركز إسلامى متقدم .. كما أنها دليل واضح وصريح لإمكانية التعايش بين كل الأديان إن توافرت الظروف وتهيأ المناخ المسكون بالعدل والحرية والأمان(*).

(*) كان المقال فى مجلة الفيصل مزوداً بالصور للجوامع والمساجد والمدارس والأسبلة والأضرحة والتكايا والخان الكبير والخان الصغير. وزخارف تزدان بها المآذن والحمامات ومتحف جنبولاط حيث تُعرض القطع الأثرية التركية الإسلامية الرائعة؛ فراجع هذا المقال فى مجلة الفيصل.

أنطاكية(*)

مدينة تركية تقع فى قارة آسيا على حافة وادٍ خصيب، معتدل المناخ، يمتد على طول مجري نهر «العاصى»، وتبعد عن البحر المتوسط مسافة (٢٢كم)، على خط عرض (١٠ر٣٦°) شمالاً، وخط طول (٦ر٣٦°) شرقاً، وتمتد إلى سفح جبل «حبيب النجار» على ارتفاع (١٥٢٥) قدماً من سطح البحر.

وقد أسس مدينة «أنطاكية» الإمبراطور الروماني «سيليفكوس الأول» حوالى سنة (٣٠٠ق.م) على أنقاض مستعمرتين يونانيتين قديمتين، ولم يمض وقت طويل حتى تحولت المدنية إلي مركز تجارى كبير؛ ومن ثم أصبحت من أكثر المدن الرومانية جذباً للسكان، وأصبح لها نفوذ سياسى واقتصادي عل بعض المناطق المجاورة لها.

وقد تأثرت «أنطاكية» بالصراع القائم بين ملوك فارس والإمبراطرية الرومانية؛ فاستولى عليها «شابور الأول» سنة (٢٦٠م) ونقل جزءا كبيراً من سكانها إلي «جند شابور» في «خوزستان»، ثم استولى عليها «خسرو أنوشروان» وقام بتخريبها، ونقل جزءاً كبيرا من سكانها إلى «المدائن»وما جاورها.

ونتيجة لهذه الصراعات، وما أصاب المدينة من زلازل مدمرة، آل أمرها إلي الدمار والخراب، وتناقص عددسكانها، حتى جاء الإمبراطور «جستنيان» فأمر بإعادة بنائها من جديد.

* * *

ويبدأ التاريخ الإسلامى لهذه المدنية فى سنة (١٧هـ= ٦٣٨م) عندما قام الصحابى الجليل «أبو عبيدة بن الجراح - ﷺ- بحصار المدنية

(*) نُشرت هذه المادة فى دائرة سفير للمعارف الإسلامية، العددان ٢٩ -٣٠.

حصاراً طويلاً؛ استجابة لأمر الخليفة «عمر بن الخطاب - ﷺ- بعدم الدخول مع أهلها في اشتباكات حربية تؤدي إلي إلحاق أضرار بهم، ولم يلبث أهل أنطاكية أن استسلموا للمسلمين، وقَبلوا دفع الجزية لهم، ثم نقضوا العهد بعد خروج «أبى عبيدة» منها، ولكنهم عادوا وأعلنوا طاعتهم وأدوا الجزية مرة أخرى، وظلت مع المسلمين حتى تولّى «معاويةبن أبى سفيان» -ﷺ- الخلافة، فعمل على توطين أعداد من المسلمين بها، خاصة بعد أن تركها أهلها أمام هجمات الروم عليها. وقد أظهر المسلمون نشاطاً ملحوظاًفى الاهتمام بالمدينة وتعميرها، وكانت المدينة في هذه الفترة ثغراً من ثغور الدولة الإسلامية.

وفى عهد العباسيين أصبحت «أنطاكية» عاصمة لإقليم «كيليكيا»، وعندما استقل «أحمد بن طولون» بحكم «مصر، و« الشام» عن الدولة العباسية، دخلت «أنطاكية» تحت سيطرته سنة (٢٦٤هـ = ٨٧٧م، ثم دخلت تحت حكم الإخشيديين سنة (٣٣٣هـ= ٩٤٤م)،ثم تحت حكم الحمدانيين من بعدهم.

وفى سنة (٣٥٩هـ = ٩٦٩م) تمكّن البيزنطيون من احتلال «أنطاكية» بقيادة الإمبراطور البيزنطى «نيقافوكس»، ومن يومها تحولت «أنطاكية إلى قلعة بيزنطية لمدة قرن من الزمان.

وبدءا من سنة (٤٧٣هـ = ١٠٨٠م) بدأت «أنطاكية» فى دفع الجزية لأمراء «الموصل»المسلمين بعد استيلائهم عليها، ثم استولى عليها - بعد ذلك- السلطان السلجوقى سليمان شاه بن قوتالمش» فى سنة ٤٧٧هـ = ١٠٨٤م)، وقد عامل سكان المدينة معاملة حسنة، وعفى عن النصارى الموجودين بها ولم يفعل بهم ما فعله نصارى الروم بالمسلمين من التعذيب عندما احتلوا المدنية سنة (٣٥٩هـ = ٩٦٩م).

وعندما وصل الصليبيون فى الحملة الصليبية الأولى إلى أسوار «أنطاكية فى (١٢ من ذي القعدة ٤٩٠هـ = ٢١ من أكتوبر ١٠٩٧م) قاومهم

أهل المدنية مقاومة شديدة، ولم تسقط فى أيديهم إلا بعد خيانة أحد قوداها فى (٢٩ من جمادى الآخرة ٤٩١هـ = ٣ من يونيو ١٠٩٨م)، وأعمل الصليبيون السيف فى أهلها لمدة ثلاثة أيام، وحاول جيش المسلمين بقيادة الأمير «كربوغا» أمير «الموصل»، إنقاذ المدينة فحاصرها ثلاثة أيام، ولكنه فشل فى إنقاذها، وظلت «أنطاكية» تحت السيطرة الصليبية لمدة (١٧٠) عاماً.

وفى سنة (٦٦١ هـ = ١٢٦٢م) وجَّه السلطان المملوكى «بيبرس» عدة ضربات مفاجئة للصليبيين، أنهى بها وجودهم فى «شمالى الشام»، ثم قام بحملة فى سنة (٦٦٧هـ = ١٢٦٨م)، استولى بها على «أنطاكية»، ثم قام بتعميرها، وتجديد ما تهدَّم من أسوارها، وأصبحت تابعة لنيابة «حلب» السورية.

وعندما دخل العثمانيون «أنطاكية» سنة (٩٢١هـ = ١٧١٥م) حافظوا على وضعها الإدارى؛ فظلت سنجقاً تابعاً لإيالة «حلب» التابعة لولاية «سورية»، وشهدت «أنطاكية» خلال هذا العهد ازدهاراً عمرانياً وسكانيا، فَبنيت المساجد، وحبست الأوقاف، وشيدت القصور، وأقيمت المنشآت الصناعية؛ فكان بها سنة (١١٢٢هـ = ١٧١٠م) (١١٦١) حرفياً، وسبع أسواق كبرى، منها ثلاث مغطاة بالأسقف، وبلغ عدد مساجدها (٢٨) مسجداً، منها:

- «جامع حبيب النجار وزاويته.
- و«الجامع الكبير» الذى بنى فى عهد السلطان «سليمان القانونى».
- و «مسجد أردبيلى
- و «مسجد يونس فقيه»، وغيرها.

وقد تعرضت «أنطاكية» لعدة زلازل فى سنة (١٠٢٤هـ ١٦١٥م)، وفى سنة (١٢٣٨هـ = ١٨٢٢م)، وفى سنة (١٢٨٩هـ = ١٨٧٢م)، أثَّرت كثيراً فى الحياة بها.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى سنة (١٣٣٧هـ = ١٩١٨م) احتل الإنجليز «أنطاكية»، ثم انتقلت إلى الاحتلال الفرنسى الذى منحها إدارة ذاتية سُمِّيت باسم «سنجق الإسكندرونة»، وكان ذلك بموجب معاهدة «أنقرة» في (١٨ من صفر ١٣٤٠هـ = ٢١ من أكتوبر ١٩٢١م)، وقد أنشأ الفرنسيون بها متحفاً للآثار القديمة، اكتسب شهرة كبيرة، وقد أعادت الجمهورية التركية تنظيمه، وبه خمس قاعات كبيرة وحديقة تمتلئ بالآثار المتعددة.

وفى (ذي القعدة ١٣٥٥هـ = يناير ١٩٣٧م) تقرر إقامة دولة باسم «خاطاي» بعد مباحثات «باريس»، و«أنقرة»، وقد تم إعداد دستور لهذه الدولة فى عصبة الأمم، وتمت الموافقة عليه في (ربيع الأول ١٣٥٦هـ = مايو ١٩٣٧م)، وفي (شعبان ١٣٥٧هـ سبتمبر ١٩٣٨م) تم تكوين مجلس أمة لجمهورية «هاتاى وانتخب «طيفور سقمن» رئيساً لها.

وقد انضمت «هاتاى» إلي «تركيا» بموجب معاهدة وقعت بينهما في (جمادى الأولى ١٣٥٨هـ = يونيو ١٩٣٩م)، وفى اليوم نفسه اتخذ مجلس الأمة فى «هاتاى» قراراً يؤيد الانضمام، وبذلك أصبحت ولاية «هاتاى» وعاصمتها «أنطاكية» جزءاً من الجمهورية التركية.

أما عن الناحية الزراعية فى «أنطاكية»، فقد ساعد نهر «العاصى على قيام الزراعة فيها؛ نظرًا لخصوبة أرضها، وطيب هوائها؛ فأحيطت من كل نواحيها بالحدائق والبساتين، وزُرِعَ فيها القمح والزيتون وغير ذلك.

وكانت «أنطاكية تتحكم فى نقاط التقاء الطرق التجارية من «الفرات»، و«سورية» إلى «الأناضول»؛ ولذلك فهى مدينة تجارية كبيرة. كما قامت بها الصناعات، مثل صناعة المنسوجات الحريرية، وغيرها، كما تصاد ثعابين الماء من نهر العاصى بكميات كبيرة.

وتشغل مدينة «أنطاكية» الآن حوالى (٥٢٠٥كم²)، وهى مركزولاية «خطاى»، وتتصل حدودها إلى البحر المتوسط، وترتبط بالإسكندريةعن طريق

بعض وسائل النقل البحرى، وتربط بحلب، و«اللاذقية»، و «بيروت» جنوباً عن طريق الطرق التجارية الأخرى.

وأهم الآثار الموجودة في مدنية «أنطاكية» هى:

- الأسوار التى بلغت ثلاثين ألف متر.
- وبعض الأطلال البائلة لقناطر معلقة.
- وبعض أبواب الأسوار.
- وقبر «حبيب النجارش الحوارى، الذى مات شهيداً فى «أنطاكية».

أهم مراجع:

١) خليل ساحلى اوغلى - مادة انطاكية دائرة المعارف الإسلامية وقف الديانة في تركيا - استانبول سنة ١٩٩١م.

٢) جودة حسنين وعلى زحمد هارون - جغرافية الدول الإسلامية. منشأة المعارف - الاسكندرية - (بدون تاريخ)

٣) كاتب چلبى - جيهاننما - استانبول - ١١٤١هـ = ٢٣٧١م

4) Evliya Çelebi Siyahetenamesi cilt 2. Ist. 1938.

5) K,aramani Mhmed paşa, Tarih-i Al-Osaman. Terc....

فهرس الموضوعات

الكتب التى صدرت للمؤلف

١) دراسات فى الشعر التركى... طبع فى القاهرة سنة ١٩٧٨م (نفذ).

٢) دراسات فى الأدب الشعبى التركى.. باللغة التركية ١٩٨٠م (نفذ).

٣) السلالات اللغوية ومكانة اللغات الشرقية بينها طبع فى القاهرة سنة ١٩٨٠ (نفذ).

٤) من خطب الملك عبدالعزيز ... دراسة وثائقية .. الدارة .. الرياض المملكة العربية السعودية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ٣٨ مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز.

٥) سلطان الفضاء ..وخيال الشعراء، مطبعة خطاب بالقاهرة ١٩٨٧م

٦) القمر الصناعى العربى ... الجذور والآفاق .. دار الزهراء للنشر القاهرة ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٧) يشار كمال والقصة التركية القصيرة.. الدار المصرية اللبنانية يناير ١٩٩٧.

٨) مرآة جزيرة العرب .. مترجم فى جزئين، دارالرياض للنشر والتوزيع. طبعة أولى ١٩٨٣م .. طبعة ثانية فى جزء واحد.. دار الآفاق العربية القاهرة ١٩٩٩م.

٩) رحلة أوليا چلى.. الحجاز.. الرحلة الحجازية.. مترجم عن التركية العثمانية صدر عن دار الآفاق العربية بالقاهرة ١٩٩٩م.

١٠) استانبول.. عبق التاريخ وروعة الحضارة.. دار الآفاق العربية بالقاهرة ١٩٩٩م .

١١) قواعد اللغة العثمانية والتركية.. دار الآفاق العربية القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م

١٢) علم اللغة التقابلى وتطبيقاته على اللغات الشرقية، دار الآفاق العربية بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م.

١٣) القيم الأسرية بين الأصالة والمعاصرة ... دار الآفاق العربية بالقاهرة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

١٤) اللغة التركية .. قواعد ونصوص.. جواد الشرق - القاهرة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

١٥) دراسات فى الشعر التركى حتى بدايات القرن العشرين .. الجزء الأول.. جواد الشرق ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

١٦) أوراق تركية .. حول الثقافة والحضارة .. الكتاب الأول التاريخ والسياسة .. الجزء الأول. جواد الشرق ٢٠٠٢م ١٤٢٣هـ.

١٧) أوراق تركية.. حول الثقافة والحضارة .. الكتاب الأول... التاريخ والسياسية .. الجزء الثانى جواد الشرق ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

المعاجم

١٨) «معجم صفصافى» تركى - عربى .. طبع فى القاهرة واستانبول عدة طبعات منذ سنة ١٩٧٦م...

١٩) المعجم التركى - العربى الكبير.. دار الدعوة استانبول ١٩٨٥م.

(الكتب التى تحت الطبع)

١) أوراق تركية.. حول الثقافة والحضارة.. الكتاب الثانى الجزء الأول: اللغة والآدب...

٢) التطور الديمقراطى فى تركيا الحديثة والمعاصرة فى جزئين...

٣) رحلة أوليا چلبى إلى مصر والسودان والحبشة...

٤) تطور الفنون المعدنية السلچوقية...

٥) الصفيحة .. والقيظ .. وحكاية قذرة.. مجموعة قصصية ليشار كمال.. المجلس الآعلى للثقافة والفنون..

٦) الشاعر التركمانى مخدومقلى وأشعاره العرفانية.. المجلس الآعلى للثقافة والفنون...

٧) الدعامة الوسطى .. رواية للأديب التركى يشار كمال المجلس الآعلى للثقافة والفنون...

٨) نظرة على تاريخ الآدب الأذربيجانى.. مترجم عن اللغة الآذارية...

٩) قضايا وهموم المواطن التركى فى الشعر خلال القرن العشرين...

١٠) «المعجم العثمانى .. التركى ...العربى .. الكبير».. معجم ثلاثى اللغة...

١١) «المعجم التركى - العثمانى العربى الجديد» .. معجم ثلاثى اللغة...